الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

سطيـــــف 1/جامعة فرحــات عبــاس
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

Université Ferhat Abbas / Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم المالية والمحاسبة
التخصص: محاسبة وتدقيق

العنـــــــــوان:

أثر تطبيق الإطار المتكامل لإدارة المخاطر على تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

-دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-

إعداد الطالب:
بدادرة مريم

المشرف:
العايب عبد الرحمان

لجنـــة المناقشـــة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
شريقي عمر	أستـــــــــاذ	جامعة سطيف -1-	رئيسا
العايب عبد الرحمان	أستـــــــــاذ	جامعة سطيف -1-	مشرفا ومقررا
نجوى عبد الصمد	أستـــــــــاذ	جامعة باتنة	مناقشا
سايح نوال	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف -1-	مناقشا
بهلولي نور الهدى	أستاذ محاضر (أ)	جامعة برج بوعريريج	مناقشا
أحططاش نشيدة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف -1-	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2023

بسم الله العلي
العظيم الرحمان
الرحيم

إهداء

أهدي عملي هذا إلى والدي الغالين الكريمين حفظهما الله وأدامهما تاج على رأسي وأطال

في عمرهما

كما أهديه إلى شريك وسندي زوجي العزيز خالد

إلى ضي عيوني وحياتي إبني أحمد

وإلى أخواتي وإخوتي وأولادهم

إلى زملائي

إلى كل من علمني حرفا.

شكر

الحمد و الشكر لله العلي العظيم الذي هداني ووفقني لإتمام هذه الدراسة

أشكر الأستاذ الفاضل العايب عبد الرحمان الذي وجهني بنصائحه القيمة

كما أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد على رأسهم الأساتذة المحكمين

و لا يفوتني أن أشكر كل الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على موافقتهم مناقشة وإثراء هذه الدراسة و تحملهم عناء قرائتها و تقييمها.

مريم

مقدمة

مقدمة

مقدمة:

في عالم الأعمال المعاصر، تسعى المؤسسات الاقتصادية جاهدة لتحقيق أهدافها وضمان استمراريتها من خلال تعزيز أدائها وترسيخ ثقة أصحاب المصلحة. وتعد التقارير المالية الشفافة والموثوقة حجر الأساس في بناء هذه الثقة، إذ تمثل القناة الرئيسية للتواصل بين المؤسسات وجميع الأطراف المعنية.

غير أن سلسلة الأزمات والفضائح المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة - بدءًا من الأزمات في آسيا والبرازيل وروسيا، وصولًا إلى فضائح شركات عملاقة مثل ووردكوم وإنرون - قد زعزعت بشكل كبير ثقة المتعاملين الاقتصاديين في مصداقية القوائم المالية. وقد أجمع الخبراء على أن السبب الرئيسي وراء هذه الاضطرابات يكمن في ضعف نظم الرقابة الداخلية وقصور إدارة المخاطر.

تلعب الرقابة الداخلية دورًا محوريًا في تعزيز موثوقية القوائم المالية والحد من الفساد المالي والإداري، بينما تهدف إدارة المخاطر إلى تحديد وتقييم ومعالجة المخاطر المالية المحتملة. إن التكامل بين هاتين الوظيفتين ضروري، حيث أن ضعف الرقابة الداخلية يفتح الباب أمام سوء الإدارة والفساد، مما يزيد بدوره من احتمالية المخاطر المالية. فهذه الاخيرة تعد نظامًا شاملًا يهدف إلى ضمان كفاءة العمليات التشغيلية، وموثوقية التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح. وهي تشمل مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تطبقها المؤسسة لحماية أصولها وتحسين دقة وموثوقية سجلاتها المحاسبية. من جانب آخر، تركز إدارة المخاطر على عملية تحديد وتقييم ومعالجة المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة. كما أن العلاقة بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وثيقة ومتكاملة. فبينما تضع الرقابة الداخلية الأساس لبيئة عمل منظمة وشفافة، تقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم التهديدات المحتملة التي قد تنشأ رغم وجود هذه الضوابط. هذا التكامل يعزز قدرة المؤسسة على توقع المشكلات والاستجابة لها بفعالية.

إن الإدراك المتزايد لأهمية هذه العلاقة التكاملية، إلى جانب الفضائح المالية الكبرى، دفع الهيئات المهنية والتنظيمية إلى الإسراع في تطوير وإصدار أطر مرجعية شاملة. هذا التسارع في تطوير الأطر المرجعية يهدف إلى توفير إرشادات عملية للمؤسسات لتحسين أنظمتها الرقابية وإدارة مخاطرها بشكل أكثر فعالية. كما يسعى إلى استعادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في التقارير المالية والممارسات الإدارية للمؤسسات، وذلك من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة.

وتبرز لجنة تريدواي كإحدى الهيئات الرائدة في هذا المجال، حيث أصدرت في عام 2004 "الإطار المتكامل لإدارة المخاطر الكلية"، والذي تم تحديثه في 2017 تحت عنوان "إدارة المخاطر المؤسسية: التكامل مع الاستراتيجية والأداء". يعكس هذا التطور الحاجة المستمرة لمواكبة التغيرات السريعة في بيئة الأعمال، مع التركيز على دمج إدارة المخاطر في صلب الاستراتيجية وعمليات الأداء.

أما عن الجزائر ، وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده، بات من الضروري للمؤسسات الاقتصادية أن تواكب هذه التطورات العالمية وذلك بتبني مثل هذه الأطر، والذي يمثل بالنسبة لها خطوة حاسمة نحو تعزيز قدرة هذه المؤسسات على مواجهة التحديات، وتحسين جودة معلوماتها المالية، وبالتالي كسب ثقة المستثمرين وجميع أصحاب المصلحة. هذا النهج لا يضمن فقط استمرارية المؤسسات، بل يفتح أيضًا آفاقًا جديدة للنمو والتطور في السوق العالمية. ومنه تظهر أهمية تطبيق هذا الطرح على الواقع الجزائري من خلال دراسة اشكالية تطبيقه محليا.

أولا :إشكالية الدراسة

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يؤثر تطبيق الإطار المتكامل لإدارة المخاطر على تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ؟

وإنطلاقا من هذه الاشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية :

1. هل تساعد بيئة الرقابة السليمة على تحقيق جودة المعلومات المالية؟
2. هل يساعد وجود أهداف وخطط واضحة في تحسين جودة المعلومات المالية؟
3. هل يساعد نظام إدارة المخاطر القائم على تحديدالخطر وتقيمه والاستجابة له في الرفع من جودة المعلومات المالية؟
4. هل تساعد الأنشطة الرقابية الفعالة في الرفع من جودة المعلومات المالية؟
5. هل وجود نظام المعلومات الكفئ يساعد في الرفع من جودة المعلومات المالية ؟
6. هل يعمل الاشراف من خلال عملية المراقبة على تدعيم جودة المعلومات المالية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية :

يؤثر تطبيق الإطار المتكامل لإدارة المخاطر على تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

وتنبثق من هذه الفرضية فرضيات الدراسة التالية :

1. تساعد بيئة الرقابة السليمة على تحقيق جودة المعلومات المالية.
2. يساعد وجود أهداف وخطط واضحة في تحسين جودة المعلومات المالية.
3. يساعد نظام ادارة المخاطر القائم على تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له في الرفع من جودة المعلومات المالية.
4. يساعد وجود أنشطة رقابية فعالة على رفع جودة المعلومات المالية.
5. يساعد وجود نظام معلومات كفئ على الرفع من المعلومات المالية.
6. يساعد الاشراف من خلال عملية المراقبة على تدعيم جودة المعلومات المالية.

ثالثا: أسباب إختيار الموضوع

يعود إختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نوجزها في النقاط التالية:

أ. الأسباب الموضوعية:

- الإهتمام المتزايد بنظام إدارة المخاطر من قبل الفاعلين في الاقتصاد العالمي بسبب تطور بيئة الاعمال و إرتفاع حالات عدم التأكد؛
- ظهور الحوكمة والتركيز على الرقابة الدخلية وإدارة المخاطر كآليتين لها؛
- الانتشار الواسع لتطبيق مختلف إصدارات COSO ؛
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الجزائر.

ب. الأسباب الشخصية:

- يعد الموضوع ضمن التخصص؛
- الرغبة في التعمق ومسايرة إصدارات لجنة ترادواي بعد أن تم إمتحاننا فيها عند إجتياز مسابقة الدكتوراه؛

رابعا: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في زيادة حاجة المؤسسات الإقتصادية الجزائرية إلى تقوية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لتحسين جودة المعلومات المالية ، وبالتالي ضمان الشفافية في القوائم المالية والحد من كل مظاهر الغش التي عرفتها بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة:

1. معرفة إذا كانت بيئة الرقابة السليمة تساعد على تحقيق جودة المعلومات المالية.
2. معرفة إن كان وجود أهداف وخطط واضحة يساعد في تحسين جودة المعلومات.
3. معرفة هل يساعد نظام إدارة المخاطر القائم على تحديدالخطر وتقيمه والاستجابة له في الرفع من جودة المعلومات المالية.
4. معرفة إن كانت الأنشطة الرقابية الفعالة تساعد في الرفع من جودة المعلومات.
5. معرفة هل وجود نظام المعلومات الكفئ يساعد في الرفع من جودة المعلومات المالية والمحاسبية.
6. معرفة هل يعمل الاشراف من خلال عملية المراقبة على تدعيم جودة المعلومات المالية.

سادسا: منهج الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع البحث ومحاولة الوصول إلى كافة تطلعاته، سوف نعتمد على المنهج الوصفي في الجانب النظري ونستعين بالمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي .

سابعا: حدود الدراسة

لقد تم ضبط الدراسة بالشكل التالي:

أ- **المجال البشري:** إطارات مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بإختلاف مناصبهم.

ب- **المجال الزمني :** تم جمع الاستمارات المتعلقة بالجانب التطبيقي خلال الفترة الممتدة بين 10 أوت و30 نوفمبر 2023.

ت- **المجال المكاني:** شملت الدراسة مؤسسات إقتصادية ب 9 ولايات من الوطن وهي: الجزائر العاصمة و الجلفة و مسيلة و برج بوعريريج و سطيف و بجاية و تيبازة وميلة وولاية واد سوف.

ثامنا: الدراسات السابقة

لقد تناولت عدة دراسات متغيرات بحثنا نظرا لأهميتهما ، وحاولنا إختيار الدراسات الأحدث والأقرب إلى موضوعنا ولعل أهمها :

1. **الدراسات التي تناولت إدارة المخاطروفق COSO:**

- دراسة(Meilisa Tri Nugraha , FX Kurniawan Tjakrawala,2023) بعنوان" **تحليل تنفيذ الرقابة الداخلية على أساس منظورCOSO ERM (دراسة حالة PT JOY)"**

Analysis of Implementation of Internal Control based on COSO ERM Perspective (Case Study of PT JOY).

وهي مقال نشر بمجلة International Journal of Scientific and Research Publications. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تطبيق إدارة PT JOY للرقابة الداخلية وما اذا كانت متوافقة مع منظور COSO ERM. أي هي عبارة عن تحليل تطبيق الرقابة الداخلية على أساس منظور COSO ERM فيPT JOY . وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق COSO ERM لعناصر تحديد المشكلة وتقييم المخاطر والاستجابة للمخاطر وأنشطة الرقابة قد تم تنفيذه بشكل صحيح. وفي الوقت نفسه، لم يتم تنفيذ عناصر المراقبة وفقًا لـ COSO ERM بشكل صحيح في PT JO.

- دراسة(بابا أحمد عبد المجيد،2021) بعنوان "**كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية**" وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر. هدفت الدراسة إلى تقييم مدى كفاءة إدارة المخاطر للبيئة البنكية الجزائرية وفق ما جاءت به معايير بازل وهذا عن طريق نموذج مقترح لتقييم الفعالية هو نموذجCOSO والذي شمل خمس عناصر تمثل المكونات الاساسية لادارة مخاطر البنوك التجارية وفق لجنة COSO ومعاير بازل. وقد عالجت الدراسة اشكالية مدى تمتع البنوك التجارية الجزائرية بالكفاءة اللازمة التي تعكس قدرتها على إدارة المخاطر وفق إطار COSO .و خلصت الدراسة إلى وجود كل المكونات الخمسة:الحوكمة والثقافة؛ الاستراتيجية وتحديد الاهداف؛ الأداء، الرقابة والمراجعة وكذا عنصر المعلومات والاتصالات وإعداد التقارير كعوامل مشتركة لقياس كفاءة إدارة المخاطر لدى البنوك التجارية الجزائرية. مع ضرورة تفعيل تلك المكونات بشكل أكبر.

- دراسة (زهير العطوي و سعاد الفيلالي،2020) تحت عنوان " **تطبيق إطار COSO للرقابة الداخلية وإدارة المخاطرفي المؤسسات العامة حالة RADEEL** " .

Application du référentiel COSO pour le contrôle interne et le management des risques dans les établissements publics Cas de la RADEEL.

وهي مقال صادر عن مجلة علوم الإدارة الدولية (Internationale des Sciences de Gestion). هدفت الدراسة إلى تطوير خريطة مخاطر للهيئة المستقلة لتوزيع المياه والكهرباء والصرف الصحي بالعرائش الواقعة في المنطقة الشمالية من المغرب (RADEEL) بناءً على إطار عمل COSO حتى تتمكن من التحكم في

مخاطرها وذلك من خلال معالجة الاشكالية التالية : هل يمكننا التحكم وتقييم مخاطر المؤسسات العامة في حالة RADEEL بناءً على إطار عمل COSO؟ وقد قام الباحثان بتطبيق إطار COSO على الأنشطة التجارية لشركة RADEEL من أجل تطوير خرائط المخاطر وتقييم مستوى الرقابة الداخلية. وأهم ما توصل إليه الباحثان هو أن تطبيق إطار عمل COSO للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر سمح بتحديد المخاطر ونقاط الخلل في RADEEL واقتراح التوصيات وخطط العمل. وأيضا لا يمكن لإطار COSO، على الرغم من تصميمه وتطبيقه بشكل جيد، أن يوفر ضمانًا مطلقًا لإدارة المخاطر وتحقيق الأهداف بسبب قيود الإطار على غرار عدم وجود خريطة للمخاطر مخصصة لإطار عمل COSO؛ وكذا غياب مقياس الخطورة والشدة المرتبط بمعايير محددة جيدًا ومخصصة للنظام المرجعي لـ COSO؛ وأيضا لا تسيطر الأنشطة الرقابية على المخاطر الاستثنائية (إدارة الأزمات) أو تلك التي يصعب السيطرة عليها. كما يرى الباحثان أن مستوى ضمان إدارة المخاطر يعتمد على جودة المعلومات المالية والالتزام باللوائح، وهذه الحدود تفتح مجالاً للبحث لتحديث إطار عمل COSO لمواجهة هذه التحديات.

- دراسة (يحي عبد الاوي ومحمد الهادي ضيف الله، 2019) بعنوان "**فعالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار COSO في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية -دراسة آراء مجموعة من المراجعيين الداخليين والخارجيين**-" وهي مقال نشر في مجلة رؤى الاقتصادية جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار COSO، وكذا الوقوف على مفهوم إدارة المخاطر ومراحلها والإستراتجيات المتبعة فيها. و جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي: ما مدى فعالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق COSO في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ؟ توصلت الدراسة إلى صحة الفرضيات أي أن هناك دور فعال للجان المراجعة في تقويم مخاطر البيئة الداخلية للمؤسسة وكذا في تحديد وتقييم المخاطر والإستجابة لها وكذلك في تقييم أنشطة الرقابة وتقييم نظام الإبلاغ المالي في المؤسسة . وقد أوصى الباحثان بضرورة تكوين لجان المراجعة على مستوى المؤسسات الإقتصادية لما تقدمه من فوائد للمؤسسة من خلال ما تقوم به من أدوار فعالة على مستوى انشطة الرقابة وإدارة المخاطر فضلا على دورها في دعم وتعزيز إستقلالية عملية المراجعة الداخلية والخارجية .

- دراسة (علي قاسم أركين و ألبتوغ جولر،2019) بعنوان COSO2017" **إطار مخاطر الشركات نهج التحكم في التقييم الذاتي والتطبيق المؤسسي**"

COSO 2017 KURUMSAL RİSK YÖNETİMİ ÇERÇEVESİNE KONTROLÖZ DEĞERLENDİRME YAKLAŞIMIYLA BAKIŞ VE BİR KURUM UYGULAMASI

مقال نشر في مجلة التدقيق. هدفت الدراسة إلى شرح طرق التقييم الذاتي للرقابة وإطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية الجديدCOSO ، وتم تقييم المساهمات التي يتم تقديمها إلى المنظمة من خلال مثال ورشة عمل تحديد عالم المخاطر لجامعة دوزجي كدراسة حالة. وقد توصل الباحثان إلى عدة نتائج أهمها أن الأخطار التشغيلية لها وزن مهيمن داخل الجامعة، وأن درجة المخاطر قبل إجراءات تدابير الرقابة كانت عالية بقيمة 2.61 وبعد إجراءات التحكم (تدابير الرقابة) ضد المخاطر أصبحت 1.67 ، يمتلك التقييم الذاتي للرقابة إمكانية إستباقية لإدارة المخاطر، يوفر COSO إطار قويا للإدارة الفعالة للمخاطر المؤسسية للمؤسسات، كما أن تغيير نموذج الإطار من مكعب إلى بعد حلزوني جعل الإطار أكثر قابلية لتكيف وأكثر مرونة. كما أوصى الباحثان لضمان عمل الإطار الجديد ل COSO داخل المنظمة؛ بضرورة جرد مخاطر المنظمة ولتحقيق ذلك يجب تنظيم ورشة عمل حول المخاطر داخل المنظمة والتي سوف تحدد المخاطر التي تعيق الأهداف التنظيمية ، فضلا على دورها في دعم وتعزيز إستقلالية عملية المراجعة الداخلية والخارجية.

- دراسة (هيام روان إبراهيم،2016) تحت عنوان " **مدى فاعلية دورالتدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطروفق إطارCOSO**". وهي رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين. هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية دور التدقيق الداخلي ودوره في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO. وكان من أهم نتائج الدراسة غياب اللوائح المنظمة لأداء التدقيق الداخلي للقيام بدوره في تقييم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية في قطاع غزة، وغياب الدور الفعال للتدقيق الداخلي في مراجعة التقنيات المستخدمة بتحديد المخاطر والفرص التي يتعرض لها وعدم فاعلية دوره بمتابعة تنفيذ إجراءات الرقابة على القطاع الحكومي.كما خلصت الدراسة إلى ضرورة تفعيل مفهوم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية، والعمل به ضمن المكونات الثمانية لإطار COSO ERM وضرورة الإهتمام بتفعيل دور التدقيق الداخلي في القطاعات الحكومية بالنظر إلى دوره الإيجابي في إضافة قيمة وتحسين فعالية العمليات وتحقيق الأهداف، وضرورة إنشاء دائرة لإدارة المخاطر في كل وزارة من الوزارات الفلسطينية.

2. الدراسات التي تناولت جودة المعلومات المالية والمحاسبية:

- دراسة (Antônio Artur de Souza, Simone Evangelista Fonseca and Camila Teresa Martucheli,2022) بعنوان "**جودة المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات والأداء المالي**."

Quality of accounting information, corporate governance and financial performance.

وهي مقال نشر بمجلة Revista Catarinense da Ciência Contábil. هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقات بين جودة المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات والأداء المالي للشركات البرازيلية والفرنسية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية والأداء وكذلك بين وحوكمة الشركات والأداء المالي. وأبرزت الدراسة أن مؤشرات الربحية كانت أكثر ارتباطًا بالجودة والحوكمة مقارنة بمؤشرات الأداء المالي الأخرى. كما أظهرت أن السوق الفرنسية عكست تطوراً أكثر من السوق البرازيلية، أي أن العلاقات بين حوكمة الشركات والأداء المالي كانت أكثر وضوحاً في حالة الشركات الفرنسية. وقد أوصى الباحثون على ضرورة تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تنفيذ ممارسات محاسبية قوية مع تعزيز هياكل حوكمة الشركات من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي داخل المنظمات لتعزيز ثقة المستثمرين واتخاذ القرار.

- دراسة (Mahmoud Hany Dalloul, Zuraeda binti Ibrahim and Sharina Tajul Urus, 2022) بعنوان " **دور جودة المعلومات المحاسبية في إدارة ما قبل الأزمة المالية في الجامعات الحكومية الفلسطينية**".

The Role of the Accounting Information Quality in Pre-Financial Crisis Management at Palestinian Government Universities

وهي مقال نشر بمجلة International Journal of Academic Resear .هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين فعالية إدارة ما قبل الأزمة المالية. توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومات المحاسبية في تحقيق فاعلية إدارة ما قبل الأزمة المالية. وعليه أوصت الدراسة بضرورة توافر المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية والاعتماد عليها لدورها الحاسم والحيوي في الكشف عن العلامات المبكرة للأزمة المالية وتحسين قدرات الاستعداد والوقاية.

- دراسة (جيدي سمراء، 2017) بعنوان "**دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية**". وهي أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر. هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في الرفع من مصداقية المخرجات المحاسبية. توصلت الدراسة إلى أن العلاقة التي تربط بين الرقابة الداخلية بالمخرجات المحاسبية تتمثل في الهدف الذي تسعى الرقابة الداخلية إلى تحقيقه والمتمثل في تحقيق مصداقية التقارير المالية، وأن وجود نظام رقابة فعال داخل المؤسسة الإقتصادية سيؤدي إلى الوثوق في

مخرجاتها المحاسبية وبالتالي سيساعد متخذي القرار في إتخاذ قرارات صائبة بالإضافة إلى وجود نقص في التشريعات المحلية المتعلقة بالرقابة الداخلية مقابل تصاعد الإهتمام الدولي في هذا المجال. و من أهم التوصيات التي طرحتها الباحثة ضرورة الإهتمام بشكل أكبر بنظام الرقابة الداخلية من قبل الجهات التشريعية وسن القوانين لدعم هذا النظام ومسايرة القوانين والتشريعات الدولية، كما يجب على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية مواكبة التغيرات العالمية في مجال الرقابة الداخلية خصوصا مع عدم وجود نص تشريعي يمنع المؤسسات من إعتماد نموذج محدد للرقابة الداخلية.

- دراسة (ماهر بكر،2014) عبد القادر قاسم بعنوان "**أثر تطبيق إطار COSO للرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق بورصة عمان**". وهي رسالة ماجستير في تخصص المحاسبة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الزرقاء، الأردن.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق إطار COSO للرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير إيجابي لإطارCOSO للرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية، حيث تعتبر البيئة الرقابية من أهم عناصر إطار COSO تأثيرا على جودة المعلومات المحاسبية، يليه مراقبة الأداء، تليها الأنشطة الرقابية ثم المعلومات والإتصال وأخيرا تقويم المخاطر. وقد إقترح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها كان إستمرار شركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان بتطبيق إطارCOSO للرقابة الداخلية بعناصره الخمسة والعمل على تطوير أساليب تطبيقها. وضرورة أن تتولى إدارة الشركات بشكل عام وضع بنية محكمة للرقابة الداخلية، والعمل على مراقبة نظام الرقابة الداخلية وتقويمه بصورة مستمرة.

3. الدراسات التي تناولت علاقة إدارة المخاطروجودة المعلومات المالية والمحاسبية:

- دراسة (Márcia Martins Mendes De Luca, Alessandra Carvalho de Vasconcelos, 2023) بعنوان "**جودة المعلومات المحاسبية والمخاطر المنهجية في سوق الأوراق المالية البرازيلي**"

Qualité de l'information comptable et risque systématique sur la bourse brésilienne

وهي مقال منشور في مجلة Revista Catarinense da Ciência Contábil. تهدف الدراسة إلى تقييم العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والمخاطر المنهجية في سوق الأوراق المالية البرازيلي من خلال البحث في مدى تأثير جودة المعلومات المحاسبية على مخاطر الشركات وآثارها على المستثمرين في عملية صنع القرار. وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق التقديري وانخفاض القدرة

على التنبؤ بالأرباح كانت مرتبطة بشكل إيجابي بالمخاطر المنهجية. بمعنى آخر، ثبت أنه كلما انخفضت جودة المعلومات المحاسبية للشركات البرازيلية، زادت مخاطر السوق . و أيضا الشركات ذات جودة المعلومات المحاسبية المنخفضة تعرضت لمخاطر أكبر في السوق، مما يشير إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تلعب دورًا في تحديد المخاطر المنهجية في الشركات البرازيلية مع تسليط الضوء على أهمية المعلومات المحاسبية الموثوقة والشفافة للمستثمرين في عملية صنع القرار.

- دراسة (Liubov Gutsalenko , Uliana Marchuk ,2020) بعنوان "**تأثير المخاطر المحاسبية على جودة المعلومات**"

L'influence des risques comptables sur la qualité de l'information

وهي مقال منشور على الموقع https://www.semanticscholar.org/. تهدف هذه الدراسة الاكرانية إلى إبراز تأثير المخاطر المحاسبية على جودة المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن المخاطر المحاسبية تلعب دورًا مهمًا في جودة المعلومات وتؤكد على الحاجة إلى الإدارة الفعالة من خلال وظائف التحكم والخصائص التي يجب أن تمتلكها المعلومات المحاسبية. كما أكدت على أهمية خدمة التدقيق الداخلي في تعزيز وظيفة الرقابة المحاسبية. وتوصلت أيضا إلى أن الحد من المخاطر أمر مستحيل بدون معلومات محاسبية موثوقة في الوقت المناسب حول التغيرات في بيئة السوق . وكذلك المعلومات المحاسبية الموثوقة لها أهمية بالغة في تقليل المخاطر وتحسين جودة المعلومات التي تتحقق من خلال ضمان الموضوعية والاتساق في التسجيل والمعلومات المحددة لصنع القرار وموثوقية واكتمال البيانات المالية.

- دراسة (Adedayo Erin Olayinka , Uwalomwa Uwuigbe, Eriabie Sylvester, Olubukola Ranti Uwuigbe , Omoike Osereme Amiolemen,2019) بعنوان "**هل لإدارة المخاطر المؤسسية تأثير على الجودة المحاسبية؟ أدلة من المؤسسات المالية النيجيرية**".

La gestion des risques d'entreprise a-t-elle un impact sur la qualité comptable ? Preuve des institutions financières nigérianes.

وهي مقال منشور في مجلة Investment management & financial innovations. تناولت هذه الدراسة تأثير إدارة المخاطر المؤسسية على جودة المحاسبة مع الأخذ في الاعتبار تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية قبل وبعد في القطاع المالي النيجيري(فترة ما قبلERM : 2007-2011 وفترة ما بعد إدارة المخاطر المؤسسية ERM : 2013-2017). خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) وجودة

المحاسبة خلال فترة ما قبل إدارة المخاطر المؤسسية ليست كبيرة. ومع ذلك، فإن نتائج الدراسة توثق وجود علاقة إيجابية وهامة بين إدارة مخاطر المؤسسات (ERM) وجودة المحاسبة خلال فترة ما بعد إدارة المخاطر المؤسسية. وهذا يدل على أن تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية من قبل الشركات المالية النيجيرية له تأثير أكبر وإيجابي على جودة المحاسبة، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من ممارسة الاستحقاقات التقديرية. تقترح الدراسة أن واضعي معايير المحاسبة والهيئات التنظيمية في نيجيريا يجب أن يصدروا بيانًا من خلال وضع مبادئ توجيهية بشأن قضايا تطوير مؤشر الكشف عن المخاطر لاستكمال المعلومات المالية في التقارير السنوية.

- دراسة (xuejing Xing, Shan Yan, 2019)بعنوان"**جودة المعلومات المحاسبية والمخاطر المنهجية**"

Qualité de l'information comptable et risque systématique

وهي مقال نشر في مجلة Revue de Quantitative Finance and Accounting . وقد هدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت جودة المعلومات المحاسبية تؤثر على تكلفة رأس المال من خلال ربط جودة المعلومات المحاسبية بالمخاطر المنهجية. كما سلطت الدراسة الضوء على الطرق الثلاث التي يمكن أن تؤثر بها جودة المعلومات المحاسبية على تكلفة رأس المال: كعامل خطر منهجي إضافي، من خلال التأثير على أقساط المخاطر على العوامل المعروفة، أو من خلال الارتباط بعوامل الخطر المنهجية المعروفة. وتوصل الباحثان الى عدة ناتئج كان اهمها وجود علاقة مهمة وسلبية بين جودة المعلومات المحاسبية والمخاطر المنهجية إذ يؤدي تحسين جودة المعلومات المحاسبية إلى إنخفاض المخاطر المنهجية ولهذه النتائج آثار مهمة على قرارات الإفصاح وإدارة المحافظ وتسعير الأصول.

تناولت الدراسات المفصلة أعلاه مايلي:

- جودة المعلومات وإطار COSO لإدارة المخاطر كمتغيرات دون وجود دراسة تجمع بينهما؛
- ربط إطار COSO لإدارة المخاطر بالرقابة الداخلية من خلال تحليل تنفيذ الرقابة وفق COSO ERM وكذا مدى نجاعة تطبيقهما معا؛
- ربط إطار COSO لإدارة المخاطر بالتدقيق الداخلي ولجانه من خلال إبراز دور هذين الاخيرين في تفعيل إطار COSO ERM ؛
- إبراز مساهمة مكونات إطار COSO ERM في الرفع من كفاءة نظام إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية؛

- دور إطار COSO للرقابة الداخلية في الرفع من جودة المعلومات المالية (دراسة جيدي و ماهر) وهتان الدراستان قريبتين لدراستنا حيث تناولتا تأثير كل مكون من مكونات إطار COSO للرقابة الداخلية على جودة المعلومات المالية؛
- إقتصرت الدراسات التي جمعت جودة المعلومات المالية بنظام إدارة المخاطر على دراسة تأثير نوع واحد من المخاطر فقط كالمخاطر التشغيلية على جودة المعلومات.

وما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات أنها حاولت الجمع بين إطار COSO لإدارة المخاطر وجودة المعلومات مع التركيز على البيئة الجزائرية، إذ قامت بإبراز مدى مساير المؤسسات الإقتصادية الجزائرية للأطر العلمية عن طريق دراسة مدى توفر مكونات إطار COSO لإدارة المخاطر بتلك المؤسسات، كما اظهرت مدى تأثير تطبيق تلك المكونات على جودة المعلومات إذ تعتبر هذه الاخيرة الاساس الذي تبنى عليه القرارات وكلما كان سليما كانت القرارات صحيحة.

تاسعا: خطة الدراسة

بناء على الأهداف والفرضيات الموضوعة سابقا وفي حدود الإشكالية المطروحة، تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول ثلاثة نظرية والفصل الأخير تطبيقي.في الفصل الأول تم التطرق إلى نظامي الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من منظور معرفي، وذلك بإبراز مفهوم النظامين ومكوناتهما وكذا أهداف كل نظام والهيئات الفاعلة فيه، مع الاشارة إلى أبرز الأطر التي تناولته، لنختم الفصل بتوضيح العلاقة بينهما. أما الفصل الثاني فيضم الإطار المرجعي COSO بجميع إصداراته مع التركيز على ERM وآخر التحديثات التي طرأت عليه. الفصل الثالث خصص لتحدث عن جودة المعلومات المالية والمحاسبية وتعريفها وخصائصها مع إبراز علاقتها بالإفصاح و في الاخير تم التطرق إلى جودة المعلومات من وجهة نظر الهيئات المهنية الدولية. أما الفصل الرابع فيشمل الجانب التطبيقي من خلال التطرق إلى واقع تطبيق إطار إدارة المخاطر ل COSO في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ومدى تأثيره على جودة المعلومات.

الفصل الأول:الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من منظور معرفي

تمهيد:

تعيش المؤسسات في بيئة إقتصادية معقدة خصوصا في الوقت الراهن، مع التسارع الكبير في التطورات التكنولوجية وما صاحبها من تأثير على عالم الاعمال. وهذا ما جعل المؤسسات تسارع هي الاخرى لمواكبة تلك التطورات وضمان إستمراريتها وتحقيق أهدافها من خلال تطوير سياستها الداخلية ونظم إدارتها.

وبعد الفضائح التي شهدتها كبريات الشركات العالمية وما صاحبها من إحجام للمستثمرين على البورصات وفقدان ثقتهم بالتقارير المصرح بها، سارعت الهيئات الدولية لتدارك الامر من خلال إصدار أطر ومعايير حول نظامي الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر واللذان يعملان على الرفع من شفافية التقارير الصادرة عن المؤسسات، كما يسمحان للمؤسسة بحماية مواردها وتعزيز الفاعلية في عملياتها التشغيلية وكذا الحد من حالة عدم التأكد وضمان إستمراريتها من خلال الحد من المخاطر.

وفي هذا الفصل سنتناول الإطار الفكري والنظري لكل من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من خلال التطرق إلى المفاهيم والأسس التي يقوم عليها كلا هما، مع تحديد أهدافهما وأنواع كل منهما وكذا الجهات الفاعلة أو المسؤولة على حسن سيرهما، بالإضافة إلى توضيح سير عملية إدارة المخاطر مع الإشارة إلى أهم المعايير التي تطرقت لهما.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: الرقابة الداخلية؛

المبحث الثاني: إدارة المخاطر؛

المبحث الثالث: العلاقة الارتباطية بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

المبحث الاول:الرقابة الداخلية:

تسعى المؤسسة إلى تحقيق أهدافها بشكل فعال ومستدام مع الحرص على حماية ممتلكاتها والالتزام بجل القوانين واللوائح التي تعمل في إطارها، ولتحقيق ذلك يجب أن تضع نظام فعال للرقابة الداخلية وهذا ما سنتاوله في هذا المبحث من خلال التعريف بالرقابة الداخلية وتحديد أهدافها ومقوماتها مع التطرق إلى أهم الاطر التي جاءت لضبطها.

المطلب الاول: تطور مفهوم الرقابة الداخلية

1. مفهوم الرقابة :

هناك العديد من التعاريف التي تناولت مصطلح الرقابة وهي تختلف بإختلاف توجه صاحب التعريف فمنهم من عرفها على أنها: " عملية التحقق للتأكد من تطبيق القواعد أو المعايير"[1] ، ومنهم من إعتبرها "فعل أو نشاط رعاية شيء ما واتخاذ القرارات بشأنه".

أما هنري فايل فقد إعتبر أن الرقابة تنطوي على التأكد إذا كانت الاشياء تحدث طبقا للتعليمات الواردة والخطة الموضوعة، والهدف منها هو الاشارة إلى الاخطاء ونقاط الضعف قصد معالجتها ومنع حدوثها مجددا كما أنها تنطبق على كل شيء(أفراد؛ أفعال؛ معدات..)[2].

كما عرفها Harold Koontz على أنها قياس الأداء وتصحيحه للتأكد من تحقيق أهداف المنشأة والخطط الموضوعة لتحقيقها[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الرقابة هي وسيلة جد مهمة في المؤسسة لأنها تسعى إلى تحقيق الامتثال للقوانين والسياسات الموضوعة و إكتشاف الأخطاء بهدف معالجتها من خلال مسايرتها للعمليات والانشطة الجارية بالمؤسسة وهذا ما يعزز تحقيق الأهداف المسطرة.

2. تعريف الرقابة الداخلية:

عرف معهد التدقيق الداخلي (IIA) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الرقابة الداخلية على أنها "عملية تنفذها الإدارة العامة والتسلسل الهرمي وموظفوا الشركة، وتهدف إلى تقديم تأكيدات معقولة لتحقيق الأهداف التالية:

[1] Dmitry Novikov, **Theory of Control In Organizatios: AN INTRODUCTION (mechanism design for efficient management),** CRC Press, 2015, P19.

[2] عاطف زاهر عبد الرحيم، **الرقابة على الاعمال الادارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، 2009، ص35.

[3] حسين أحمد الطراونة و توفيق صالح عبد الهادي، **الرقابة الادارية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص21.

- تحسين وتنفيذ العمليات؛
- موثوقية المعلومات المالية؛
- الامتثال للوائح و القوانين المعمول بها.[1]

أما الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) فقد عرف نظام الرقابة الداخلية بأنه يشتمل على الخطة التنظيمية وجميع الأساليب والإجراءات التي وضعتها إدارة المؤسسة من أجل دعم أهدافها من خلال ضمان سير شؤونها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان. تشمل هذه الأهداف الامتثال لسياسات الإدارة ، وحماية الأصول، ومنع أو اكتشاف الاحتيال والأخطاء ، ودقة السجلات المحاسبية واكتمالها ، وإعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب[2].

وقد جاء في معيار التدقيق الدولي 315 أن الرقابة الداخلية هي" العملية التي يقوم الأشخاص المكلفين بالرقابة أو الإدارة أو غيرهم من الموظفين الأخرين بتصميمها وتطبيقها والمحافظة عليها من أجل توفير تأكيد معقول حول تحقيق أهداف المؤسسة فيما يخص موثوقية التقارير المالية وفعالية وكفاءة العمليات وإمتثال المؤسسة للأنظمة والقوانين المعمول بها" [3].

رأت لجنة هيئة المحاسبة بإنجليترا بأن الرقابة الداخلية تتضمن مجموعة النظم مالية أو غيرها التي وضعتها الإدارة لتوجيه كافة العمليات بصفة فعالة مع إحترام السياسات الإدارية و ضبط دقة البيانات المسجلة وحماية الأصول[4].

كما عرفت لجنة إجراءات التدقيق (CAP) المنبثقة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AIPCA) الرقابة الداخلية بأنها الخطة التنظيمية والمقايس المتبعة ووسائل التنسيق في المؤسسة بهدف مراجعة وضبط البيانات المحاسبية، والتأكد من مدى الإعتماد عليها ودقتها، وحماية أصول المؤسسة وزيادة الكفاية الإنتاجية مع تشجيع العاملين على الإلتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة[5].

من التعاريف السابقة يمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الاجراءات والتعليمات التي تضعها إدارة المؤسسة وتصهر على تطبيقها بمشاركة جميع الموظفين لتحقيق مجموعة من الأهداف.

---

[1] BOUQUIN H. & J.C. BECOUR, **Audit Opérationnel : Efficacité, Efficience ou Sécurité**, 2ème Edition, Collection Gestion, Série : Politique générale, Finance et Marketing, Economica, 1996, pp 22-21

[2] Lionel Collins & Gérard Valin**, Audit et Contrôle Interne Aspects Financiers: Opérationnels et Stratégiques**, 4ème Edition, Dalloz, Paris, France, 1992, p38.

[3] الإتحاد الدولي للمحاسبين، **دليل إستخدام معايير التدقيق الدولية على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم**، الطبعة 03 ،2011، ص55.

[4] حسين يوسف القاضي، وآخرون، **التدقيق الداخلي**، كلية الإقتصاد، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2008، ص66.

[5] جمال الطرايرة، **الورقة الثالثة- التدقيق**، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن،2013 ، ص63.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الرقابة الداخلية قد مر بعدة مراحل والتي يمكن إيجازها في الشكل التالي:

الشكل 1-1: مراحل مفهوم الرقابة الداخلية.

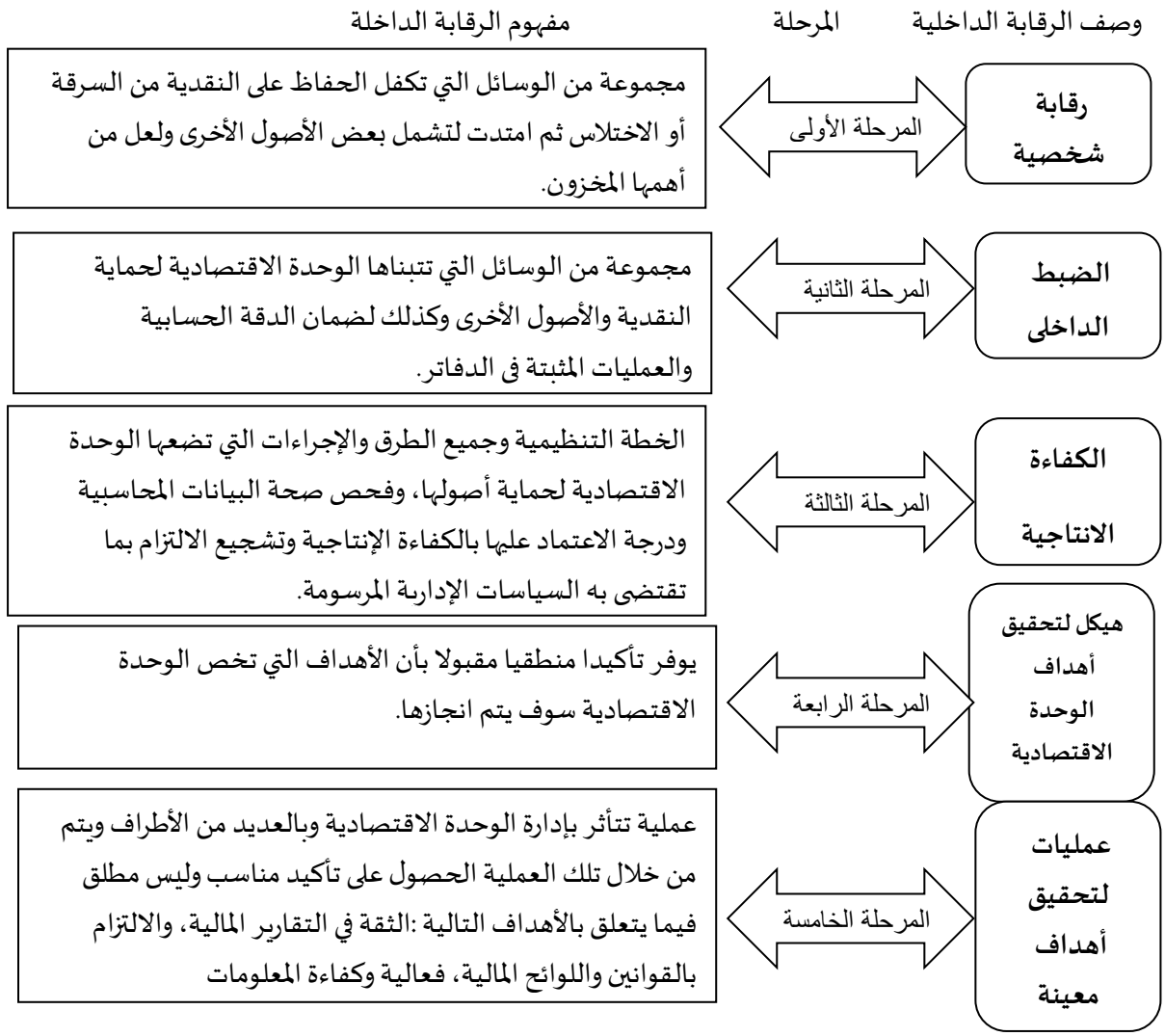

المصدر: آلان عجيب مصطفى هلدني وثائر صبري محمود الغبان، **دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة، تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان-العراق**، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، العراق،2010، ص07.

يوضح الشكل السابق مراحل تطور وتوسع مفهوم نظام الرقابة الداخلية فبعدما كان يقتصر في البداية على حماية النقدية وبعض الأصول (الرقابة الشخصية)، تطور كمرحلة ثانية ليشمل كل الأصول مع ضمان مصداقية العمليات المحاسبية، ليدخل بعدها مفهوم الكفاءة الإنتاجية ويصبح بعدها عبارة عن هيكل لتحقيق أهداف المؤسسة، وكمرحلة خامسة أصبح المفهوم أكثر شمولا وعبارة عن عمليات تقوم بها الإدارة وعدة أطراف لتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف.

المطلب الثاني: حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى الرقابة الداخلية

1. أهمية الرقابة الداخلية:

تعد الرقابة الداخلية ذات أهمية بالغة في المؤسسة من خلال الدور الذي تلعبه بالنسبة للأطراف التالية[1]:

1.1.إدارة المؤسسة: تعتبر الادارة من أهم الجوانب التي تعزز أهمية الرقابة الداخلية والتي من خلالها يتم تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسة وكذا حماية أصولها. كما يعمل مجلس الادارة على مراقبة الادارة وحماية رأسمال المستثمرين من الاستعمال السيء عن طريق وضع إستراتيجية ملائمة للمؤسسة وبالتالي المساهمة في تعظيم قيمتها؛

2.1.المساهمين: يعد نظام الرقابة الداخلية ضمانا فعالا و مناسبا بالنسبة للمساهمين إذ تعمل الرقابة الداخلية من خلال تنفيذ إستراتجيتها وضوابطها على ضمان الاستعمال الجيد لأموالهم.

3.1.الدائنين والموردين: يهتم كل من الدائنين والموردين بكمية النقد المتوفرة بالمؤسسة فكلما زادت هذه الاخيرة زادت ثقتهم بقدرة المؤسسة على التسديد.

4.1.المستثمرين: يعد وجود نظام رقابة فعال بالمؤسسة ضمانا لتحقيق أهدافها والحفاظ على متلكاتها وبالتالي تحقيق أرباح وأيضا تحقيق كفاءة العمليات وموثوقية القوائم المالية التي تعد اللبنة الاساسية في بناء قرارات المستثمرين.

5.1.الجهات الحكومية: يعتبر وجود نظام للرقابة الداخلية هاما بالنسبة للجهات الحكومية على غرار إدارة الضرائب، إذ يعمل ذلك النظام على الرفع من مصداقية التصريحات الجبائية من خلال ضمان مصداقية القوائم المالية المصرح بها.

2. أهداف الرقابة الداخلية:

لقد أجمعت معظم التعاريف السابقة على الأهداف التالية:

- التحكم في المؤسسة؛
- حماية أصول المؤسسة من الإختلاس وسوء الإستعمال؛
- ضمان نوعية المعلومات والتأكد من دقتها ؛
- الرفع من مستوى الكفاءة الإنتاجية؛
- تشجيع الإلتزام بالسياسات والقوانين الإدارية وحتى الخارجية.

[1] الهادي فضيلة و دبي علي، **مساهمة نظام الرقابة الداخلية في تدعيم أسس الحوكمة بالمؤسسات الاقتصادية: دراسة تحليلية**، دراسات إقتصادية، المجلد 18، العدد01، 2024، ص230.

1.2 التحكم في المؤسسة :

إن التحكم في أنشطة المؤسسة وضمان إحترام مختلف السياسات و الإجراءات الموضوعة للوصول إلى معلومات ذات دقة و مصداقية مع خلق رقابة على كل موجودات المؤسسة وكذا الإستعمال الرشيد لها، يعتبر دليلا على أن إدارة عمل المؤسسة تتم بشكل كفء ومنتظم وهذا ما يسمح بتحقيق أهدافها الرئيسية[1].

2.2 حماية أصول المؤسسة:

يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف الرقابة الداخلية ويتمثل في فرض حماية مادية ومعنوية (وجود مادي ومحاسبي) على كل أصول المؤسسة بحيث تمكن هذه الحماية المؤسسة من المحافظة والإبقاء على أصولها من جميع الأخطار الممكنة (التلف،الضياع، السرقة،.....) مع الحرص على دفع العجلة الإنتاجية لها بمساهمة تلك الأصول لتحقيق الأهداف المحددة ضمن سياسة المؤسسة[2].

3.2 دقة البيانات المحاسبية ودرجة الإعتماد عليها:

لايمكن الحصول على موثوقية المعلومات المالية إلا من خلال تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية القادرة على التقاط جميع العمليات التي تنفذها المؤسسة بدقة. يمكن البحث عن جودة نظام الرقابة الداخلية هذا عن طريق[3]:

- الفصل بين الواجبات الذي يجعل من الممكن التمييز بوضوح بين مهام التسجيل والمهام التشغيلية ومهام الحفظ؛
- وصف للوظائف التي ينبغي أن تجعل من الممكن تحديد منشأ المعلومات المنتجة والمستفيدين منها؛
- نظام محاسبي للرقابة الداخلية لضمان تنفيذ العمليات وفقًا لتعليمات عامة ومحددة، وأنه يتم المحاسبة عنها بطريقة تنتج المعلومات المالية وفقًا لمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا.

4.2 الرفع من الكفاءة الإنتاجية:

تعمل الإدارة على تجنب كل الإسراف عند إستخدام الموارد المتاحة للمؤسسة لتحقيق الإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية في إستعمال تلك الموارد. ولتحقيق ذلك تستعمل عدة أساليب كالتكاليف المعيارية؛

---

[1] رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات: مدخل معاصر وفق لمعايير التدقيق الدولية**، الطبعة 01، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص205.

[2] طواهر محمد التوهامي، صديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص90.

[3] Robert Obert & Marie-Pierre Mairesse, **comptabilité et audit :** manuel et applications, 2ème Edition, Dunod, Paris, France, 2009, p513.

دراسة الحركة والزمن والموازنات التخطيطية مع وضع برامج تدريبية للعاميلين من أجل الرفع من كفاءة أداءهم على كل المستويات [1].

5.2 الإلتزام بالسياسات والقرارات الإدارية:

يتم توصيل التعليمات بأشكال آلية مختلفة، مكتوبة أو شفهية، ويمكن أن تكون دائمة، مؤقتة أو لمرة واحدة، وغالبًا ما يتم تصفيتها عدة مرات قبل الوصول إلى الشخص الذي يجب أن يكون لها معنى فوري بالنسبة له. في الواقع، يحدث أحيانًا أن التعليمات المعطاة لشركة ما ليس لها معنى سواء على المدى القصير أو المدى الطويل بالنسبة لأولئك الذين يتلقونها أو على الأقل أنها غامضة للغاية. لذلك من الضروري التأكد أولا، من خلال فحص مسبق، من ناحية، أن الهدف من التعليمات محدد جيدًا وأن الإرشادات نفسها واضحة ومناسبة ومفهومة، ومن ناحية أخرى، يتم توجيهها بشكل خاص إلى الأشخاص المخولين والمدربين على تفسيرها بشكل صحيح. ثانيًا، من خلال التحكم اللاحق، يجب على محرر التعليمات التأكد من تطبيقها. عادة ما تكون مراقبة التنفيذ من قبل الشخص المسؤول أكثر صرامة، لتعليمات استثنائية (مؤقتة أو لمرة واحدة) أكثر من التعليمات من النوع الدائم. لذلك يصبح من الضروري النظر في خطوة تحكم ثالثة ، والتي تتمثل في مقارنة التعليمات المقدمة والإجراءات التي يبدو أنها تنفذ على أساس أخذ العينات ، من أجل تقديم ضمانات على التطبيق الفعال للتعليمات الصحيحة على جميع مستويات الشركة[2].

3. أنواع الرقابة الداخلية:

يعتبر الكثير أن نظام الرقابة الداخلية يتكون من قسمين أساسين نظام رقابة محاسبية ونظام رقابة إدارية، ولكن إن دققنا أكثر سنجد أن نظام الرقابة الداخلية يتكون من ثلاثة أنظمة بدلا من إثنين وذلك بفصل نظام الضبط الداخلي من النظامين السابقين:

1.3 الرقابة الإدارية:

عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها تشمل السجلات والإجراءات والخطة التنظيمية والوثائق التي تخص عمليات إتخاذ القرارات والتي تؤدي إلى الترخيص الإداري للعمليات، الذي تكون مهامه إدارية و مرتبطة مباشرة بالمسؤولية عن تحقيق أهداف المؤسسة وتكون هي البداية لإنشاء الرقابة المحاسبية على العمليات[3]. ومن التعريف يتضح لنا أن الرقابة الإدارية تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية.

---

[1] محمد نصر الهواري ومحمد توفيق محمد، **أصول المراجعة والرقابة الداخلية: التأصيل العلمي والممارسة العملية**، دراسات في المراجعة، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1999، ص98.

[2] Lionel Collins & Gérard Valin, ibid, P 42-43.

[3] عصام الدين محمد متولي، **المراجعة 1**، الطبعة 01، جامعة السودان المفتوحة، 2016، ص111.

2.3 الرقابة المحاسبية:

تشمل السجلات والخطة التنظيمية والاجراءات المتعلقة بإمكانية الإعتماد على السجلات المالية ومن ثم فهي مصممة لتوفير تأكيد معقول بأنه:

- ✓ وفقا لتصريح الإدارة يتم تنفيذ العمليات؛
- ✓ يتم تسجيل العمليات وفقا للمبادئ المحاسبية؛
- ✓ لا يسمح بحيازة الأصول إلا بتصريح من الإدارة؛
- ✓ يتم مطابقة الأصول الموجودة مع سجلات هذه الأصول على فترات معقولة[1].

3.3 الضبط الداخلي:

يشمل الإجراءات والخطة التنظيمية المتعلقة بحماية أصول المؤسسة من سوء الإستعمال أو الضياع عن طريق الرقابة التلقائية إذ يقوم كل موظف بمراجعة عمل موظف يشاركه تنفيذ العملية وذلك من خلال تقسيم العمل وتحديد الإختصاص مع المراقبة الذاتية[2].

والجدول الموالي يلخص مقارنة بين الرقابة الإدارية، المحاسبية والضبط الداخلي:

الجدول 1-1: أقسام نظام الرقابة الداخلية

	الرقابة المحاسبية	الرقابة الإدارية	الضبط الداخلي
طبيعة عملية المراقبة	التحقق من أن كل عمليات المؤسسة قد تم تسجيلها في السجلات المحاسبية وذلك وفقا للمبادئ المحاسبية المعمول بها.	إعداد الموازنات التخطيطية وقياس الأداء الفعلي وإيجاد الإنحرافات ومعرفة أسبابها وإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة مع مراعات تطبيق الإجراءات الإدارية	التحقق من تنفيذ عمليات المؤسسة وفقا لنظام تفويض السلطة الملائم والمعتمد من الإدارة.
الهدف منها	التحقق من دقة المعلومات المالية الواردة من القوائم و التقارير المالية.	التحقق من الإلتزام بالقوانين واللوائح والسياسات و الإجراءات التي وضعتها إدارة الشركة .	حماية الأصول من السرقة و الضياع والإختلاس وسوء الإستخدام .
أدوات الرقابة	نظرية القيد المزدوج، موازين المراجعة، أسلوب المصادقات، الجرد المستمر والمفاجئ، التسوية البنكية، المراجعة الداخلية.	الموازنات التخطيطية، الرقابة على الجودة، تقويم الأداء، التكاليف المعيارية، الكشوفات الإحصائية والبرامج التدريبية.	المرونة مع الثبات النسبي، نظام الدفاتر المتوازنة، الرجل المناسب في المكان المناسب ،تغيير الإختصاصات من وقت لآخر وتوزيع الأعمال بيما يتناسب مع خبرات الافراد.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق .

[1] محمد نصر الهواري ومحمد توفيق محمد، **مرجع سابق**، ص 99.
[2] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات-الناحية النظرية والعلمية**، الطبعة 04، دار وائل لنشر، عمان، 2007، ص168.

المطلب الثالث: الرقابة الداخلية كنظام مطبق في المؤسسات الاقتصادية

1. مقومات نظام الرقابة الداخلي:

يعتمد نظام الرقابة الداخلية على عدة مقومات نوجزها فيما يلي:

1.1. الهيكل التنظيمي:

تمتاز الخطة التنظيمية بالوضوح، البساطة، المرونة مع تحقيق الإستقلال الوظيفي الذي يعتبر أهم عناصر الخطة التنظيمية للمؤسسة، وذلك تنفيذا للمبدأ الرقابي الذي ينص على ضرورة الفصل الدقيق بين المسؤوليات الوظيفية للحماية من الأخطاء سواء كانت متعمدة أوغير متعمدة فلا يجب أن يقوم شخص واحد بمراقبة كل جوانب العمل الذي يشرف عليه دون تدخل من أي شخص أخر، ويتحقق ذلك من خلال:

- توزيع الإختصاصات بين الموظفين والإدارة؛
- توزيع العمليات بين الموظفين لتحديد مسؤولية كل موظف مع تجنب إنفراد شخص واحد بعملية من البداية حتى النهاية؛
- وضع موظفي كل قسم في غرفة واحدة مع إجراء تنقلات بين الموظفين من حين لآخر؛
- توقيع كل موظف على السند الذي قام بإنجازه مع ضرورة إستخراج عدة نسخ منه وتوزيعها على المصالح المعنية[1].

2.1. وضع الإجراءات والسياسات الفعالة:

تقوم الرقابة الداخلية على ما تضعه المؤسسة من سياسات وإجراءات لحماية أصولها وضمان مصداقية المعلومات وتقاريرها المحاسبية، ويتم ذلك بإشتراك جميع المستويات للوصول إلى تحقيق الكفاية والكفاءة الإنتاجية والإدارية. يجب أن تكون الإجراءات والسياسات محددة ومكتوبة وواضحة لكل مستوى وهذا لتجنب تداخل الوظائف وتوضيح المسؤوليات وبذلك تجنب كل أنواع الغش والتلاعبات[2].

3.1. قسم المراجعة الداخلية:

يعتمد النظام الجيد للرقابة الداخلية على وجود قسم للمراجعة الداخلية وهو قسم تنظيمي إداري يهدف إلى الفحص المستمر للإجراءات والسياسات الموضوعة من طرف الإدارة وكذا التأكد من صدق ودقة البيانات المحاسبية وخلوها من كل أشكال الغش والتلاعبات، وبتعبير آخر فإن قسم المراجعة الداخلية يعمل على تطبيق مهمات الرقابة الداخلية[3].

---

[1] خلف عبد الله الوردات، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عنIIA**، الطبعة 01، 2013

[2] محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **دراسات متعمقة في تدقيق الحسابات**، الطبعة 01، كنوز المعرفة العلمية، عمان،2009، ص201.

[3] أحمد نوروآخرون، **الرقابة ومراجعة الحسابات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،1989 ، ص 34.

4.1. موظفين أكفاء ومؤهلين:

يعتبر العامل ركيزة أساسية في نظام الرقابة الداخلية لما يلعبه من دور في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال الإلتزام بجميع الإجراءات والقوانين الموضوعة، فبدون عمال مدربين وحريصين على إحترام الخطة العامة للمؤسسة لا يمكن تحقيق نظام رقابة فعال. وعليه يجب أن يراعى في توظيف العامل إمتلاكه لشهادات في ميدان العمل و الخبرة التي تسمح له بتحكم في عمله والإلتزام بالسياسات مع وضع برنامج لتدريب وضرورة إحترامه.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة وجود نظام للترقيات و الحوافز على أن يكون عادل وهذا سيزيد من حماسة ونشاط الموظفين و بالتالي زيادة كفاءتهم الإنتاجية مما يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة[1].

5.1. نظام محاسبي سليم:

يعتبر تكامل النظام المحاسبي للمؤسسة بالشكل الذي يضمن تحقيق أهدافها من أهم مقومات نظام الرقابة الداخلي، حيث يعمل على تسجيل عمليات المؤسسة المالية بناءا على مستندات للوصول إلى تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي للمؤسسة مع توفير معلومات دقيقة وصادقة تسمح لمستخدميها بإتخاذ القرارات إضافة إلى حماية أصول المؤسسة والمحافظة على حقوقها لدى الغير. يتميز النظام المحاسبي المتكامل بوجود:

- دليل محاسبي يعمل على تيسير إعداد القوائم المالية من خلال وضع تبويبات وترقيمات لكل حساب؛
- مجموعة مستندية ودفترية إذ تعتبر المستندات دليلا موضوعيا على صحة المعلومات المسجلة ومصدرها الوحيد؛
- مجموعة قواعد إجرائية وطرق محاسبية، وهي آليات تسمح بالتحقق من دقة وسلامة التسجيلات وتبويبها؛
- دورات مستندية ومحاسبية تبين لنا خطوات إعداد المستند ات وتسجيلها في الدفاتر إلى غاية إعداد التقارير؛
- إمكانيات مادية وبشرية إذ أصبحت الوسائل الآلية جد مهمة في تسريع المعالجة المحاسبية و دقتها وكفاءتها وسهولة الحصول على المعلومات والتحكم فيها، إضافة إلى ضرورة كفاءة وتأهيل عمال قسم المحاسبة علميا وعمليا[2] .

[1] طواهر محمد التوهامي و صديقي مسعود، **مرجع سابق**، ص 101.
[2] أحمد عبد المولى الصباغ وآخرون، **أساسيات المراجعة ومعاييرها**، جامعة القاهرة، مصر،2008، ص114.

والشكل الموالي يلخص لنا أهم هذه المقومات:

الشكل 1-2: مقومات نظام الرقابة الداخلية

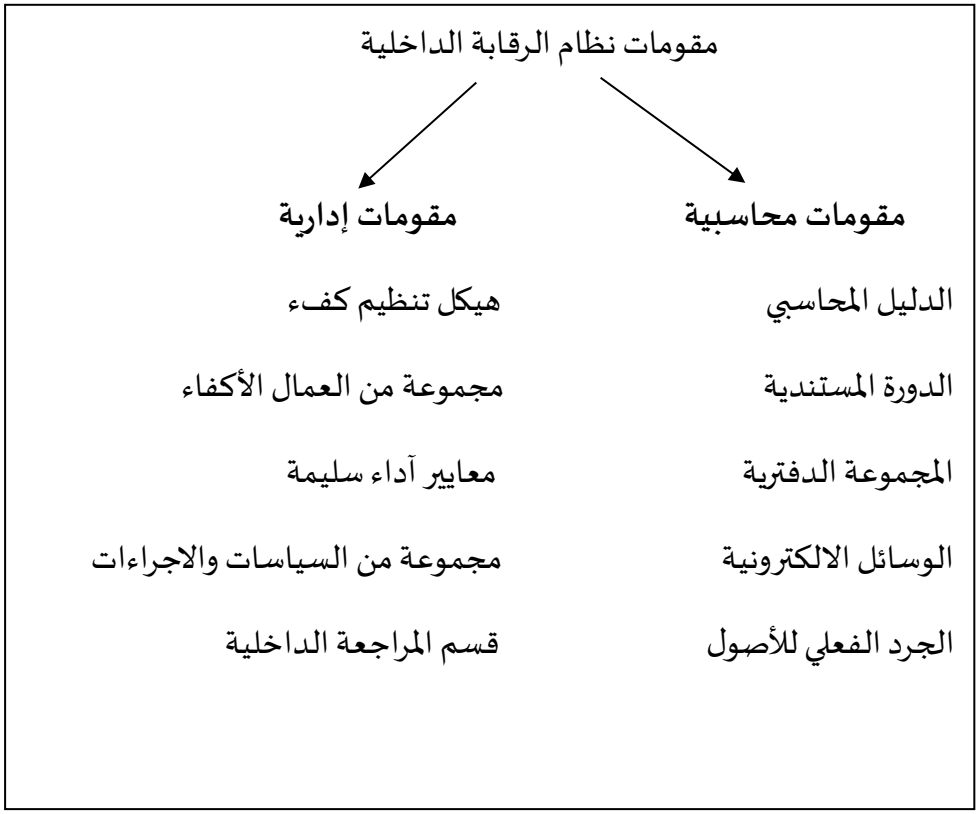

المصدر: فتحي رزق السوافيري وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرة، مصر، 2002، ص36.

2. إجراءات نظام الرقابة الداخلية:

لتحقيق الأهداف المرجوة من نظام الرقابة الداخلية على المؤسسة وضع مجموعة من الإجراءات لدعم مقوماته والتي يمكن تقسيمها إلى:

- إجراءات إدارية؛
- إجراءات محاسبية؛
- إجراءات عامة.

1.2 الإجراءات الإدارية:

تتعلق هذه الإجراءات بنشاط المؤسسة الداخلي فنجدها تختص بالجانب الإداري كتقسيم العمل والمسؤوليات، والجانب العملي كعدد النسخ الواجب إصدارها من الوثائق والتوقيع عليها. وفيمايلي إيجاز لهذه الإجراءات[1] :

- تحديد الإختصاصات حيث يعتبر تحديد الإختصاصات داخل المؤسسة شيء حتمي ولهذا عند الوقوف على الهيكل التنظيمي للمؤسسة نجد لكل مديرية إختصاصها أو بالأصح لكل نقطة فيه إختصاصها.
- تقسيم العمل بالشكل الذي يكون داعما لتحديد الإختصاصات وذلك لمنع تداخلها، كما يقلل من الوقوع في السرقة والتلاعب والأخطاء كونه قائم على:
  - الفصل بين أداء العمل وسلطة تسجيله؛
  - الفصل بين سلطة الإحتفاظ بالأصل وسلطة تسجيله؛
  - تقسيم العمل المحاسبي بحيث لا يمكن لشخص واحد القيام بالعملية من بدايتها إلى نهايتها.
- توزيع المسؤوليات مما يتيح للعامل إدراك حدود عمله ومسؤوليته وإلتزامه إتجاهها، وبالتالي يحاسب على الخطأ الذي يقوم بيه دون التملص من المسؤولية، وهذا ما يعطي فعالية أكبر لنظام الرقابة الداخلية؛
- إعطاء تعليمات صريحة إذ يجب على المسؤول عند إصداره للأوامر أن تكون واضحة، مفهومة وصريحة مع إحترام السلم التسلسلي للوظائف؛
- إجراء حركة التنقلات بين العاملين تكون مدروسة بشكل علمي لكي لا تؤثر على السير الحسن للمؤسسة علما أن هذا الإجراء يسمح بكشف الأخطاء والتلاعبات التي إرتكبها العامل السابق.

2.2 إجراءات محاسبية:

تعمل هذه الإجراءات على إحكام الرقابة الدائمة للعمل المحاسبي ومن بين تلك الإجراءات نجد[2]:

- تسجيل العمليات فور حدوثها مما يقلل من الإحتيال والغش، ويسمح للإدارة بالإطلاع على المعلومات أول بأول؛

[1] طواهر محمد التوهامي وصديقي مسعود، **مرجع سابق**، ص ص106-112.
[2] جمال الطرايرة، **مرجع سابق**، ص71.

- عدم تسجيل أي عملية مالية ما لم تكتمل مستندات الإثبات المتعلقة بيها مع ضرورة إعتمادها من الموظفين المسؤولين؛
- إجراء مطابقات دورية لسجلات المحاسبية وأرصدة الدفاترمع ماهو موجود فعلا ومع الكشوفات الواردة من الخارج؛
- القيام بالجرد الفجائي للبضاعة والنقد والأوراق التجارية والمالية ومطابقتها مع الأرصدة الدفترية لها؛
- عدم إشراك موظف في مراقبة عمله أو جرد ومطابقة عهدة هو المسؤول عنها؛
- تصميم دليل الحسابات بشكل مناسب وكذا تحديد إطار الإبلاغ المالي المناسب؛
- إستعمال الآلات الحاسبة لتقليل من الوقوع في الأخطاء.

3.2 إجراءات عامة:

تعد هذه الإجراءات مكملة لسابقاتها لضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية ونذكر منها[1] :

- التأمين على ممتلكات المؤسسة ضد كل الأخطار التي قد تتعرض لها سواء كانت طبيعية أو بفعل فاعل؛
- التأمين ضد خيانة الأمانة من خلال التأمين على الموظفين الذين بحوزتهم عهدة أوراق تجارية أومالية أو نقدية أو بضاعة.
- إستعمال وسائل الرقابة المزدوجة مما يسمح بإنشاء رقابة ذاتية، حماية النقدية وتفادي التلاعبات والسرقة؛
- إستعمال وسيلة الرقابة الحدية بجعل سلطات الإعتماد متماشية مع المسؤولية؛
- إنشاء قسم للتدقيق الداخلي.

ومما سبق يمكن إيجاز إجراءات الرقابة الداخلية في الشكل الموالي:

[1] خالد أمين، **مرجع سابق**، ص173.

الشكل 1-3: إجراءات الرقابة الداخلية

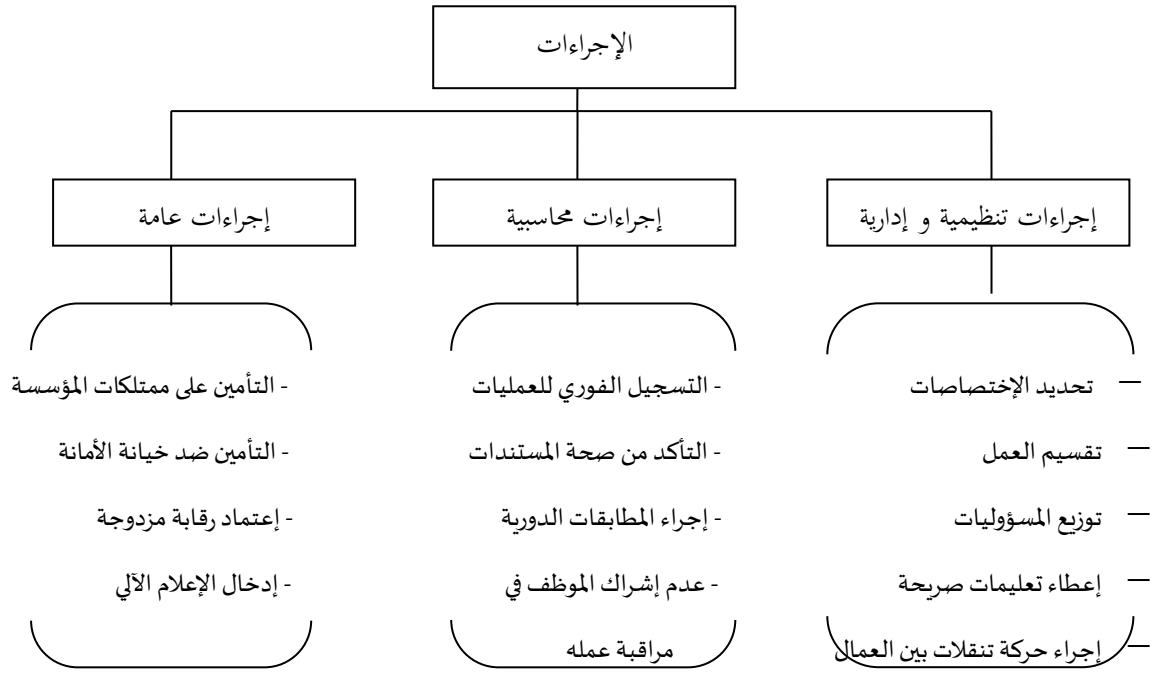

المصدر: طواهر محمد التوهامي و صديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص123.

3. هيئات الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية:

حتى يكون نظام الرقابة الداخلية فعال على جميع الأطراف تحمل مسؤوليتها والمشاركة في الرقابة الداخلية كل من مكانه وأبرز الأطراف هم[1]:

1.3. مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة:

يختلف مستوى مشاركة مجالس الإدارة أو مجالس الإشراف في مسائل الرقابة الداخلية من شركة إلى أخرى، إذ تقع على عاتق الإدارة العامة مسؤولية تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة (أو لجنة التدقيق التابعة له) بشأن الخصائص الأساسية لنظام الرقابة الداخلية. عند الضرورة، يجوز لمجلس الإدارة أو مجلس الإشراف استخدام سلطاته العامة لتنفيذ الضوابط والتحقيقات التي يراها مناسبة أو اتخاذ أي مبادرة أخرى يراها مناسبة في هذا الشأن. حيثما وجدت، يجب أن تقوم لجنة التدقيق بمراقبة دقيقة ومنتظمة لنظام الرقابة الداخلية. لممارسة مسؤولياتها بمعرفة تامة بالحقائق، يجوز للجنة المراجعة الاستماع إلى رئيس التدقيق الداخلي وإبداء رأيه في تنظيم إدارته وإبلاغها بعمله.

1 Robert Obert & Marie Pierre Mairesse, op.cit, P522.

2.3. الإدارة العامة:

الإدارة العامة مسؤولة عن تحديد وقيادة ومراقبة النظام الأنسب لحالة ونشاط المؤسسة حيث تعمل على تحديد اختلالات، ونواقص وصعوبات تطبيق الإجراءات الموضوعة، أو حتى تجاوزها، وتضمن الشروع في الإجراءات التصحيحية اللازمة.

3.3. التدقيق الداخلي:

إن إدارة التدقيق الداخلية، حيثما وجدت، مسؤولة عن تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية وتقديم أي توصيات لتحسينه في الميدان الذي تغطيه مهامه. عادة ما يرفع الوعي ويدرب الإدارة على الرقابة الداخلية، لكنه لا يشارك بشكل مباشر في إنشاء النظام وتنفيذه اليومي. يقدم رئيس التدقيق الداخلي تقاريره إلى الإدارة العامة وفقًا للإجراءات التي تحددها كل شركة.

4.3. موظفي الشركة:

يجب أن يكون لدى كل موظف المعرفة والمعلومات اللازمة لإنشاء وتشغيل ومراقبة نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالأهداف المخصصة له. هذه هي حالة المديرين التشغيليين الذين هم على اتصال مباشر بنظام الرقابة الداخلية، ولكن أيضًا للمراقبين الداخليين والمديرين التنفيذيين الماليين الذين يجب أن يلعبوا دورًا توجيهيًا ورقابيًا مهمًا.

4. الاطر المرجعية الدولية للرقابة الداخلية:

لقد تعددت الأطر التي تناول الرقابة الداخلية وفيما يلي أبرز وأشهر هذه الأطر والتي نالت إهتمام الإداريين والمدقيقين الخارجين والمحاسبين والمتخصصين في التدقيق الداخلي حول العالم:

- إطار الرقابة الداخلية المتكامل COSO الذي نشرته لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة ترادواي في الولايات المتحدة سنة 1992 والتي تم تحديثها في 2013.
- توصيات التحكم CoCo نشرها المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (ICCA) في عام 1995.
- الرقابة الداخلية دليل منقح للمديرين وهو ما يعرف بتقرير Turnbull الذي نشره مجلس التقارير المالية، والذي ظهر لأول مرة في عام 1999 وتم تحديثه في عام2005.
- الإطار المرجعي - إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية AMF الذي تم نشره في فرنسا عام 2007 وتم تحديثه في عام 2010.

- نظام مرجعي للرقابة الداخلية لأنظمة المعلومات (IS) أو ما يعرف بنظام COBIT وهو عبارة عن إرشادات حول تطوير وتقييم الحكم الرشيد في نظم المعلومات، نشر من قبل معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات، الولايات المتحدة، 2012.

والشكل الموالي يبرز لنا أهم ما جاءت به هذه الأطر حول تعريف ومكونات نظام الرقابة الداخلية:

الجدول 1-2: مقارنة بين أطر الرقابة الداخلية.

	COSO	COCO	Turnbull	AMF
تعريف الرقابة الداخلية	العملية التي ينفذها مجلس الإدارة والإدارة والموظفون في الكيان من أجل الحصول على تأكيد معقول لتحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات وإعداد التقارير والامتثال.	عناصر المنظمة التي تدعم الأشخاص وتقدم ضمانًا معقولاً بأن أهداف المنظمة يتم تحقيقها في الفئات التالية: فعالية وكفاءة العمليات ، وموثوقية التقارير الداخلية والخارجية ، والامتثال للقوانين واللوائح .	يشمل القواعد والعمليات والمهام والسلوكيات والجوانب الأخرى للمؤسسة التي توفر ضمانًا معقولًا بأنها تسهل عملها الفعال والكفء، وتمكنها من الاستجابة بشكل مناسب للمخاطر الرئيسية التي تؤثر على النشاط والعمليات والجوانب المالية والامتثال، إلخ. من أجل تحقيق أهداف المنظمة المتعلقة بحماية الأصول ، وتحديد وإدارة الالتزامات ، وجودة التقارير ، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.	الرقابة الداخلية هي نظام شركة، تم تحديده وتنفيذه تحت مسؤوليتها. يتضمن مجموعة من الوسائل والسلوكيات والإجراءات التي تتكيف مع الخصائص المحددة لكل شركة والتي: ● يساهم في السيطرة على أنشطتها وكفاءة عملياتها والاستخدام الفعال لمواردها؛ ● يجب أن تمكنه من أخذ المخاطر الكبيرة في الحسبان بشكل مناسب، سواء كانت تشغيلية أو مالية أو الامتثال. يهدف النظام بشكل خاص إلى ضمان: ● الامتثال للقوانين واللوائح؛ ● تطبيق التعليمات والإرشادات التي تضعها الإدارة العامة أو مجلس الإدارة؛

				• حسن سير العمليات الداخلية للشركة، ولا سيما تلك التي تساهم في حماية الأصول؛ • موثوقية المعلومات المالية. لذلك لا تقتصر الرقابة الداخلية على مجموعة من الإجراءات أو العمليات المحاسبية والمالية وحدها.
مكونات الرقابة الداخلية	بيئة الرقابة ، وتقييم المخاطر ، وأنشطة الرقابة ، والمعلومات والاتصالات ، والإدارة.	الغرض والالتزام والقدرة والإدارة والتعلم.	أنشطة الرقابة والمعلومات وعملية الاتصال والإدارة والتكامل في عمليات المنظمة والمخاطر وتغيير المعاملة وإعداد التقارير.	التنظيم ، والنشر الداخلي للمعلومات ذات الصلة والموثوقة ، ونظام لتحديد وتحليل المخاطر الرئيسية ، وأنشطة الرقابة المناسبة ، والرصد الدائم.

Source : IIA & IFACI, **Manuel D'audit Interne**, 3em édition, Eyrolles, Paris, 2015, P 6-4.

كما هو موضح في الجدول، تشتمل هذه الأطر على تعريفات مماثلة للرقابة الداخلية والتي تصفها على أنها عملية توفر تأكيدًا معقولاً لتحقيق أهداف المنظمة والمتضمنة ثلاث فئات: فعالية العمليات والإبلاغ والإمتثال. يشار إلى هذه الفئات بشكل مختلف من إطار مرجعي إلى آخر، ولكن مكوناتها هي نفسها في الأساس. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الأطر المرجعية تتفق على مسؤولية الرقابة الداخلية والتي ينسبونها إلى كل أفراد المؤسسة على عكس قانون Sarbanes-Oxley الذي يحملها إلى الإدارة العامة فقط، وبتحديد إلى المدير العام والمدير العام المالي.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر

تعمل المؤسسات في بيئة يشوبها عدم التأكيد والتعقيد، وحتى تتضح الصورة للمؤسسة وتضمن إستمراريتها وجب عليها وضع نظام لإدارة المخاطر المحيطة بها وبالتالي السيطرة على الخسائر المحتملة. وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى المفاهيم العامة المتعلقة بإدارة المخاطر مع التعريج على أهم المعايير التي صدرت بشأنها.

المطلب الاول: تطور مفهوم ادارة المخاطر

1. مفهوم الخطر:

لقد تعدد تعريف الخطر وتطور مع مرور الزمن فبعدما كان يقتصر في مفهومه على الضرر والأثار السلبية تطور وأصبح يمثل فرصة قد ينتج عنها آثار إيجابية ومن بين تلك التعاريف نذكر:

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) التي عرفت الخطر على أنه عدم اليقين أو تهديد مقترن بحدث يمكن أن يؤثر سلبا على النتائج المحددة في الخطط الإستراتيجية للمنظمة، في المقابل تعتبر المشاكل شكلا من أشكال المخاطر التي لم تتم معالجتها[1].

أماسامي فريج فقد إعتبر بأن الخطر هو أي شيء يمكن أن يؤدي إلى الضرر والفشل في تحقيق أهداف المشروع وإخفاقه وقد تعتمد عوامل النجاح على الجودة والتكلفة والانتهاء في الوقت المحدد واحتياطات السلامة والتحذير من أي أحداث أخرى يمكن أن تلحق الضرر بالمشروع وكذا العوامل التي قد تؤثر على سلامة المشروع. لذلك، أولاً وقبل كل شيء يجب أن تكون أهداف المشروع واقعية وقابلة للتحقيق من حيث التكلفة والوقت والجودة المطلوبة وأي عناصر أخرى للنجاح. ولتحقيق ذلك يجب معرفة العناصر التي تحمل المخاطر وذلك مع بداية المشروع و تقييم تلك المخاطر وتحديد قدرة الأطراف المساهمة في المشروع على تحملها قبل توزيعها عليهم[2] .

كما حدد تقرير الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC،1999) المخاطر على أنها أحداث مستقبلية غير مؤكدة يمكن أن تؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية والمالية للمؤسسة[3].

---

[1] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، **إطار عمل إدارة المخاطرفي المنظمة**، المطبوعة رقم 1111، أفريل 2013 ص3.

[2] سامي محمد فريج، **التخطيط للعقد إدارة المخاطر-الجوانب القانونية-إلتزامات الأطراف**، الطبعة 02، دار النشر للجامعات، مصر، 2008، ص54.

[3] Collier Paul & Anthony Berry & Gary Burke, **Risk and management accounting: Best Pratice guidelines of enterprise-wide internal control procedures, 1st** edition, Elsevier, USA, 2006, P6.

أما معهد المدقيقين الداخليين فقد إعتبر المخاطر مفهوم يستعمل لقياس حالات عدم اليقين في عمليات التشغيل والتي ينجر عنها تأثير في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها، ويكون الأثر إما سلبيا ويطلق عليه تهديد أو خطر، وإما إيجابيا ويطلق عليه فرصة[1].

ومما سبق يمكن القول إن الخطر هو كل مايمكن أن يؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة.

1.1. أنواع الأخطار:

تتعرض المؤسسة لعدة أنواع من المخاطر والتي تختلف شدتها من مؤسسة إلى أخرى بحسب حجم وطبيعة نشاط المؤسسة وفيما يلي إيجاز لأهم المخاطر:

الجدول 1-3: أنواع الأخطار

نوع الخطر	وصف الخطر
مخاطر الامتثال	مخاطر عدم الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها وخطر الفشل في الكشف عن الأنشطة غير المتوافقة مع المتطلبات القانونية أو التنظيمية والإبلاغ عنها. يمكن أن تحدث مخاطر الامتثال بسبب نقص الوعي أو الجهل بملاءمة القوانين واللوائح المعمول بها للعمليات والممارسات.
مخاطر برنامج الائتمان	احتمال فشل المقترض أو الطرف المالي المقابل في الوفاء بالتزاماته وفقًا لشروطهما. إذا كان الائتمان موجودًا في شكل قرض مباشر أو ضمان قرض، فإن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قيام المقترض بسداد الدين والفائدة بالكامل في الوقت المحدد.
مخاطر أمن المعلومات السيبرانية	المخاطر التي قد تعرض المؤسسة لاستغلال نقاط الضعف للإضرار بسرية أو سلامة أو توفر المعلومات التي تتم معالجتها أو تخزينها أو نقلها بواسطة أنظمة المعلومات الخاصة بها.
مخاطرة مالية	المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى تأثير سلبي على مؤسسة (إهدار أو خسارة الأموال / الأصول).
المخاطر القانونية	المخاطر المرتبطة بالإجراءات القانونية أو التنظيمية وقدرة المؤسسة على إتمام المعاملات المهمة ، أو إنفاذ الاتفاقيات التعاقدية ، أو تلبية متطلبات الامتثال والأخلاق.

[1] زاهر الرمحي، **الإتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية**، الطبعة 01، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان،2018، ص382.

المخاطر التشريعية	خطر أن يغير التشريع بشكل كبير نشاط المؤسسة (التمويل وقاعدة العملاء ومستوى الموارد والخدمات والمنتجات).
المخاطر التشغيلية	مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة أو غيرها من الآثار السلبية للمؤسسة بسبب العمليات الداخلية غير الكافية أو الفاشلة الناشئة عن الأشخاص أو الأنظمة أو من الأحداث الخارجية التي تضعف تلك العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة. تعتبر المخاطر التشغيلية فئة مخاطر واسعة ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن مجموعة واسعة من المخاطر (على سبيل المثال ، المخاطر القانونية والامتثال وأنواع المخاطر الأخرى المحددة في هذا القسم) يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على العمليات اليومية للمؤسسة.
المخاطر السياسية	المخاطر التي قد تنشأ بسبب الإجراءات التي يتخذها الفرع التنفيذي أو صانعي السياسات الرئيسيين الآخرين والتي يمكن أن تؤثر على العمليات التجارية، أو تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية للمؤسسة، أو السلطات القانونية والتنظيمية الحالية. وتشمل الأمثلة مأزق سقف الديون ، وإغلاق الحكومة ، وما إلى ذلك.
الإبلاغ عن المخاطر	المخاطر المرتبطة بدقة وتوقيت المعلومات المطلوبة داخل المنظمة لدعم اتخاذ القرار وتقييم الأداء، وكذلك خارج المنظمة لتلبية المعايير واللوائح وتوقعات أصحاب المصلحة. هذه مجموعة فرعية من مخاطر التشغيل.
مخاطر السمعة	المخاطرة المتمثلة في أن الفشل في إدارة المخاطر والأحداث الخارجية ووسائل الإعلام الخارجية أو الفشل في أداء دور المؤسسة (سواء كان هذا الفشل دقيقًا أو متصورًا) يمكن أن يقلل من مكانة الومؤسسة أو مصداقيتها أو فعاليتها. يمكن أن تنشأ مخاطر السمعة إما من الإجراءات التي تتخذها المؤسسة أو شركاء الطرف الثالث بما في ذلك مزودي الخدمة والوكلاء. يمكن أن تنشأ مخاطر السمعة أيضًا من الأحداث السلبية في إحدى فئات المخاطر الأخرى مثل المخاطر القانونية ومخاطر الامتثال.
المخاطر الإستراتيجية	المخاطر التي قد تمنع المؤسسة من تحقيق أهدافها (تلبية المهمة).

Source: Chief Financial Officers Council (CFOC), Performance Improvement Council (PIC), **Playbook: Enterprise Risk Management for the U.S. Federal Government**, 2016, PP37-38.

يوضح الجدول أعلاه أبرز أنواع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة علما أن هناك عدة تقسيمات أخرى وهي في مجملها لا تخرج عن التقسيمات السابقة منها تقسيم المخاطر إلى مخاطر المضاربة والمخاطر البحتة، حيث أن الأولى يتم خلقها بشكل متعمد على أمل تحقيق المكاسب إذ أنها تحتمل الخسارة

أو الربح. أما المخاطر البحتة فتكون الخسارة هي النتيجة الحتمية لها وهي ترتبط بعوامل لا يمكن لطرف المعرض لها التحكم فيها[1]. وهناك من يقسمها إلى مخاطر إقتصادية وتكون ناتج مسبباتها خسارة إقتصادية أومالية ومخاطر غير إقتصادية ويكون ناتج مسبباتها خسارة غير مالية أي معنوبة بحتة[2]. وهناك تقسيم آخر ل Oldfieldو Santomero حيث يعتبران أن المؤسسة معرضة إلى ثلاثة أنواع من المخاطر، مخاطر يمكنها التخلص منها ومخاطر تعمل على تحويلها لطرف آخر ومخاطر يمكنها إدارتها[3].

2. مفهوم إدارة المخاطر:

عرف معهد المدقيقن الداخليين IIA إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة على أنها عملية منظمة ومتسقة ومستمرة عبر المنظمة بأكملها لتحديد وتقييم واتخاذ قرار بشأن الاستجابات والإبلاغ عن الفرص والتهديدات التي تؤثر على تحقيق أهدافها[4].

كما تم تعريف إدارة المخاطر من قبل معهد تشارترد للمحاسبين الإداريين CIMA على أنها عملية فهم وإدارة المخاطر التي تتعرض لها المنظمة حتماً في محاولة تحقيق أهدافها المؤسسية[5] .

وعرفها معهد إدارة المخاطر على أنها العملية التي من خلالها تعالج المؤسسات بشكل منهجي المخاطر المرتبطة بأنشطتها بهدف تحقيق فائدة مستدامة داخل كل نشاط وعبر محفظة جميع الأنشطة[6].

وهي عملية تسعى من خلالها المؤسسة إلى تقييم المخاطر التي تتعرض لها والحد منها. وهذا يشتمل الإجراءات والقرارات والسياسات التي تطبقها الإدارة للحد من شدة وإحتمالية النتائج العكسية و لزيادة الفوائد وإحتمالية النتائج الإجابية[7].

كما تعرف بأنها التحديد والتحليل والتحكم الإقتصادي في المخاطر التي تهدد أصول المؤسسة وقدرتها الإيرادية[8].

---

[1] بن علي بلعزوز وعبد الكريم قندوز وعبد الرزاق حبار، **إدارة المخاطر: إدارة المخاطر المشتقات المالية الهندسة المالية**، الطبعة 01، الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2013، ص 38.

[2] الحديدي محمد عبد السلام أحمد وإبراهيم جابر السيد، **إدارة المخاطر والأزمات**، دار العلم والإيمان لنشر والتوزيع، مصرو دار الجديد لنشر والتوزيع، الجزائر، 2020، ص ص8-9.

[3] بن علي بلعزوز وآخرون، **مرجع سابق**، ص 39.

[4] The institute of Internal Auditors, **The role of internal auditing in enterprise-wide risk management**, 2009, P2.

[5] Collier Paul & others, op cit, P10.

[6] معهد إدارة المخاطر، **معيار إدارة المخاطر**، ترجمة الجمعية المصرية لإدارة الأخطار، ص02.

[7] ديفيد لاركر، بريان تيان، **مسائل حوكمة الشركات: نظرة فاحصة على الخيارات التنظيمية وتبعاتها**، ترجمة عبد الله إبن ناصرأبو ثنين، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2018، ص 227.

[8] خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص10.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن إدارة المخاطر هي عملية مستمرة تتم عبر كل مستويات المؤسسة لتحديد وتقيم الأحداث التي قد تؤثر عليها (سلبا أوإيجابا) وذلك بهدف تحقيق أهدافها.

3. نشأة وتطور إدارة المخاطر:

يعتبر التأمين أول صناعة تهتم بالمخاطر، ففي عام 1921 عقد مشترو التأمين إجتماعا غير رسمي ببوسطن لمناقشة مشاكل التأمين، بعدها في 1931 أسست رابطة الإدارة الأمريكية قسم لتأمين بهدف نشر المعلومات وتبادلها. وفي نيويورك سنة 1932تم تنظيم مشترو التأمين وهوحاليا معهد أبحاث المخاطر، وفي سنة 1950 تأسست رابطة مشترو التأمين القومية والتي أصبحت تعرف لاحقا بجمعية إدارة المخاطر والتأمين وذلك إبتدءا من سنة 1975و هذا بعد ما شهدته سنوات الستينات من تطور لأدوات إدارة المخاطر[1].

ويمكن القول أن إدارة المخاطر الحديثة قد بدأت بعد عام 1955 أين ظهر مصطلح مدير المخاطر إذ اقترح الدكتور واين سنايدر على زميله الدكتور هربرت دينينبيرج أن يكون مديرًا للمخاطر بدلا من مدير التأمين المحترف، وبعدها سنة 1956 نشرت مجلة Harvard Business Review مقال راسل غالاغر ، "إدارة المخاطر: مرحلة جديدة للتحكم في التكاليف"[2]. وفي سنة 1963 صدر أول كتاب حول إدارة المخاطر للمؤلفين «Robert Irwin Mehr" و "Bob A. Hedges" والذين كان لهما فضل كبير في مجال إدارة المخاطر، حيث كان الكتاب بعنوان " Risk management in the business enterprise » ، ليصدر بعده كتاب ثاني حول إدارة المخاطر للمؤلفين "C. Arthur Williams" و "Richard M. Heins" بعنوان Risk management " and insurance". وقد تناول كلا الكتابين المخاطر البحتة فقط دون المخاطر الأخرى. كما لوحظ خلال فترت الستينات بروز أهمية التخطيط للطوارئ حيث تحول التركيز من تمويل المخاطر إلى منع الخسائر والوقاية وإدارة السلامة، وفي فترة السبعينات إزداد الإهتمام بالإحتفاظ بالمخاطر و تطوير أساليب التامين الذاتي، مع الإنتقال من خطط الطوارئ إلى وضع خطط للإستمرارية والتعافي من الكوارث[3].

وقد طور غوستاف هاميلتون، مدير المخاطر في Statsforetag السويدية دائرة إدارة المخاطر في سنة1974 كأول محاولة لإظهار التفاعل بين جميع عناصر عملية إدارة المخاطر. وفي سنة 1985 تأسست لجنة المنظمات الراعية (COSO) التابعة للجنة ترادواي كمبادرة مشتركة لمكافحة الاحتيال في الشركات، في

---

[1] بن علي بلعزوز وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 48-49.

[2] Charles Yoe, **Principles of Risk Analysis**, 2eme edition, CRC Press/Taylor & Francis Group, Boca Raton, 2019, P 176.

[3] هادي عبد الواحد آل سيف، **رحلة تطور إدارة المخاطر**، https://alphabeta.argaam.com/article/detail/108339 ، صادرة في 23.02.2022، تم الإطلاع عليها في 02.06.2022.

عام 1986 بدأ معهد إدارة المخاطر في لندن برنامجًا للتعليم المستمر الذي نظر إلى إدارة المخاطر من جميع جوانبها لتبدأ العديد من المعايير الوطنية في الدعوة إلى ضرورة إدارة جميع المخاطر كمحفظة عبر المؤسسة. ظهر أول معيار لإدارة المخاطر، AS / NZS 4360: 1995. هذا المعيار الذي تم إصداره في عام 1995 لأستراليا ونيوزيلندا أعقبته جهود مماثلة في كندا واليابان والمملكة المتحدة. تم مراجعة المعيار عدة مرات منذ ذلك الحين. في عام 1996، تم إنشاء الرابطة العالمية لمتخصصي المخاطر (GARP). يوفر برنامج شهادة عالمية لمديري الائتمان والعملة وسعر الفائدة ومخاطر الاستثمار. نشرت لجنة تريدواي "إطارها المتكامل لإدارة المخاطر المؤسسية" في عام 2004. في عام 2009 ، اصدرت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) دليل عالمي جديد لتعريف وممارسة إدارة المخاطر على المستوى الدولي "إدارة المخاطر - المبادئ والإرشادات التوجيهية" ، وتم تحديثه في عام 2018[1].

وقد شهدت إدارة المخاطر عدة تطورات منذ ظهورها والتي يمكن إيجازها في الجدول التالي الذي يبرز لنا الإختلاف بين إدارة المخاطر التقليدية وإدارة المخاطر الحديثة أو مايعرف بإدارة مخاطر المؤسسية:

الجدول1-4 : مقارنة بين إدارة المخاطر التقليدية وإدارة المخاطر المؤسسية

	إدارة المخاطر التقليدية		ERM
	إدارة المخاطر (مشروع أو برنامج)	الضوابط الداخلية	
التعريف	. أنشطة منسقة لتوجيه ومراقبة المنظمة فيما يتعلق بالمخاطر .	عملية تتأثر بهيئة الرقابة والإدارة والموظفين الآخرين في الكيان والتي توفر تأكيدًا معقولاً بأن أهداف الكيان سوف تتحقق.	نهج فعال على مستوى الوكالة للتعامل مع الطيف الكامل للمخاطر الكبيرة للمؤسسة من خلال النظر في مجموعة المخاطر مجتمعة كمحفظة مترابطة ، بدلاً من معالجة المخاطر داخل الصوامع فقط.

[1] Charles Yoe, ibid, P P 176-178.

المعيار أو الإطار	• إدارة المخاطر - المبادئ والإرشادات (ISO 31000: 2009)	• الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل (COSO) • إدارة الرقابة الداخلية وأداة التقييم GAO	• إدارة مخاطر المؤسسة - الإطار المتكامل (COSO) • إدارة المخاطر - المبادئ والمفاهيم ، "الكتاب البرتقالي"
التركيز	تركز عمليات ومجالات المخاطر المحددة بشكل عام على الهدر والاحتيال وإساءة الاستخدام داخل المؤسسة.	تخضع مجالات وعمليات الخطر المختارة عمومًا لأنشطة الامتثال والتقييمات (مثل الإدارة المالية وتكنولوجيا المعلومات).	على مستوى المؤسسة وعبر كل مستوى مع الأخذ بعين الاعتبار المحفظة على مستوى الكيان للمخاطر.
التأكيد والتطبيق	إدارة الأداء مقابل النطاق والوقت والتكلفة ، وكذلك تحديد وتنظيم المخاطر على مستوى البرنامج (على سبيل المثال ، سجلات المخاطر المنظمة حسب الاحتمالية والتأثير).	التوافق مع متطلبات إعداد التقارير الخارجية (على سبيل المثال، تقارير التدقيق ونقاط الضعف المادية المحددة). نهج منعزل لتقييم العمليات الفعالة ، والتقارير المالية الموثوقة ، والامتثال.	استخدام وتطبيق معلومات المخاطر لتحسين القرارات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء عبر البرامج والأنشطة.
الاختلافات الرئيسية	• تعتمد المخاطر تقليديًا على تنفيذ البرنامج أو المشروع التشغيلي، مع إجراء مقايضات المخاطر عبر التكلفة والجدول الزمني والأداء. • التركيز على المخاطر يتطلع إلى المستقبل أكثر من التركيز على الضوابط الداخلية، ولكنه لا يتجاوز نطاق البرنامج أو المشروع. • يمكن أن يحدث بعض تكامل المخاطر، ولكن	• يعالج بشكل أساسي المخاطر المالية التقليدية ومخاطر الامتثال والمعاملات والتشغيل، مع التركيز على الحد من المخاطر من خلال تطبيق ضوابط منفصلة. • تقوم تقييمات المخاطر بشكل تقليدي بمراجعة الأداء والأنشطة السابقة ولا تتطلع بشكل عام إلى المستقبل. • يتم تحديد المخاطر وإدارتها على أساس	• يعالج النطاق الكامل لمحفظة مخاطر المؤسسة عبر جميع الجوانب التنظيمية (الوحدات الرئيسية، والمكاتب، وخطوط الأعمال) والأعمال (مهمة الوكالة، والبرامج، والمشاريع، وما إلى ذلك). • يوفر إمكانية رؤية متكاملة بالكامل وذات أولوية وتطلعية للمخاطر لدفع

	قد لا يتجاوز مستوى البرنامج أو المشروع. • عادة لا يتم تناول الرغبة في تحمل المخاطر وتحملها بشكل صريح. • يتطلب مجالًا وبرنامجًا تقنيًا أو خبرة في المنتج ، بدلاً من الخبرة الوظيفية.	منعزل وغير متكامل (مثل التقارير المالية والموارد البشرية والأمن المادي). • لم يتم التعامل مع الرغبة في تحمل المخاطر والتسامح معها. • يتطلب مهارات وظيفية متخصصة (مثل المحاسبة المالية وأمن تكنولوجيا المعلومات).	الإستراتيجية وقرارات العمل. • يسمح بمزيد من خيارات إدارة المخاطر من خلال المقايضات على مستوى المؤسسة، مقابل التركيز الأساسي على تقليل المخاطر من خلال الضوابط. • يعالج صراحة الرغبة في تحمل المخاطر والتسامح. • تتطلب المزيد من المهارات العامة ومتعددة التخصصات ، بدلاً من المعرفة الوظيفية والمعرفة بالمجال.

Source: Chief Financial Officers Council (CFOC), Performance Improvement Council (PIC), **Playbook: Enterprise Risk Management for the U.S. Federal Government**, 2016, P P10-12.

يبرز الجدول السابق التطور الذي عرفته إدارة المخاطر فبعد أن كانت مجموعة أنشطة تركز على الهدر وسوء الاستخدام داخل المؤسسة في شكل صوامع مع تجاهل الرغبة في المخاطرة، أصبحت نهج متكامل يعالج المخاطر مجتمعة كمحفظة واحدة مع الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي وكذا معالجة الرغبة في المخاطرة مما يسمح بمزيد من خيارات إدارة المخاطر.

المطلب الثاني: حاجة المؤسسة الاقتصادية لادارة المخاطر

1. أهمية إدارة المخاطر:

تكمن أهمية إدارة المخاطر في الدور الذي تلعبه بالمؤسسة والذي نوجزه في النقاط التالية:[1]

[1] بن علي بلعزوز وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص66-67.

- **أداة لتنفيذ الاستراتيجية:** تعمل إدارة المخاطر على تزويد المؤسسة بنظرة أفضل للمستقبل مما يسمح لها بتحديد سياسة أعمالها من خلال السيطرة على حالة عدم التأكد و بالتالي رؤية النتائج المحتملة؛
- **الميزة التنافسية:** تسمح إدارة المخاطر للمؤسسة بمعرفة التكاليف المستقبلية الواجب تقديرها وبالتالي فالتحكم في المخاطر يسمح بمعرفة الاسعار المناسبة وهذا ما يؤدي إلى خلق ميزة تنافسية؛
- **إتخاذ القرارات:** تعمل إدارة المخاطر على رصد المخاطر الكامنة وبناء على نتائج تقيمها وتحليلها لتلك المخاطر يتم إتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق أهداف المؤسسة وفقا لما تم التوصل إليه؛
- **إدارة المحافظ:** تبرز أهمية إدارة المخاطر ودورها في إدارة المحافظ من خلال تحسين خريطة "المخاطر-العائد" مع التقليل من المخاطرة دون أن نضحي من الربحية.

إذا فهي تعمل على[1]:

- تحسين سمعة المؤسسة ومركزها بشكل ملحوظ لدى الموظفين والمساهمين والعملاءمن خلال الرفع من قدرة المؤسسة على الاستجابة بفعالية لمخاطر في حال وقوعها؛
- تقليل الخسائر وخلق ثقافة لا للمفاجآت مما يساعد على إتخاذ قرارات سليمة؛
- انخفاظ رأس المال التنظيمي اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية؛
- التأثير على الأداء الاساسي للمؤسسات.

2. أهداف إدارة المخاطر:

تعتبر إدارة المخاطر جزء هام من المؤسسة ككل وبالتالي فإن أهداف هذه الإدارة تصب كلها في تحقيق أهداف المؤسسة. ومن التعاريف السابقة يمكن تقسيم أهداف إدارة المخاطر إلى هدفين رئيسيين[2]:

- التقليل من الآثار السلبية المصاحبة للمخاطرة؛
- تقليل تكلفة معالجة المخاطر.

ويمكن إدراج أهداف أخرى كأهداف فرعية منها[3] :

- تقليل وتفهم آثار الأخطار على التكلفة وجوانب أخرى؛
- ترتيب الأولويات مما يسمح بالتركيز على الأخطار ذات الأولوية القصوى؛

---

[1] أندرو سمارت، جيمس كريلمان، **إدارة الأداء على أساس المخاطر: الدمج بين الإستراتيجية وإدارة المخاطر**، ترجمة فيصل بن عبد الله البواردي و خالد بن عبد الله صالح، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2018، ص232.

[2] بن علي بلعزوز وآخرون، **مرجع سابق**، ص 68.

[3] إدارة المشاريع الوطنية القطرية، **خطة إدارة المخاطر**، ص01.

- الإحتفاظ بسجل للمخاطر يكون واضح ودقيق خلال دورة حياة المؤسسة.

بالإضافة إلى[1] :

- حماية سمعة المؤسسة وتطوير أصولها؛
- تطوير ودعم قاعدة معلومات المؤسسة والقوى البشرية بها؛
- الرفع من كفاءة التشغيل بها.

وفيما يلي إيجاز لتلك الأهداف:

الجدول 1-5 : أهداف إدارة المخاطر.

أهداف ما قبل الخسارة	أهداف ما بعد الخسارة
• تقليل التوتر؛ • الإقتصاد؛ • أداء التزامات المفروضة خارجيا؛ • المسؤولية الاجتماعية.	• مواصلة النشاط؛ • البقاء؛ • استمرارية النمو؛ • استقرار الأرباح؛ • المسؤولية الاجتماعية.

المصدر: طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر: أفراد- إدارات-شركات- بنوك**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الإسكندرية، مصر، 2007، ص147.

ومن خلال الجدول يتبين أن المؤسسة تعمل على تقليل القلق والتوتر، مع التخفيض من التكاليف والتوفير وهذا قبل وقوع الخسارة. أما بعد وقوعها فتعمل المؤسسة عن طريق إدارة المخاطر على سرعة التعافي والحفاظ على إستمرارية المؤسسة وإستقرار أرباحها.

3. مبادئ إدارة المخاطر:

لكي تكون إدارة المخاطر فعالة في المؤسسة يجب وضع مبادئ يتم تطبيقها وإحترامها من قبل كل أطراف هذه الوظيفة. ولقد تعددت هذه المبادئ بتعدد الأطر التي تسعى إلى تنظيم عملية إدارة المخاطر، فقد وضع إطار ISO31000 ثمانية مبادئ بعد أن كانت إحدى عشر مبدأ في الإصدار الأول (ISO31000-2009)[2]وهي:

- متكاملة: تم دمج إدارة المخاطر في جميع أنشطة المنظمة؛

[1] معهد إدارة المخاطر، ترجمة الجمعية المصرية لإدارة المخاطر، **مرجع سابق**، ص05.

[2] ISO 31000:2018, https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:31000:ed-2:v1:fr.

- منظمة وشاملة: يساهم النهج المنظم والشامل لإدارة المخاطر في تحقيق نتائج متسقة يمكن مقارنتها؛
- مقتبس: يتم تكييف الإطار التنظيمي وعملية إدارة المخاطر بحيث يتناسبان مع السياق الخارجي والداخلي للمنظمة وكذلك مع أهدافها؛
- الشمولية: تسمح المشاركة المناسبة وفي الوقت المناسب لأصحاب المصلحة بأخذ معارفهم وآرائهم وتصوراتهم في الاعتبار. هذا يؤدي إلى إدارة مخاطر أكثر استنارة وأكثر صلة؛
- الديناميات: يمكن أن تظهر المخاطر أو تتغير أو تختفي عندما يتغير السياق الخارجي والداخلي للمؤسسة. تتوقع إدارة المخاطر هذه التغييرات والأحداث وتكتشفها وتدركها وتتفاعل معها في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة؛
- أفضل المعلومات المتاحة: تستند مدخلات إدارة المخاطر إلى المعلومات التاريخية والحالية وكذلك التوقعات المستقبلية. تأخذ إدارة المخاطر في الاعتبار بشكل صريح أي قيود وشكوك مرتبطة بهذه المعلومات والتوقعات. ينبغي أن تكون المعلومات في الوقت المناسب وواضحة وفي متناول أصحاب المصلحة المعنيين؛
- العوامل البشرية والثقافية: يؤثر السلوك البشري والثقافة بشكل كبير على جميع جوانب إدارة المخاطر على كل مستوى وفي كل مرحلة؛
- التحسين المستمر: يتم تحسين إدارة المخاطر بشكل مستمر من خلال التعلم والخبرة؛

أما الكتاب البرتقالي فقد إعتبر أن إطار إدارة المخاطر يدعم التحديد المتسق والقوي للفرص والمخاطر وإدارتها ضمن المستويات المرغوبة عبر المؤسسة، ولكي يكون فعالا يجب تطبيق المبادئ التالية[1]:

- الحكم والقيادة: يجب أن تكون إدارة المخاطر جزءًا أساسيًا من الحوكمة والقيادة، وأساسيًا لكيفية توجيه المنظمة وإدارتها والتحكم فيها على جميع المستويات؛
- التكامل: يجب أن تكون إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من جميع الأنشطة التنظيمية لدعم اتخاذ القرار في تحقيق الأهداف؛
- التعاون وأفضل المعلومات: يجب أن تكون إدارة المخاطر تعاونية ومستنيرة بأفضل المعلومات والخبرات المتاحة؛
- عمليات إدارة المخاطر: يجب أن يتم تنظيم عمليات إدارة المخاطر بحيث تشمل:

[1] HM. Gouvernment**, the Orange Book: Management of Risk – Principles and Concepts**,2020, p6

- تحديد وتقييم المخاطر لتحديد وترتيب أولويات كيفية إدارة المخاطر؛
- اختيار وتصميم وتنفيذ خيارات معالجة المخاطر التي تدعم تحقيق النتائج المرجوة وإدارة المخاطر إلى مستوى مقبول؛
- تصميم وتشغيل مراقبة المخاطر المتكاملة والثاقبة والغنية بالمعلومات؛
- الإبلاغ عن المخاطر في وقت مناسب ودقيق ومفيد لتحسين جودة صنع القرار ودعم هيئات الإدارة والرقابة في الوفاء بمسؤولياتها.

➢ التحسين المستمر: يجب تحسين إدارة المخاطر باستمرار من خلال التعلم والخبرة.

ورغم تعدد أطر ومبادئ إدارة المخاطر إلا أنها تصب في قالب واحد فهي متشابهة تهدف إلى تفعيل نظام إدارة المخاطر من خلال إعتباره جزء أساسيا من نشاطات المؤسسة، يعتمد على أفضل المعلومات، التعاون والتواصل بين أفراد المنظمة مع التحسين المستمر له.

المطلب الثالث: ادارة المخاطر كنظام في المؤسسة الاقتصادية

1. عملية إدارة المخاطر:

تتم عملية إدارة المخاطر بالمرور بعدة خطوات والشكل الموالي يوجز تلك الخطوات:

الشكل 1-4 : عملية إدارة المخاطر من المعايير الأسترالية والنيوزيلندية لإدارة المخاطر:AS/NZ 4360:2004

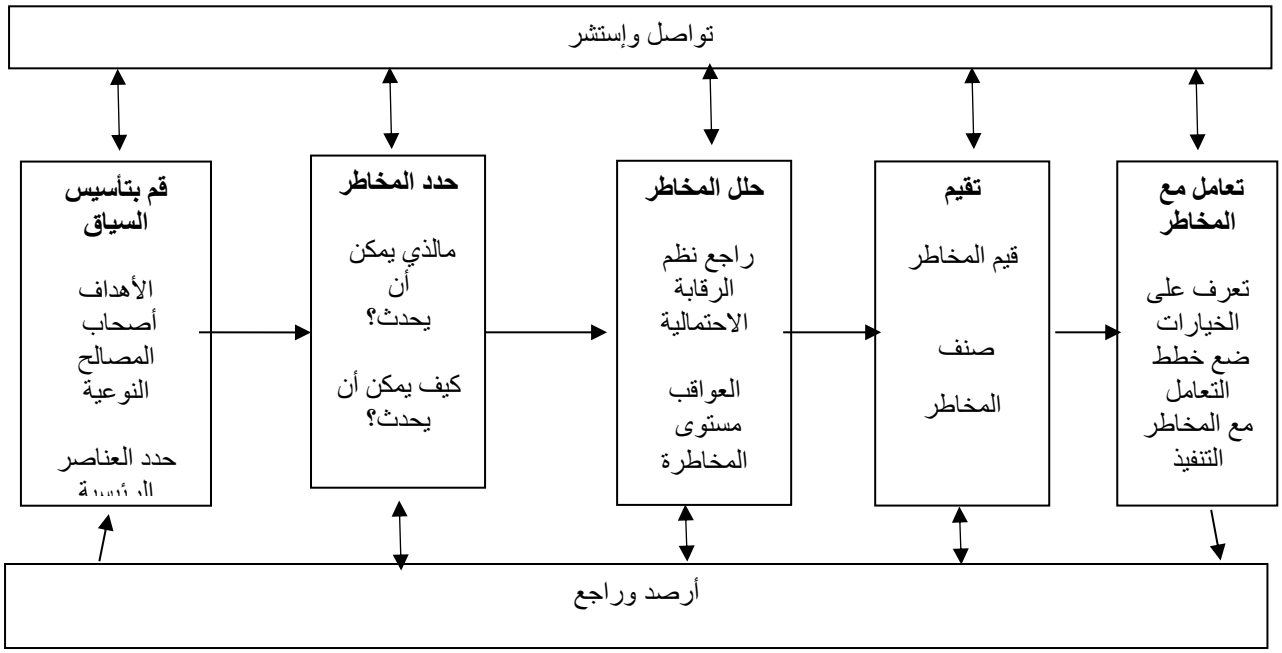

المصدر: أندرو سمارت، جيمس كريلمان، **إدارة الأداء على أساس المخاطر: الدمج بين الإستراتيجية وإدارة المخاطر**، ترجمة فيصل بن عبد الله البواردي و خالد بن عبد الله صالح، معهد الإدارة العامة، السعودية، 2018، ص111.

من خلال الشكل السابق يتضح أن عملية إدارة المخاطر تمر بخمس خطوات رئيسية بالإضافة إلى الرقابة والتشاور والتواصل المرافقين لكل الخطوات:

1.1 تحديد السياق:

يشمل سياق المخاطر جميع العوامل التي تؤثر في قدرة المؤسسة على تحقيق مهمتها وأهداف البرنامج المعلنة على الصعيدين الداخلي والخارجي. حيث تتمثل الخطوة الأولى في تحديد المتطلبات والقيود التي ستؤثر على عملية صنع القرار، فضلاً عن الافتراضات الرئيسية. يتضمن ذلك مراعاة اهتمامات السياسة واحتياجات المهمة ومصالح وأولويات أصحاب المصلحة. يجب على مديري البرامج تحديد بيئة الرقابة، وتحديد الإجراءات الوقائية المعمول بها لضمان الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات المعمول بها. أخيرًا، يجب على المؤسسة أن تنظر في كيفية قيام أصحاب المصلحة المعنيين بتفاعل مع البرنامج. سيساعد فهم السياق وتحديده على تحديد وتشكيل المراحل المتعاقبة من تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية[1].

2.1 تحديد المخاطر:

هو عملية البحث والاعتراف ووصف مصادر المخاطر ومجال (مجالات) تأثيرها والأحداث المحتملة وأسبابها وعواقبها المحتملة، إذ أن الهدف من هذه الخطوة هو بناء قائمة بالمخاطر المحتملة. يمكن أن يستخدم تحديد المخاطر الأدوات التقليدية مثل: البيانات التاريخية ، والتحليلات النظرية ، وآراء الخبراء والأشخاص الأكفاء الآخرين ، والعصف الذهني ، وما إلى ذلك[2] .

3.1 تحليل المخاطر:

الغرض من تحليل المخاطر هو فهم طبيعة المخاطر وخصائصها، بما في ذلك مستوى المخاطر، إن وجدت. يتضمن تحليل المخاطر دراسة تفصيلية لأوجه عدم اليقين ومصادر المخاطر والعواقب والإحتمالية والأحداث والسيناريوهات ووسائل التحكم وفعاليتها. يمكن أن يكون للحدث أسباب وعواقب متعددة ويؤثر على أهداف متعددة[3]. يتم الإعتماد على عدة وسائل في تحليل المخاطر أبرزها: تصميم نموذج الإعتمادية، تحليل SWOT (القوة والضعف والفرص والتهديدات)،تحليل شجرة الأحداث ،تخطيط استمرارية الأعمال، تحليل BPEST الأعمال والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ،اتخاذ القرار في ظروف الخطر وعدم التأكد وغيرها.

---

[1] CFOC, PIC, ibid, P17-18.

[2] Guillaume MARQUES, **Management des risques pour l'aide à la gestion de la collaboration au sein d'une chaîne logistique: une approche par simulation**, thése doctorat, Institut National Polytechnique de Toulouse (INP Toulouse), Paris, 2010, P39.

[3] https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:31000:ed-2:v1:fr , visited 28/12/2022.

4.1 تقييم المخاطر:

الهدف هو اقتراح إطار لمقارنة المخاطر واختيار تلك التي سيتعين التعامل معها وتلك التي لن يتم التعامل معها، على أساس المعايير المحددة أثناء إنشاء السياق. يمكن أيضًا استخدام مصفوفة المخاطر. وفي هذا المستوى أيضًا يجب أن يؤخذ موقف المؤسسة إتجاه المخاطرة في الاعتبار: الذوق، والتسامح، والنفور. في المعتاد ، تكون هذه المواقف الثلاثة تدريجية: "حجم ونوع الفرصة التي هي على استعداد لاغتنامها" (الإعجاب) ، "الاستعداد لتحمل المخاطر" (التسامح) وموقف رفض المخاطرة "(النفور)[1].

5.1 التعامل مع المخاطر:

تهدف هذه الخطوة إلى إختيار حل وإتباع إجراءات للتعامل مع المخاطر إذ تسمح هذه الإجراءات ب:

- التشغيل الكفء والفعال للمؤسسة؛
- تحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية؛
- إتباع التشريعات والقوانين.

كما يجب تقدير تكاليف إجراءات التحكم ومقارنتها بالنتائج المتوقع من تلك الإجراءات وبالتكلفة المتوقعة في حالة عدم إتخاذ أي إجراء، وهذا لكي تتمكن الإدارة من إتخاذ قرارها حول تطبيق أو عدم تطبيق تلك الإجراءات[2].

6.1 التواصل والتشاور:

الغرض من التواصل والتشاور هو مساعدة أصحاب المصلحة المعنيين على فهم المخاطر ومبادئ صنع القرار وسبب ضرورة اتخاذ إجراءات معينة. يهدف الإتصال إلى زيادة الوعي بالمخاطر وفهمها، بينما تتضمن الإستشارة الحصول على التغذية الراجعة والمعلومات لدعم اتخاذ القرار. يسهل التنسيق الوثيق بين الإثنين تبادل المعلومات الواقعية وفي الوقت المناسب وذات الصلة والدقيقة والمفهومة مع مراعاة سرية وسلامة المعلومات وكذلك الحق في خصوصية الأفراد. يجب أن يتم الإتصال والتشاور مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين المعنيين في جميع مراحل عملية إدارة المخاطر. تهدف الإتصالات والإستشارات إلى[3]:

- الجمع بين مجالات الخبرة المختلفة لكل خطوة من خطوات عملية إدارة المخاطر؛
- ضمان أخذ وجهات النظر المختلفة في الاعتبار بشكل مناسب عند تحديد معايير المخاطر وتقييم المخاطر؛

[1] Guillaume MARQUES, ibid, P40.

[2] معهد إدارة المخاطر، ترجمة الجمعية المصرية لإدارة المخاطر، **مرجع سابق**، ص11.

[3] https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:31000:ed-2:v1:fr , visited 28/12/2022.

- توفير معلومات كافية لتسهيل مراقبة المخاطر واتخاذ القرار؛
- خلق شعور بالاندماج والملكية بين المتضررين من المخاطر.

7.1 **الرصد الدوري:**

تهدف المراجعة لتأكد من فحص الأخطار والتعرف عليها، وكذا التأكد من التنفيذ السليم لإجراءات التحكم فيها مع مراعات التغيرات الحاصلة على مستوى المؤسسة وبيئتها، حيث يتم إجراءها بشكل دوري. كما تعمل عملية الرقابة و الرصد على تحديد فيما إذا كانت[1]:

- الإجراءات المتبعة قد حققت النتائج المخطط لها؛
- المعلومات المجمعة والإجراءات المتبعة كانت ملائمة؛
- التطوير المعرفي قد ساهم في إتخاذ أفضل القرارات وإدارة الأخطار مستقبلا.

ومما سبق يمكن القول إن عملية إدارة المخاطر هي في جوهرها تكرارية ولا تمثل حلقة مفرغة بل على العكس من ذلك عجلة ديناميكية، تهدف كل خطوة فيها إلى تحسين وصقل النهج وتحديث سجل المخاطر عن طريق حذف حالات التعرض القديمة وتقديم الناشئة في ضوء تطور السياق الداخلي والخارجي للمنظمة، بما في ذلك مهمتها وأهدافها.

2. إستراتجيات إدارة المخاطر:

تستعمل المؤسسة عدة أساليب لإدارة ومعالجة المخاطر المحيطة بها والتي تتمثل في:

1.2 تخفيض المخاطر:

تعتبر السيطرة على الخسارة عن طريق التخفيض أول خطوة، إذ يجب دائما التأكد من أن مستوى الخطر في أدنى مستوياته. يتحقق تخفيض الخسارة قبل وبعد وقوع الحادث:

- التخفيض قبل وقوع الحادث: ويضم الخطوات التي يراها مدير الخطر كافية عند تشخيص الخطر وقبل وقوع أية خسارة.
- التخفيض بعد الحادث: ويضم كل الخطوات التي يراها مدير الخطر سببا في تقليل تأثير الخسارة بعد وقوع الحادث، مثلا إستخدام نظام الرش لمكافحة الحرائق[2].

[1] معهد إدارة المخاطر، ترجمة الجمعية المصرية لإدارة المخاطر، **نفس المرجع**، ص12.
[2] خالد وهيب الراوي، **مرجع سابق**، ص19.

2.2 **تجنب المخاطر:**

في هذه الإستراتيجية تمتنع المؤسسة عن قبول خطر معين وذلك تجنبا لوقوع أي خسارة. ورغم أن هذا الأسلوب يخفض من إحتمال تعرض المؤسسة للخطر إلى الصفر، إلا أنه يحرم المؤسسة من تقديم خدمات أو سلع معينة بسبب الخوف من الخسارة إضافة إلى ذلك فإن هناك بعض الأخطار يصعب تجنبها ولهذا فهو أسلوب غير مناسب لكثير من الأخطار[1].

3.2 **الإحتفاظ بالمخاطر:**

يعتبر الإحتفاظ بالمخاطر الأسلوب الأكثر شيوعا في معالجة الأخطار وفي معظم الأحيان لا يتم القيام بشئ حيالها، وبالتالي يتم الإحتفاظ بإحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه تلك المخاطر. ويكون الإحتفاظ طوعيا أو غير طوعي، فالأول يتميز بإدراك وجود مخاطرة وتكون الموافقة لتحمل الخسائر ضمنية وهذا لعدم وجود بدائل أخرى أما الإحتفاظ غير الطوعي فيحدث عند الإحتفاظ اللاشعوري بالمخاطر أوعندما لا يمكن تفادي المخاطرة أو تحويلها أو الإقلال منها[2].

4.2 **نقل المخاطر:**

في هذه الحالة تعمل المؤسسة (مدير المخاطر) على نقل المخاطر لطرف آخر، وهذا من خلال إبرام عقد يتضمن في محتواه ترك الخطر في حالة وقوعه مع طرف آخر وعادة ما يكون هذا الطرف هو شركات التأمين إذ يعتبر التأمين هو الوسيلة الشائعة لتحويل الخطر[3].

3. هيئات إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية:

لنجاح عملية إدارة المخاطر بالمؤسسة يجب على كل طرف فيها أن يتحمل مسؤوليته، ويختلف تحديد تلك المسؤولية على حسب سياسة المؤسسة التي تراعي بدورها حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها والمخاطر المرتبطة بها وفيما يلي نموذج لمسؤوليات إدارة المخاطر[4]:

1.3. مسؤوليات الرئيس التنفيذي / مجلس الإدارة:

- تحديد نهج استراتيجي للمخاطر وتحديد الرغبة في المخاطرة؛
- إنشاء هيكل لإدارة المخاطر؛

---

[1] بن علي بلعزوز وآخرون، **مرجع سابق**، ص50.

[2] شعبان فرج، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، محاضرات ماستر، النقود والمالية وإقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2013-2014، ص 81.

[3] خالد وهيب الراوي، **مرجع سابق**، ص21.

[4] AIRMIC & IRM, **A structured approach to Enterprise Risk Management (ERM) and the requirements of ISO 31000**, 2010, P12.

- فهم أهم المخاطر؛

2.3 مسؤوليات مدير وحدة الأعمال:

- بناء ثقافة توعية بالمخاطر داخل الوحدة؛
- الموافقة على أهداف أداء إدارة المخاطر؛
- ضمان تنفيذ توصيات تحسين المخاطر؛
- تحديد والإبلاغ عن الظروف / المخاطر المتغيرة.

3.3 مسؤوليات الموظفين(الأفراد):

- فهم وقبول وتنفيذ عمليات إدارة المخاطر؛
- الإبلاغ عن ضوابط غير فعالة أو غير ضرورية أو غير عملية؛
- الإبلاغ عن أحداث الخسارة والحوادث الوشيكة؛
- التعاون مع الإدارة في التحقيقات في الحوادث.

4.2 مسؤوليات مدير المخاطر:

- تطوير سياسة إدارة المخاطر وتحديثها باستمرار؛
- توثيق سياسات وهياكل المخاطر الداخلية؛
- تنسيق أنشطة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية؛
- تجميع معلومات المخاطر وإعداد التقارير لمجلس الإدارة.

5.3 مسؤوليات وظائف إدارة المخاطر المتخصصة:

- مساعدة الشركة في وضع سياسات المخاطر المتخصصة؛
- وضع خطط طوارئ متخصصة وخطط التعافي؛
- مواكبة التطورات في مجال التخصص؛
- دعم التحقيقات في الحوادث والحوادث الوشيكة.

6.3 مسؤوليات مدير التدقيق الداخلي:

- تطوير برنامج تدقيق داخلي قائم على المخاطر؛
- تدقيق عمليات المخاطر عبر المنظمة؛
- تلقي وتقديم ضمانات بشأن إدارة المخاطر؛
- تقرير عن كفاءة وفعالية الضوابط الداخلية.

4. الاطر المرجعية لإدارة المخاطر:

قدمت جمعية إدارة المخاطر والتأمين RIMS في التقرير التنفيذي لسنة 2011 لمحة عامة عن ستة معايير ومبادئ توجيهية. وهي تشير إلى الأمثلة السائدة في إدارة المخاطر المؤسسية وهي[1] :

[1] RIMS, **Executive Report The Risk Perspective**, 2011, P3.

2009 : ISO 31000 إدارة المخاطر - المبادئ والإرشادات التوجيهية.

2009 :OCEG "Red Book" 2.0 نموذج قدرة GRC

2008 : BS 31100 قانون الممارسة لإدارة المخاطر

2004 : COSO الإطار المتكامل لإدارة المخاطر

2002 : FERMA معيار إدارة المخاطر

2012 : SOLVENCY II إدارة المخاطر لصناعة التأمين.

كما أشارت إلى وجود معايير ومبادئ توجيهية أخرى لإدارة المخاطر على غرار الكتاب البرتقالي ومعيار أستراليا / نيوزيلندا As / nZs 4360 الصادر في 2004 بالإضافة إلى ماجاءت به لجنة بازل في إصداراتها الأول والثاني والثالث والتي إختصت بإدارة المخاطر على مستوى البنوك.

والجدول الموالي يبرز أهم تلك المعايير:

الجدول 1-6 : مقارنة المعايير.

التركيز الإستراتيجي	الوصف	المعيار/ الدليل	التحدي الأساسي
أهداف المنظمة	مصممة لتحسين قدرة المنظمة على تلبية أو تجاوز أهدافها من خلال تعزيز صنع القرار والأنشطة التي تعالج أوجه عدم اليقين الرئيسية	ISO 31000 : 2009 BS 3100 : 2008 COSO : 2004 FERMA: 2002	مواءمة النهج، ومزج الاستراتيجيات "المنعزلة" من خلال العناصر المشتركة كما هو موجود في نضج مخاطر RIMS نموذج (RIMS RMM)
أهداف الامتثال والرقابة	يسعى إلى ضمان نقل أو التخفيف من المخاطر بشكل أساسي من خلال أهداف وأنشطة الامتثال والرقابة ؛ غالبًا ما يعتمد على الخسائر التاريخية ، أو الوشيكة ، إلخ.	OCEG "Red book"2.0 :2009 COSO : 2004	
الإطار التنظيمي	تستخدم عندما يجب على المنظمة تطبيق ممارسة معينة و / أو معيار وتقديم أدلة من أجل تلبية المتطلبات التنظيمية	SOLVENCY II BASEL II	

Source: RIMS, **Executive Report the Risk Perspective**, 2011, P4.

تركز استراتيجيات إدارة المخاطر بشكل عام على واحد أو أكثر من العناصر التالية[1]:

- تلبية أو تجاوز أهداف المؤسسة؛
- الالتزام بالأهداف والقواعد و / أو الضوابط القائمة على التحكم؛
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية.

يلاحظ أن كل معيار أو دليل إرشادي يميل إلى أن يكون مرجعًا في مجال واحد أكثر من الآخر. هذا مهم لممارس المخاطر لأنه إعتمادًا على إستراتيجية إدارة المخاطر الأساسية والهدف المنشود، قد يكون معيار واحد أكثر ملاءمة لأغراض المنظمة من الآخر.

المبحث الثالث : العلاقة الارتباطية بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

مما سبق نلاحظ وجود تداخل بين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية و هذا ما سنحاول توضيحه في هذا المبحث من خلال عرض بعض الابحاث التي تناول العلاقة بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر:

المطلب الاول: الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر مكملان لبعضهما البعض

جاء في الاطار المرجعي لهيئة الاسواق المالية الفرنسية أن أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية تكمل بعضها البعض في السيطرة على أنشطة االمؤسسة كما تبينه النقاط التالية[2]:

- يهدف نظام إدارة المخاطر إلى تحديد وتحليل المخاطر الرئيسية للشركة،إذ يتم التعامل مع المخاطر التي تتجاوز المستويات المقبولة المحددة من طرف المؤسسة، وبحسب الحالة، تخضع لخطط العمل. وقد تتطلب هذه الخطط تنفيذ الضوابط، أو نقل العواقب المالية (من خلال التأمين أو آلية مماثلة) أو تعديل الهيكل التنظيمي. إن الضوابط التي سيتم تنفيذها هي جزء من نظام الرقابة الداخلية. وبهذه الطريقة يساهم نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التي تحدث في أنشطة المؤسسة؛
- يعتمد نظام الرقابة الداخلية على نظام إدارة المخاطر لتحديد المخاطر الرئيسية التي يجب السيطرة عليها؛

[1] RIMS, ibid, P4.
[2] Autorite des Marches Financiers (AMF), **Risk management and internal control systems: Reference Framework**, 2010, P06.

- بالإضافة إلى ذلك، يحتاج نظام إدارة المخاطر إلى تضمين ضوابط تشكل جزءًا من نظام الرقابة الداخلية وتهدف إلى ضمان حسن سير نظام إدارة المخاطر.

كما أكد نفس الاطار على أن التنسيق والتوازن بين النظامين يعتمد على بيئة الرقابة التي تشكل أساسهما المشترك، وبشكل أكثر تحديدًا: ثقافة المخاطر والرقابة الخاصة بالمؤسسة وقيمها الأخلاقية[1].

و جاء في إحدى الدراسات أن نظام الرقابة الداخلية يلعب دورا رئيسيا في إدارة المخاطر من خلال حرصه على نوعية وجودة الرقابة بالمؤسة ككل، فهو نظام يفهمه ويتبعه وينفذه كل أفراد المؤسسة وهذا ما يؤدي إلى التخفيف من مخاطر المؤسسة وبالتالي تحقيق أهدافه.كما أكدت الدراسة على أن إستعمال التكنولوجيا في الرقابة الداخلية يزيد من نجاعة إدارة المخاطر التي تواجه المؤسسة مع الاشارة إلى أن مفهوم المخاطر هو أحد عناصر الرقابة الداخلية، وهذا ما يؤكد على العلاقة التكامل بين النظامين فكل واحد يؤثر في الاخر[2].

عبر تشن وانغ عن وجود علاقة وثيقة بين نظام الرقابة الداخلية و نظام إدارة المخاطر في مواجهة جميع أنواع المخاطر المحتملة في التشغيل والإدارة ، وقد شبههما باليد اليسرى واليد اليمنى للمؤسسة، بعتبارهما يخدمان تشغيل المؤسسة وإدارتها، من أجل ضمان التنمية المستدامة ، فالمؤسسة تحتاج إلى التعامل بشكل علمي ومعقول مع المخاطر المحتملة وحلها. لذلك، في عملية إدارة ومراقبة هذه المخاطر، تعد إدارة المخاطر والرقابة الداخلية هي الروابط الرئيسية[3]. و حسب الباحث فالمؤسسات تقوم بتنفيذ الرقابة الداخلية قبل تنفيذ إدارة المخاطر، إذ يجب على المؤسسات تعزيز الرقابة الداخلية، وذلك لإفساح المجال للدور الإيجابي لإدارة المخاطر. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل1-5 : العلاقة بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

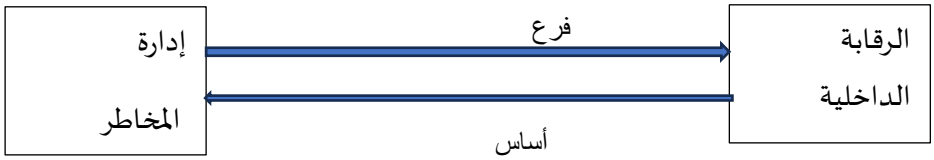

Sourse: Chen Wang, **Analysis of Internal Control Management of Construction Enterprises Based on Risk Management Theory**, Academic Journal of Business & Management, Vol 04, Issue 15, 2022, P54.

[1] AMF, Ibid, P07.

[2] بن شيخة فطيمة الزهراء؛ **رقمنة الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في الجزائر: التحديا والفرص**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد2، أوت 2022، ص563.

[3] Chen Wang, **Analysis of Internal Control Management of Construction Enterprises Based on Risk Management Theory**, Academic Journal of Business & Management, Vol 4, Issue 15, 2022, P54.

يبين الشكل أعلاه وجود علاقة وثيقة بين النظامين إذ تعتبر الرقابة الداخلية أساس لإدارة المخاطر وهذه الاخيرة تعتبر فرع من فروع الرقابة الداخلية بهدف السيطرة على المخاطر المحتملة وتحقيق أهداف المؤسسة .

وقد أكد باحثون آخرون على أن تجنب المخاطر غير المقبولة بالمؤسسة، لن يتحقق إلا من خلال وضع تدابير أمنية ووقائية والتي يتم الحرص على تنفيذها عن طريق الرقابة الداخلية. إضافة إلى أن الهدف الرئيسي من الرقابة الداخلية هوتصميم وتنفيذ إجراءا ت الرقابة لتمكينها من تقليل مخاطر أمن المعلومات إلى مستوى مقبول. وبالتالي فالرقابة الداخلية تهدف إلى دعم تنفيذ عمليات إدارة المخاطر[1].

كما قام باحث آخرفي دراسة لحادثة التسرب النفطي لشركةCompany Oil BP ومخاطر تقلبات أسعار الصرف في طوكيو دزني بتحليل الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وقد أظهرت نتائج التحليل في الحالات السابقة أن هناك علاقة وثيقة بين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وأن الاثنان يعززان ويدعمان بعضهما البعض إذ يعد الإطار القوي لإدارة المخاطر وآليات الرقابة الداخلية الفعالة عناصر أساسية لضمان نجاح المؤسسات وتطورها المستقر. كما تساعد إدارة المخاطر في تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها، بالإضافة إلى تطوير استراتيجيات التحكم المناسبة. والرقابة الداخلية مسؤولة عن ضمان التنفيذ والإشراف الفعالين على هذه الاستراتيجيات. سواء كان الأمر يتعلق بالاستجابة لأحداث غير متوقعة أو إدارة تقلبات السوق، وبالتالي وجود آلية قوية للرقابة الداخلية هو المفتاح لضمان التشغيل المستقر للمؤسسات[2].

ومما سبق يمكن النظر إلى إدارة المخاطر والرقابة الداخلية كاستراتيجيات متكاملة تدعم وتنسق مع بعضها البعض، إذ يمكن للرقابة الداخلية الفعالة أن تساعد المؤسسات على تحديد المخاطر والاستجابة لها، وبالتالي تقليل الخسائر والشكوك. وفي هذه العملية، يعد الرصد والتقييم المستمر ضروريين لضمان توافق إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية مع الاحتياجات المتغيرة للمؤسسة.كما أشارت الدراسة إلى وجود اختلافات واضحة بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتي تنعكس بشكل أساسي في هيكلها وأهدافها وطرق تنفيذها رغم التشابه الكبير بينهما[3]:

[1] Florentina Raluca Bîlcan & Ionut Adrian Ghibanu & Ion IonuT Bratu & George Adrian Bîlcan, **The Relationship between Internal Control and Security Risk Management**, Academic Journal of Economic Studies, Vol5, N°4, 2019, P P140-141.

[2] Zhenyan Zhang, **Internal Control Analysis of Enterprise Risk Management**, the 7th International Conference on Economic Management and Green Development, 2023, P184.

[3] Zhenyan Zhang, Ibid, P 181.

- تشتمل الرقابة الداخلية على خمسة عوامل رئيسية: الوضع الإداري، والمخاطر، وإجراءات الإدارة، ونقل المعلومات، وآليات الإشراف أما إدارة المخاطر فتشمل تحديد المخاطر، وتقييم المخاطر، والسيطرة على المخاطر، ورصد المخاطر. ومع ذلك، فإن هذه الهياكل لديها درجة عالية من التداخل والخصائص المشتركة.
- تميل الرقابة الداخلية إلى تعزيز النمو المستمر للشركة من خلال ضمان الامتثال القانوني لتشغيل المؤسسة وإدارتها، وسلامة الأصول، وصحة وسلامة التقارير المالية، والمعلومات ذات الصلة. في حين الهدف من إدارة المخاطر هو بشكل أساسي الحصول على أقصى قدر من الأمان بأقل تكلفة، أو السيطرة على المخاطر إلى أدنى مستوى بأقل تكلفة، وذلك للحفاظ على جدوى المؤسسة وتنميتها المستدامة.
- الرقابة الداخلية هي القضاء على المخاطر الداخلية على مستويات الإدارة والتنفيذ الداخلي للشركة لضمان استدامة نتائج الإدارة والتنفيذ. أما إدارة المخاطر فهي أسلوب إدارة تختار فيه المؤسسات الطريقة الأكثر فعالية للتعامل مع المخاطر بشكل استباقي وهادف ومنهجي من خلال التعرف على المخاطر وقياسها وتحليلها، والسعي للحصول على أقصى قدر من ضمان الأمان بأقل تكلفة.

ومن خلال ابراز هذه الفروق نأكد على عدم إمكانية إحلال واحد منهما بدل الاخر.

و عبر باحث آخرعلى العلاقة التكاملية بين نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بإعتبار الرقابة الداخلية هي حل "كيفية القيام بالأشياء بشكل صحيح"، وإدارة المخاطر هي حل "كيفية القيام بالشيء الصحيح". وبالتالي لديهما اتصال وتميز فيما بينهما، فرغم أن إدارة المخاطر تشمل المكونات الخمسة للرقابة الداخلية وكذا أهدافها وتزيد أي أنها أشمل من الرقابة الداخلية إلى أن هذه الاخيرة لا تقتصر على المخاطر فقط بل تشمل كل إجراءات وسياسات الادارة. وأضافت الدراسة أن الرقابة الداخلية هي آلية داخلية للتحكم في المخاطر فهي تعمل على مراقبة الاخطار الداخلية والخارجية وتحرص على تنفيذ الاجراءات المتعلقة بمعالجة والحد من المخاطر[1].

و في منشور لشركة ديلويت للتطوير تم التأكيد على ضرورة دمج الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر ليصبح لدينا نظام أكثر شمولا ودقة خصوصا بالنسبة للعمليات التالية[2]:

[1] Yan WU**, Enterprise Internal Control from the Perspective of Risk Management, International Conference on Education Technology and Management Science**, Atlantis Press, Changchun City Jilin Province, China, 2013, P705.

[2] Deloitte Development LLC, **Integrating internal control with Enterprise Risk Management (ERM)**, 2017, P01.

- تحديد المخاطر وتقييمها وترتيب أولوياتها باستخدام بيانات الرقابة الداخلية لقياس احتمالية المخاطر وقابلية التأثر بها؛
- وضع خطط الاستجابة للمخاطر، بما في ذلك تقييمات فعالية الضوابط وتحديد الثغرات؛
- رصد ملف تعريف المخاطر والإبلاغ عنه، ومواءمة الضوابط الحالية مع المخاطر وإعادة تخصيص الموارد حسب الضرورة.

و أكد المنشور أيضاعلى ضرورة التكامل من خلال إبراز ما يمكن حدوثه عند التكامل ومن دونه كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 1-7: دمج الرقابة الداخلية مع إدارة المخاطر

بدون التكامل، يجوزللمؤسسات...	**من خلال التكامل، يمكن للمؤسسات...**
•اتخاذ قرارات الاستجابة للمخاطر التي تتجاهل تصميم وفعالية تشغيل الضوابط الحالية ومواءمتها مع مخاطر المؤسسة •إجراء عمليات منفصلة لإدارة المخاطر المؤسسية والرقابة الداخلية تشمل نفس أصحاب المصلحة وموضوعات مماثلة، مما يؤدي إلى ازدواجية الجهود والاستخدام غير الفعال للموارد •تشغيل وظائف الرقابة الداخلية التي تركز على الأهداف المتعلقة بالمعاملات والمالية والامتثال بدلاً من الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية على مستوى المؤسسة. •الفشل في أخذ نتائج الرقابة الداخلية في الاعتبار عند تقييم مخاطر المؤسسة، مما يتسبب في إعطاء الأولوية للمخاطر الخاطئة في ملف تعريف المخاطر	•إنتاج بيانات ضمان تمنح القادة الثقة من خلال معرفة مدى فعالية إدارة المخاطر عبر المحفظة بأكملها (من أعلى إلى أسفل، ومن أسفل إلى أعلى) •الاستفادة من عمليات الرقابة الداخلية لإنتاج تقييمات أفضل للمخاطر المؤسسية وخطط الاستجابة مع نشر أصول الرقابة الداخلية على المخاطر الأكثر أهمية •تحديد المخاطر التي تهدد الخطط الإستراتيجية للوكالة واستخدام الضوابط الداخلية لجعل الأهداف والغايات الإستراتيجية أكثر مرونة في مواجهة التعرض للمخاطر المحتملة •الاستجابة للمخاطر بشكل أكثر استباقية وبطريقة أكثر استهدافًا بناءً على نتائج اختبار فعالية الضوابط.

Source: Deloitte Development LLC, **Integrating internal control with Enterprise Risk Management (ERM)**, 2017, P02.

يوضح الجدول أهمية الدمج والتكامل بين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في خدمة مصلحة المؤسسة عن طريق تحقيق أهدافها بفعالية وأقل تكلفة.

المطلب الثاني: نظام إدارة المخاطر بديلا للرقابة الداخلية

يضم نظام إدارة المخاطر من خلال مكوناته وأهدافه مكونات واهداف نظام الرقابة الداخلية، مما جعل البعض يرى بأن نظام ادارة المخاطر قد جاء ليحل ويعوض نظام الرقابة الداخلية. وهذا ما أشارت إليه بعض الدراسات و منها دراسة برنارد و كرستين أين قاما بتحليل تقرير الرقابة الداخلية الذي يعده الرؤساء التنفيذيون للشركات الفرنسية المدرجة في مؤشر كاك 40 والمنشورة عام 2005. وقد تم تسليط الضوء على توجه محتوى التقارير حول مفهوم المخاطر، واالتحدث عن إدارة المخاطر، و أيضًا عن التحكم والإدارة والوقاية والسيطرة وما إلى ذلك. كما وجد الباحثان في العديد من عناوين التقارير أن الرئيس يساوي بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، و العديد من التقارير تعوض بشكل واضح الرقابة الداخلية من خلال قضايا إدارة المخاطر.و بينت الدراسة الاستشهاد في كثير من الأحيان بلجنة المخاطر باعتبارها الجهة الفاعلة في الرقابة الداخلية[1].

وقد دعم باحث أخر فكرة الاستبدال في دراسته حول تقديم بعض الأفكار بخصوص مساهمة الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر المؤسسية وتحديد عوامل الطوارئ لصالح مساهمة متزايدة الأهمية. أين تم تحليل وجهة نظر 25 نظامًا للذكاء الاصطناعي. وتسائل في دراسته حول علاقة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية هل هي تكامل أم إستبدال ليتوصل في نتائج الدراسة إلى استبعاد الفرضية القائلة بأن مساهمة الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر المؤسسية هي امتداد لمساهمته في الرقابة الداخلية. بل هو إستبدال لمساهمته في الرقابة الداخلية[2]. وقد لخص الباحث علاقة الرقابة الداخلية بإدارة المخاطر في الشكل التالي:

الشكل 1-6: إدارة المخاطر بديل للرقابة الداخلية:

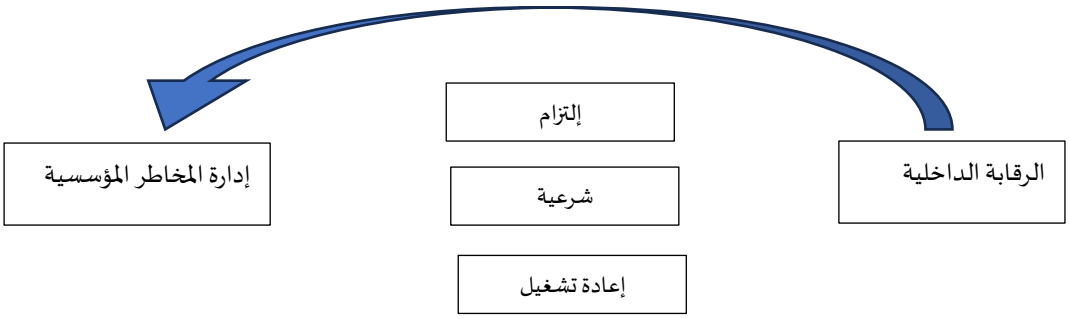

Source : Sourour Hazami Ammar, **La contribution de l'auditeur interne à l'entreprise risk management : résultats d'une étude exploratoire,** Recherche en Sciences de Gestion-Management Sciences-Ciencias de Gestión, N°127, 2018, P 116.

[1] Bernard GUMB et Christine NOËL, **Le rapport des dirigeants sur le contrôle interne à l'épreuve de l'analyse de discours**, comptabilité contrôle et audit, vol13, N°2, 2007, P P 97-126.

[2] Sourour Hazami Ammar**, La contribution de l'auditeur interne à l'entreprise risk management : résultats d'une étude exploratoire,** Recherche en Sciences de Gestion-Management Sciences-Ciencias de Gestión, N127, 2018, P P109-133.

ومن خلال ما تم عرضه سابقا في المطلبين يمكن القول أنه من غير الممكن أن يتم إستبدال أحد النظامين (إدارة المخاطر و الرقابة الداخلية) بالآخر. فلكل من إدارة المخاطر والرقابة الداخلية ما يميزه رغم التشابه الكبير في الاهداف والمكونات، فهما يكملان بعضهما البعض لضمان تحقيق أهداف المؤسسة.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر والرقابة الداخلية كآليتين للحوكمة

تعتبر الحوكمة الاطار الذي يوجه المؤسسة لبلوغ أهدافها أما الرقابة وإدارة المخاطر فهما مكونان أساسيان من الحوكمة الرشيدة ، إذ تتطلب هذه الاخيرة من مجلس الادارة أن يعمل على تحديد وإدارة كل المخاطر عند وضع إستراتيجية وأهداف المؤسسة، في حين تشتمل إدارة المخاطر على تحديد وضبط المخاطر وكذا وضع نظام لرقابة إدارة كل تلك المخاطر على مستوى المؤسسة مع الرفع من إمكانية تحقيق أهدافها. ومن جهة أخرى، نجد أن نجاح نظامي إدارة المخاطر والرقابة الداخلية متوقف على مدى فعالية المكونات الاخرى لنظام الحوكمة. قبل التطرق إلى إدارة المخاطر والرقابة الداخلية كآليتين للحوكمة وجب أولا التطرق إلى مفاهيم عامة حول الحوكمة.

1. مفهوم حوكمة الشركات:

ظهر مفهوم حوكمة الشركات في عام 1992، في أعقاب تقرير كادبوري. وهو يمثل تطورا لمفهوم "المسؤولية الاجتماعية للكيان الاقتصادي". في سبعينيات القرن الماضي، كانت نظرية أصحاب المصلحة لميلتون فريدمان "تعتقد أن تعظيم النتائج المالية لأرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين هو المسؤولية الاجتماعية الأكبر للكيان الاقتصادي"، ولكن تم تغيير المفاهيم لاحقا، ففي الوقت الحالي يعتبر أن المؤسسة تنتمي إلى المجتمع بمجرد تشغيلها، ولها حقوق وعليها التزامات[1].

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حوكمة الشركات بأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين. كما توفر حوكمة الشركات الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة، والوسائل لتحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء[2].

[1] Anca Sabina Popa, **INTERNAL CONTROL- CORPORATE GOVERNANCE**, Journal of Doctoral Studies Accounting, Vol 1, No 1-2, 2011, P57.

[2] BOUAICHAOUI Yousouf, **The Impact of Corporate Governance Characteristics of the Board of Directors on the Quality of External Auditing: An Applied Study on Cement Companies Listed in the Saudi Stock Exchange During the Period 2013-2022**, JEFB, Vol 09, N01, 2024, P339.

أما كادبوري فقد عرف حوكمة الشركات على أنها النظام الكامل للضوابط المالية وغيرها من الضوابط التي تستخدم لقيادة وإدارة المؤسسة[1].

ومما سبق يمكن القول أن حوكمة الشركات هي نظام يهتم بتحقيق التوازن بين مصالح كل الاطراف وكذا التوازن بين تحقيق أهداف المؤسسة والوسائل اللازمة لذلك. وبالتالي هي مجموعة قواعد يتم من خلالها توجيه إدارة المؤسسة والتحكم فيها.

و تعد الفضائح التي عاشها عالم الاعمال من أبرز أسباب ظهور حوكمة الشركات بداية بالازمات المالية في آسيا والبرازيل وروسيا في 1997 إلى 1999 تليليها فضائح كبريات شركات العالم إنرون 2001 و فيفندي و وولدكوم والتي كشفت عن تلاعب الادارة في القوائم المالية وتواطئ القائمين على عملية التدقيق .لتأتي الازمة العالمية في 2008 لتؤكد على أوجه القصور في القواعد والضوابط المعمول بها في المؤسسات وهذا ما أدى إلى تزايد الاهتمام بوضع نظام يضبط ويضمن حقوق كل الاطراف. وهناك أسبابًا أخرى غير الفضائح والأزمات تدفع الدول والمنظمات الدولية إلى الاهتمام بحوكمة الشركات منها[2]:

- أدت خصخصة الشركات والصناعات التي كانت مملوكة سابقاً وتسيطر عليها الحكومات الوطنية في عدد من البلدان إلى زيادة الطلب على الإدارة الجيدة للشركات من أجل حث المستثمرين على تعريض رؤوس أموالهم للخطر مع هذه الشركات المدرجة حديثاً.
- أدى التقدم التكنولوجي، فضلاً عن تحرير القوانين واللوائح الوطنية المتعلقة بملكية الشركات والاستثمار عبر الحدود، إلى زيادة نطاق وتعقيد أسواق رأس المال العالمية، وهي ظاهرة لم تجعل الإدارة الجيدة للشركات أكثر أهمية فحسب، بل جعلتها أكثر أهمية أيضاً. يصعب تحقيقه نظرًا لوجود المزيد من الفرص للسلوك غير الأخلاقي.
- أدت الأهمية المتزايدة للمستثمرين المؤسسيين كمفوضين للأموال المقدمة من المستثمرين الأفراد إلى زيادة الحاجة إلى ممارسات حوكمة الشركات التي تحمي العدد المتزايد من المالكين المستفيدين الذين أصبحوا أكثر بعدًا عن الإدارة اليومية للشركات التي يعملون فيها استثمارات.

[1] Nourredine Fellag & Brahim Zerrouki, **Determinants of Corporate Governance Quality in Algerian Small and Medium Sized Enterprises: Case of joint stock companies in the west region of Algeria**,Journal of Development and Applied Economics, Vol 01,N°02, 2017, P20.

[2] Alan S. Gutterman**, Introduction to Corporate Governance**, 2023, Available at SSRN 4525607, P4.

- أدت الزيادات في التجارة والاستثمار عبر الحدود إلى إنشاء المزيد من المؤسسات المؤلفة من أصحاب مصلحة ذو ثقافات وأنظمة قانونية مختلفة، مما أدى في كثير من الأحيان إلى عدم الارتياح والارتباك بشأن هياكل إدارة الشركات المناسبة لتلك المؤسسات.
- تشرع البلدان في تنفيذ استراتيجيات وإصلاحات تنظيمية جديدة بشكل مستمر، مما يؤدي إلى تطور وانتقال مستمرين في المشهد المالي المحلي والعالمي الذي يتطلب مراقبة مستمرة من قبل الشركات في كل مكان، بغض النظر عن حجمها أو مستوى مشاركتها في الأسواق المالية العالمية.
- يجلب التغيير أيضًا الابتكار في الأدوات المالية حيث يكافح المصرفيون الاستثماريون وعملاؤهم لإيجاد طرق جديدة لتحسين عائدهم على استثمار أصولهم؛ ومع ذلك، وكما رأينا، فإن هذه الابتكارات غالباً ما تكون مصحوبة بمستويات من المخاطر التي أسيء فهمها والتقليل من شأنها حتى من قبل أولئك الأقرب إلى عملية الابتكار.
- لقد دفعت عولمة الأسواق المالية والتقارب الواضح بين المعايير القانونية والمؤسسية الكثيرين إلى التنبؤ بأنه سيكون هناك في نهاية المطاف تقارب يؤدي إلى مؤسسات ومعايير موحدة لحوكمة الشركات في جميع أنحاء العالم.

وتقوم الحوكمة على عدة مبادئ ، أبرزها المبادئ التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) سنة 1999،والتي أصبحت مرجعية لصانعي السياسات والمستثمرين والشركات ومجموعات المصالح الأخرى (أصحاب المصلحة) في جميع أنحاء العالم. ويمكن تلخيص هذه المبادئ في النقاط التالية[1]:

- حماية حقوق المساهمين وضمان المعاملة العادلة لهم جميعا (الأقلية والأجانب).
- إتاحة الفرصة (لجميع المساهمين) للحصول على تعويض فعال عن الأضرار الناجمة عن انتهاك حقوقهم.
- الاعتراف بحقوق الأطراف الثالثة المعنية (مؤسسات الاستثمار وأسواق الاوراق المالية والوسائط الاخرون) وتعزيز التعاون النشط بينها وبين المجتمعات في خلق الثروة وتوليد فرص العمل وتحقيق المؤسسات المالية المستدامة.
- الافصاح وفي الوقت المناسب وبشفافية عن جميع المسائل ذات الصلة بالمؤسسة (الوضع المالي والأداء والمساهمة وإدارتها).

[1] Manuel Alfonso & Garzón Castrillón, **The Concept of Corporate Governanc, Visión de Futuro**, Vol 25, N°2, 2021, P182.

- أن يتوفر دليل استراتيجي للمؤسسة، ومراقبة فعالة للإدارة من قبل مجلس الإدارة ومسؤولياتها تجاه المساهمين.
- دور الاطراف المعنية في الحوكمة.

و لحوكمة الشركات دورا فعالا في المؤسسات الإقتصادية من خلال الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها :

- إعطاء الانطباع الايجابي عن المؤسسة وتحسين صورتها من خلال الالتزام بالقيم المهنية والاخلاقية؛
- منع تضارب المصالح وحماية كل المساهمين على حد السواء؛
- منع الفساد والحد من سوء الادارة مع تطبيق المعايير المحاسبية؛
- الرفع من الموقع التنافسي للمؤسسات؛
- وضع تشريعات وقوانين وإجراءات واضحة لكل الاطراف؛
- الرفع من الاداء المالي للمؤسسات؛
- توزيع المسؤوليات وفق ما يتطلبه نظام الرقابة والضبط الداخلي مع حماية مصالح العمال والعمل في آن واحد؛
- دعم القدرات التنافسية للقطاع الخاص وتشجيع نموه؛
- العمل على زيادة الثقة بالاقتصاد من خلال رفع عوائد الاستثمار.

2. علاقة الرقابة الداخلية بحوكمة الشركات:

تلعب الرقابة الداخلية دورا هاما في تحقيق و تفعيل حوكمة الشركات بالمؤسسات وهذا ما أثبتته عدة دراسات على غرار:

الدراسة التي قام فيها ميهيلا ولوليان بتحليل فعالية الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في بورصة بوخارست وشملت العينة 24 شركة. أين توصلا إلى أن الرقابة الداخلية الفعالة تؤدي إلى عرض عادل للبيانات المالية وبالتالي تزيد من ثقة أصحاب المصلحة في تلك البيانات، كما أكدا أنه لا ينبغي النظر في حوكمة الشركات والرقابة الداخلية بشكل مستقل، فإن لم تتمتع المؤسسة برؤية قيادية فعالة وطويلة الأمد، لا يمكن أن تكون آلية الرقابة الداخلية الفعالة مستدامة، وبالتالي فإن حوكمة الشركات ليست فعالة بشكل كامل دون وجود رقابة داخلية جيدة[1].

[1] Mihaela Dumitrascu & Iulian Savulescu, **Internal control and the impact on corporate governance:in Romanian listed companies**, Journal of Eastern Europe Research in Business & Economics, vol 2012, 2012, P08.

وقد أكد باحث آخر في دراسة أجراها على 27 شركة تأمين أردنية أن مكونات الرقابة الداخلية تلعب دورا مهما في إرساء ركائز الحوكمة والمتمثلة في المساءلة والشفافية والمسؤولية والعدالة و بدرجة عالية، إذ بلغ المتوسط العام لهذه المساهمة 4.71. وجاءت هذه المساهمة على النحو التالي: بيئة الرقابة بمتوسط 4.56، تقييم المخاطر بمتوسط 4.75، أنشطة الرقابة بمتوسط 4.79، المعلومات والاتصالات بمتوسط 4.61، والرصد بمتوسط 4.84. مما يثبت أن للرقابة الداخلية دور كبير في تعزيز ركائز حوكمة الشركات في شركات التأمين الأردنية، كما أن نجاحات حوكمة الشركات تتطلب الالتزام بجميع عناصر الرقابة الداخلية. و أكدت الدراسة على ضرورة التزام الإدارة العليا بالتنفيذ السليم لنظام الرقابة الداخلية من أجل تطوير حوكمة الشركات السليمة للمساعدة في زيادة الجاذبية الاقتصادية للأردن و ضمان حقوق ومزايا قطاع الأعمال[1].

وهذا ما أكدته دراسة أخرى على 15 شركة تأمين في نيبال من خلال مشاركة 384 مستجوب أين توصل الباحثان إلى أن موظفي شركات التأمين في نيبال يتحملون مسؤولية أقل وأن تقييم المخاطر يدعم بشكل كبير حوكمة الشركات في شركات التأمين،كما توصل الباحثان أن بيئة المراقبة والإشراف والرقابة تزيد من حوكمة الشركات في شركات التأمين النيبالية، وبالتالي يتأثر نجاح حوكمة الشركات بأنشطة الرقابة الداخلية في شركات التأمين في نيبال[2].

كما أوضح باحث آخر وجود علاقة سببية بين حوكمة الشركات والرقابة الداخلية خلال تحليله لقضايا الاحتيال التي شهدتها كبريات بورصات العالم أين تم التشكيك في أسس أنظمة المراقبة، ما تولد عنه من أزمة ثقة في أنظمة الشركات على غرار قضايا إنرون (2001)، وإم سي آي وورلدكوم (2002)، ووان.تيل (2001)، وصن بيم (2001)، ويبفان (2001)، وبارمالات (2003)، أين تم التأكد من أن هذه الإخفاقات الفادحة هي النتيجة الملموسة لضعف حوكمة الشركات لأنها كانت مبنية على نظام رقابة داخلي يعاني من أوجه قصور خطيرة، وبالتالي فإن نجاح نظام الحوكة قائم على نجاح الرقابة الداخلية، وهذا ما جعل تورنبول في عام 1999 يركز على الضوابط الداخلية من أجل بناء إطار حوكمة الشركات وتمكن من إحداث ثورة في الممارسة في هذا المجال مما كان له تأثير دولي كبير[3].

وأكد باحث أخر على أهمية الرقابة الداخلية في تفعيل ودعم الحوكمة في المؤسسة المصرفية الجزائرية من خلال إجراء دراسة على ثمانية مصارف جزائرية، والتي شملت كل المصارف العمومية وبعض المصارف المساهمة فيها. وقد توصلت الدراسة إلى أن مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة تساهم بدرجة عالية في تفعيل

[1] Inaam M. Al-Zwyalif, **The Role of Internal Control in Enhancing Corporate Governance: Evidence from Jordan**, International Journal of Business and Management, Vol 10, N°7, 2015, P64.

[2] Jitendra Pd. Upadhaya and Ballav Niroula, **INTERNAL CONTROL SYSTEM IN ENHANCING THE CORPORATE GOVERNANCE IN LISTED INSURANCE COMPANIES IN NEPAL, EKOBIS: EKONOMI**, BISNIS & MANAJEMEN, Vol12, N°2, 2022, P 232.

[3] Anca Sabina Popa, Ibid., P P60-61.

ودعم الحوكمة في المصارف العمومية الجزائرية، كما أن تلك المكونات منفردة تدعم الحوكمة بدرجة عالية وبشكل متفاوت وقد كان مكون بيئة الرقابة الاكثر تأثيرا ودلالة في تفعيل ودعم الحوكة لتلك المصارف[1].

ويرى باحثان آخران أن نظام الرقابة الداخلية يعد من بين أبرز الادوات التي تساعد في دعم نظام الحوكمة في المؤسسات كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1-7 : العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات

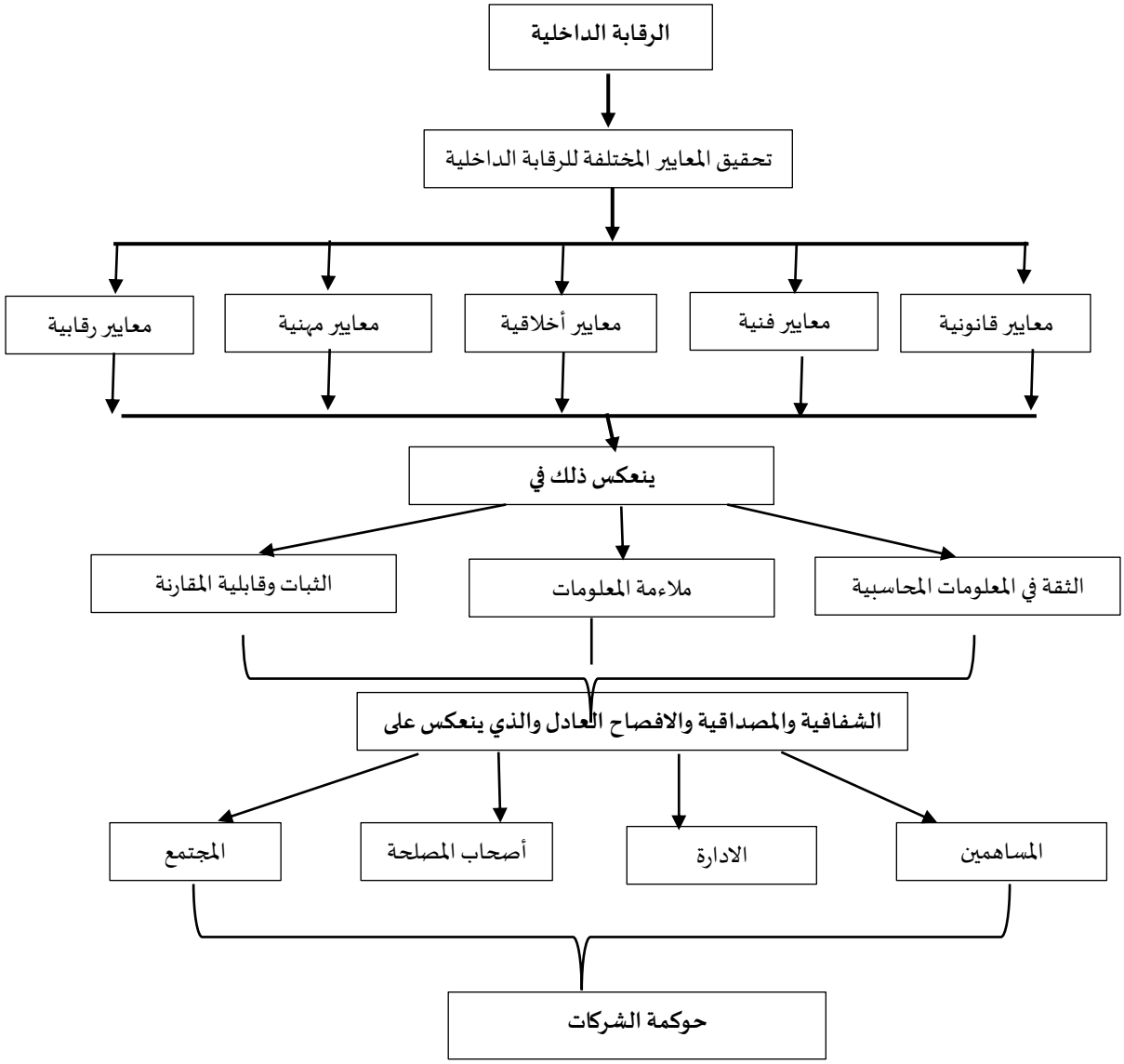

المصدر: حسين بشير إلزعر وحاج قويدر قورين ، **دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد08، العدد02 ، 2022 ، ص43.

[1] خالد بن عليه، **دور الرقابة الداخلية في دعم وتفعيل الحوكمة في المؤسسة المصرفية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ثليجي، الاغواط، الجزائر 2017، ص ص188-189.

يوضح الباحث في الشكل السابق أن الرقابة الداخلية تعمل على ضمان الشفافية والمصداقية والافصاح العادل من خلال تحقيق المعايير المختلفة لها وبالتالي يؤثر على نظام حوكمة الشركات. و هذا ما دعمته الدراسة الميدانية التي قام بها على مستوى مؤسسة البالستيك والمطاط بالشلف أين أظهر النتائج أن نظام الرقابة الداخلية يزيد من الشفافية على مستوى المؤسسة وكذا يحسن من دقة الاداء بها مع وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية على نظام حوكمة الشركات والممثل بالعلاقة التالية:

$Y=1.05X^2-0.402$ (Y هي المتغير التابع حوكمة الشركات أما X فهي المتغير المستقل نظام الرقابة الداخلية)[1].

3. علاقة إدارة المخاطر بحوكمة الشركات:

يرى مجموعة من الباحثين وجود علاقة تكافلية بين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، إذ أن حوكمة الشركات تعمل كإطار يحدد حقوق ومسؤوليات مجموعات المصالح المختلفة داخل الشركة، بما في ذلك مجالس الإدارة والمستثمرين والمديرين التنفيذيين والموظفين والمساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين، و يؤثر هذا الإطار على كيفية تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها داخل المنظمة، كما تعتبر ممارسات حوكمة الشركات الفعالة ضرورية لإنشاء عمليات إدارة المخاطر التي تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وقيمها ومعاييرها الأخلاقية،من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي، وبالتالي تساهم حوكمة الشركات في ثقافة الوعي بالمخاطر واتخاذ القرارات المسؤولة[2].

يرى أندرو أن إدارة المخاطر مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنوع هياكل الحوكمة التي تتبناها المؤسسة ونموذج أعمالها، كما وضح أن من أبرز أدوار هياكل الحوكمة هو إعطاء وظيفة إدارة المخاطر وزنها المناسب في القرارات على مستوى المؤسسة لتجنب حالات الفشل التي قد تؤدي إلى مخاطر زائدة عن الحد دون اعتماد أنظمة مناسبة لإدارة المخاطر. وبالتالي فإن نجاح حوكمة الشركات متوقف على مدى نجاح نظام إدارة المخاطر[3].

وقد أوضح باحث أن إدارة المخاطر تعتبر أمرًا بالغ الأهمية لحوكمة الشركات لثلاثة أسباب: أولاً، ستؤثر إدارة المخاطر على المديرين في إدارة عمليات الشركة؛ ثانياً، يكون لفشل المخاطر تأثير كبير على

---

[1] حسين بشير إلزعر وحاج قويدر قورين، **مرجع سابق**،ص49.

[2] Xiaoying Dong & Yan Yu and Jiali Zhou, **Corporate Governance and Risk Management**, Springer, Singapore, 2023, P159-174. doi: 10.1007/978-981-19-7870-8_8.

[3] Andrew Ellul, The Role of Risk Management in Corporate Governance, Financial Economics, vol 7, 2015, P296.

الشركة، مثل المسؤولية الشخصية؛ وأخيرًا، تعد إدارة المخاطر أمرًا مهمًا لتقليل التكاليف في الشركة[1] . وأضاف أن العلاقة بين إدارة المخاطر وأداء المؤسسات إيجابية إلى حد كبير، من خلال الابتكار الاستثماري وخفض التكلفة الإجمالية لرأس المال [2].

أكد باحث آخر خلال عرضه لأزمة شركة Kaisa الصينية على أن إدارة المخاطر يجب أن تكون أحد الاهتمامات الرئيسية لأعضاء مجلس الإدارة لتعزيز حوكمة الشركات في أي مؤسسة، كما أوضح أن استخدام مقاييس البيانات المالية الرئيسية، بما في ذلك نماذج ونسب الاحتيال، يوفر حوكمة مؤسسية معززة مع إرشادات وتطبيقات لإدارة المخاطر، ولهذا يتعين على مجلس الادارة الانتباه لها جيدا[3].

ويرى آخر أن تطوير حوكمة جيدة للمؤسسات يعمل على تعظيم إدارة المخاطر، فهي تعمل على التقليل من التأثير السلبي لمخاطر السيولة على أداء المؤسسة و تعزز العلاقة بين المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان على أداء المؤسسة[4].

أما بالنسبة لدور الآليات الداخلية للحوكمة فقد لخصها باحث في النقاط التالية:

- يعمل نشاط التدقيق الداخلي على مساعدة المؤسسات في تقييم وتحديد المخاطر المهمة التي تتعرض لها مع دعم تحسين إدارة المخاطر بها ونظم السيطرة عليها. وهذا وفق ما نص عليه معيار 2120[5]؛
- تعمل لجان التدقيق على مساعد إدارة المخاطر في وضع إستراتيجية لإدارة مختلف المخاطر والاستجابة لها، مع الربط بين إدارات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر فهي أيضا تشرف على برامج ومخططات التدقيق الداخلي في إطار إدارة المخاطر[6]؛

---

[1] Azizah Amiril & Islam Sardar**, Do risk management, internal control and corporate reputation positively impact on firm value?** A panel data econometric analysis and policy implications, the International Conference on Multidisciplinary Innovation for Sustainability and Growth, Kuala Lumpur, Malaysia, Vol 1, 2014, P 4.

[2] Ibid, P4.

[3] Hugh Grove & Mac Clouse,**THE ROLE OF RISK MANAGEMENT IN CORPORATE GOVERNANCE: GUIDELINES AND APPLICATIONS**, Risk Governance and Control: Financial Markets & Institutions, Vol 7, N° 4, 2017, P92.

[4] Eduard Ary Binsar Naibaho & Ni Made Crivanty Mayayogini, **THE IMPACT OF RISK MANAGEMENT ON FIRM PERFORMANCE: CORPORATE GOVERNANCE AS MODERATING VARIABLE**, Media Ekonomi dan Manajemen, Vol 38, N°1, 2023, P142.

[5] كريم قوبة، **الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ودورها في إدارة المخاطر**، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، المجلد 4، العدد 1، 2021، ص369.

[6] نفس المرجع، ص371.

- يعمل مجلس الادارة على ضبط وتحديد المستوى المقبول من المخاطر مع الاشراف على اجراءات وممارسات إدارة المخاطر، وضمان حسن سير نشاط التدقيق ولجان التدقيق[1].

يرى باحث آخر أن من بين ما تهدف الادارة إليه بتبني نظام الحوكمة هو إدارة المخاطر المحيطة بالمؤسسة، من خلال الافصاح عن المعلومات وفي الوقت المناسب لمديري المخاطر من أجل تعزيز ودعم إدارة المخاطر، وكذا تحفيز مسؤولي إدارة المخاطر لتخفيض وتفادي المخاطر المحتملة عن طريق المكافآت التي يقرها مجلس الادارة[2].

و في الاخير يمكننا إدراج الشكل التالي لتلخيص العلاقة بين كل من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر وكذا الرقابة الداخلية:

الشكل 1-8 : العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر و الرقابة الداخلية

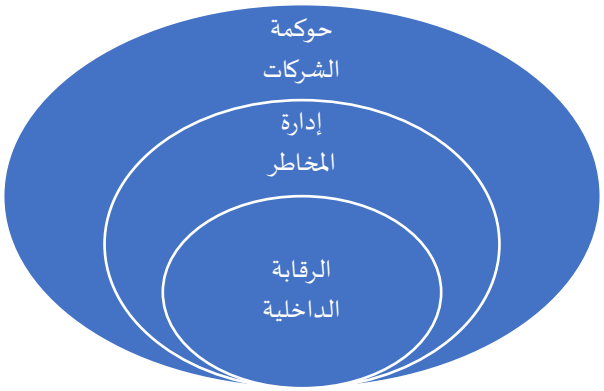

المصدر: ديلمي عمر،**دور التدقيق الداخلي في تحسين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في ظل متطلبات حوكمة الشركات: حالة شركة الدلفة البلاستيكية بسطيف**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد31، العدد 01، 2021، ص 105.

يعمل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمؤسسة على تحديد هياكل الحوكمة بحيث يتم تلبية احتياجات أصحاب المصلحة الرئيسيين مع التركيز على الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بالبيئة التي تعمل فيها االمؤسسة ، وبالتالي حوكمة الشركات هي الإطار العام الذي يحدد كيفية توجيه وإدارة المؤسسة. لتأتي إدارة المخاطر بالدرجة الثانية لإكتشاف المخاطر المحتملة وإدارتها مع إستغلال الفرص التي تؤدي للنجاح مراعية بذلك درجة المخاطرة . وتكون الرقابة الداخلية في مركز الهيكل لإعتبارها جزءا من إدارة المخاطر تعمل على ضمان تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الموضوعة.

[1] نفس المرجع، ص373.
[2] عز الدين عطية، **دور حوكمة الشركات في تعزيزفعالية إدارة المخاطر: مدخل نظري تحليلي**، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2018، ص344.

خلاصة الفصل:

لقد عمدنا من خلال ما جاء في هذا الفصل إلى التعريف بالرقابة الداخلية، ورأينا أنها تهدف إلى حماية ممتلكات المؤسسة وضمان الاستعمال الفعال لمواردها وكذا الامتثال للوائح والقوانين. وقد شهدت تطورا كبيرا فبعد أن كانت مجرد وظيفة في نظام المؤسسة أصبحت اليوم نظام قائم بحد ذاته، له مقومات وإجراءات يتم الالتزام بها وهيئات تصهر عليه.

كما تم التطرق إلى الجانب النظري لنظام إدارة المخاطر ورأينا أنه تطور نتيجة التطور الذي شهدته بيئة الاعمال وما صاحبه من إرتفاع للمخاطر المحيطة بالمؤسسة وكذا حالة عدم التأكد التي تشوب عمليات إتخاذ القرارات. وقد جاء نظام إدارة المخاطر ليدعم نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إدخال مفهوم المخاطرة ورصد وإدارة المخاطر المحيطة بها كمحفظة واحدة عن طريق التحليل والتقييم ووضع إستراتيجيات ملائمة للمخاطر المحتملة.

وبالرجوع إلى المبحث الثالث و الذي تم فيه تناول العلاقة بين النظامين تبين لنا أنهما جزء من نظام أكبر وأشمل وهو الحوكمة، وأنهما يكملان بعضهما البعض فنظام الرقابة الداخلية هو أساس لإدارة المخاطر ولا يمكن لأحدهما أن يحل محل الآخر.

وقد تم التطرق إلى أبز الاطر التي تناولت كل من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ولاحظنا أن لجنة ترادواي كانت السباقة في معالجة النظامين من خلال إصداراتها COSO1 و COSO2 و اللذين سيتم تناولهما في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: إطار COSO

تمهيد:

كما رأينا في الفصل السابق فإن لكل من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر أهمية بالغة في عالم الأعمال والتي تزداد بزيادة التطورات والتعقيدات التي يشهدها الإقتصاد. وCOSOيعتبر من أبرز الأطر التي تناولت الموضوعين فقد تناول الرقابة الداخلية في إصداره الأول سنة 1992 أين نجح في ضبط مفهومها وأبرز مكوناتها وأهدافها وهذا ما جعله يلاقي قبولا كبيرا لدى المهتمين حتى أن لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SECقد أقرت به عند إصدارها لقانون SOX. ومع التغيرات والفضائح التي شهدها سوق المال الأمريكي على غرار فضيحة إنرون قام بإصدار نسخة ثانية تناولت فيها إدارة المخاطر وهذا سنة 2004، وقد جاء هذا الإصدار مكمل للأول.

ومع مرور الوقت وتطور البيئة الاقتصادية والتشغيلية للمؤسسات وزيادة التعاملات الخارجية وتطور التكنولوجية عملت اللجنة المصدرة لإطار كوزو على تطوير النسختين بما يتماشى مع التطورات الحاصلة إذ قامت بتطوير النسخة الأولى الخاصة بالرقابة الداخلية سنة 2013 والتي تسمح للمؤسسات بتطوير وصيانة أنظمة الرقابة الداخلية بفعالية وكفاءة من أجل تعزيز قدرتهاعلى تحقيق أهدافها والتكيف مع التغيرات في البيئة الاقتصادية والتشغيلية. أما النسخة الثانية والمتعلقة بإدارة المخاطر تم تطويرها سنة 2017.

وسوف نحاول في هذا الفصل التطرق لهذه الإصدارات الأربعة من خلال التعريف بها وبما جاءت به مع التطرق لأهم التحديثات وذكر أبرز أسبابها وسوف نقسم الفصل كما يلي:

الإطار المرجعي المتكامل لرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ؛

إطار الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل (2013) ؛

إطار إدارة المخاطر الكلية توافق الخطر مع الاستراتيجية والأداء.

المبحث الاول: الإطار المرجعي المتكامل لرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

المطلب الاول :لجنة المنظمات الراعية للجنة ترادواي Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO)

1. الأحداث التي سبقت إنشاء لجنة ترادواي:

لقد سعت عدة منظمات لضبط الرقابة الداخلية وتحديد مفهومها ولكنها لم تنجح بنسبة كبيرة وهذا ما أدى بها إلى توحيد جهودها من خلال إنشاء لجنة المنظمات الراعية وفيما يلي ذكر لبعض تلك الجهود [1]:

كانت فترة 1974-1977 فترة اضطراب اجتماعي وسياسي شديد في الولايات المتحدة. حيث تم اكتشاف سلسلة من الأعمال غير القانونية في وقت الانتخابات الرئاسية عام 1972، بما في ذلك عملية سطو على مقر الحزب الديمقراطي، أدت الأحداث في النهاية إلى استقالة الرئيس، ووجدت التحقيقات ذات الصلة حدوث ممارسات أخرى مشكوك فيها لم يشملها التشريع آن ذاك كانت النتيجة هنا إقرار قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة لعام 1977 FOREIGN CORRUPT PRACTICES ACT (FCPA). وهو عبارة عن مجموعة قوية من قواعد حوكمة الشركات، وبسبب هذا القانون، بدأت العديد من مجالس الإدارة ولجان التدقيق التابعة لها في مراجعة الضوابط الداخلية في مؤسساتهم، إذ أنه أكد على أهمية الضوابط الداخلية الفعالة، على الرغم من عدم وجود تعريف ثابت للضوابط الداخلية في ذلك الوقت. سرعان ما أصبح واضحًا للكثيرين أن المقصود ب "الضوابط الداخلية الجيدة" لم يكن مفهوما بشكل واضح ومتسق. في أواخر السبعينيات، أفاد المدققون الخارجيون فقط أن البيانات المالية للمؤسسة "معروضة بشكل عادل"، ولكن لم يكن هناك أي ذكر لمدى كفاية إجراءات الرقابة الداخلية الداعمة لتلك البيانات المالية المدققة.

شكلت AICPA أيضًا لجنة رفيعة المستوى لمسؤوليات المدقق في عام 1974. أوصت هذه المجموعة، المعروفة أيضًا باسم لجنة كوهين، في عام 1978 بضرورة بيان حالة الضوابط الداخلية للمؤسسة كجزء من بياناتها المالية المنشورة. على الرغم من أن توصيات لجنة كوهين هذه حدثت في نفس وقت إطلاق قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، إلا أنها واجهت سيلًا من الانتقادات. وعلى وجه الخصوص، لم تكن توصيات التقرير دقيقة بشأن المقصود بعبارة "الإبلاغ عن الضوابط الداخلية"، حيث دعا تقرير لجنة كوهين إلى إبداء رأي تدقيق حول عدالة تأكيدات الرقابة الإدارية في خطاب الرقابة الداخلية الخاص بالبيان المالي المقترح. سرعان ما أصبح واضحًا أن الإدارة ليس لديها تعريف ثابت للضوابط الداخلية إذ تستخدم العديد

[1] Robert R. Moeller, **Executive's guide to COSO internal controls: understanding and implementing the new framework,** John Wiley and Sons, Inc, Hoboken, New Jersey, 2014, P P07-11.

من المؤسسات المصطلحات نفسها فيما يتعلق بجودة ضوابطها الداخلية، حيث يعني كل منها شيئًا مختلفًا بعض الشيء.

ثم انخرطت المنظمة المهنية الدولية للتنفيذيين الماليين (FEI) في هذا الجدل المتعلق بإعداد تقارير الرقابة الداخلية في أواخر سبعينيات القرن الماضي، أيد اتحاد الصناعات الفيدرالية توصيات الرقابة الداخلية الصادرة عن لجنة كوهين ووافق على ضرورة قيام المؤسسات بالإبلاغ عن حالة ضوابطها المحاسبية الداخلية. ونتيجة لذلك، بدأت العديد من المؤسسات الأمريكية في مناقشة مدى كفاية ضوابطها الداخلية كجزء من خطابات إدارة التقارير السنوية الخاصة بها. وقد تمت صياغة هذه التقارير على أنها تعليقات "تأكيدية سلبية"، مما يشير إلى أنه لم يتم العثور على أي شيء يشير إلى احتمال وجود أي مشكلة في الرقابة الداخلية في العمليات.

أصدرت لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) بعد ذلك قواعد مقترحة، بناءً على توصيات لجنة كوهين واتحاد الصناعات الفيدرالية، والتي تدعو إلى تقارير إدارية إلزامية حول نظام الرقابة المحاسبية الداخلية للمؤسسة. ذكرت لجنة الأوراق المالية والبورصات أن المعلومات المتعلقة بفعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة كانت ضرورية للسماح للمستثمرين بتقييم أداء الإدارة بشكل أفضل ونزاهة التقارير المالية المنشورة. أثار اقتراح لجنة الأوراق المالية والبورصات هذا عاصفة من الجدل مرة أخرى، لأن العديد من الرؤساء التنفيذيين والرؤساء الماليين (CFOS) شعروا أن هذا مرهق للغاية، لا سيما فوق لوائح قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة التي تم إصدارها حديثًا. وهذا ماجعلها تسقط تقرير الإدارة المنفصل المقترح لعام 1979 عن ضوابط المحاسبة الداخلية كجزء من التقرير السنوي للمساهمين، لكنها وعدت بإعادة إصدار اللوائح في تاريخ لاحق.

وبعد تعرضت AICPA لانتقادات متكررة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي لأن معايير التدقيق الخاصة بها لم تقدم إرشادات كافية للمراجعين الخارجيين أو مستخدمي تقاريرهم، أصدرت سلسلة جديدة من SAS حول معايير تدقيق الرقابة الداخلية خلال الفترة من 1980 إلى 1985. وشملت هذه SAS رقم 30، إعداد التقارير عن مراقبة المحاسبة الداخلية، والتي قدمت إرشادات للمصطلحات التي سيتم استخدامها في تقارير الرقابة المحاسبية. ومع ذلك، لم تقدم SAS الكثير من المساعدة في تحديد المفاهيم الأساسية للرقابة الداخلية. ثم جاء SAS رقم 55، وأعاد النظر في هيكل الرقابة الداخلية وفي تدقيق البيانات المالية، إذ حدد الضوابط الداخلية من حيث ثلاثة عناصر رئيسية: بيئة التحكم، نظام المحاسبة وإجراءات المراقبة. حدد SAS رقم 55 الضوابط الداخلية في نطاق أوسع بكثير مما كان معتادًا من قبل المدققين الخارجيين، وقدم أساسًا للإطار الأصلي للرقابة الداخلية COSO.

كانت أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات فترة أخرى شهدت فشل العديد من المؤسسات الأمريكية الكبرى، بسبب عوامل مثل التضخم المرتفع وما ينتج عنه من ارتفاع أسعار الفائدة. كانت هناك حالات متعددة أبلغت فيها المؤسسات عن أرباح كافية في تقاريرها المالية المدققة، إلا أنها عانت من انهيار مالي بعد فترة وجيزة من إصدار تلك التقارير المدققة الإيجابية. ولهذا اقترح العديد من أعضاء الكونجرس تشريعًا "لتصحيح" فشل الأعمال والتدقيق المحتمل. تمت صياغة مشاريع القوانين، وعُقدت جلسات استماع في الكونجرس، لكن لم يتم تمرير أي تشريع.

واستجابة لهذه المخاوف أيضًا وبسبب الافتقار إلى الإجراءات التشريعية، تم تشكيل لجنة وطنية للإبلاغ المالي الإحتيالي. وهي تتألف من ممثلين من خمس منظمات مهنية: معهد المدققين الداخليين (IIA)، وAICPA، وFEI، بالإضافة إلى جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) ومعهد المحاسبين الإداريين (IMA).

2. الهيئات المنخرطة في لجنة المنظمات الراعية

لجنة ترادواي عبارة عن لجنة مستقلة غير هادفة للربح تشكلت سنة 1985 وهي تضم في عضويتها ممثلين من أكبر خمس جمعيات مهنية في الولايات المتحدة الأمريكية[1] AICPA، IIA، FEI ، AAA و IMA:

1.2. معهد المدققين الداخليين (IIA):

هو جهة داعمة لمهنة التدقيق الداخلي و تعليمية تقدم الإرشادات و المعايير وكذا الشهادات وهي معترف بها على نطاق واسع، تأسس المعهد سنة 1941 وبدأ بـ 17 عضو قبل إنشاء المعهد كانت أعمال المراجعة الداخلية تتم عند ظهور مشكلة تتطلب الفحص والتقصي. وفي عام 1983 قام المعهد بنشر تقرير يحدد إرشادات جديدة للمدققين الداخليين حول طبيعة الرقابة الداخلية والأدوار المختلفة للأشخاص المشاركين في إعدادها ومراقبتها وتقييمها، ويقدم خدماته اليوم لأكثر من 1900.000 عضو من أكثر من 170 بلدا وإقليما و يقع المقر الرئيسي لمعهد المدقيقين الداخلين بمدينة ليك ماري بولاية فلوريدا[2] .

2.2. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA):

أسس في العام 1887م وتتبعه لجنتان هما "اللجنة التنفيذية لمعايير المحاسبة" التي تهتم بالمحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف، ولجنة "معايير التدقيق". في عام 1980، أصدر المعهد معيارًا لتقييم الرقابة الداخلية من قبل المدقق الخارجي، بالإضافة إلى عرض استنتاجاته وفي عام 1982، نشر المعهد وثيقة تتضمن مبادئ توجيهية منقحة حول مسؤولية المدقق الخارجي عن دراسة وتقييم الرقابة الداخلية في سياق المراجعة والبيانات المالية. أما في عام 1984، نشر المعهد وثيقة تحتوي على مبادئ توجيهية جديدة بشأن تأثير أجهزة الكمبيوتر على الرقابة الداخلية.

---

[1] خلف عبد الله الواردات، **دليل التدقيق الداخلي وفق معايير الدولة الصادرة عن IIA**، الطبعة 01، الوراق لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 338.

[2] https://www.theiia.org/globalassets/documents/resources/fraud-and-internal-audit-assurance-over-fraud-controls-fundamental-to-success-april-2019 . Consulté le 16/09/2021

ويقوم AICPA حاليا بإصدار معايير التدقيق، وتقديم إقتراحات وآراء حول بعض النقاط المحاسبية غير المتعلقة بمجلس معايير المحاسبة المالية ،إذ يعمل هذا المعهد على تحديد المعايير الأخلاقية لمهنة المحاسبة ومعايير المراجعة المحاسبية الأمريكية وهو يمثل أكبر جمعية من حيث الأعضاء المسجلين في العالم والممثلين لمهنة المحاسبة [1].

3.2. جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) :

تكونت سنة 1916م باسم الجمعية الأمريكية لمدرسي المحاسبة في الجامعات التي ركزت مبدئيا على الأمور المتعلقة بتطوير المناهج الدراسية دون التدخل في الأمور المتعلقة بتطوير نظرية المحاسبة، وفي سنة 1935م غيرت اسمها لتصبح الجمعية الأمريكية للمحاسبة وأعلنت عن نيتها في توسيع أنشطتها في البحث والتطوير للمبادئ والمعايير المحاسبية ، وهي منظمة علمية تضم بالدرجة الأولى أساتذة المحاسبة في الجامعات حيث يعبرون عن آرائهم حول مواضيع محاسبية مختلفة، تصدر منذ سنة 1926م دورية ربع سنوية لها مكانة علمية مرموقة تسمى "مجلة المحاسبة"، كما تصدر منشورات باسم " أخبار تدريس المحاسبة "، وقد أثمرت جهودها بإصدار عدة دراسات وبحوث تهدف لصياغة نظرية للمحاسبة، وكذا معالجة المشاكل المحاسبية المختلفة[2].

4.2. معهد المحاسبين الإداريين (IMA):

تمّ تأسيس المعهد في نيويورك في العام 1919 م كجمعيّة وطنيّة لمحاسبي التكلفة بهدف تعزيز المعرفة والأداء المهني بين محاسبي التكلفة، وتوضيح دور محاسبة التكلفة في تعزيز أداء الإدارة. تمّ تغيير إسم المعهد لاحقا ليصبح جمعيّة المحاسبين والعاملين في المؤسّسات الماليّة. في العام 1991م، حصل تغيير آخر على إسم المعهد ليصبح معهد المحاسبين الإداريّين وذلك ليتلائم مع الدور الأوسع الذي تلعبه المؤسّسة كجمعيّة للمحاسبين والعاملين في مجال الإدارة الماليّة في المؤسّسات. يعمل على تقديم أفضل شهادة إعتماد وهي شهادة المحاسب الإداري المعتمد حول مسؤوليّات الإدارة الماليّة الداخليّة الهامّة و على تعزيز الأبحاث الحديثة و أفضل الممارسات في المجال و كذا دعم المهنة بنشر مجلاّت ونشرات ذات رؤية [3].

5.2. معهد المديرين التنفيذيين الماليين الدوليين Financial Executives Institute (FEI):

تأسس المعهد في عام 1931 باسم معهد المراقبين في أمريكا. أدى توسع مسؤوليات المديرين التنفيذيين الماليين في مجالات صنع السياسات إلى تغيير اسمه إلى معهد التنفيذيين الماليين في عام 1962. ومع تطور

---

[1] Pierre Bernard Anglade & Françiose Janichon, **la pratique du contrôle interne : COSO Report,** 2eme édition, groupe eyrolles, France, 2007, P 321.

[2] حمزة شعيب وعمر غاليب، **التنظيم المحاسبي في المدرستين الفرنسية والأمريكية**، ملتقى دولي حول (FRS-IASI) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA) : التحدي ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، الجزائر ، 2009، ص13 .

[3] IMA, https://imamiddleeast.org/ar/nbdh-n-ima , consulté le 30/04/2019.

الاقتصاد العالمي، كان القوة الدافعة في تشكيل الرابطة الدولية لمعاهد التنفيذيين الماليين في عام 1969. تم تغيير الإسم والفلسفة في 6 نوفمبر 2000، وأصبح المديرون الماليون الدوليون (FEI) وقام بفتح العضوية للمديرين التنفيذيين الماليين من جميع أنحاء العالم يشغل أعضاؤه مناصب صنع السياسة كرؤساء ماليين وأمناء خزينة ومراقبين في مؤسسات من كل صناعة كبرى. يعزز الاتحاد التطوير المهني للأعضاء من خلال شبكات الأقران وخدمات إدارة الحياة المهنية والمؤتمرات والبحوث والمنشورات. يشارك الأعضاء في أنشطة الفروع المحلية[1]. وهي منظمة موجهة لخدمة الأعضاء ومقرها في موريستاون، نيو جيرسي، للتنفيذيين الماليين رفيعي المستوى في مؤسسات بأحجام مختلفة، عامة وخاصة، وفي جميع الصناعات. تدير مؤسسة FEI مؤسسة مستقلة غير ربحية، هي مؤسسة الأبحاث التنفيذية المالية (FERF) ، والتي تعمل كمورد مالي محايد للأعضاء ومؤيديها .

كان الغرض الرئيسي من إنشاء لجنة ترادواي هو تحديد العوامل التي أدت إلى تقديم معلومات مالية خاطئة، وتقديم عدد من التوصيات التي تهدف إلى الحد من تأثيرها، حيث قدمت اللجنة تقريرا نشر في 1987 تضمن عدد من التوصيات لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركات المدرجة في البورصة، وكذلك لمهنة المحاسبة وحتى الجامعات.

جاءت اللجنة بعدد من التوصيات المتعلقة مباشرة بالرقابة الداخلية، وشددت على أهمية الرقابة، ومدونات قواعد السلوك، والإختصاص وإشراك لجان المراجعة، وكذا على ضرورة أن تكون وظيفة المراجعة الداخلية نشطة وموضوعية. وأيدت مختلف التوصيات جعل نشر تقرير الإدارة إلزامياً بشأن فعالية الرقابة الداخلية. كما طلبت من المنظمات التي رعت عمل اللجنة أن تعمل معاً على دمج مختلف مفاهيم وتعريفات الرقابة الداخلية وتطوير قاعدة مرجعية مشتركة، ووضع مبادئ توجيهية مقبولة على نطاق واسع لإنشاء أنظمة الرقابة الداخلية وتقييم فعاليتها [2].

تهدف هذه اللجنة إلى تحسين نوعية القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات من خلال الرقابة الفعالة، الإدارة الجيدة وتطوير أخلاقيات العمل، حيث تم وضع أدوات ومفاهيم من قبل هذه اللجنة ليتم من خلالها تقييم أنظمة الرقابة الداخلية لتكون شاملة لجميع النواحي الرقابية، بحيث يتم الوصول بعد إجراء التقييم إلى تحديد وتشخيص نقاط القوة والضعف في نشاط أنظمة الرقابة الداخلية من خلال إعتماد نموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية.

[1] https://www.financialexecutives.org/About-FEI/Mission-History.aspx. Consulté le 15/09/2021.
[2] Pierre Bernard Anglade & Françiose Janichon, ibid, p 321-322.

تعاقدت هذه المنظمات الراعية مع مجلس محاسبة عام واستخدمت عددًا كبيرًا من المتطوعين لتطوير مسودة تقرير تم إصداره في عام 1990 للعرض والتعليق العامين. تم إرسال أكثر من 40.000 نسخة من نسخة مسودة الرقابة الداخلية COSO إلى مسؤولي الشركات والمدققين الداخليين والخارجيين والمشرعين والأكاديميين والأطراف المهتمة الأخرى مع طلبات للحصول على تعليقات رسمية.بعد بعض التعديلات ، تم إصدار تقرير الرقابة الداخلية الأصلي **COSO** المشار إليه سابقًا في سبتمبر 1992[1].

المطلب الثاني: ظهور الاطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO 1

يضم تقرير لجنة المنظمات الراعية للجنة ترادواي الصادر سنة 1992 أربعة أقسام[2]:

- الملخص التنفيذي: وهو ملخص موجه إلى المديرين بالإدارة العليا والمدير التنفيذي وكذا مجلس الإدارة والجهات الرقابية والتشريعية؛
- الإطار: ويشمل تعريف الرقابة الداخلية ويحدد مكوناتها، كما يوفر معيارا يسمح للمسؤولين بقياس أنظمتهم الرقابية؛
- التقرير إلى أطراف خارجية: هو عبارة عن وثيقة مكملة، تضم إرشادات للمؤسسات التي تصدر تقريرا عن الرقابة الداخلية بشأن إعداد قوائمها المالية المنشورة؛
- أدوات التقويم: يوفر هذا القسم مواد تساعد في تقويم نظام الرقابة الداخلية.

يتضمن الإطار تصورات شاملة لمفهوم الرقابة الداخلية وتقويمها ويمكن تحديد النقاط الأساسية الآتية لفهم الرقابة الداخلية كما جاء في تقرير **COSO** [3]:

- تعريف الرقابة الداخلية؛
- أهداف الرقابة الداخلية؛
- مفاهيم الرقابة الداخلية؛
- مكونات الرقابة الداخلية؛
- حدود الرقابة الداخلية.

[1] Robert Moeller, ibid, P12.

[2] كوزو، **الرقابة الداخلية إطار متكامل**، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المملكة العربية السعودية،2010، ص13.

[3] حافظ سعيد الحسن، **تقويم انظمة الرقابة الداخلية باستخدام كوسو**، مجلة مركز المقتصد للتدريب المالي والمصرفي، ص 22.

1. **تعريف الرقابة الداخلية وفقا ل COSO1:**

عرف COSO الرقابة الداخلية على أنها عملية تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة وإدارتها التنفيذية وغيرهم من الأفراد، يتم تصميمها لتقديم تأكيد معقول حول تحقيق المؤسسة لأهدافها التالي[1]:

- تحقيق وتحسين العمليات؛
- موثوقية المعلومات المالية؛
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

يؤكد هذا التعريف أن الرقابة الداخلية هي[2]:

- موجهة لتحقيق الأهداف في فئة واحدة أو أكثر ولكن متداخلة؛
- عملية دينامكية ومتكررة تتكون من مهام وأنشطة مستمرة فهي وسيلة لتحقيق غاية وليست غاية في حد ذاتها؛
- يتأثر بها الأشخاص أي لا يتعلق الأمر فقط بأدلة السياسات والإجراءات والأنظمة والأشكال، بل يتعلق بالأشخاص والإجراءات التي يتخذونها على كل مستوى من مستويات المؤسسة لتفعيل الرقابة الداخلية؛
- قادرة على تقديم تأكيد معقول، وليس تأكيدًا مطلقًا للإدارة العليا للكيان ومجلس الإدارة توجد قيود في جميع أنظمة الرقابة الداخلية، وقد توجد أوجه عدم يقين ومخاطر لا يمكن لأحد التنبؤ بها بثقة وبالتالي فالتأكيد المطلق غير ممكن؛
- قابل للتكيف مع هيكل المؤسسة أي مرنة في التطبيق للمؤسسة بأكملها أو لشركة فرعية أو قسم أو وحدة تشغيل أو عملية تجارية معينة.

2. **أهداف الرقابة الداخلية وفقا ل COSO1:**

إقتصرت النظرة الأصلية للرقابة الداخلية على الجانب المحاسبي ، أما التطبيق الجديد للرقابة الداخلية حسب تقرير **COSO1** فقد عين ثلاثة فئات لأهداف نظام الرقابة الداخلية و هي[3] :

[1] Pierre Bernard Anglade & Françiose Janichon, ibid, P 25

[2] COSO**, Internal Control-Integrated Framework: Framework and Appendices**, September 2012, P1.

[3] حافظ سعيد الحسن، **مرجع سابق**، ص24-25.

أ) الأهداف التشغيلية: تتعلق بالاستخدام الكفؤ والفعال لكل موارد الوحدة الاقتصادية، بما فيها المالية والبشرية والمعلوماتية والمادية، التي تكون أداء المؤسسة وذلك من خلال:

- تحقيق معدلات الأداء التشغيلي المخططة؛
- تحقيق الهدف الأساسي للمنشأة المتمثل في تحقيق الربح؛
- رفع معدلات الأداء التشغيلي الفعلية؛
- الحد من مصادر الإسراف والتبذير في الموارد المالية والإقتصادية المتاحة للمنشأة، وهذا يعنى صراحة حماية أصول الوحدة من كل مصادر الإسراف والغش ومجالات نقص القيمة المتعمدة وغير المتعمدة.

ب) أهداف التقارير المالية: وهي أهداف ترتبط بدقة وموثوقية التقارير المالية بصفة عامة والمحاسبية بصفة خاصة وتشمل:

- توثيق العمليات المالية للمنشأة؛
- الالتزام بالمعايير المحاسبية في القياس والإفصاح؛
- حماية السجلات المحاسبية من وصول غير المرخص لهم إلى هذه السجلات؛
- استخدام الوسائل الرقابية التي تكفل محاسبة سليمة عن العناصر المحاسبية.

ج) أهداف الإلتزام: ونقصد به ضرورة إلتزام المؤسسة بالسياسات والقوانين والنظم الموضوعة من طرف كل الأجهزة الداخلية والخارجية التي تخضع لها المؤسسة ومنها:

- الالتزام بالنظم السارية المنظمة للصناعة التي تعمل فيها المؤسسة؛
- الالتزام بالتعليمات الحكومية التي تصدرها جهات حكومية معنية بالاشراف على المنشأة؛
- الالتزام بالنظم المعمول بها وفقا لنظام الأساسي للمنشأة، الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية المنظمة للعمل.

3. مكونات الرقابة الداخلية:

إستخدم إطار **COSO** للرقابة الداخلية نموذج هرم ثلاثي الأبعاد من خمس طبقات أو مكونات مترابطة تشكل نظام الرقابة الداخلية العام. يعمل مكون بيئة التحكم كأساس للهيكل بأكمله. أربعة من هذه المكونات الداخلية توصف بأنها طبقات أفقية، مع مكون آخر للرقابة الداخلية، يسمى الاتصال والمعلومات، يعمل كقناة واجهة للطبقات الأربع الأخرى (أنظر الشكل 2-1):

الشكل 2-1: مكونات الرقابة الداخلية حسب 1992COSO

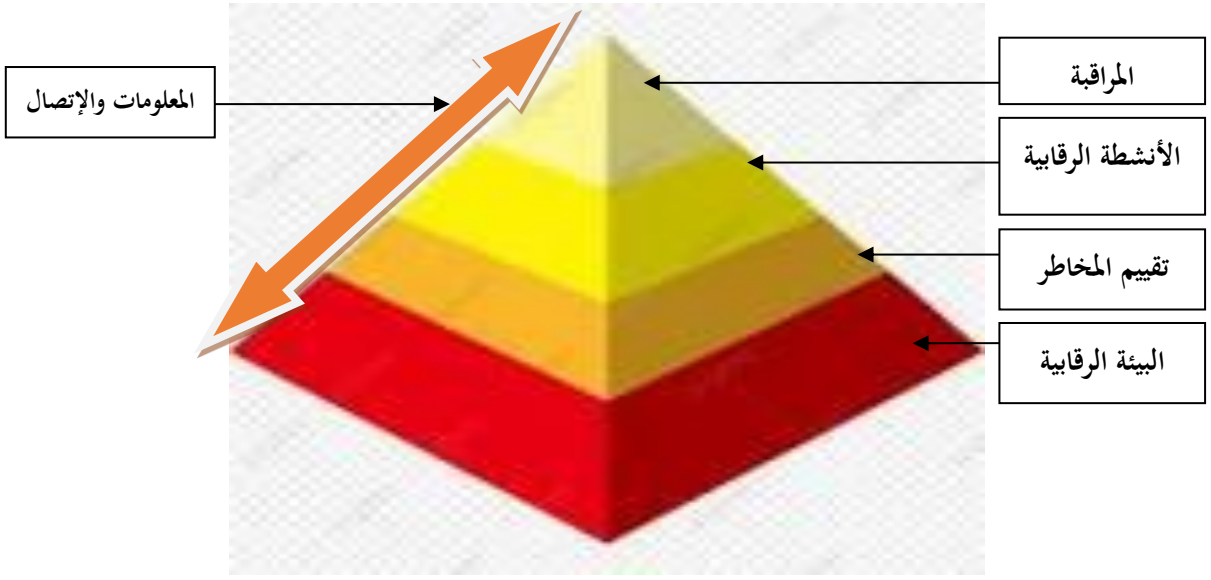

Source : Pierre schick, **mémento d'audit interne,** Dunod, Paris, France, 2007, p 18.

يبين الشكل وجود خمسة عناصر تقوم عليها الرقابة الداخلية:

1.3. بيئة الرقابة The Control Environment

تعتبر COSO بيئة الرقابة الداخلية الأساس لجميع الضوابط الداخلية في المؤسسة. تؤكد COSO أن لبيئة الرقابة هذه تأثير واسع النطاق على كيفية تنظيم أنشطة الأعمال وتقييم المخاطر. وله تأثير على كل من الأهداف الثلاثة وجميع الأنشطة. تعكس بيئة الرقابة الموقف العام والوعي والإجراءات التي يتخذها مجلس الإدارة والإدارة وغيرهم فيما يتعلق بأهمية الرقابة الداخلية في المؤسسة. وغالبًا ما يلعب تاريخ وثقافة المؤسسة دورًا رئيسيًا في تكوين بيئة التحكم هذه[1]. وتتضمن بيئة التحكم عدة عناصر و هي[2]:

- نزاهة الإدارة والقيم الاخلاقية؛
- أخلاقيات المؤسسة والطريقة التي تعمل بها؛
- سياسات وممارسات إدارة الموارد البشرية؛
- فلسفة الإدارة ونمط التشغيل؛
- حجم المخاطر المقبولة لدي المنظمة؛
- خلق أجواء تساعد الأفراد على أداء أنشطتهم وتحمل مسؤولياتهم الرقابية؛
- الالتزام بالكفاءة؛

[1] Robert Moeller, **Sarbanes-Oxley and the New Internal Auditing Rules**, J. Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey, 2004, p 126.

[2] شحاتة السيد شحاتة وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص24-25.

- تفويض الصلاحيات والمسئوليات؛
- دور ومشاركة مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة؛
- الهيكل التنظيمي؛

2.3. تقييم المخاطر Risk Assessment

هو الطبقة الثانية في هرمCOSO، فيمكن أن تكون قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها في خطر بسبب مجموعة متنوعة من العوامل الداخلية والخارجية، ولهذا يجب أن يكون لدى المؤسسة عملية قائمة لتقييم المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق أهدافها المختلفة كجزء من هيكلها الرقابي العام، إذ يجب إجراء عملية تقييم المخاطر هذه على جميع المستويات ولجميع الأنشطة داخل المؤسسة. وتصف COSO تقييم المخاطر بأنه عملية من ثلاث خطوات[1]:

- تقدير أهمية المخاطر.
- تقييم احتمالية أو تكرار حدوث المخاطر.
- النظر في كيفية إدارة المخاطر، وتقييم الإجراءات التي يجب اتخاذها.

3.3. أنشطة الرقابة Control Activities

أنشطة الرقابة هي الأعمال الموضوعة من خلال السياسات والإجراءات لضمان تنفيذ توجيهات الإدارة بشأن الحد من المخاطر المتعلقة بتحقيق الأهداف. وتؤدى هذه الأنشطة على كافة المستويات في المؤسسة وعلى مراحل مختلفة ضمن عمليات المؤسسة وبيئة تكنولوجيا المعلومات. وقد تكون هذه الأنشطة وقائية أو كشفية بطبيعتها.[2]

تقترح COSO سلسلة من أنشطة الرقابة التي يمكن أن تنفذها المؤسسة والقائمة التالية تمثل نطاقًا وتنوعًا من أنشطة التحكم في المؤسسة الحديثة[3]:

- **مراجعات عالية المستوى:** يجب على الإدارة على مختلف المستويات مراجعة نتائج أدائها، ومقارنة تلك النتائج بالميزانيات، والإحصاءات التنافسية، والقياسات المرجعية الأخرى.

---

[1] Robert Moeller, **Sarbanes-Oxley and the New Internal Auditing Rules,** Ibid, p134.

[2] روبرت هيرث، **إطار الرقابة الداخلية الصادر عن كوزو**، مجلة المدقق الداخلي –الشرق الاوسط، الامارات، سنة 2015، ص18.

[3] Robert R. Moeller, **Brink's modern internal auditing: a common body of knowledge,** John Wiley & Sons. Inc, 6th edition, Hoboken, New Jersey, 2005, P P94-95.

- **إدارة وظيفية أو نشاط مباشر:** يجب على المديرين على مختلف المستويات مراجعة التقارير التشغيلية من أنظمة التحكم الخاصة بهم واتخاذ الإجراءات التصحيحية حسب الاقتضاء.
- **معالجة المعلومات:** تحتوي أنظمة المعلومات على العديد من الضوابط حيث تتحقق الأنظمة من الامتثال في مجموعة متنوعة من المجالات ثم تبلغ عن أي استثناءات. يجب أن تتلقى عناصر الاستثناء المبلغ عنها إجراءات تصحيحية من خلال الإجراءات الآلية للأنظمة أو من قبل موظفي التشغيل أو من قبل الإدارة.
- **الضوابط المادية:** يجب أن يكون لدى المنظمة سيطرة مناسبة على أصولها المادية، بما في ذلك التركيبات والمخزونات والأوراق المالية القابلة للتداول.
- **مؤشرات الأداء:** يجب على الإدارة ربط مجموعة البيانات، التشغيلية والمالية، ببعضها البعض واتخاذ الإجراءات التحليلية أو الاستقصائية أو التصحيحية المناسبة. تمثل هذه العملية نشاطًا مهمًا للرقابة التنظيمية يمكن أن يلبي أيضًا متطلبات الإبلاغ المالي والتشغيلي.
- **الفصل بين الواجبات:** يجب تقسيم الواجبات أو فصلها بين مختلف الأشخاص لتقليل مخاطر الخطأ أو الإجراءات غير المناسبة.

وقد حددت لجنة COSO الخصائص الآتية للأنشطة الرقابية [1].

- انها إجراءات تساعد فى تأكيد تنفيذ توجيهات الإدارة؛
- انها تمثل الأفعال التي تتخذ للتعامل مع المخاطر؛
- انها إجراءات تضمن تشغيل المعلومات بصورة سليمة وصحيحة.

4.3. المعلومات والإتصالات Information and Communication

يصف النموذج الهرمي لضوابط COSO الداخلية معظم المكونات على أنها طبقات، واحدة فوق الأخرى. ومع ذلك، فإن مكون المعلومات والاتصالات ليس طبقة أفقية ولكنه يمتد عبر جميع المكونات الأخرى. يجب توصيل المعلومات المناسبة، المدعومة بأنظمة مؤتمتة، لأعلى ولأسفل المؤسسة بطريقة وفي إطار زمني يسمح للأفراد بالقيام بمسؤولياتهم. بالإضافة إلى أنظمة الاتصال الرسمية وغير الرسمية ، إذ يجب أن يكون لدى المؤسسات إجراءات فعالة مطبقة للتواصل مع الأطراف الداخلية والخارجية[2].

[1] - https://www.coso.org/.consulte le 20/02/2020
[2] Robert Moeller, **Sarbanes-Oxley and the New Internal Auditing Rules**, Ibid, P138.

5.3. المراقبة Monitoring

يعتبر مكون القيادة أو المراقبة قمة هرم إطار COSO وهو عبارة عن أنشطة تتعلق بالتقدير الدوري والمستمر لمدى جودة أداء الرقابة الداخلية، تقوم به الإدارة لتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ضوء التصميم الموضوع لها، وتحديد إمكانية تعديلها بما يتلائم مع التغيير في الظروف المحيطة. ويتم التوصل إلى المعلومات المتعلقة بالتقدير والتعديل من مصادر متنوعة تشمل : تقارير المدقق الداخلي، دراسة الرقابة الداخلية الحالية، التقرير الإستثنائي عن أنشطة الرقابة ، تقارير الهيئات التنظيمية ، التغذية المرتدة من العاملين وكذا شكاوى العملاء[1].

تقدم COSO الأمثلة التالية لمكون المراقبة المستمرة للرقابة الداخلية[2]:

- وظائف إدارة التشغيل العادية: تشكل مراجعات الإدارة العادية للعمليات والتقارير المالية نشاطا هاما للرصد المستمر. ومع ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للاستثناءات المبلغ عنها والانحرافات المحتملة في الرقابة الداخلية. يتم تعزيز الرقابة الداخلية إذا تمت مراجعة التقارير على أساس منتظم وبدء الإجراءات التصحيحية لأي استثناءات تم الإبلاغ عنها.
- الاتصالات من الأطراف الخارجية: إستعمال أجهزة مراقبة قياس الاتصالات الخارجية، مثل رقم هاتف شكاوى العملاء، ومع ذلك، تحتاج المنظمة إلى مراقبة هذه المكالمات عن كثب ثم الشروع في اتخاذ إجراءات تصحيحية عند الاقتضاء.
- الهيكل التنظيمي والأنشطة الرقابية :على الرغم من أنه يجب على الإدارة العليا مراجعة التقارير الموجزة واتخاذ الإجراءات التصحيحية، إلا أن المستوى الأول من الإشراف والهيكل التنظيمي المرتبط به غالبًا ما يلعبان دورًا أكثر أهمية في المراقبة. تؤكد COSO على أهمية الفصل الملائم للواجبات في هذه المراجعة. يتيح فصل الواجبات بين الموظفين لهم أن يكونوا بمثابة مراقبة لبعضهم البعض.
- الجرد المادي وتسوية الأصول: تعتبر عمليات الجرد المادي الدورية، سواء كانت مخزونًا في غرفة التخزين أو الأوراق المالية القابلة للتداول، نشاطًا رقابيًا مهمًا.

ويمكن إيجاز مكونات الرقابة الداخلية السابقة في الجدول التالي:

---

[1] ألفين أرينز و جيمس لوبك، **المراجعة :مدخل متكامل**، ترجمة محمد عبد القادر الديسطى ، دار المريخ لنشر ، الرياض ، الملكة العربية السعودية ، 2009، ص389.

[2] Robert Moeller, **Sarbanes-Oxley and the New Internal Auditing Rules**, Ibid, P143.

الجدول 2-1 : مكونات الرقابة الداخلية .

المكونات	وصف المكون	تقسيمات فرعية إضافية (في حالةالقابلية لتتطبيق)
بيئة الرقابة	التصرفات ، السياسات و الإجراءات التي تعكس الإتجاه العام للإدارة العليا ، أعضاء مجلس الإدارة ، وملاك المؤسسة عن الرقابة وأهميتها .	مكونات فرعية لبيئة الرقابة: *الأمانة والقيم الأخلاقية *الإلتزام بالأهلية أو الصلاحية. * مشاركة مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة. * فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل *الهيكل التنظيمي * تخصيص السلطة والمسؤولية *سياسات وممارسات الموارد البشرية.
تقدير الخطر	تعريف وتحليل الإدارة للأخطار المناسبة عند إعداد القوائم المالية بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها	مزاعم الإدارة التي يجب مقابلتها: * الوجود أو الحدث؛ * الإكتمال؛ * التقييم أو التوزيع؛ * الحقوق والإلتزامات؛ * العرض والإفصاح
أنشطة الرقابة	السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة للتحقيق أهدافها من التقرير المالي	فئات أنشطة الرقابة: * الفصل الملائم بين الواجبات؛ * الترخيص الملائم للعمليات المالية والأنشطة؛ * السجلات والمستندات الملائمة * الرقابة الفعلية على الأصول والدفاتر؛ * الفحص المستقل للأداء.
المعلومات والإتصال	الطرق التي تستخدم لتعريف ، تجميع ، تبويب ، تسجيل ، والتقرير عن العمليات المالية للوحدة والحفاظ على المسؤولية عن الأصول المرتبطة بها	يجب تحقيق اهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات المالية : * الوجود *الإكتمال * الدقة * التبويب * التوقيت * الترحيل والتلخيص .
المراقبة	تقدير الإدارة المستمر أو التقدير الدوري لها لجودة أداء الرقابة الداخلية، لتحديد ما إذا كانت الرقابة يتم تنفيذها طبقا للتصميم الموضوع لها وما إذا كانت هناك ضرورة لتعديل النظام.	غير قابلة لتطبيق .

المصدر: ألفين أرينز و جيمس لوبك، **المراجعة :مدخل متكامل**، ترجمة محمد عبد القادر الديسطى ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، الملكة العربية السعودية ، 2009، ، ص 391.

المطلب الثالث: الإطار المتكامل لإدارة المخاطر المؤسسة COSO 2

1. أسباب الإنتقال من COSO1 إلى COSO 2:

في ظل البيئة الاقتصادية القانونية المالية والتكنولوجية المتغيرة التي تنشط فيها المؤسسة والتي تعرضها للكثير من المخاطر إضافة إلى سلسلة الفضائح المالية التي طالت كبريات الشركات العالمية في مطلع سنة 2000 م وكنتيجة للنداء الموجه لدعم حوكمة الشركات وإدارة مخاطر المؤسسة ظهر المرجع الجديد المعروف بتقرير COSO2سنة 2004 و يمكن ذكر أهم الأسباب التي أدت إلى تطوير الإطار فيما يلي:

1.1. إفلاس شركة "ENRON"

وهي من كبريات شركات الطاقة الأمريكية ، كانت أسهم الشركة في 2001/01/01 تباع بما يزيد عن 90 دولار للسهم الواحد ، وقد راجعت حساباتها عدة شركات مراجعة دون الإشارة إلى أي مشاكل جوهرية و كانت الشركة تستخدم ما يعرف بمصطلح الشركات ذات الأغراض الخاصة حيث يسمح للشركة بزيادة مستوى الرفع المالي والعائد على الأصول دون التقرير عن الدين في ميزانيتها (ظلت خسائر كبيرة لهذه الأصول بعيدة عن دفاتر الشركة) ولتعويض المستثمرين في هذه الشركات عن تحملهم للمخاطر تعهدت الشركة بإصدار أسهم إضافية ، ومع إنخفاض قيمة أصول هذه الشركات بدأت شركة إنرون في تحمل التزامات أكبر وأكبر بإصدار أسهم إضافية، وقد ازدادت المسألة تعقيدا مع انخفاض أسهم الشركة. وفي 11/12 تم الإعلان عن الأرباح المعدلة في الفترة 1997-2000، وهو ما أدى إلى خسارة تقدر بـ600 مليون دولار، وانخفض سعر السهم إلى 08 دولار تقريبا، لتتقدم الشركة أخيرا بإجراءات الإفلاس في 2001/12/02[1].

2.1. فضيحة شركة "WORLDCOM"

وهي ثاني أكبر شركة للإتصالات، وقد بدأ الغش المحاسبي فيها عام 1999 ليزداد ككرة الثلج، حيث قامت الشركة بتسجيل مصاريف بـ 3.8 مليار دولار كاستثمارات رأسمالية، ما ساهم في تضخيم الأرباح وفي يونيو اتهمت هيئة الأوراق المالية الأميركية "وورلدكوم" بالاحتيال رسمياً، وهو ما أطاح وبشكل فوري بالمدير المالي **SCOTT SULLIVAN**. وتحت وطأة التحقيقات تبين أن أصول الشركة مضخمة بأحد عشر مليار دولار، كما كانت محملة بديون تصل إلى 41 مليار دولار، وبلغت قيمة أصولها 107 مليارات دولار[2].

---

[1] حمزة شعيب وعمر غاليب، **مرجع سابق**، ص13.

[2] https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/companies/2017/01/11/كيف-أشهرت-ثاني-أكبر-شركة-للاتصالات-إفلاسها-في-**2002** تم الإطلاع عليه 2018/04/30 .

3.1. تواطؤ شركة التدقيق الخارجي "ARTHUR ANDERSEN"

وهي خامس أكبر شركة مراجعة في العالم حيث كانت لها علاقة بالفضيحتين السابقتين فقد اهتمت بخدمات الإستشارة الأكثر مردودية، والتي قد تتعارض مع عملية المراجعة القانونية، وفي 2002/06/15 تم إدانتها بتهمة تضليل العدالة، ومنعت من العمل والتقرير عن عمليات المراجعة المقدمة للجنة تداول الأوراق المالية بعد أوت 2002 م، ثم خرجت من النشاط بصفة كلية.

4.1. لجنة الاستثمارات والبورصة SEC

تقوم هذه اللجنة وهي جهة حكومية بالاشراف على مدى التزام المؤسسات المساهمة بقواعد بورصة الاوراق المالية والتي تلزم المؤسسات بالافصاح عن المعلومات المرتبطة بأوضاعها الاقتصادية والمالية وبنشاطاتها وتقديمها للمستثمرين المحتملين والحالين وغيرهم بكل الوسائل التي تمكنهم من الاطلاع عليها[1]. لقد فشلت هذه اللجنة في إكتشاف التلاعبات الحاصلة على مستوى البورصة وهذا ما أدى إلى تضرر مصالح صغار المستثمرين.

2. تعريف وأهداف إدارة المخاطر وفقا ل COSO ERM

1.2. تعريف إدارة المخاطر:

تماما كما بدأ إطار عمل الضوابط الداخلية COSO باقتراح تعريف متسق لموضوعه، تبدأ وثيقة إطار عمل COSO ERM بتحديد إدارة مخاطر المؤسسة:

"إدارة مخاطر المؤسسة هي عملية يتم تنفيذها من قبل مجلس إدارة المؤسسة والإدارة والموظفين الآخرين ، ويتم تطبيقها في وضع إستراتيجية وعبر المؤسسة ، وهي مصممة لتحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على المؤسسة ، وإدارة المخاطر لتكون في نطاق تقبل المخاطرة و لتقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق أهداف المؤسسة"[2].

من خلال التعريف يركز إطار عمل COSO ERM على النقاط التالية[3] :

---

[1] عكسة أحلام، **أثرتغييرالمفاهيم والممارسات المحاسبة على جودة القوائم المالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016، ص84.

[2] Harry Cendrowski & William C. Mair, **Enterprise risk management and COSO: a guide for directors, executives, and practitioners,** John Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey, 2009, P89.

[3] Robert R. Moeller, **Brink's modern internal auditing: a common body of knowledge,** 7th edition, John Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey, 2009, P125.

- **إدارة المخاطر المؤسسية هي عملية:** غالبًا ما لا تستطيع المؤسسة تحديد قواعد إدارة المخاطر الخاصة بها من خلال كتاب قواعد صغير منظم بإحكام. بدلاً من ذلك، يجب أن تكون هناك سلسلة من الخطوات الموثقة لمراجعة وتقييم المخاطر المحتملة واتخاذ الإجراءات بناءً على مجموعة واسعة من العوامل عبر المؤسسة بأكملها.
- **يتم تنفيذ عملية إدارة المخاطر المؤسسية من قبل الأشخاص في المؤسسة:** يجب أن تتم إدارة عملية إدارة المخاطر من قبل أشخاص قريبين بدرجة كافية من حالة الخطر هذه لفهم العوامل المختلفة المحيطة بالمخاطر، بما في ذلك تداعياتها.
- **يتم تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية من خلال تحديد الاستراتيجيات عبر المؤسسة ككل:** نظرًا لأن العديد من المؤسسات كبيرة ولديها العديد من وحدات التشغيل المختلفة، يجب تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية عبر المؤسسة بأكملها باستخدام نهج من نوع المحفظة يمزج مزيجًا من الأنشطة عالية ومنخفضة المخاطر.
- **يجب النظر في مفهوم الرغبة في المخاطرة:** الرغبة في المخاطرة هي مقدار المخاطرة، على مستوى واسع، التي تكون المؤسسة ومديروها على استعداد لقبولها في سعيهم لتحقيق القيمة.
- **توفر إدارة المخاطر المؤسسية تأكيدا معقولا ولكن غير إيجابي بشأن الإنجازات الموضوعية:** الفكرة هنا هي أن إدارة المخاطر المؤسسية، بغض النظر عن مدى حسن تفكيرها أو تنفيذها، لا يمكنها تزويد الإدارة أو الآخرين بأي ضمان مؤكد للنتائج.
- **تم تصميم إدارة المخاطر المؤسسية للمساعدة في تحقيق الأهداف:** يجب أن تعمل المؤسسة من خلال إدارتها، على إنشاء أهداف مشتركة عالية المستوى يمكن أن يتقاسمها جميع أصحاب المصلحة.

2.2. أهداف إطار COSO ERM :

لقد جاء إصدار إدارة مخاطر المؤسسة بشكل مكعب ثلاثي الأبعاد كما هو موضح في الشكل 2-2 ويضم:

- أربعة أعمدة رأسية تمثل الأهداف الإستراتيجية لمخاطر المؤسسة.
- ثمانية صفوف أفقية أو مكونات خطر.
- مستويات متعددة لوصف أي مؤسسة، من مستوى المؤسسة "الرئيسي" إلى الشركات التابعة الفردية. اعتمادًا على حجم المؤسسة، يمكن أن يكون هناك العديد من شرائح النموذج هنا.

الشكل 2-2: إطار عمل COSO لإدارة المخاطر المؤسسية

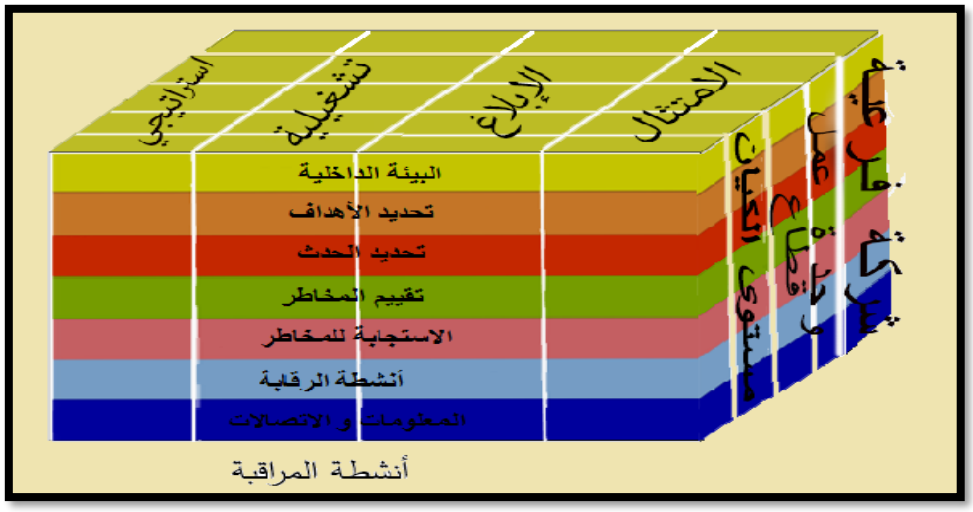

المصدر: هيا مروان إبراهيم، **مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2016، ص48.

حددت هذه النسخة على غرار الإصدار الأول أربعة أهداف وذلك بإضافة ما يعرف بالأهداف الإستراتيجية وفيما يلي إيجاز لتلك الأهداف[1]:

- **الأهداف الإستراتيجية لإدارة المخاطر المؤسسية:** هذه هي الأهداف عالية المستوى التي تدعم مهمة المؤسسةالشاملة.
- **أهداف إدارة المخاطر المؤسسية التشغيلية:** تركز هذه الأهداف على الاستخدام الفعال لمجموع موارد المنظمة. هناك العديد من الطرق التي يمكن للمؤسسة من خلالها إجراء عملياتها اليومية بطريقة متحفظة نسبيًا أو عالية المخاطر.
- **أهداف إعداد تقارير إدارة المخاطر المؤسسية:** تغطي الأهداف هنا بشكل أساسي موثوقية تقديم التقارير إلى الأطراف الداخلية والخارجية. مع عقوبات SOA للإبلاغ الاحتيالي، قد يعتقد المرء أن مؤسسات اليوم ستكون حذرة للغاية في الحد من مخاطر الإبلاغ الموضوعية. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد كافٍ من خيارات إعداد التقارير التي يمكن للمنظمات أن تتخذ فيها مناهج ذات مخاطر أعلى أو أقل .
- **أهداف الإمتثال لإدارة المخاطر المؤسسية:** تغطي هذه الأهداف الإمتثال للقوانين واللوائح المعمول بها. يوجد هنا أيضًا العديد من المجالات التي يمكن للمؤسسة فيها إتباع نهج أعلى أو أقل خطورة.

[1] Robert Moeller, **Sarbanes-Oxley and the New Internal Auditing Rules**, Ibid, P233.

مثال على ذلك هو العمل في منطقة تتغير فيها اللوائح البيئية ويبدو أنها غامضة. يمكن للمؤسسة أن تتخذ نهجًا منخفض الخطورة، أو على النقيض من ذلك، يمكن أن تفترض أنها تتوافق مع بعض القواعد التي يصعب تفسيرها.

3. مكونات إدارة المخاطر المؤسسية:

كما هو موضح في الشكل السابق (الشكل 2-2) لإطار إدارة المخاطر المؤسسية ثمانية مكونات وهي:

1.3. **البيئة الداخلية:**

يحدد هذا المستوى الأساس لجميع المكونات الأخرى في نموذج إدارة المخاطر المؤسسية للمؤسسة، إذ يؤثر على كيفية وضع الاستراتيجيات والأهداف، وكيفية تنظيم الأنشطة التجارية المتعلقة بالمخاطر، وكيفية تحديد المخاطر والتصرف بناءً عليها. ولهذا على الإدارة أن تراعي عدة نقاط عند وضع إطار عمل البيئة الداخلية لإدارة المخاطر المؤسسية[1] :

- **فلسفة إدارة المخاطر:** هي المواقف والمعتقدات المشتركة التي تميز كيفية تعامل المؤسسة مع المخاطر في كل ما تفعله؛
- **اضطراب الشهية:** الشهية هي مقدار المخاطرة التي ترغب المؤسسة في قبولها في سعيها لتحقيق أهدافها. يمكن قياس الرغبة في المخاطرة من الناحية الكمية أو النوعية، ولكن يجب أن يكون لدى جميع مستويات الإدارة فهم عام لإقبال المؤسسة على المخاطر بشكل عام؛
- **اتجاهات مجلس الإدارة:** يلعب مجلس الإدارة واللجان التابعة له دورًا مهمًا للغاية في الإشراف على بيئة مخاطر المؤسسة وتوجيهها؛
- **النزاهة والقيم الأخلاقية:** يتطلب عنصر البيئة الداخلية لإدارة المخاطر المؤسسية هذا أكثر من مجرد مدونة سلوك منشورة ويتضمن بيان مهمة مدروس جيدًا ومعايير النزاهة، إذ تساعد هذه المواد في بناء ثقافة قوية لتوجيه المؤسسة، على جميع المستويات، كما تساعد على اتخاذ قرارات قائمة على المخاطر؛
- **الالتزام بالاختصاص:** تقرر الإدارة كيفية إنجاز المهام الحاسمة من خلال تطوير الاستراتيجيات وتعيين الأشخاص المناسبين لأدائها، فالكفاءة تشير إلى المعرفة والمهارات اللازمة لأداء المهام المعينة؛

[1] Robert R. Moeller, **Brink's modern internal auditing: a common body of knowledge,** 6th edition, ibid, P P113-116.

- **الهيكل التنظيمي:** يجب على المؤسسة تطوير هيكل تنظيمي مع خطوط واضحة للسلطة والمسؤولية وإعداد التقارير المناسبة؛
- **توزيعات السلطة والمسؤولية:** يشير مكون إدارة المخاطر المؤسسية هذا إلى مدى تفويض السلطة والمسؤولية. يجب أن يعرف جميع الأفراد كيف تترابط أفعالهم وتساهم في الأهداف العامة للمؤسسة؛
- **معايير الموارد البشرية:** تؤكد إدارة المخاطر المؤسسية على أن الممارسات المتعلقة بالتوظيف، والتوجيه، والتدريب، والتقييم، وتقديم المشورة، والترقية، والتعويض، واتخاذ الإجراءات العلاجية جميعها ترسل رسائل في جميع أنحاء المؤسسة فيما يتعلق بالمستوى المتوقع من النزاهة والسلوك الأخلاقي والكفاءة.

2.3. تحديد الهدف:

يجب على المؤسسة إنشاء سلسلة من الأهداف الإستراتيجية التي تغطي عملياتها وإعداد التقارير وأنشطة الامتثال. هذه الأهداف الإستراتيجية هي أهداف عالية المستوى يجب أن تتماشى مع مهمة أو رؤية المؤسسة إذ تعمل المؤسسة على وضع بيان مهمتها ومن ثم تطوير أهداف إستراتيجية لدعم إنجاز تلك المهمة، مع إنشاء استراتيجية لتحقيق الأهداف، و تحديد أي أهداف ذات صلة، و كذلك تحديد قابلية المخاطرة لإكمالها[1].

3.3. تحديد الحدث:

يشير تحديد الحدث إلى قدرة الإدارة على الإدراك الصحيح للأحداث الخطرة التي تؤثر في قدرة المؤسسة على تنفيذ استراتيجيتها وتحقيق أهدافها، وهذه الأحداث تكون إما مواتية أو معاكسة. عند تحديد الأحداث، يجب على المسؤولين النظر إلى عوامل البيئة التنافسية، وعوامل الاقتصاد الكلي، وقضايا الموظفين، ليس فقط في نقطة زمنية ثابتة ولكن أيضًا بهدف تحديد أي اتجاهات موجودة في هذه المتغيرات. يمكن أن يؤدي القيام بذلك إلى منح المؤسسة القدرة على التخطيط بشكل أفضل للمخاطر[2].

3.3. تقييم المخاطر:

يسمح تقييم المخاطر للمؤسسة بالنظر في مدى تأثير الأحداث المتعلقة بالمخاطر المحتملة على تحقيق المؤسسة لأهدافها إذ يجب تقييم هذه المخاطر من منظورين: احتمالية حدوث المخاطر وتأثيرها المحتمل، و

[1] Robert Moeller, **COSO enterprise risk management: establishing effective governance, risk, and compliance processes**, 2nd edition, Wiley corporate F & A, Hoboken, New Jersey, 2011, P P 62-65.
[2] Harry Cendrowski & William C. Mair, ibid, P P 93-94.

كجزء أساسي من عملية تقييم المخاطر هذه تحتاج الإدارة إلى النظر في كل من المخاطر الكامنة والمتبقية، علما أن المخاطر الكامنة هي "احتمال الهدر أو الخسارة أو الاستخدام غير المصرح به أو الاختلاس بسبب طبيعة النشاط نفسه أما المخاطر المتبقية فهي المخاطر التي تبقى بعد استجابات الإدارة لتهديدات المخاطر والتدابير المضادة التي تم تطبيقها. وبالإعتماد على هذا المكون تقوم المؤسسة بالنظر في الترابط بين جميع المخاطر على أساس وحدة بوحدة أو إجمالي المؤسسة ، ثم تطوير استراتيجيات من أجل الاستجابات لهذه المخاطر[1].

5.3. الإستجابة للمخاطر:

بعد تقييم وتحديد المخاطر الأكثر أهمية، يدعو COSO ERM إلى استجابات مدروسة لهذه المخاطر المختلفة المحددة بحيث يجب أن تكون هناك مراجعة دقيقة لاحتمالات المخاطر المقدرة والآثار المحتملة، مع مراعاة التكاليف والفوائد المرتبطة بها، لتطوير استراتيجيات مناسبة للاستجابة للمخاطر. وتكون الإستجابة إما بالتجنب؛ التخفيف؛ المشاركة أو القبول. علما أن تطوير الاستجابات للمخاطر يتطلب قدرا كبيرا من التخطيط والتفكير الاستراتيجي[2].

6.3. أنشطة الرقابة:

تعرف COSO ERM أنشطة الرقابة على أنها السياسات والإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ الاستجابات المحددة للمخاطر إذ يجب ربط عنصر نشاط التحكم في COSO ERM ارتباطا وثيقا بمكون الاستجابة للمخاطر الذي تمت مناقشته مسبقًا. فبعد اختيار الاستجابات المناسبة للمخاطر، يجب على إدارة المنظمة تحديد أنشطة الرقابة اللازمة لضمان تنفيذ هذه الاستجابات للمخاطر في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. يمكن تنفيذ مراقبة المخاطر من خلال الخطوات التالية[3]:

- **الخطوة الأولى**: تطوير فهم قوي للمخاطر الهامة التي تم تحديدها وتطوير إجراءات الرقابة لرصد أو تصحيح هذه المخاطر.
- **الخطوة الثانية:** وضع إجراءات اختبار لتحديد ما إذا كانت إجراءات التحكم المتعلقة بالمخاطر تعمل بشكل فعال.

---

[1] Robert Moeller, **COSO enterprise risk management: establishing effective governance, risk, and compliance processes**, Ibid, P P71-74.

[2] Robert Moeller, **Brink's modern internal auditing: a common body of knowledge**, 7th edition, ibid, PP136-138.

[3] Robert R. Moeller, **COSO Enterprise risk management understanding the new integrated ERM framework,** John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, 2007, P83.

- **الخطوة الثالثة:** إجراء اختبارات على إجراءات التحكم لتحديد ما إذا كانت عملية مراقبة المخاطر التي تم اختبارها تعمل بشكل فعال وكما هو متوقع.
- **الخطوة الرابعة:** إجراء تعديلات أو تحسينات حسب الضرورة لتحسين عمليات مراقبة المخاطر.

7.3. المعلومات والإتصال:

تحدد كل منظمة وتجمع العديد من المعلومات المتعلقة بالأحداث والأنشطة، سواء الداخلية أو الخارجية، والتي تكون مفيدة لإدارتها. يتم إرسال هذه المعلومات إلى الموظفين في شكل وفي حدود زمنية تمكنهم من الوفاء بمسؤولياتهم وعلى وجه الخصوص للمساهمة في نظام إدارة المخاطر. تستخدم أنظمة المعلومات البيانات والمعلومات التي تم إنشاؤها داخليًا ومن مصادر خارجية، وكلها تسمح بإدارة المخاطر واتخاذ القرارات المستنيرة بناءً على الأهداف. لكي تكون فعالة ، يجب أن يكون تدفق المعلومات متعدد الاتجاهات كما يجب أن يكون للموظفين وسائل اتصال تمكنهم من الإبلاغ عن المعلومات الهامة، و يجب أن يكون التواصل مع الشركاء الخارجيين مثل العملاء والموردين والمنظمين والمساهمين فعالاً أيضًا[1].

8.3. القيادة (التوجيه):

يخضع نظام إدارة المخاطر للإدارة بناء على تقييم وجود وتشغيل عناصره بمرور الوقت، من خلال عمليات الإدارة الروتينية أو التقييمات المحددة أو مزيج من الاثنين. تقع عمليات التوجيه الروتينية في نطاق أنشطة الإدارة الروتينية. يعتمد نطاق وتواتر التقييمات المحددة بشكل أساسي على تقييم المخاطر وفعالية إجراءات الرصد. يتم تصعيد أوجه القصور في نظام إدارة المخاطر من خلال التسلسل القيادي، مع عرض القضايا الخطيرة على الإدارة العليا ومجلس الإدارة. ومن بيم الأمثلة الشائعة لعمليات التوجيه نجد[2]:

- عند مراجعة بيانات التقارير المستخدمة للمراقبة المستمرة للأنشطة، يمكن للإدارة اكتشاف الأخطاء أو الشذوذ فيما يتعلق بالنتائج المتوقعة.
- يساعد توصيل المعلومات من قبل أطراف ثالثة على تأكيد البيانات المتولدة داخليا أو تحديد وجود المشكلات.

[1] COSO et d'autres, **Le management des risques de l'entreprise : cadre de référence, techniques d'application**, édition d'Organisation, Paris, France, 2005, P103.
[2] COSO et d'autres, Ibid, P120.

- يتواصل المنظمون مع الإدارة بشأن جوانب الامتثال التنظيمي أو أي مسألة أخرى تؤثر على أداء إدارة المخاطر في المؤسسة.
- يقوم المدققون والمستشارون الداخليون والخارجيون بانتظام بتقديم توصيات تهدف إلى تعزيز إدارة المخاطر.
- توفر الندوات التدريبية وجلسات التخطيط والاجتماعات المماثلة الأخرى للإدارة ملاحظات حاسمة حول فعالية نظام إدارة المخاطر. بالإضافة إلى المشكلات المحددة التي قد تشير إلى وجود مخاطر.

وفيما يلي تلخيص لأهم ما تتضمنه مكونات إطار إدارة مخاطر المؤسسة:

الجدول 2-2: مكونات إدارة المخاطر المؤسسية

المكونات	وصف المكون
البيئة الداخلية	• يؤسس فلسفة فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وهي تدرك أن الأحداث غير المتوقعة وكذلك المتوقعة قد تحدث. • يؤسس ثقافة المخاطر في الكيان. • تنظر في جميع الجوانب الأخرى لكيفية تأثير إجراءات المنظمة على ثقافة المخاطر الخاصة بها.
تحديد الأهداف	• يتم تطبيقه عندما تنظر الإدارة في استراتيجية المخاطر عند تحديد الأهداف. • يشكل قابلية المخاطرة للكيان - وجهة نظر عالية المستوى لمقدار إدارة المخاطر ومجلس الإدارة على استعداد لقبوله. • تحمل المخاطر ، وهو المستوى المقبول للاختلاف حول الأهداف ، يتماشى مع الرغبة في المخاطرة.
تحديد الحدث	• يفرق بين المخاطر والفرص. • الأحداث التي قد يكون لها تأثير سلبي تمثل مخاطر. • الأحداث التي قد يكون لها تأثير إيجابي تمثل تعويضات طبيعية (فرص)، والتي تعيد الإدارة إلى وضع الإستراتيجية. • ينطوي على تحديد تلك الحوادث، التي تحدث داخليًا أو خارجيًا، والتي يمكن أن تؤثر على الاستراتيجية وتحقيق الأهداف. • يعالج كيفية تضافر العوامل الداخلية والخارجية وتفاعلها للتأثير على ملف تعريف المخاطر.
	• يسمح للكيان بفهم مدى تأثير الأحداث المحتملة على الأهداف.

تقييم المخاطر	• تقييم المخاطر من منظورين: - احتمالية - تأثير • تستخدم لتقييم المخاطر وعادة ما تستخدم أيضا لقياس الأهداف ذات الصلة. • توظف مجموعة من منهجيات تقييم المخاطر النوعية والكمية. • ربط الآفاق الزمنية بآفاق موضوعية. • يقيم المخاطر على أساس كلا الأصيل والمتبقي.
الاستجابة للمخاطر	• تحديد وتقييم الاستجابات المحتملة للمخاطر. • تقييم الخيارات فيما يتعلق بقبول المخاطرة في الكيان، والتكلفة مقابل الفائدة من استجابات المخاطر المحتملة، والدرجة التي ستقلل بها الاستجابة التأثير و / أو الاحتمال. • يختار وينفذ الاستجابة على أساس تقييم حافظة المخاطر والاستجابات.
أنشطة مكافحة	• السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان تنفيذ الاستجابات للمخاطر، بالإضافة إلى توجيهات الكيانات الأخرى. • تحدث في جميع أنحاء المنظمة وعلى جميع المستويات وفي جميع الوظائف. • تضمين الضوابط التطبيقية وتكنولوجيا المعلومات العامة.
التواصل المعلوماتي	• تحدد الإدارة المعلومات ذات الصلة وتلتقطها وتنقلها في شكل وإطار زمني يمكّن الأشخاص من تنفيذ مسؤولياتهم. • يحدث الاتصال بمعنى أوسع، يتدفق إلى أسفل وعبر وأعلى المنظمة.
المراقبة	يتم مراقبة فعالية مكونات إدارة المخاطر المؤسسية الأخرى من خلال: • أنشطة المراقبة المستمرة. • تقييمات منفصلة. •مزيج من الاثنين.

المصدر: بدادرة مريم و العايب عبد الرحمان، **مدى تو افق أنظمة إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجز ائرية مع إطار إدارة المخاطر المؤسسية التكامل مع الاستر اتيجية والاداء COSO 2017 - دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجز ائرية**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10، العدد 01، 2024، ص215.

ومن خلال ما سبق يمكن إختصار أهم التعديلا التي جاء بها **COSO 2:**

الجدول 2-3: التعديلات التي طرأت على مكعب COSO

المحور	التغيير
مستويات التنظيم	• توفير إطار أكثر صرامة لتفكيك هيكل المنظمة حسب المستويات و هذا التقسيم مفيد لرؤية محفظة المخاطر؛ • تسليط الضوء على الحاجة إلى مراعاة المنظمة بأكملها لتطبيق COSO 2 بنجاح.
الأهداف	• مساهمة هدف جديد :الأهداف الإستراتيجية؛ • توسيع مفهوم إعداد التقارير : لا يغطي هذا المفهوم الآن التقارير المالية فحسب، بل يشمل أيضًا الإبلاغ عن المعلومات غير المالية .بالإضافة إلى ذلك، يغطي هذا المفهوم الآن كلا من الإبلاغ عن المعلومات الخارجية والداخلية.
المكونات	• عنصر **البيئة الداخلية** (بيئة التحكم سابقًا) يتم استكماله بمفهوم "الرغبة في المخاطرة"؛ • ينقسم عنصر تقييم المخاطر إلى أربعة عناصر، مفاهيمها موجودة بالفعل في COSO1 لكنها كانت أقل تفصيلاً: تعريف الأهداف؛ تحديد الأحداث؛ تقييم المخاطر والاستجابة للمخاطر؛ • يظل عنصر أنشطة المراقبة دون تغيير؛ • يتم استكمال عنصر المعلومات والاتصالات بمفاهيم الوقت وتفاصيل المعلومات؛ • يظل عنصر الإشراف (أو التوجيه) بدون تغيير.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

COSO, **Internal Control-Integrated Framework: Framework and Appendices**, 2012, P174-178.

المبحث الثاني: إطار الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل 2013 (3COSO)

لقد جاء إطار COSO 3 ليحل محل الإطار الصادر سنة 1992 وذلك بعد إجراء عدة تعديلات والتي إستغرقت عدة سنوات من الدراسة والمشاورات وفيما يلي الجدول الزمني الذي إستغرقته:

الشكل 2-3: الجدول الزمني لمشروع إعداد إطار COSO3

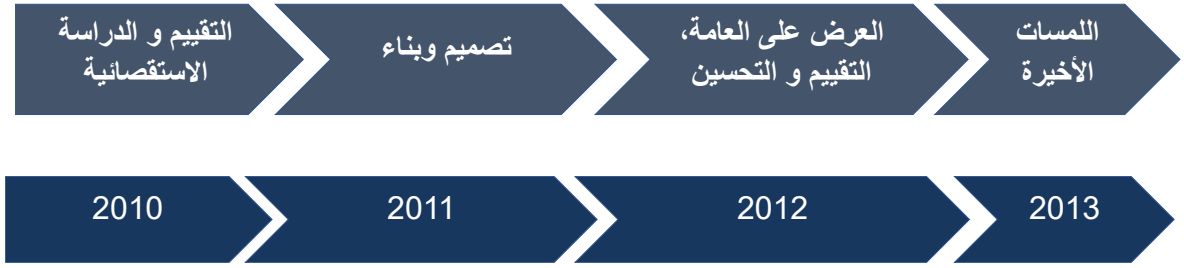

Source: https://www.coso.org/Pages/default.aspx (PowerPoint Slides), visited 15/02/2022.

يوضح الشكل السابق المراحل التي مر بها تحديث الإطار، والمتمثلة في:

- قررت لجنة COSO سنة 2010 تحديث الاطار و كلفت برايس واتر هاوس كوبرز (PwC) بتولي المشروع؛
- تم تشكيل مجلس استشاري يتألف من ممثلين من قطاعات مختلفة: صناعي، أكاديمي، وكالات حكومية ومنظمات غير هادفة للربح... الخ بهدف توفير معلومات والتي تعتبر مدخلات للمشروع؛
- بعد تصميم التحديث الأولي سنة 2011، عرض المشروع على العامة سنة 2012 من أجل التقييم والتحسين وإبداء الرأي؛
- أخيرا، وضعت اللمسات الأخيرة على الإطار ليصدر بعد ذلك في ماي 2013.

و لقد تضمن الإصدار الجديد الوثائق التالية[1]:

- **الرقابة الداخلية - ملخص تنفيذي للإطار المتكامل**: يمثل نظرة عامة عالية المستوى لإطار عمل 2013 ويهدف إلى الرئيس التنفيذي والإدارة العليا الأخرى ومجالس الإدارة والهيئات التنظيمية؛
- **الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل والملاحق**: هذا المجلد حوالي 175 صفحة، يحدد الإطار بالتفصيل، ويحدد الرقابة الداخلية، ويصف مكونات الرقابة الداخلية والمبادئ الأساسية، ويوفر التوجيه لجميع مستويات الإدارة في تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية وتقييم فعاليتها.

[1] J. Stephen Mcnally, **The 2013 COSO Framework & SOX Compliance: ONE APPROACH TO AN EFFECTIVE TRANSITION**, COSO,2013, P3.

توفر ملاحق هذا المجلد، بما في ذلك مسرد المصطلحات والاعتبارات المحددة للمؤسسات الأصغر وملخص التغييرات مقابل إصدار 1992 وما إلى ذلك، مرجعا إضافيا ولكنها لا تعتبر جزءا من إطار العمل؛

- **الرقابة الداخلية - الأدوات التوضيحية للإطار المتكامل لتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية**: يوفر هذا المجلد قوالب وسيناريوهات لدعم الإدارة في تطبيق الإطار، وتحديدا من حيث تقييم الفعالية؛
- **الرقابة الداخلية على التقارير المالية الخارجية:** خلاصة وافية للطرق والأمثلة. تقدم هذه الخلاصة النُهج العملية والأمثلة التي توضح كيف يمكن تطبيق المكونات والمبادئ المنصوص عليها في الإطار في إعداد البيانات المالية الخارجية.

المطلب الاول: تعريف وأهداف الرقابة الداخلية وفقا ل COSO2013

1. أسباب تحديث تقرير COSO 1992

الهدف من تحديث تقرير COSO للرقابة الداخلية هو تكيف نظام الرقابة الداخلية وتحديات البيئة المشروع أخذ بأثر رجعي كل التغيرات التي عرفها عالم الأعمال طيلة 20 عاما الأخيرة التي تلت صدور الهيكل الأصلي، ولعل أهمها [1]:

- المخاطر الجديدة التي تظهر وكلها تحديات جديدة للرقابة الداخلية (الجريمة الالكترونية، الحوسبة السحابية، الخ)؛
- الدور الفعال لتطور التكنولوجيا (الأداء، والأمن، الاستمرارية، وما إلى ذلك)؛
- تكثيف إستخدام الإستعانة بمصادر خارجية؛
- التطلعات المتزايدة لحوكمة الشركات؛
- مساءلة الموظفين على جميع المستويات والتسلسل الهرمي في كل كيانات المؤسسة والربط بين الأهداف والمخاطر وتقييم الاداء؛
- الحاجة إلى التكيف باستمرار مع البيئة الداخلية والخارجية؛
- كفاءة وفعالية جهاز الرقابة الداخلية (في الربط بين وظائف الدعم التشغيلي، والتدقيق الداخلي)؛
- متطلبات ما بعد الإبلاغ والاتصالات المالية (التنمية المستدامة والبيئة والجودة).

[1] PWC & IFACI, **Pocket guide : COSO 2013 - Une opportunité pour optimiser votre contrôle interne dans un environnement en mutation**, Juillet 2013, P07.

2. **تعريف الرقابة الداخلية:**

لقد إحتفظ الإطار الجديد بالتعريف الذي جاء به الإطار الأصلي"الرقابة الداخلية هي عملية يتم تنفيذها من قبل مجلس إدارة المؤسسة و الإدارة و الموظفين الأخرين وهي مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات وإعداد التقارير والإمتثال"[1].

يوضح الشكل الموالي الإطار المتكامل للرقابة الداخلية المعدل:

الشكل 2-4: مكعب COSO 2013

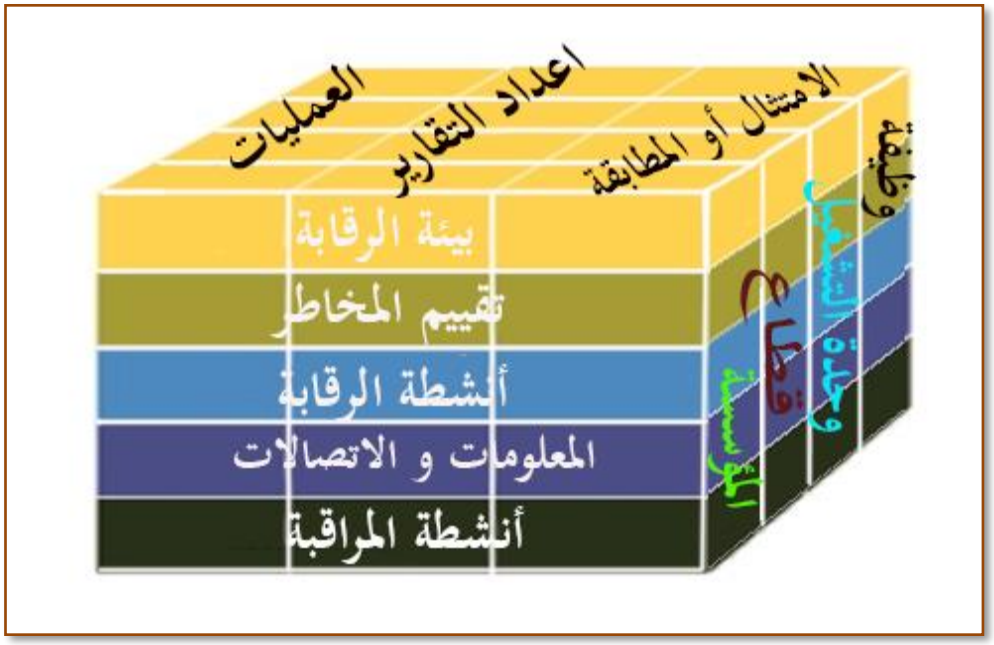

Source: PwC, **COSO Internal Control- Integrated Framework- Executive Summary**, May 2013.

من خلال الشكل 2-4 يتضح أن الإطار الجديد قد إحتفظ ب:

- 3 فئات من الواجهات؛
- 5 مكونات IC؛
- المكونات الخمسة نفسها؛
- 3فئات من الأهداف.

أي أن الإطار المعدل إحتفظ بمكعب COSO1 أيضا.

[1] COSO, **Internal Control- Integrated Framework: Executive Summary,** May 2013, P03.

3. أهداف الرقابة الداخلية:

يبين الشكل السابق (الشكل2-4) أن الإطار المعدل قد إحتفظ بالفئات الثلاثة لأهداف الرقابة الداخلية فنجد أهداف الإمتثال والعمليات التي لم يطرأ عليها تغير كبير أما الهدف المتعلق بالتقارير فقط توسع ليشمل التقارير المالية والغير مالية الداخلية والخارجية[1]:

1.3. أهداف التقارير المالية

يتعلق أحد المكونات الرئيسية لنظام فعال للرقابة الداخلية للمؤسسة بإعداد تقارير داخلية وخارجية موثوقة مالية وغير مالية. يجب أن تكون أهداف التقارير المالية الخارجية متسقة مع مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا والتي تكون مناسبة ومتاحة للكيان ومناسبة في ظل الظروف. تتناول أهداف التقارير المالية الخارجية إعداد البيانات المالية للأغراض الخارجية والتقارير المالية الخارجية الأخرى المستمدة من الدفاتر والسجلات المالية والمحاسبية للمؤسسة. على الرغم من أن التقارير المالية الخارجية هي مجال اهتمام رئيسي لإدارة المؤسسة، إلا أنها غالبًا ما تكون مكونا صغيرا من متطلبات إعداد التقارير الشاملة للمؤسسة. إن أهداف التقارير الداخلية مدفوعة بالاحتياجات الداخلية للمؤسسة لتلبية الأهداف الإستراتيجية وخطط التشغيل ومتطلبات قياس الأداء على مستويات ووحدات مختلفة داخل المؤسسة. على الرغم من تركيز الضوابط الداخلية في COSO على التقارير الخارجية، يجب أن يكون إعداد التقارير الداخلية للمؤسسة على الأقل بنفس الأهمية. غالبًا ما يتم توحيد هذه التقارير الداخلية لتشكل الأساس للتقارير الخارجية.

2.3. أهداف عمليات الرقابة الداخلية

تتعلق أهداف العمليات بتحقيق المهمة الأساسية للمؤسسة - الأسباب الأساسية لوجودها. تختلف هذه الأهداف، بناءً على خيارات الإدارة المتعلقة بالهيكل، إعتبارات الصناعة وأداء المؤسسة. تنقسم أهداف العمليات داخل المؤسسة إلى الأهداف الفرعية ذات الصلة للعمليات داخل الأقسام والشركات التابعة ووحدات التشغيل والوظائف، مع توجيه كل ذلك إلى تعزيز فعالية وكفاءة تحريك المؤسسة نحو أهدافها ذات المستوى الأعلى. قد تتعلق أهداف العمليات بتحسين تقديم الخدمة الشاملة لعملياتها، والتأكيد على الجودة، وخفض التكاليف، وتحسينات الابتكار الأخرى. يجب أن يكون المجال الرئيسي هنا هو الأهداف

[1] Robert Moeller, **Executive's guide to COSO internal controls: understanding and implementing the new framework,** John Wiley and Sons, Hoboken, New Jersey, 2014, P P33-35.

لتحسين رضا العملاء أو الموظفين. هناك العديد من المجالات التي ستضع فيها المؤسسة أهدافا للرقابة الداخلية لتحسين عملياتها.

3.3. أهداف الامتثال للرقابة الداخلية

تواجه الشركات في جميع أنحاء العالم مجموعة متزايدة من القواعد التشريعية والمتطلبات القانونية. نظرًا لأن هذه القواعد تكون أحيانا غير محددة أو غامضة، فقد يكون من المستحيل أن تعمل المؤسسة وفقا لها جميعا. ومع ذلك، تحتاج المؤسسة إلى وضع قواعد لجميع وحداتها أو وظائفها التشغيلية للعمل وفقا للقواعد واللوائح ذات الصلة. تعتبر أدوار وظائف مراجعة ومراقبة الامتثال الفعالة مثل التدقيق الداخلي أو ضمان الجودة، مهمة هنا لتحديد أهداف الامتثال للرقابة الداخلية.

المطلب الثاني: مكونات الرقابة الداخلية

من خلال الشكل 2-4 يتضح لنا أن المكونات الخمسة للرقابة الداخلية هي نفسها في كل من إطار عمل 1992 و 2013 ؛ ومع ذلك ، فقد تم توسيع تعريفاتها في إطار عمل 2013 لمعالجة التغييرات واسعة النطاق على مستوى القوانين واللوائح و عولمة الأسواق والعمليات و مخاطر الاحتيال[1]:

1. التحكم بالبيئة:

"بيئة الرقابة هي مجموعة المعايير والعمليات والهياكل التي توفر الأساس لتنفيذ الرقابة الداخلية في جميع أنحاء المؤسسة. يحدد مجلس الإدارة والإدارة العليا ما يتعلق بأهمية الرقابة الداخلية ومعايير السلوك المتوقعة ". العوامل السبعة في إطار عام 1992 المتعلقة ببيئة رقابة فعالة هي النزاهة والقيم الأخلاقية. الالتزام بالكفاءة. مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق؛ فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل؛ الهيكل التنظيمي؛ التنازل عن السلطة والمسؤولية؛ وسياسات الموارد البشرية. تم التقاط هذه العوامل في المبادئ الخمسة لبيئة التحكم في إطار عمل 2013.

2. تقييم المخاطر.

"تقييم المخاطر ينطوي على عملية ديناميكية ومتكررة لتحديد وتحليل المخاطر لتحقيق أهداف المؤسسة، وتشكيل أساس لتحديد كيفية إدارة المخاطر. تنظر الإدارة في التغييرات المحتملة في البيئة الخارجية وضمن نموذج الأعمال الخاص بها والتي قد تعيق قدرتها على تحقيق أهدافها ". ركز إطار عام 1992 على عملية الإدارة لتحديد الهدف على مستوى المؤسسة ومستوى النشاط، وتحليل المخاطر، وإدارة

[1] KPMG, **COSO Internal Control: Integrated Framework (2013)**. https://home.kpmg.ca. consulte le 09/03/2022.

التغيير. في حين يقر إطار عمل 2013 بأن العديد من المؤسسات تتخذ نهجا قائما على المخاطر للرقابة الداخلية وأن تقييم المخاطر يتضمن عمليات لتحديد المخاطر وتحليلها والاستجابة لها و أن تحمل المخاطر ومستوى مقبول من التباين في الأداء يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقييم مستويات المخاطر المقبولة؛ وتشمل مناقشة شدة المخاطر السرعة والمثابرة بالإضافة إلى التأثير والاحتمال. الأهم من ذلك، أن مكون تقييم المخاطر يشتمل الآن على مبدأ منفصل لمعالجة مخاطر الاحتيال في المؤسسة (المبدأ 8).

3. **أنشطة رقابية Control Activities**:

أنشطة الرقابة هي الإجراءات التي تضمنتها سياسات المؤسسة للمساعدة في ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة للتخفيف من مخاطر تحقيق الأهداف. يتم تنفيذ أنشطة الرقابة على جميع مستويات الكيان، في مراحل مختلفة داخل العمليات التجارية، وعبر بيئة التكنولوجيا. قد تكون وقائية أو استقصائية بطبيعتها وقد تشمل مجموعة من الأنشطة اليدوية والآلية مثل التراخيص والموافقات والتحقق والتسويات ومراجعات أداء الأعمال. عادة ما يتم بناء الفصل بين الواجبات في اختيار وتطوير أنشطة الرقابة. عندما يكون الفصل بين المهام غير عملي، تختار الإدارة وتطور أنشطة الرقابة البديلة.

4. **المعلومات والاتصالات**:

المعلومات ضرورية للمؤسسة للاضطلاع بمسؤوليات الرقابة الداخلية لدعم تحقيق أهدافها. يحدث الاتصال داخليا وخارجيا على حد سواء ويزود المنظمة بالمعلومات اللازمة لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية اليومية. يمكن التواصل الموظفين من فهم مسؤوليات الرقابة الداخلية وأهميتها في تحقيق الأهداف. أصبحت أهمية الحصول على المعلومات الصحيحة التي يتم توصيلها إلى المديرين في الوقت المناسب مفتاحا للعمليات التجارية الناجحة والرقابة الداخلية الفعالة حيث أصبحت المنظمات أكثر تعقيدا في هيكلها وعملياتها العالمية وأصبحت أكثر اعتمادا على التكنولوجيا.

5. **أنشطة المراقبة:**

تستخدم التقييمات الجارية، أو التقييمات المنفصلة، أو مزيج من الاثنين للتأكد مما إذا كان كل مكون من المكونات الخمسة للرقابة الداخلية، بما في ذلك الضوابط لتأثير المبادئ داخل كل مكون، موجود ويعمل. يتم تقييم النتائج وإبلاغ أوجه القصور في الوقت المناسب، مع الإبلاغ عن الأمور الخطيرة إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة. عمدت COSO دائما أن تتناول أنشطة المراقبة كيفية تطبيق جميع مكونات الرقابة الداخلية وما إذا كان النظام العام للرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال.

وقد تم دعم هذه المكونات بمبادئ أساسية تسهل وتوضح ماجاء فيها، إذ يحدد COSO سبعة عشر مبدأ تتوافق مع المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمكونات الخمسة المتكاملة للرقابة الداخلية: كل هذه المبادئ مشتقة مباشرة من المكونات المختلفة، يمكن للكيان تنفيذ رقابة داخلية فعالة من خلال تطبيقها جميعا. تنطبق جميع المبادئ على الأهداف المتعلقة بالعمليات وإعداد التقارير والامتثال. وتجدر الإشارة إلى أن مجمل هذه المبادئ كانت متوفرة في الإطار الأصلي ولكن بشكل ضمني وقد جاء إطار 2013 لإبداء الصفة الرسمية لها .وفيما يلي توضيح لهذه المبادئ[1]:

- **المبادئ المتعلقة بمكون بيئة الرقابة**

1) تثبت المؤسسة التزامها بالنزاهة والقيم الأخلاقية من خلال:
   - وضع معايير السلوك؛
   - القيادة بالقدوة في مسائل النزاهة والأخلاق؛
   - تقييم الإدارة والموظفين الآخرين ومقدمي الخدمات الخارجيين وشركاء الأعمال للالتزام بمعايير السلوك؛
   - تطوير عمليات للإبلاغ والعمل الفوري على الانحرافات عن معايير السلوك.
2) يظهر مجلس الإدارة استقلاليته عن الإدارة ويمارس الرقابة على تطوير وأداء الرقابة الداخلية حيث يتم:
   - تحديد الأدوار والمسؤوليات وتفويض الصلاحيات لمجلس الإدارة؛
   - وضع السياسات والممارسات للاجتماعات بين مجلس الإدارة والإدارة؛
   - تحديد ومراجعة أعضاء مجلس الإدارة المرشحين؛
   - مراجعة تأكيدات الإدارة والأحكام؛
   - النظر في معلومات المبلغين عن المخالفات حول أخطاء البيانات المالية والمخالفات.
3) تحدد الإدارة مع إشراف مجلس الإدارة الهياكل والتسلسل الإداري وكذا السلطات والمسؤوليات المناسبة في السعي لتحقيق الأهداف:
   - تحديد الأدوار وخطوط الإبلاغ وتقييمها من حيث الصلة؛
   - تحديد السلطة في مختلف مستويات الإدارة؛

[1] COSO**, Internal Control- Integrated Framework: internal control over external financial reporting,** May 2013, P P58-87.

- الحفاظ على التوصيفات الوظيفية واتفاقيات مستوى الخدمة؛
- تحديد دور المدققين الداخليين.

4) تُظهر المؤسسة التزاما بجذب الأفراد الأكفاء وتنميتهم والاحتفاظ بهم بما يتماشى مع الأهداف:
   - إنشاء المعرفة والمهارات والخبرة المطلوبة؛
   - ربط معايير الكفاءة بالسياسات والممارسات المعمول بها في التوظيف والتدريب وقرارات الاستبقاء؛
   - تحديد وتقديم التدريب المتعلق بإعداد التقارير المالية حسب الحاجة؛
   - اختيار موفري خدمات الاستعانة بمصادر خارجية مناسبين؛
   - تقييم الكفاءة والسلوك؛
   - تقييم قدرات العاملين في الشؤون المالية؛
   - تطوير مرشحين بدلاء لأدوار التقارير المالية الرئيسية.
5) تحمل المؤسسة الأفراد المسؤولية عن مسؤوليات الرقابة الداخلية في السعي لتحقيق الأهداف:
   - تحديد وتأكيد المسؤوليات؛
   - تطوير مقاييس الأداء المتوازنة والحوافز والمكافآت؛
   - تقييم مقاييس الأداء للتأثير المقصود؛
   - ربط التعويضات والمكافآت الأخرى بالأداء.

- **المبادئ المتعلقة بمكون تقييم المخاطر :** لقد ضم عنصر تقييم المخاطر 4 مبادئ[1]:

6) تحدد المؤسسة الأهداف بوضوح كافٍ لتمكينها من تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأهداف من خلال:
   - تحديد حسابات البيانات المالية والإفصاحات والتأكيدات؛
   - تحديد أهداف التقارير المالية؛
   - تقييم الأهمية النسبية؛
   - مراجعة وتحديث فهم المعايير المطبقة؛
   - النظر في نطاق أنشطة المؤسسة؛

[1] COSO, **Internal Control- Integrated Framework: internal control over external financial reporting,** Ibid, PP152-154.

7) تحدد المؤسسة المخاطر التي تهدد تحقيق أهدافها عبر الكيان وتحلل المخاطر كأساس لتحديد كيفية إدارة المخاطر:

- تطبيق عملية تحديد المخاطر؛
- تقييم المخاطر التي تتعرض لها حسابات البيانات المالية الهامة؛
- لقاء مع الموظفين ؛
- تقييم احتمالية وأهمية المخاطر المحددة؛
- النظر في العوامل الداخلية والخارجية؛
- تقييم استجابات المخاطر؛

8) تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار إمكانية الاحتيال عند تقييم المخاطر التي تهدد تحقيق الأهداف:

- إجراء تقييمات مخاطر الاحتيال؛
- النظر في مناهج التحايل على الضوابط أو تجاوزها؛
- النظر في مخاطر الاحتيال في خطة التدقيق الداخلي؛
- مراجعة الحوافز والضغوط المتعلقة ببرامج التعويضات.

9) تحدد المؤسسة وتقيم التغييرات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نظام الرقابة الداخلية:

- تقييم التغيير في البيئة الخارجية؛
- إجراء تقييمات المخاطر المتعلقة بالتغييرات الهامة؛
- النظر في تغييرات الرئيس التنفيذي وكبير المسؤولين التنفيذيين.

- **المبادئ المتعلقة أنشطة الرقابة** يضم هذا المكون المبادئ والنهج التاليين[1]:

10) تختار المؤسسة وتطور أنشطة الرقابة التي تساهم في التخفيف من المخاطر لتحقيق الأهداف إلى مستويات مقبولة.:

- استخدام المصفوفات أو ورش العمل أو قائمة جرد الأنشطة الرقابية لرسم خريطة للمخاطر المحددة للتحكم في الأنشطة؛
- تنفيذ أو مراقبة أنشطة الرقابة عند الاستعانة بمصادر خارجية لطرف ثالث؛
- النظر في أنواع الأنشطة الرقابية؛
- النظر في أنشطة الرقابة البديلة لفصل الواجبات؛

[1] COSO, **Internal Control- Integrated Framework: internal control over external financial reporting: A Compendium of Approaches and Examples,** September 2012, P74.

- تحديد الوظائف غير المتوافقة.

11) تختار المؤسسة وتطور أنشطة الرقابة العامة على التكنولوجيا لدعم تحقيق الأهداف:

- استخدام مصفوفات المخاطر والرقابة لتوثيق التبعيات التكنولوجية؛
- تقييم حوسبة المستخدم النهائي؛
- تنفيذ أو مراقبة أنشطة التحكم عند الاستعانة بمصادر خارجية لوظائف تكنولوجيا المعلومات لطرف ثالث؛
- تكوين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لدعم الوصول المقيد وفصل الواجبات؛
- تكوين تكنولوجيا المعلومات لدعم المعالجة الكاملة والدقيقة والصحيحة للمعاملات والبيانات؛
- إدارة الأمن والوصول؛
- تطبيق دورة حياة تطوير النظام على البرامج المعبأة؛
- تطبيق دورة حياة تطوير النظام على البرامج المطورة داخليًا.

12) تنشر المؤسسة أنشطة الرقابة من خلال السياسات التي تحدد ما هو متوقع وفي الإجراءات التي تضع السياسات موضع التنفيذ:

- تطوير وتوثيق السياسات والإجراءات؛
- نشر أنشطة التحكم من خلال وحدة الأعمال أو القادة الوظيفيين؛
- إجراء تقييمات منتظمة ومخصصة لأنشطة الرقابة.

- **المبادئ المتعلقة بالمعلومات والاتصالات** ويضم هذا المبدأ ثلاثة مكونات[1]:

13) تحصل المؤسسة على معلومات ذات صلة عالية الجودة أو تنشئها وتستخدمها لدعم عمل المكونات الأخرى للرقابة الداخلية:

- إنشاء قائمة جرد لمتطلبات المعلومات؛
- الحصول على معلومات من مصادر خارجية؛
- الحصول على معلومات من الإدارة غير المالية؛
- إنشاء مستودعات المعلومات والحفاظ عليها؛
- استخدام تطبيق لمعالجة البيانات في المعلومات؛

[1] COSO, **Internal Control- Integrated Framework: internal control over external financial reporting: A Compendium of Approaches and Examples,** Ibid, P104.

- تحسين جودة المعلومات من خلال برنامج إدارة البيانات؛
- تحديد البيانات والمعلومات المالية وحمايتها والاحتفاظ بها.

14) تقوم المؤسسة بإبلاغ المعلومات داخليًا، بما في ذلك أهداف ومسؤوليات الرقابة الداخلية اللازمة لدعم عمل المكونات الأخرى للرقابة الداخلية:

- إيصال المعلومات المتعلقة بأهداف التقارير المالية الخارجية والرقابة الداخلية؛
- الإبلاغ عن مسؤوليات الرقابة الداخلية؛
- وضع مبادئ توجيهية للتواصل مع مجلس الإدارة؛
- مراجعة معلومات الرقابة المالية والداخلية مع مجلس الإدارة؛
- إبلاغ موظفي الشركة ببرنامج المبلغين عن المخالفات؛
- التواصل من خلال قنوات الإبلاغ البديلة؛
- إنشاء عمليات ومنتديات اتصالات رقابة داخلية متعددة الوظائف ومتعددة الاتجاهات.

15) تتواصل المؤسسة مع الأطراف الخارجية فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على عمل المكونات الأخرى للرقابة الداخلية:

- إيصال المعلومات إلى الأطراف الخارجية ذات الصلة؛
- الحصول على معلومات من مصادر خارجية؛
- مسح الأطراف الخارجية؛
- إبلاغ الأطراف الخارجية ببرنامج المبلغين عن المخالفات؛
- مراجعة اتصالات التدقيق الخارجي.

- **المبادئ المتعلقة بأنشطة المراقبة** تضم هذه المبادئ ما يلي[1]:

16) تختار المؤسسة وتطور وتنفذ تقييمات مستمرة و / أو منفصلة للتأكد مما إذا كانت مكونات الرقابة الداخلية موجودة وتعمل:

- المراجعة الدورية لمزيج أنشطة المراقبة؛
- إنشاء خط الأساس؛
- تحديد واستخدام المقاييس؛
- تصميم وتنفيذ لوحة القيادة؛

[1] COSO, **Internal Control- Integrated Framework: internal control over external financial reporting,** May 2013, P328.

- استخدام التكنولوجيا لدعم أنشطة المراقبة؛
- إجراء تقييمات منفصلة؛
- استخدام التدقيق الداخلي لإجراء تقييمات منفصلة؛
- فهم الضوابط في مزود خدمة الاستعانة بمصادر خارجية.

17) تقوم المنظمة بتقييم وإبلاغ أوجه القصور في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب لتلك الأطراف المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك الإدارة العليا ومجلس الإدارة، حسب الاقتضاء:

- تقييم والإبلاغ عن أوجه القصور؛
- مراقبة الإجراءات التصحيحية؛
- تطوير مبادئ توجيهية للإبلاغ عن أوجه القصور.

المطلب الثالث: تطبيق الاطار المحدث COSO2013

1. فعالية الرقابة الداخلية:

تحدد المبادئ التوجيهية الشروط اللازمة لفعالية نظام الرقابة الداخلية. يوفر نظام فعال للرقابة الداخلية تأكيدًا معقولًا على تحقيق أهداف المؤسسة. إنه يجعل من الممكن تقليل مخاطر عدم تحقيق هدف يتعلق بواحدة أو أكثر من فئات الأهداف الثلاث إلى مستوى مقبول. تفترض فعالية الرقابة الداخلية ما يلي[1]:

- كل عنصر من المكونات الخمسة للرقابة الداخلية ومبادئها موجود ويعمل. يشير "التنفيذ" إلى حقيقة أن المكونات والمبادئ تؤخذ في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية من أجل تحقيق الأهداف المحددة. يشير مصطلح "التشغيل" إلى حقيقة أن المكونات والمبادئ لا تزال تؤخذ في الاعتبار عند تنفيذ وإدارة نظام الرقابة الداخلية بهدف تحقيق الأهداف المحددة؛
- المكونات الخمسة تعمل معا بطريقة متكاملة. "العمل معًا" يعني أن المكونات الخمسة تساهم بشكل جماعي في تقليل مخاطر عدم تحقيق الهدف إلى مستوى مقبول. لا ينبغي النظر في المكونات بمعزل عن غيرها؛ على العكس من ذلك، فهم يعملون معًا كجزء من نظام متكامل. المكونات مترابطة من خلال العديد من الروابط مثل التفاعل بين المبادئ داخل المكون وفيما بينها؛
- عندما يوجد نقص كبير في تنفيذ عنصر أو مبدأ، أو في التشغيل المشترك والمتكامل للمكونات، لا يمكن للمؤسسةأن تستنتج أنها تفي بمتطلبات نظام رقابة داخلية فعالة؛

[1] COSO, **Internal Control- Integrated Framework: Executive Summary,** May 2013, P08.

عندما يتقرر أن نظام الرقابة الداخلية فعال، يكون لدى الإدارة العليا والمجلس تأكيد معقول بأنه، من خلال تطبيق هذا النظام في جميع أنحاء الكيان، فإن المؤسسة:

- تنفذ أنشطة فعالة وكفؤة لأن الأحداث الخارجية التي من المحتمل أن يكون لها تأثير كبير على تحقيق الأهداف، تعتبر غير مرجحة أو لأن المؤسسة يمكن أن تتوقع بشكل معقول طبيعة وتاريخ وقوع الأحداث الخارجية والتحكم في تأثيرها عن طريق تقليلها إلى مستوى مقبول؛
- قادرة على تقييم مدى إدارة الأنشطة بفعالية وكفاءة؛
- تعد التقارير وفقًا للقوانين واللوائح والمعايير المعمول بها، أو وفقًا لأهداف إعداد التقارير المحددة من قبل الكيان؛
- يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها والمعايير الخارجية.

2. أهمية تطبيق الإطار المرجعي المعدل:

يقدم الإطار المرجعي للرقابة الداخلية المعدل فائدة كبيرة لمستعمليه[1] :

فهو يمثل بالنسبة لأعضاء الإدارة ومجلس الإدارة:

- وسيلة لتطبيق الرقابة الداخلية على أي نوع من الكيانات بغض النظر عن قطاع نشاطها أو شكلها القانوني. يمكن تطبيق نظام الرقابة الداخلية على مستوى المؤسسة أو وحدة الأعمال أو الوظيفة؛
- نهج مرن قائم على المبادئ وقائم على الأحكام لتصميم وتنفيذ ومراقبة الرقابة الداخلية ،التي يمكن تطبيقها على مستوى المؤسسة أو الوحدة التشغيلية أو الوظيفة؛
- الشروط اللازمة لنظام فعال للرقابة الداخلية، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ وتشغيل المبادئ والمكونات، وكيف تعمل هذه المكونات معًا؛
- وسيلة لتحديد وتحليل المخاطر، وتطوير وإدارة طرق المعالجة المناسبة لإبقائها ضمن الحدود المقبولة، مع إيلاء اهتمام متزايد لمكافحة الاحتيال؛
- الفرصة لتوسيع نطاق الرقابة الداخلية، بما يتجاوز إعداد التقارير المالية، لتشمل أنواعًا أخرى من التقارير والأهداف المتعلقة بالعمليات والامتثال؛
- الرغبة في إزالة الضوابط غير الفعالة أو الزائدة عن الحاجة من حيث الحد من المخاطر التي تضر بتحقيق أهداف المؤسسة.

[1] httpsdocs.ifaci.comwp-contentuploads201803executive-summary-coso-def.pdf, consulte le 09/08/2022.

أما بالنسبة لأصحاب المصلحة الخارجيين فيتيح تطبيق هذا المرجع الاستفادة مما يلي:

- زيادة الثقة في إشراف مجلس الإدارة على أنظمة الرقابة الداخلية؛
- زيادة الثقة في تحقيق أهداف الجهة؛
- زيادة الثقة في قدرة المؤسسة على تحديد وتحليل والتعامل مع المخاطر بالإضافة إلى التغيرات في البيئة الاقتصادية والتشغيلية؛
- فهم أفضل للشروط اللازمة لنظام رقابة داخلية فعال؛
- فهم أفضل لقدرة الإدارة على استخدام الحكم لإزالة الضوابط غير الفعالة أو الزائدة عن الحاجة.

3. ملخص التغييرات في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل

جاءت النسخة الجديدة لإطار الرقابة الداخلية لتحل محل الإطار الأصلي وذلك بعد أن أجرت عليه عدة تعديلات كان ابرزها[1] :

- يطبق نهجًا قائمًا على المبادئ: يركز الإطار المحدث اهتمامًا أكبر على المبادئ بينما يعكس الإطار الأصلي ضمنيًا المبادئ الأساسية للرقابة الداخلية، تنص نسخة 2013 صراحة على المبادئ السبعة عشر التي تمثل المفاهيم الأساسية المرتبطة بمكونات الرقابة الداخلية؛
- توسيع فئة إعداد التقارير الخاصة بالأهداف: يتم توسيع فئة أهداف التقارير المالية لتأخذ في الاعتبار التقارير الخارجية الأخرى بخلاف التقارير المالية، وكذلك التقارير الداخلية، المالية وغير المالية؛
- يوضح دور تحديد الأهداف في الرقابة الداخلية :نص الإطار الأصلي على أن تحديد الأهداف كان عملية إدارية، وأن تحديد الأهداف هو شرط مسبق للرقابة الداخلية. يحافظ الإطار المحدث على هذا الرأي ويوسع المناقشة حول تحديد الأهداف ومدى ملاءمة الهدف المحدد؛
- يعزز مفاهيم الحوكمة : يتضمن المنشور المحدث مناقشة موسعة حول الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة ولجان المجلس، بما في ذلك لجان التدقيق والمكافآت والترشيح؛
- تنظر في عولمة الأسواق والعمليات: يناقش الإطار المحدث التغييرات في نماذج تشغيل الإدارة وهياكل الكيانات القانونية والأدوار والمسؤوليات ذات الصلة للرقابة الداخلية على مستوى

[1] COSO**, Internal Control-Integrated Framework: Framework and Appendices**, ibid, P P166-167.

المؤسسة والوحدات الفرعية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يأخذ في الاعتبار تحديد وتحليل عوامل الخطر الداخلية والخارجية المتعلقة بعمليات الاندماج والاستحواذ؛

- تأخذ بعين الاعتبار نماذج الأعمال والهياكل التنظيمية المختلفة: يأخذ الإطار المحدث بعين الاعتبار بشكل صريح نموذج الأعمال الموسع، بما في ذلك مسؤوليات الرقابة الداخلية في هذا النموذج وتحقيق رقابة داخلية فعالة؛
- تأخذ بعين الاعتبار المطالب والتعقيدات في القوانين والقواعد واللوائح والمعايير: يقر الإطار المحدث بأدوار الهيئات التنظيمية وواضعي المعايير في تحديد الأهداف وفي توفير معايير لتقييم مدى الخطورة والإبلاغ عن أوجه القصور في الرقابة الداخلية؛
- مراعاة التوقعات الخاصة بالكفاءات والمسؤوليات : تزداد الطلبات على زيادة الكفاءة والمساءلة مع ازدياد تعقيد المؤسسات، واكتساب الكيانات، وإعادة الهيكلة، وتقديم منتجات وخدمات جديدة، وتنفيذ عمليات وتقنيات جديدة. قد تقوم المؤسسات بتسوية وتحويل نماذج تشغيل الإدارة وتفويض قدر أكبر من السلطة أو المساءلة. يوسع إطار العمل المحدث المناقشة حول هذه الموضوعات؛
- يعكس الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا: منذ عام 1992 نما استخدام التكنولوجيا في معظم الكيانات وتطورت التقنيات من بيئات حواسيب رئيسية مستقلة كبيرة تعالج دفعات من المعاملات إلى تطبيقات متطورة للغاية ولا مركزية. يمكن أن يؤثر التغيير في التكنولوجيا على كيفية تنفيذ جميع مكونات الرقابة الداخلية؛
- يعزز النظر في توقعات مكافحة الاحتيال: يحتوي إطار العمل الجديد على مزيد من النقاش حول الاحتيال كما يعتبر أيضًا إمكانية الاحتيال كمبدأ من مبادئ الرقابة الداخلية؛
- تخطيط الإطار العام: احتوى الإطار الأصلي على فصل واحد عرض تعريف الرقابة الداخلية، ومكونات الرقابة الداخلية، والعلاقة بين الأهداف والمكونات، والفعالية. في الإطار المنقح، يتم تغطية هذه الموضوعات في ثلاثة فصول مختلفة: الفصل الأول: تعريف الرقابة الداخلية، ويعرف الرقابة الداخلية؛ الفصل 2: الأهداف والمكونات والمبادئ، يناقش مكونات الرقابة الداخلية والعلاقة بين الأهداف والمكونات والمبادئ؛ والفصل 3: الرقابة الداخلية الفعالة، يأخذ في الاعتبار متطلبات تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية. علاوة على ذلك، يناقش الفصل 4 اعتبارات

إضافية: حكم الإدارة، ونقاط التركيز، والتكلفة مقابل فوائد الرقابة الداخلية، والدور المتغير للتكنولوجيا، والتوثيق، وتطبيق الرقابة الداخلية في الكيانات الأكبر مقابل الكيانات الأصغر.

أما بالنسبة لتغيرات الحاصلة على مستوى المكونات فسوف نوجزها في الجدول التالي:

الجدول 2-4: التغيرات في مكونات إطار الرقابة الداخلية

المكونات	التغييرات
التحكم بالبيئة	•• الجمع في خمسة مبادئ للمناقشات المتعلقة بالنزاهة والقيم الأخلاقية، والالتزام بالكفاءة، ومجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، وفلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل، والهيكل التنظيمي، وتخصيص السلطة والمسؤولية، وسياسات وممارسات الموارد البشرية؛ •• شرح الروابط بين مختلف مكونات الرقابة الداخلية لتوضيح الجوانب الأساسية لبيئة الرقابة من أجل نظام سليم للرقابة الداخلية (على سبيل المثال، مستوى بيان الدخل)؛ •• توسيع نطاق مناقشة أدوار الحوكمة في المؤسسة، مع إدراك الاختلافات في الهياكل والمتطلبات والتحديات عبر مختلف الولايات القضائية والقطاعات وأنواع الكيانات؛ •• توضيح توقعات النزاهة والقيم الأخلاقية لتعكس الدروس المستفادة والتطورات في الأخلاقيات والامتثال (على سبيل المثال، قواعد السلوك، وعملية التصديق، وعمليات الإبلاغ عن المخالفات، والتحقيق والحل، والتدريب والتعزيز داخليًا ومع أطراف ثالثة)؛ •• توسيع مفهوم مراقبة المخاطر وتقوية الروابط بين المخاطر والأداء للمساعدة في تخصيص الموارد لدعم الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الكيان •• التأكيد على الحاجة إلى مراعاة الرقابة الداخلية عبر التعقيدات في الهيكل التنظيمي الناتج عن نماذج الأعمال المختلفة واستخدام مزودي الخدمات الخارجيين وشركاء الأعمال وغيرهم من الشركاء الخارجيين؛ •• مواءمة الأدوار والمسؤوليات التي تمت مناقشتها في الهيكل التنظيمي مع المعلومات الواردة في الملحق ب (الأدوار والمسؤوليات) بحيث يتم استخدام الأدوار الرئيسية باستمرار داخل الإطار.
	•• إعادة تنظيم جزء كبير من النقاش حول تحديد الأهداف، والذي لا يزال يُنظر إليه على أنه شرط مسبق لتقييم المخاطر، إلى الفصل 2، الأهداف والمكونات والمبادئ، ولم يعد يشمل المناقشة حول فئات

تقييم المخاطر	الأهداف، والربط بين الأهداف وتحقيق الأهداف في مكون تقييم المخاطر؛ •• تركيز عنصر تقييم المخاطر على توضيح الأهداف المتعلقة بالعمليات والإبلاغ والامتثال بوضوح كافٍ بحيث يمكن تحديد أي مخاطر على تلك الأهداف وتقييمها، مع مراعاة الحاجة إلى تقييم مدى ملاءمة الأهداف للاستخدام كأساس تقييم الفعالية؛ •• توسيع فئة أهداف التقارير المالية لتشمل جوانب أخرى من التقارير الخارجية وتضمين التقارير الداخلية؛ •• تعكس وجهة النظر القائلة بأن إعداد التقارير غير المالية يتم فيما يتعلق بمتطلبات أو معيار خارجي؛ •• توضيح أن تقييم المخاطر يشمل عمليات تحديد المخاطر وتحليل المخاطر والاستجابة للمخاطر؛ •• توسيع المناقشة حول شدة المخاطر بما يتجاوز التأثير واحتمالية تضمين هذه السرعة والمثابرة؛ •• دمج تحمل المخاطر (المنصوص عليها كشرط مسبق للرقابة الداخلية والمتعلقة بمستوى التباين المقبول في الأداء والأهمية النسبية للأهداف) في تقييم مستويات المخاطر المقبولة؛ •• توسيع المناقشة حول حاجة الإدارة إلى فهم التغييرات المهمة في عواملها الداخلية والخارجية وكيف يمكن أن تؤثر على نظام الرقابة الداخلية الشامل؛ •• النظر في مخاطر الاحتيال المتعلقة بالأخطاء الجوهرية في الإبلاغ وعدم كفاية حماية الأصول والفساد كجزء من عملية تقييم المخاطر.
أنشطة مكافحة	•• توسيع المناقشة لتعكس التطور التكنولوجي منذ عام 1992 (على سبيل المثال، استبدال مفاهيم مركز البيانات بمناقشة أكثر عمومية حول البنية التحتية للتكنولوجيا)؛ •• توسيع نطاق مناقشة العلاقة بين أنشطة التحكم الآلي والضوابط العامة على التكنولوجيا لتعزيز الروابط مع عمليات الأعمال، مع فصل تفاصيل أنشطة التحكم الآلي والضوابط العامة على التكنولوجيا إلى أقسام منفصلة لتوضيح الفرق بين الاثنين؛ •• توسيع المناقشة حول أنشطة التحكم التي تشكل مجموعة من تقنيات التحكم مع توفير وصف أكثر تفصيلاً لهذه الأنواع والتقنيات وطريقة لتصنيفها؛ وضع ضوابط متميزة على مستوى المعاملات من الضوابط على المستويات الأخرى للمؤسسة؛ ومناقشة أهداف معالجة المعلومات بمزيد من التفصيل؛

	• • تحديث المناقشة حول ضوابط التكنولوجيا العامة للتركيز على المفاهيم الأكثر عالمية لما يجب التحكم فيه في هذا المجال بدلاً من التفاصيل المطبقة على تكنولوجيا عام 1992؛ • • توضيح أن أنشطة الرقابة هي إجراءات وضعتها السياسات والإجراءات بدلاً من كونها سياسات وإجراءات بحد ذاتها. تشمل مقدمي الخدمات الخارجيين الذين يدعمون كل أو جزء من العمليات التجارية للمؤسسة.
المعلومات والاتصالات	• • التأكيد على مناقشة أهمية جودة المعلومات؛ • • توسيع نطاق مناقشة التوقعات المتعلقة بالتحقق إلى المصدر والاحتفاظ بها عند استخدام المعلومات لدعم أهداف الإبلاغ إلى الأطراف الخارجية؛ • • توسيع المناقشة حول تأثير المتطلبات التنظيمية على موثوقية المعلومات وحمايتها؛ • • توسيع المناقشة حول حجم ومصادر المعلومات في ضوء التعقيد المتزايد للعمليات التجارية، وزيادة التفاعل مع الأطراف الخارجية، والتقدم التكنولوجي • • تعكس تأثير التكنولوجيا وآليات الاتصال الأخرى على سرعة تدفق المعلومات ووسائله وجودته؛ • • إضافة محتوى إلى المعلومات واحتياجات الاتصال بين الكيان والأطراف الثالثة، مع التأكيد على أهمية النظر في كيفية حدوث العمليات خارج الكيان وكيف يمكن للكيان يحتاج إلى الحصول على معلومات من الأطراف التي تعمل خارج حدوده القانونية والتشغيلية والتواصل معها؛
أنشطة المراقبة	• • تنقيح المصطلحات، حيث يُشار الآن إلى الفئتين الرئيسيتين من أنشطة الرصد باسم "التقييمات الجارية" و "التقييمات المنفصلة"؛ • • إضافة الحاجة إلى فهم أساسي في إنشاء وتقييم التقييمات الجارية والمنفصلة؛ • • توسيع المناقشة حول استخدام التكنولوجيا ومقدمي الخدمات الخارجيين.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

COSO, **Internal Control-Integrated Framework: Framework and Appendices**, 2012, P P168-172.

4. علاقة الإطار الجديد (COSO2013) بإطار إدارة المخاطر المؤسسية COSO لعام 2004

يعتقد مجلس COSO أن إدارة مخاطر المؤسسة أوسع نطاقًا من الرقابة الداخلية. إذ يرى أن الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من إدارة مخاطر المؤسسة وأن إصدار الإطار لا يهدف إلى تغيير تلك العلاقة. فقد يكون هناك اختلاف في التوقعات التنظيمية وتوقعات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بإدارة مخاطر المؤسسة والرقابة الداخلية. على سبيل المثال، قد لا تكون المؤسسات مطالبة بموجب القانون أو القواعد أو واضعي المعايير بتطبيق الإطار المتكامل لإدارة مخاطر المؤسسة؛ ومع ذلك ، قد تختار الإدارة القيام بذلك لتعزيز قدرتها على خلق القيمة والحفاظ عليها[1]. حيث نجد أن إطار 2013 يعتبر مكملا لامعوضا لإطار 2004 وفيما يلي توضيح لعلاقة الإطاريين فيما يتعلق بمكونات مكعب COSO:

الجدول2-5: مكونات كل من COSO2004 وCOSO2013

المكونات	مشترك بين ERM وIC	مقدمة في IC وتوسعت في ERM	متوفرة في ERM
التحكم بالبيئة	• • يُظهر الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية • • يؤسس الهياكل والسلطة والمسؤولية • • يُظهر الالتزام بالكفاءة • • يفرض المساءلة	• • يمارس مسؤولية الإشراف	• • يؤسس فلسفة إدارة المخاطر • • يؤسس ثقافة المخاطر • • يحدد قابلية تحمل المخاطر
تقييم المخاطر	• • تقييم مخاطر الاحتيال • • تحديد التغييرات المهمة وتحليلها	• • تحديد المخاطر / الأحداث وتحليلها	• • يميز بين المخاطر والفرص • • تطور عرض الحافظة
أنشطة الرقابة	• • يختار ويطور أنشطة المراقبة • • يختار ويطور الضوابط العامة على التكنولوجيا • • عمليات النشر من خلال السياسات والإجراءات		
المعلومات والاتصالات	• • التواصل داخلياً • • التواصل خارجيًا	• • يستخدم المعلومات ذات الصلة	
أنشطة المر اقبة	• • إجراء تقييمات مستمرة و / أو منفصلة • • يقيّم ويبلغ أوجه القصور		

المصدر من إعداد الطالبة بالرجوع إلى:

COSO, **Internal Control-Integrated Framework: Framework and Appendices,** September 2012, PP176-178.

[1] COSO, **COSO Internal Control-Integrated Framework Frequently Asked Questions,** May 2013, P08.

المبحث الثالث: إطار إدارة المخاطر الكلية تو افق الخطر مع الاستر اتيجية والأداء

لقد جاء هذا الإطار ليحل محل إطار إدارة المخاطر الصادر 2004 وهذا لتماشي مع التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال حيث جاء هذا الإصدار على الشكل التالي:

الشكل 2-5: نموذج إدارة المخاطر المؤسسية

Source: COSO, **Enterprise Risk Management: Integrating with Strategy and Performance (Executive Summary),** june 2017, P 06.

أول شيء يجذب انتباه القارئ في إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2017 هو مدى اختلاف رمز النموذج عن رمز إطار عمل 2004.يضم الإطار الجديد خمسة مكونات كما هو موضح في الشكل 2-5، يحتوي رمز ERM الجديد على خمسة مصطلحات موضوعة بين التقاطعات لشرائط ملونة مختلفة. يوجد أسفل الصورة الرئيسية (ولكن لا تزال جزءًا من النموذج) خمسة أيقونات صغيرة ذات مصطلحات مرتبطة (مختلفة) . إن المصطلحات الخمسة الموجودة أسفل الأشرطة هي مكونات النموذج، واللون رمز كل مكون أي تم تمثيل المكون بواسطة شريط الألوان هذا. تهدف الشرائط الملونة، بدورها، إلى إيصال أن كل مكون من المكونات الخمسة منسوج خلال العمليات الموضحة داخل الشرائط. وبعبارة أخرى، فإن المكونات الخمسة (الحوكمة والثقافة، الإستراتيجية وتحديد الأهداف، الأداء، المراجعة والمراجعة، المعلومات، الاتصال، وإعداد التقارير) تؤثر على إنشاء المهمة والرؤية والقيم الأساسية وتطوير الإستراتيجية وصياغة هدف الأعمال والتنفيذ والأداء. وكل هذا يؤدي إلى قيمة معززة.و لمزيد من توضيح المفاهيم المضمنة في كل مكون من المكونات الخمسة ، أضاف COSO 20 مبدأ لشرح المكونات الخمسة[1].

[1] Kyleen Prewett, Andy Terry, **COSO's Updated Enterprise Risk Management Framework :A Quest for Depth and Clarity,** The Journal of Corporate Accounting & Finance, July 2018, P19.

المطلب الأول : تعريف و أهداف إدارة المخاطر وفقا ل COSO4

1. أسباب تطوير إطار إدارة المخاطر:

بالإضافة إلى تغيرات بيئة العمل و التي نتج عنها زيادة المخاطر التي تحيط بالمؤسسة هناك أسباب أخرى نوجزها فيما يلي[1]:

- تتوقع المجالس المزيد من ممارسات وقدرات إدارة المخاطر المؤسسية في مؤسساتهم؛
- يسعى أصحاب المصلحة إلى مزيد من الشفافية والمساءلة؛
- بيئات العمل معقدة بشكل متزايد، مدفوعة بالتكنولوجيا وعالمية؛
- هناك حاجة لدمج الدروس المستفادة من الأحداث الأخيرة والشريط آخذ في الارتفاع؛
- يبحث المتخصصون في إدارة المخاطر عن مصادر أكثر حداثة لوصف مفاهيم إدارة المخاطر المؤسسية؛
- يستمر نطاق ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية في التطور.

2. تعريف إدارة المخاطر المؤسسية

يعرف إطار عمل COSO ERM إدارة المخاطر المؤسسية على أنها "الثقافة والقدرات والممارسات المدمجة في وضع الإستراتيجيات والأداء الذي تعتمد عليه المؤسسات لإدارة المخاطر في إنشاء القيمة والحفاظ عليها وتحقيقها"[2].

3. أهداف إدارة المخاطر:

يهدف COSO ERM 2017 إلى أن يكون عمليًا ومتصلًا بقضايا الحوكمة الحالية والمستقبلية و مفتاح النجاح في جعل إدارة المخاطر أداة إدارة فعالة ومقبولة وذات صلة. ولهذا يصر COSO الجديد هذا على[3]:

- مراعاة ثقافة المؤسسة والقيم الأخلاقية كمعامل لإدارة المخاطر؛
- تكامل إدارة المخاطر في تحديد ومراقبة تنفيذ الاستراتيجية؛
- اتساق إدارة المخاطر مع تحديد أهداف الأداء وتحقيقها؛

[1] PWC**, COSO Enterprise Risk Management Framework-Integrating Strategy and Performance,** November 2017, P03.

[2] AICPA & CIMA, **Practice Aid- Enterprise Risk Management: Guidance for Practical Implementation and Assessment,** September2018, P4.

[3] Mohamed Kharbach & Houria Zaam & Souhail El Guir, **Le rôle du COSO dans un contrôle interne efficace : Une étude exploratoire dans le contexte marocain**, International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics – IJAFAM, Vol 03, Issue 1-2,2022, P447.

- الحاجة إلى نهج عالمي، حتى لو كانت الخصائص الجغرافية يجب أن تؤخذ في الاعتبار؛
- مراعاة المخاطر المصاحبة لاتخاذ القرار فيما يتعلق بالتطورات التكنولوجية وانفجار البيانات.

المطلب الثاني: مكونات إطار إدارة المخاطر الكلية تو افق الخطر مع الاستر اتيجية والأداء

يضم الإطار الجديد لCOSO ERM خمس مكونات كما هو موضح في الشكل 2-5 على عكس الإطار السابق ل 2004 والذي كان يضم 8 مكونات. وفيما يلي إيجاز لمكونات COSO2017 :

1. الحوكمة والثقافة Governance and Culture

يبدأ برنامج إدارة المخاطر المؤسسية الفعال بهياكل الحوكمة والتشغيل الراسخة التي تدعم ثقافة الوعي بالمخاطر والاستجابة للمخاطر في جميع أنحاء المؤسسة، إذ يعتمد هيكل الحوكمة المناسب على تحديد الدور الرقابي لمجلس الإدارة مع التأكيد على ضرورة أن يكون أعضائه مستقلين ومؤهلين بشكل كافٍ لتوفير مثل هذا الإشراف. و أيضا إدارة المؤسسة مسؤولة بالكامل أمام مجلس الإدارة عن إنشاء ثقافة مخاطر مناسبة إذ تعتبر هذه الأخيرة أمر بالغ الأهمية لتحديد توقعات إدارة المخاطر التي تعزز السلوكيات المرغوبة ومساءلة أعضاء المؤسسة عن تلك السلوكيات كما تعزز المناقشات المفتوحة والشفافة للمخاطر في كل من وضع الإستراتيجية واتخاذ القرارات اليومية[1].

2. **وضع الإستر اتيجية والأهداف Strategy and Objective Setting**

تعمل إدارة المخاطر الإستراتيجية وتحديد الأهداف معا في عملية التخطيط الاستراتيجي. تضع الأهداف التشغيلية الاستراتيجية موضع التنفيذ بينما تكون بمثابة أساس لتحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها. مع الأخذ بعين الإعتبار الرغبة في المخاطرة ، و التي يجب أن تتماشى مع الاستراتيجية،وذلك بالتركيز على[2]:

- خطر عدم توافق الإستراتيجية المستهدفة بشكل كامل مع مهمة المنظمة ورؤيتها وقيمها الأساسية؛
- مخاطر النتائج غير المقصودة من الإستراتيجية المختارة (أي مخاطر الإستراتيجية المختارة)؛
- خطر عدم قيام المنظمة بتحقيق استراتيجيتها المختارة بالكامل.

[1] AICPA & CIMA, op.cit, P08.

2 PwC, **Entreprise Risk Management, Aligning Risk With Strategy and Performance – Executive Summary**, June 2016, P05.

3. الأداء Performance

يجب تحديد وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الاستراتيجية والأهداف التشغيلية. يتم ترتيب المخاطر حسب الأولوية وفقًا لأهميتها في سياق قابلية المؤسسة لتحمل المخاطر. ثم تختار المؤسسة طرق معالجة المخاطر وتحلل مستوى المخاطر المفترضة من حيث المحفظة. يتم إبلاغ نتائج هذه العملية إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين المتأثرين بالمخاطر[1].

4. المراجعة والتعديل Review and Revision

يؤكد هذا المكون على أهمية النظر إلى التغيير في جميع جوانب عملية إدارة المخاطر المؤسسية من البداية إلى النهاية وتشدد على ضرورة دمج هذا الاعتبار في ممارسات الأعمال الجارية حتى تكون فعالة تمامًا. وهذا يشمل النظر في التغييرات التي لا تؤثر فقط على الإستراتيجية وأهداف العمل ولكن أيضًا على الافتراضات الأساسية في كليهما. كما يجب على المؤسسة النظر في مراجعة أدائها مقابل أهداف الأداء المحددة لكل من الإستراتيجية وأهداف العمل. ستحدد هذه المراجعة المجالات التي تتطلب مزيدًا من المراجعة أو الإجراءات التصحيحية أو تغيير النهج أو مجالات الفرص الجديدة[2].

5. المعلومات والاتصالات والتقارير Information, Communication, and Reporting

تتطلب إدارة المخاطر في المؤسسة عملية مستمرة للحصول وتقاسم المعلومات اللازمة، سواء من المصادر الداخلية أو الخارجية، والتي تتدفق إلى أعلى أو أسفل. ولهذا وجب التركيز على أهمية الاتصال المستمر وتقديم التقارير إلى برنامج إدارة مخاطر المؤسسات الفعال. يجب أن تأخذ هذه التقارير بعين الاعتبار جميع أصحاب المصلحة وأن تشمل جميع مجالات وأنشطة ونتائج برنامج إدارة المخاطر المؤسسية. كما يجب أن تتضمن تقارير إدارة المخاطر المؤسسية ما يلي[3]:

- عرض محفظة لمخاطر المؤسسة مع تحديد الأولويات والترتيب المناسبين؛
- مؤشرات الأداء والمخاطر الرئيسية لتقييم الدرجة التي تعمل بها المؤسسة ضمن مدى تقبلها للمخاطر العامة وملفها الشخصي ولقياس المخاطر التي تتعرض لها استراتيجية المؤسسة وأهدافها التجارية والإبلاغ عنها؛
- إجراءات وخطط الاستجابة للمخاطر وحالتها أو تحقيقها؛

[1] COSO, **Enterprise Risk Management: Integrating with Strategy and Performance (Executive Summary),** Ibid, P06.
[2] AICPA, CIMA, op.cit, P13.
[3] Ibid, P14.

- عملية تحديد المخاطر الجديدة أو الناشئة بالإضافة إلى نتائج هذه العملية؛
- تقييمات برنامج إدارة المخاطر والتحسينات الأخيرة وخطط التحسين؛
- الوعي بالمخاطر وإعداد التقارير الثقافية.

ولقد جاء هذا الإطار ب 20 مبدأ لدعم المكونات السابقة والتي ندرجها في الجدول التالي:

الجدول 2-6: مبادئ إطار COSO ERM 2017

المكون	المبدئ	الشرح
الحكم والثقافة	**1.** تمارين مراقبة مخاطر مجلس الإدارة	مجلس الإدارة الإشراف على الإستراتيجية ويضطلع بمسؤوليات الحوكمة لدعم الإدارة في تحقيق الإستراتيجية وأهداف العمل.
	2. يؤسس الهياكل التشغيلية	تؤسس المؤسسة الهياكل التشغيلية في السعي لتحقيق أهداف الإستراتيجية والعمل.
	3. يحدد الثقافة المرغوبة	تحدد المؤسسة السلوكيات المرغوبة التي تميز الثقافة المرغوبة للكيان.
	4. يوضح الالتزام بالقيم الأساسية	تظهر المؤسسة التزامًا بالقيم الأساسية للكيان.
	5. يجذب الأفراد القادرين ويطورهم ويحتفظ بهم	تلتزم المؤسسة ببناء رأس المال البشري بما يتماشى مع الإستراتيجية وأهداف العمل.
الإستراتيجية والأهداف	6. يحلل سياق الأعمال	تنظر المؤسسة في الآثار المحتملة لسياق الأعمال على ملف تعريف المخاطر.
	7. يحدد قابلية تقبل المخاطر	تحدد المؤسسة قابلية تحمل المخاطر في سياق إنشاء القيمة والحفاظ عليها وتحقيقها.
	8. يقيم استراتيجيات بديلة	تقوم المؤسسة بتقييم الاستراتيجيات البديلة والتأثير المحتمل على ملف تعريف المخاطر.
	9. يصوغ مقارنات أهداف العمل	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار المخاطر أثناء تحديد أهداف العمل على مختلف المستويات التي تتوافق مع الاستراتيجية وتدعمها.
	10. يحدد المخاطر	تحدد المنظمة المخاطر التي تؤثر على أداء الإستراتيجية وأهداف العمل.
	11. يقيم شدة المخاطر	تقوم المنظمة بتقييم شدة المخاطر.

الأداء	12. تحديد أولويات المخاطر	تعطي المؤسسة الأولوية للمخاطر كأساس لاختيار الاستجابات للمخاطر.
	13. تنفذ استجابات المخاطر	- تحدد المؤسسة وتختار استجابات المخاطر.
	14. يطور عرض المحفظة	تقوم المنظمة بتطوير وتقييم عرض المحفظة للمخاطر.
المراجعة و التعديل	15. يقيم التغيير الجوهري	تحدد ا المؤسسة وتقيم التغييرات التي قد تؤثر بشكل كبير على الإستراتيجية وأهداف العمل.
	16. مراجعة المخاطر والأداء	تقوم المؤسسة بمراجعة أداء الكيان والنظر في المخاطر.
	17. يواصل تحسين إدارة مخاطر المؤسسة	تسعى المؤسسة إلى تحسين إدارة مخاطرها
المعلومات، الاتصالات و التقارير	18. يرفع من نظم المعلومات	المؤسسة تستفيد من المعلومات وأنظمة التكنولوجيا في الكيان لدعم إدارة مخاطرها.
	19. ينقل معلومات المخاطر	تستخدم المؤسسة قنوات الاتصال لدعم إدارة مخاطرها
	20. تقارير عن المخاطر والثقافة والأداء	تقدم المؤسسة تقارير عن المخاطر والثقافة والأداء على مستويات متعددة وعبر الكيان.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

COSO, **Enterprise Risk Management: Integrating with Strategy and Performance (Executive Summary),** june 2017, P10.

المطلب الثالث: تطبيق الاطار المحدث لادارة المخاطر

1. فوائد الإدارة الفعالة للمخاطر المؤسسية

يمكن للمؤسسات التي تدمج إدارة مخاطر المؤسسة في جميع أنحاء المؤسسة تحقيق العديد من الفوائد بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر[1]:

- **زيادة نطاق الفرص:** من خلال النظر في جميع الاحتمالات (الجوانب الإيجابية والسلبية للمخاطر) يمكن للإدارة تحديد الفرص الجديدة والتحديات الفريدة المرتبطة بالفرص الحالية.

[1] COSO, **Enterprise Risk Management: Integrating with Strategy and Performance (Executive Summary),** june 2017, P3-4.

- **تحديد وإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة:** تواجه كل مؤسسة مخاطر لا تعد ولا تحصى يمكن أن تؤثر على أجزاء كثيرة منها. في بعض الأحيان يمكن أن تنشأ المخاطر في جزء واحد من المؤسسة ولكنها تؤثر على أجزء مختلف وبالتالي، تحدد الإدارة وتدير هذه المخاطر على مستوى المؤسسة للحفاظ على الأداء وتحسينه.
- **زيادة النتائج الإيجابية والمزايا مع تقليل المفاجآت السلبية:** تسمح إدارة مخاطر المؤسسة للمؤسسات بتحسين قدرتها على تحديد المخاطر وإنشاء الاستجابات المناسبة، وتقليل المفاجآت والتكاليف أو الخسائر ذات الصلة، مع الاستفادة من التطورات المفيدة.
- **الحد من تقلبات الأداء:** بالنسبة للبعض، فإن التحدي أقل مع المفاجآت والخسائر وأكثر مع التباين في الأداء. قد يؤدي الأداء قبل الموعد المحدد أو بما يتجاوز التوقعات إلى قلق كبير مثل أداء أقل من الجدول الزمني والتوقعات. تسمح إدارة مخاطر المؤسسة للمؤسسات بتوقع المخاطر التي قد تؤثر على الأداء وتمكينها من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل الاضطراب وتعظيم الفرص.
- **تحسين نشر الموارد:** يمكن اعتبار كل خطر على أنه طلب للموارد. إن الحصول على معلومات قوية عن المخاطر يسمح للإدارة في مواجهة الموارد المحدودة، بتقييم الاحتياجات الإجمالية من الموارد، وتحديد أولويات نشر الموارد وتعزيز تخصيص الموارد.
- **تعزيز مرونة المؤسسة:** تعتمد قابلية المؤسسة للبقاء على المدى المتوسط والطويل على قدرتها في توقع التغيير والاستجابة له، ليس فقط من أجل البقاء ولكن أيضًا للتطور والازدهار. يتم تمكين هذا جزئيًا، من خلال الإدارة الفعالة للمخاطر في المؤسسة. والتي تزداد أهميتها مع تسارع وتيرة التغيير وزيادة تعقيد الأعمال.

تسلط هذه الفوائد الضوء على حقيقة أنه لا ينبغي النظر إلى المخاطر فقط على أنها قيد أو تحد محتمل لوضع وتنفيذ استراتيجية. وبدلاً من ذلك، فإن التغيير الذي يشكل الأساس للمخاطر والاستجابات التنظيمية للمخاطر تؤدي إلى فرص استراتيجية وقدرات تميزية رئيسية.

2. تقديم التغييرات الرئيسية العشرة في إطار عمل 2017

عمل هذا الإطار على إدخال عدة تغييرات على إصدار 2004 وهذا تماشيا مع الوضع الراهن لما تعيشه المؤسسات وكانت أبرز التغييرات التي جاء بها كالتالي[1]:

[1] PWC, **COSO Enterprise Risk Management Framework Integrating Strategy and Performance,** Presentatie voor RBB, November 2017, P12.

- تركيز أكبر على الثقافة يعكس المتطلبات والتوقعات المتغيرة للأسواق اليوم، مما يساعد المؤسسة على اتخاذ قرارات مسؤولة بشأن المخاطر؛
- خلاصة وافية من الأمثلة: تسليط الضوء على تنفيذ المبادئ عبر مجموعة متنوعة من الصناعات وأنواع الكيانات؛
- يستكشف إدارة المخاطر على جميع مستويات المؤسسة: من مستوى الكيان إلى المخاطر على المستوى الإجرائي، مما يجعل إدارة المخاطر المؤسسية أكثر من مجرد رؤية معزولة للمخاطر في الأعمال التجارية؛
- تتم مناقشة مفاهيم مكتوبة من منظور إدارة الأعمال والمخاطر من حيث مساعدة المؤسسة على خلق القيمة، مما يتيح لها تحقيق فوائد حقيقية من إدارة المخاطر المؤسسية؛
- التركيز على دمج إدارة المخاطر: ربط المخاطر بإعداد الإستراتيجية والأنشطة اليومية، مما يساعد على استخدام مبادئ إدارة المخاطر المؤسسية لدعم إنشاء القيمة وتحقيقها والحفاظ عليها؛
- هيكل إطار عمل جديد؛ خمسة مكونات وعشرون مبدأً تتماشى مع دورة حياة العمل؛
- يعالج الدور المتطور للتكنولوجيا في التأثير على إستراتيجية المؤسسة وسياق الأعمال وكيفية إدارتها للمخاطر؛
- مناقشات أعمق حول الموضوعات الصعبة مثل الرغبة في المخاطرة وعرض المحفظة للمخاطر؛
- يستكشف الفوائد المختلفة لإدارة المخاطر المؤسسية: من تخفيف الخسائر إلى المستشار الإستراتيجي وكيفية توجيهها لتصميم إطار العمل؛
- مجموعة رسومات جديدة تسلط الضوء على العلاقة بين المخاطرة والأداء مما يدل على طريقة جديدة لتحديد وتقييم العلاقة بين مقدار المخاطر ومستوى الأداء.

أما بالنسبة للتغييرات الحاصلة على مستوى المكونات فيمكن إدراج الجدول التالي الذي يربط مكونات كل من الإطاريين:

الجدول 2-7: مكونات ومبادئ إطار 2017 مقارنة بإطار 2014

مكون 2017		مبادئ 2017	مدرج في نموذج 2004؟	مكون 2004
الحكم والثقافة	1	تمارين مجلس إدارة مراقبة المخاطر	✓	بيئة الرقابة الداخلية
	2	يؤسس الهياكل التشغيلية	✓	
	3	يحدد الثقافة المرغوبة	✓	
	4	يوضح الالتزام بالقيم الأساسية	✓	
	5	يجذب الأفراد القادرين ويطورهم ويحتفظ بهم	✓	
الإستراتيجية والأهداف	6	يحلل سياق الأعمال	✓	تحديد الأهداف
	7	يحدد قابلية تقبل المخاطر	✓	
	8	يقيم استراتيجيات بديلة	¢	
	9	يصوغ مقارنات أهداف العمل	#	
الأداء	10	يحدد المخاطر	✓	تحديد الحدث
	11	يقيم شدة المخاطر	#	تقييم المخاطر
	12	المخاطر ذات الأولوية	✓	
	13	تنفذ استجابات المخاطر	✓	الاستجابة للمخاطر و أنشطة المراقبة
	14	يطور عرض المحفظة	✓	الاستجابة للمخاطر
إعادة النظر و المراجعة	15	يقيم التغيير الجوهري	✓	القيادة
	16	يراجع المخاطر والأداء	✓	
	17	يواصل تحسين إدارة مخاطر المؤسسة	✓	
المعلومات ، الاتصالات و التقارير	18	يعزز تكنولوجيا المعلومات	✓	المعلومات والاتصال.
	19	ينقل معلومات المخاطر	✓	
	20	تقارير عن المخاطر والثقافة والأداء	✓	

✔ تم تضمين الموضوع

\# بعض المفاهيم الأساسية مفقودة

¢ معظم المفاهيم الأساسية مفقودة

Source: Kyleen Prewett & Andy Terry COSO's Updated EnterpriseRisk Management Framework:A Quest for Depth and Clarity, The Journal of Corporate Accounting & Finance, 2018, P19.

يحدد الجدول 2-6 مبادئ ومكونات إطار عمل COSO 2017، بالإضافة إلى ما إذا كانت موجودة في إطار عام 2004 وأين توجد. يبدو أن المكونات الخمسة لCOSO 2017 هي نسخ معاد صياغتها من مكونات الرقابة الداخليةل COSO2، ومعظم المفاهيم الواردة في المبادئ العشرين الموضحة في إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2017 مدرجة في إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2004 وإن لم يكن بنفس القدر من التفاصيل تقريبًا. يوجد عنصرين يحتويان على مواضيع فرعية لم يتم تناولها في إطار عمل 2004، إذ يحتوي المبدأ 9 الذي يصوغ أهداف العمل على موضوع فرعي يصف تحديد مقاييس الأداء والأهداف التي لم يتم العثور عليها في إطار عمل 2004. وبالمثل، يحتوي المبدأ 11 تقييم شدة المخاطر على موضوعات مثل تقييم المخاطر على مستويات مختلفة من الكيان، ومقاييس الشدة، وتصوير نتائج التقييم التي لم يتم تناولها بشكل كبير في إطار عمل 2004. أخيرًا، لم يتم تناول المفاهيم المدرجة في المبدأ 8 من إطار عمل 2017، وتقييم الاستراتيجيات البديلة، في إطار عمل 2004. على الرغم من أن معظم مبادئ ERM2017 العشرين لها بعض الوجود في إطار عمل 2004 ، إلا أن عمق المناقشات في النموذجين ليس متساويًا بالتأكيد[1].

[1] Kyleen Prewett, Andy Terry, Ibid, P20.

خلاصة الفصل:

يعد إطار COSO من بين الاطر التي تحتل مرتبة مهمة في مجال الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وهذا ما راينا ه من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل فقد حاولت لجنة ترادواي ضبط الرقابة الداخلية وتحديد مفاهيمها وطريقة تطبيقها في المؤسسات وقد كانت نجاعة الاصدار الاول دافعا في اصدار الاطار الثاني حول إدارة المخاطر خصوصا بعد الازمات التي شهدتها البورصة الامركية والتي خلفت خسائر كثيرة وهذا ماجعل المستثمرين يفقدون الثقة في التقارير المقدمة ويخشون الاستثمار في ظل عدم التأكد التي كانت تسود بيئة الاعمال وهنا سارعت الهيئات المهنية لتدخل من خلال سن قوانين ووضع معايير. وقد كان الاطار المتكامل لادارة المخاطر مكملا لاطار الرقابة الداخلية وحددت اللجنة من خلاله أهداف لنظام إدارة المخاطر بالمؤسسة وكذا مكوناته ومستويات تطبيقه.

وقدحاولت اللجنة مواكبة التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي في ظل التطور التكنولوجي و عصر المعلومات وإرتفاع حالات عدم التأكد من خلال تطوير الاصدارين الاول و الثاني وهذا باصدار إطار معدل ومتمم لاصدار الرقابة الداخلية في 2013 والذي كان نسخة معادة مع مزيد من التفصيل والتعمق وكذا بالنسبة لاطار ادارة المخاطر والذي جاء في 2017 بشكل جديد حلزوني ونهاية المكعب و تغيير في المكونات التي أصبحت خمسة بدل من الثمانية وكما رأينا في الواقع هي نفس مكونات الاصدار الاول ولكن بتفصيل وتوضيح أكثر وصياغة جديدة تتماشى مع التطورات الاخير التي تشهدها بيئة الاعمال.

الفصل الثالث: جودة المعلومات المالية والمحاسبية

تمهيد:

تعد االمعلومات المحاسبية الوسيلة التي تربط المؤسسة بأصحاب المصلحة والتي تتجلى في التقارير المالية حيث أن الأحداث والمعاملات التي تقوم بها المؤسسة لا يعلمها إلا الادارة ولا يمكن لأي شخص طبيعي كان أو معنوي الاطلاع عليها إلا من خلال ما تقدمه الادارة في تقاريرها المالية وبالتالي القرارات التي يأخذها المستثمرون والدائنون تبنى على المعلومات التي تقدمها تلك التقارير. وحتى تكون هذه القرارات رشيدة وجب أن تكون تلك المعلومات ذات جودة وهذا ما جعل الاصوات تتعالى وتطالب بجودة في المعلومات المالية وكفايتها خصوصا بعد الفضائح التي عرفتها البورصات العالمية وبالخصوص الامركية على غرار فضيحة انرون ENRON و شركة زيروكس XEROX وتواطئ شركة التدقيق ANDERSON.

وهكذا سارعت الهيئات الدولية لوضع معايير وإرشادات لضبط إعداد تلك التقارير المالية وطريقة عرضها وتحديد خصائص المعلومات الواجب توفرها حتى تصبح ذات قيمة وجودة وهذا ما تم تناوله في هذا الفصل من خلال التطرق الى :

المبحث الاول: خصائص جودة المعلومات المالية ؛

المبحث الثاني: علاقة الافصاح بجودة المعلومات المالية والمحاسبية؛

المبحث الثالث : علاقة الافصاح بجودة المعلومات المالية والمحاسبية من وجهة نظر الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والتدقيق والرقابة الداخلية.

المبحث الاول: خصائص جودة المعلومات المالية والمحاسبية

يعتمد مستخدمي التقارير المالية على المعلومات الواردة في تلك التقارير لإتخاذ قراراتهم وبالتالي فان جودة ونجاعة تلك القرارات تتوقف على مدى جودة تلك المعلومات ومدى كفايتها ولهذا سوف نقوم بتعريف المعلومات المالية والمحاسبية مع إبراز الخصائص التي تجعلها تتحلى بالجودة.

المطلب الاول: المعلومات المالية والمحاسبية

1. مفهوم المعلومات المالية والمحاسبية

تعتبر المعلومات المحاسبية كل ما تم معالجته من بيانات للحصول على مؤشرات ذات دلالة، تستعمل في التنبؤ وعمليات اتخاذ القرارات، مع مراعات التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث اختصارها على دلالات رقمية مركزة من جهة ومن حيث الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة أخرى لكي تكون مفيدة لمتخذي القرار[1].

و هي المادة الحية التي يمكن التعامل معها، تفسيرها،تحليلها ، وصفها وشرحها لتتم معالجتها وإخراجها في شكل معلومات تستعمل كمعطيات لتخاذ القرارات[2].

كما تعرف على أنها كل المعلومات الغير كمية والكمية التي تتعلق بالاحداث الاقتصادية والتي يتم التقرير عنها ومعالجتها عن طريق نظام المعلومات المحاسبي ونجدها في التقارير الداخلية والقوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية[3]

فالمعلومات المحاسبية والمالية هي مخرجات النظام المحاسبي بعد تشغيل ومعالجة البيانات وتعتبر الوسيلة التي تستخدم لقياس وتوصيل الاحداث الاقتصادية مما يسمح لمستخدميها باتخاذ قراراتهم المالية والاقتصادية [4].

وتعتبر المعلومات المحاسبيةوالمالية ناتج نظام المعلومات المحاسبي والذي يتم تغطيته بالبينات عن طريق تسجيلها؛معالجتها وإخراجها على شكل قوائم مالية، يكون الهدف منها بمثابة المحرك للادارة

---

[1] أحمد حلمي جمعة، وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي معاصر**، الطبعة 01، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص8.

[2] بن بخمة سليمان و عبد الوهاب برحال، جودة **المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي، وإشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الثاني، الجزائر،2016 ، ص154.

[3] أحمد حسين علي حسين، **نظام المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998،ص25

[4] نوي الحاج، **مقاربة جودة المعلومات المالية في النظام المحاسبي المالي الجزائري**، مجلة الاكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد09، 2013، ص35.

لإستعمالها في مشاريعها، اذ تتوقف فعالية الادارة على مدى وجود المعلومات المحاسبية اللازمة لتخطيط والرقابة والتوجيه[1] .

ومما سبق فالمعلومات المالية والمحاسبية هي عبارة عن مادة حية في شكل بيانات حول أحداث ومعاملات قامت بها المؤسسة تم تحليلها؛تسجيلها ومعالجتها بواسطة نظام محاسبي وإخراجها في شكل تقارير بغرض استعمالها في التنبؤ و إتخاذ القرارات.

2. دورو اهمية المعلومات المالية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية

تكمن أهمية المعلومات المالية في الدور الذي تلعبه بالنسبة للمتعاملين الاقتصادين والذي يمكن إيجازه فيما يلي:

1.2. المستخدمون الداخليون للمعلومات المحاسبية:

هم الذين يعملون ويديرون المؤسسة مباشرة مثل الرئيس التنفيذي، ومجلس الادارة، والمدقيقين الداخليين، وغيرهم من الموظفين التنفيذيين أو الإداريين. وفيما يلي عرض لأبرز المستخدمين الداخلين:

1.1.2. الادارة:

يحتاج المديرون إلى معلومات مفصلة حول أداء كل أقسام المؤسسة، حتى يتمكنوا من إجراء تصحيحات وتحسينات مستمرة للمؤسسة. وهذا بهدف الحفاظ على مستوى مستقر أو متزايد من التدفق النقدي، مع الحفاظ على مستوى حكيم من مخاطر الديون. وقد يحتاجون أيضًا إلى هذه المعلومات لاتخاذ قرارات بشأن عمليات الاستحواذ أو تصفية الاستثمارات[2]. وبالتالي يعمل الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة على مراجعة البيانات المالية لتقييم أداء الشركة وتحديد ما إذا كانت تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف المؤسسة.

2.1.2. المدقيقون الداخليون:

يستخدم المدققون الداخليون المعلومات المحاسبية للكشف عن المشاكل في النتائج المالية للمؤسسة ووضعها المالي. يمكن أن تكشف المعلومات المحاسبية عن مشكلات مثل مشكلات الاحتيال المحتملة وخسائر الأصول، والتي يمكن للمدققين الداخليين التحقيق فيها بشكل أكبر من خلال إجراء تحقيقات

[1] عبد المالك عمر زيد، **المحاسبة المالية في المجتمع الاسلامي:الجزء الاول الإطار التاريخي للمحاسبة**، الطبعة01، دار اليازوري، 2002 ص01.

[2] محمد رزق عبد الغفاروآخرون، **إعداد وتحليل التقارير المالية**، جامعة القاهرة، مصر،2021، ص23.

تدقيق مختلفة،ثم يقدمون النتائج المتوصل إليها إلى لجنة التدقيق في االمؤسسة، التي تقرر ما يجب فعله بهذه المعلومات[1]. وبالتالي فالمعلومات المالية تساعدهم على فحص نظام الرقابة الداخلية وتقديم توصيات للإدارة من أجل ضمان الامتثال للقوانين واللوائح.

3.1.2. موظفوا المؤسسة :

إن التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الليبرالية يجعل من الضروري بشكل متزايد إعلام المواطنين، وخاصة الموظفين، عن شركاتهم سواء تم تنظيمها أم لا على المستوى القانوني (قانون العمل)، فإن معلومات الموظفين، الذين يتقاسمون مخاطر الشركة مع مقدمي رأس المال، هي التزام أساسي للشركة الحديثة، بروح المشاركة. وبالتالي فإن البيانات المالية مخصصة أيضًا لهذا النوع من المعلومات، الموجهة جدًا نحو الجوانب الاقتصادية والاجتماعية[2].

4.1.2. النقابات العمالية:

تقدم التقارير المالية معلومات عن المكافآت والاجور و المزايا العينية والنقدية والرعاية الصحية للعاملين بالإضافة إلى معلومات عن مدى حصول العاملين على نصيبهم في الارباح الموزعة ومدى وفاء الادارة بالتزاماتها اتجاه موظفيها[3]، وهذا ما تحتاجه النقابات لدفاع عن العمال والحفاظ على حقوقهم والحرس على تحسين ظروف عملهم.

5.1.2. مجلس الادارة:

يستعمل مجلس الإدارة المعلومات المحاسبية لتوجيه إشرافه على إدارة الشركة وأدائها واتخاذ القرارات المتعلقة باستراتيجية الشركة.

2.2. المستخدمون الخارجيون للمعلومات المالية:

وهم كل الاطراف الذين لهم علاقة بالمؤسسة على غرار:

1.2.2. المستثمرون الحاليون والمتوقعون :

وهم أصحاب رأس المال الحاليين بالإضافة إلى أولئك الذين يفكرون في الاستثمار بالمؤسسة ،ولديهم القدرة على ذلك وهذه الفئة تضم : رجال الأعمال أو أي جهة لديها فائض من المال ترغب في استثماره في

[1] https://www.accountingtools.com/articles/internal-users-of-accounting-information.html, Consulte le 15/02/2024.

[2] Guy Djongoué, **Qualité perçue de l'information comptable et décisions des parties prenantes**, These doctorale, Gestion et management, Université de Bordeaux, France,2015, P43

[3] محمود رزق عبد الغفار وآخرون، **إعداد وتحليل التقارير المالية**، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر،2021، ص24.

المؤسسة ، إذ يعتمدون على التقارير المالية كمصدر أساسي للمعلومات التي سوف يبنون عليها قرارهم بشأن بيع استثماراتهم أو الإبقاء عليها في المؤسسة أو عدم الاستثمار[1].

2.2.2. المقرضون الحاليون والمرتقبون :

وهم المؤسسات المالية المختلفة والبنوك والموردون الحاليون والمستقبليون وحاملي سندات الدين والدائنون إذ يستعملون المعلومات المالية لتقييم مخاطر القروض ومنح الائتمان والتنبؤ بقدرة المؤسسة على تنفيذ التزاماتها وتسديد ديونها[2].

3.2.2. العملاء :

يعتمدون على القوائم المالية لتحديد مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في تزويدهم بالسلع أو الخدمات خصوصا إذا كانت تربطهم بها تعاقدات طويلة الاجل ويعتمدون عليها بشكل كبير[3].

4.2.2. الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة:

تتنوع هذه الدوائر والمؤسسات وبالتالي تتنوع استخداماتها للتقارير المالية[4] :

- وزارة المالية ودوائر الضرائب والجمارك تهتم بالمعلومات التي تمكنها من التقدير الضريبي، أو وضع السياسات الضريبية وفحص مدى الالتزام بقانون ضريبة الدخل؛
- سلطة النقد تطلع على التقارير المالية للبنوك لأغراض الرقابة والإشراف عليها؛
- دائرة الإحصاء المركزية تطلع على التقارير المالية لأغراض الإحصاءات العامة وغيرها من الاحتياجات؛
- وزارة التخطيط تحتاج المعلومات التي يمكن استخدامها في التخطيط الشامل والتنمية المستدامة؛
- أسواق المال والبورصات العالمية والمحلية تدرس التقارير المالية بعناية لتستطيع قبول أو عدم قبول تداول الأوراق المالية للمؤسسات فيها، بناءا على الكثير من المعايير التي تتطلبها والتي تحاول من خلالها توخي أعلى حد من الشفافية؛
- غرف التجارة والصناعة واتحادات أرباب العمل لاستخدامه في الترويج للاقتصاد الوطني وتبادل المعلومات.

---

[1] خيرة معمري و حاج قويدر قورين، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي - دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 21، 2019، ص250.

[2] صبايحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011، ص72.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعة القوائم المالية باستخدام الاجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل**، القاهرة، 2004، ص09.

[4] خيرة معمري و حاج قويدر قورين، **مرجع سابق**، ص250.

المطلب الثاني : جودة المعلومات المالية والمحاسبية

1. الجودة عموما وتعدد وجهات النظر اتجاهها

لقد تعددت التعاريف التي تناولت الجودة وذلك بتعدد وجهات النظر اتجاهها وأهم هيئة عرفت الجودة هي المنظمة العالمية للتقييس بصفتها مشرفة على وضع المعايير والمواصفات القياسية لادارة الجودة حيث عرفت الجودة في المواصفة ISO 9000 لسنة 2015 بأنها " جميع خصائص الكيان التي تمنح له القدرة على إرضاء حاجات معلنة أو ضمنية[1]" تترجم المتطلبات إلى مواصفات بمعايير محددة. وقد تشمل الاحتياجات، على سبيل المثال، جوانب الأداء، وإمكانية الاستخدام، والسلامة التشغيلية، والأمن، والجوانب البيئية، والجوانب الاقتصادية،و قد تتغير الاحتياجات بمرور الوقت.

كما عرفها كل من معهد المعايير الوطنية الامريكي (ANSI) وجمعية ضبط الجودة الامريكية (ASQC) على أنها الخصائص والمزايا الكلية للخدمة أو السلعة والتي تضم قدرتها في تلبية الاحتياجات[2].

أما محمود عبد الفتاح فقد عرفها بالنظر إلى أربعة جوانب[3]:

- الجودة كدرجة تفضيل ويعني بها تحقيق الرفاهية والتميز؛
- الجودة كمطابقة للاستعمال ويركز على أهمية الجودة في التصميم والإنتاجية من حيث المستلزمات الضرورية للعمل بما يحقق الأمان للعاملين بالإضافة إلى تحقيق مواءمة السلعة للاستعمال الذي يقصده الزبون؛
- الجودة كمطابقة للمتطلبات وهنا تتحقق الجودة إذا كانت الخدمة أو المنتج تحقق كل متطلبات الزبون؛
- الجودة من خلال التركيز على العميل ويعني بالجودة هنا مجموعة الخصائص الشمولية في الخدمات والسلع التي تؤثر على متطلبات الزبون الظاهرية منها وحتى الباطنية إذ يجب تلمس المنافع المحققة من استعمال تلك السلع.

وقد عبر كل من راضي وهشام عن مفهوم الجودة من خلال عدد من المداخل؛ من أهمها[4]:

- مدخل المثالية: الجودة هي مفهوم مطلق يعبر عن أعلى مستويات الكمال والتميز والتفوق. فهي الامتياز الطبيعي.

---

[1] https://fad.univ-lorraine.fr/pluginfile.php/23859/mod_resource/content/2/co/Definition.html. Consulte le 10/02/2024

[2] محمد عبد العال النعيمي وآخرون، **ادارة الجودة المعاصرة: مقدمة في ادارة الجودة الشاملة للإنتاج والعمليات والخدمات**، اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن،2009، ص29.

[3] محمود عبد الفتاح رضوان، **إدارة الجودة الشاملة: فكر وفلسفة قبل إن يكون تطبيق**، الطبعة 01،المجموعة العربية لتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012، ص ص15-16.

4 راضي بهجت عطية و هشام يوسف العربي، **إدارة الجودة الشاملة المفهوم والفلسفة والتطبيقات(TOM)** ، الطبعة 01، روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة، مصر، 2016،ص ص21-22.

- مدخل المنتج: الجودة يمكن تحديدها وقياسها بدقة متمثلة في المنتج الذي يحتوي ويتضمن على خاصية أو عنصر من العناصر المكونة له.
- مدخل المستخدم: الجودة هي القدرة على تلبية رغبات المستهلك أو المستخدم. وهي درجة تحقيق المنتج لاحتياجات المستهلك
- مدخل التصنيع :من وجهة نظر الصانع إلى الجودة هي التطابق مع المتطلبات من خلال تحقيق المواصفات مع تصنيع جيد من أول مرة.
- مدخل القيمة : هذا المدخل يعتمد على التكلفة والسعر ولذا فإن المنتج الجيد هو الذي يوفر أداء معيناً بسعر مقبول، أو الذي يحقق المواصفات بتكلفة مقبولة.

و بشكل عام فإن الجودة تعبر عن مدى صلاحية الشئ المعد من أجله أو مطابقة الخدمة أو السلعة للمواصفات المطلوبة وبالتالي فالجودة تعد مسألة نسبية ومحدودة بمدى قبول العميل للسلعة أو الخدمة من حيث اشباعها لحاجاته وفي الحدود المقابل الذي يتحمله. وقد تطور مفهوم الجودة عبر الزمن إذ كان ينظر البعض اليها على انها الكمال وهذا مفهوم محدود الفائدة، أما البعض الاخر فقد إعتبرها شيء معنوي وغير ملموس وهو مفهوم غير واقعي وغامض وبعدها أصبحت تعرف بدرجة الملاءمة للاستخدام[1]. وقد شهد الاهتمام بالجودة تطورا من فترة لأخرى كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 3-1: التطور النوعي لمراحل الاهتمام بالجودة و ملامحها الأساسية

مراحل الاهتمام بالجودة	الملامح الرئيسية
مرحلة الاهتمام بفحص المنتجات باستخدام وسائل فنية	العشرينيات فحص فني بعد نهاية الإنتاج للتأكد من مطابقة المنتج أو الخدمة للمواصفات الموضوعية
مرحلة استخدام الأساليب الإحصائية في رعاية جودة الإنتاج	ثلاثينيات/ الأربعينات أهم الأساليب:العينات الإحصائية خرائط الرقابة على الجودة، خرائط العملية.
مرحلة التأكد من الجودة وضمانها	منذ منتصف الخمسينات بداية فكرة رقابة الجودة الشاملة والتي تعتبر النواة الحقيقية لحركة إدارة الجودة الشاملة القضايا الهامة ومحورية تكلفة الجودة قياس درجة الاعتمادية للسلع و التركيز على نظم الإنتاج بلا عيوب
مرحلة إدارة الاستراتيجية للجودة وتوظيفها لدعم تنافسية المنظمات	اهتمام إدارة العليا في المنظمات بقضية الجودة الربط بين الربحية والجودة في المنظمات إدارة الجودة الشاملة كفلسفة استراتيجية إدارة الجودة الشاملة كسلاح تنافسي

المصدر: سيد عبد النبي محمد، **أساليب مر اقبة الجودة**، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، مصر،2019، ص ص42.43.

[1] صبايحي نوال، مرجع سابق، ص ص73-74.

من الجدول يتبين أن الاهتمام بالجودة قد عرف تطورا كبيرا فبعد ان كان يقتصر فقط على الاهتمام بالجودة الفنية للمنتج ومدى تطابقه مع المواصفات أصبح اليوم من بين أولويات الادارة العليا إذ أصبحت إدارة الجودة كفلسفة إستراتيجية تدعم تنافسية المنظمات.

2. مفهوم جودة المعلومات المالية والمحاسبية

جودة المعلومات هي الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المقيدة وعليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى[1]. تعرف جودة المعلومات بمدى تمثيلها للواقع وتقاس بقدرتها على تحفيز مستعمليها لاتخاذ قرارات ذات فاعلية، كما تحدد بثلاثة عوامل وهي درجة الرضا عن المعلومات، فائدة المعلومات، وقلة الاخطاء والتحيز وهكذا تتأكد لنا جودة المعلومات والتي تعتبر تابع لكمية الخطأ في البيانات[2].

أما بالنسبة الى جودة التقارير المالية فيمكن النظر اليها من خلال مدخلين اساسيين، الأول يعتمد على احتياجات المستخدمين، أي منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدميها والمرتبطة بقرارات تخصيص الأموال، ويركز الثاني على حماية المستثمرين الملاك من خلال امدادهم بالمعلومات المطلوبة وان تتسم هذه المعلومات بالملاءمة والكفاية والصدق بما يحقق مستويات عالية من الشفافية.

يمكن تعريف جودة القوائم المالية بمدى مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها تلك التقارير وما تحققه من منفعة لمستخدميها ويتحقق ذلك بخلوها من التضليل والتحريف وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير المهنية و القانونية والرقابية والفنية، بما يحقق الهدف الاساسي من استخدامها[3].

فالجودة في القوائم المالية تعبر عن الدقة التي تعكس فيها التقارير المالية المعلومات المرتبطة بنشاط المؤسسة وبتحديد تدفقاتها النقدية المتوقعة[4].

الشكل الموالي يوجز لنا أهم الاتجاهات المتبعة في تعريف جودة المعلومات المالية والمحاسبية:

---

[1] شعت محمد حيدر موسى، **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2017، ص40.

2 Certo Samuel**, Modern Management: Adding digital Focus, Prentice Hall**, 9th edition, Upper Saddle River, NJ, 2003, p472.

[3] آية جار الله الخزندار، محمد زيدان، **نموذج لدراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية بالتطبيق على البنوك التجارية في قطاع غزة- فلسطين**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص131.

[4] يمينة عبدلي، هلال درحمون، **أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرار الاستثماري في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية**، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020، ص101.

الجدول3-2: اتجاهات تعريف جودة التقارير المالية

الاتجاه	التعريف
الاول	قدرة التقارير المالية على مساعدة الاطراف المستفيدة على التنبؤ بالتدفقات النقدية.
الثاني	توفر مجموعة من الخصائص: الوقتية؛ القدرة على التنبؤ؛ التغذية العكسية؛أمانة العرض.
الثالث	مدى إلتزام المؤسسات بالتشريعات القانونية و المعايير المحاسبية.
الرابع	إنخفاض مستوى إدارة الارباح بالتقارير المالية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بديع الدين ريشو، **جودة التقارير المالية العوامل المؤثرة ووسائل القياس:دراسة ميدانيةفي بيئة الاعمال المصرية**، الدوريات المصرية، المجلد33،العدد01، 2013، ص ص155-157.

من الجدول يتبن وجود أربعة اتجاهات لتعريف وتحقيق جودة التقارير المالية ولكن مع التمعن فيها نرى أن الاتجاه الاول يكون الاشمل وهذا باعتبار أن المعلومات المالية جاءت لخدمة مستخدميها ومساعدتهم على التنبؤ واتخاذ قراراتهم وهذا لا يتحقق الا بتوفر عدة متطلبات كخاصية الملاءمة والموثوقية (ماجاء به الاتجاه الثاني) وكذا تجنب أو تدنية عمليات إدارة الارباح بكل مداخلها وأساليبها (الاتجاه الرابع) مع ضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية عند إعداد التقارير.

3. معايير تحقيق جودة المعلومات المالية:

تتحقق جودة المعلومات المالية من خلال توافر عدة معايير وهي مبينة في الشكل التالي:

الشكل3-1 : معايير جودة المعلومات المالية

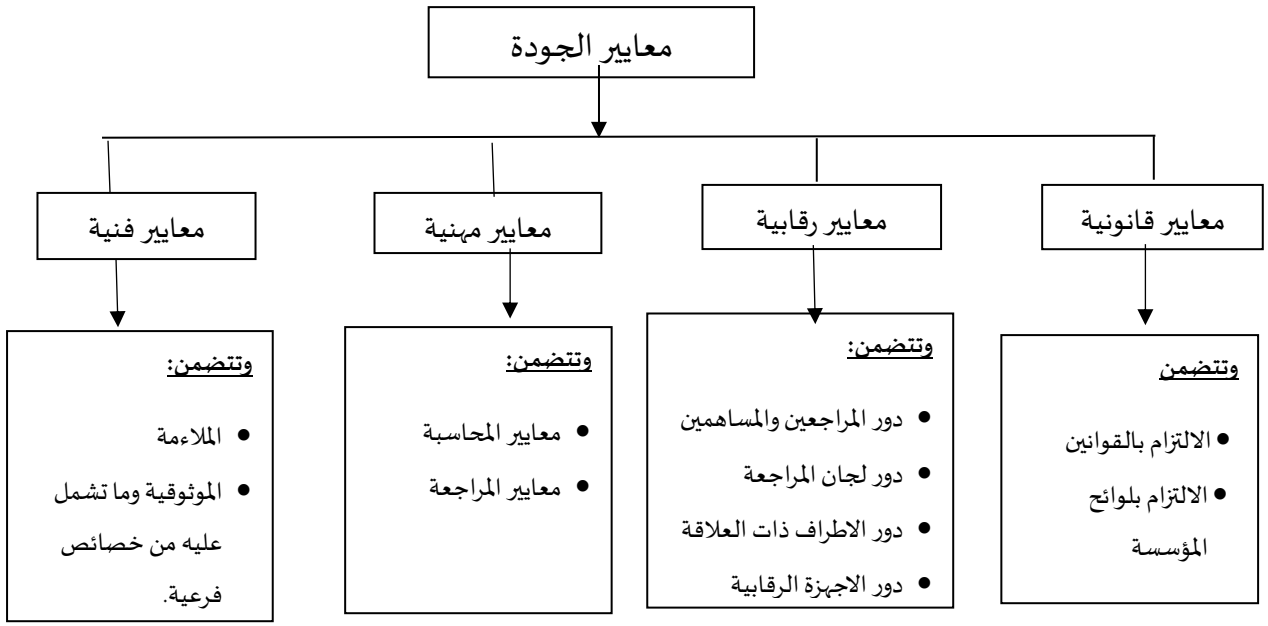

المصدر: محمد أحمد إبراهيم الخليل، **دورحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سوق الاوراق المالية: دراسة تطبيقية نظرية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد 01، 2007، ص23.

1.3. معايير قانونية:

تعمل عدة دول من خلال مؤسساتها المهنية على وضع قوانين وتشريعات تلتزم بها المؤسسات من أجل تطوير جودة المعلومات المالية والمحاسبية للمؤسسات مع ضبط جوانب الأداء فيها بما يتماشى مع المتطلبات القانونية التي تجبر المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها. وقد أصدر المشرع الجزائري في هذا الخصوص عدة مراسيم وقوانين منها[1]:

- القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 الخاص بالنظام المحاسبي المالي والذي يتضمن إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومدونة حسابات لإعداد كشوفات مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بالإضافة إلى المعايير المحاسبية.
- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 والذي يتضمن تطبيق أحكام القانون 07 -11.
- القرار رقم 7 المؤرخ في 26 جويلية 2008 والذي يضم ثلاثة ملاحق:
  - الملحق الاول: يحدد قواعد تقييم ومحاسبة الخصوم والاصول والمنتوجات والاعباء والكشوفات المالية وطريقة عرضها وأيضا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
  - الملحق الثاني: يحدد نظام المحاسبة المالية المبسطة للكيانات الصغيرة.
  - الملحق الثالث: يتضمن معجما لتعريف المصطلحات التقنية المحاسبية.
- القرار 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008 والذي يحدد شروط استخدام المحاسبة المبسطة من قبل الكيانات الصغيرة.
- المرسوم التنفيذي رقم09-110 المؤرخ في 07 أفريل 2009 ويحدد شروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الاعلام الآلي.

2.3. معايير رقابية:

تلعب هذه المعايير دور هام في تحديد وضبط وتقيم مدى الالتزام بالخطط والسياسات والاجراءات التي تسمح لنا بالاستعمال الكفء للموارد فالرقابة من بين مكونات العملية الادارية ونجاح هذا العنصر يعود إلى دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والادارية في تنظيم المعالجة المالية[2].

3.3. معايير مهنية:

تتأثر المعلومات المالية وجودتها بالسياسات والممارسات المحاسبية المتبعة وهذا ما جعل الهيئات والمجالس المهنية تهتم بإعداد معايير محاسبية لضبط الأداء المحاسبي بغرض إعداد تقارير مالية تلبي احتياجات مستخدميها وتتمتع بالنزاهة والأمانة[3].

---

[1] زاوي أمال، **جودة المعلومات المحاسبية والمالية وشروط تحقيقها**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية- دراسات اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة زياني عاشور، الجلفة، الجزائر،2013، ص101.

[2] زبيدي البشيرو سعيدي يحيى، **جودة التقارير المالية ود ورها في تقيي الأداء المالي: دراسة حالة مجمع صيدال**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 02، العدد 09، 2016، ص91.

[3] زاوي أمال، **مرجع سابق**، ص101.

4.3. معايير فنية:

تعمل المعايير الفنية على غرار الملاءمة والموثوقية على تحسين جودة المعلومات والرفع منها مما يعود بالإيجاب على جودة التقارير المالية، وبالتالي الرفع من حالة التأكد لدى مستعملي تلك التقارير[1].

المطلب الثالث : الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية والمحاسبية

لقد أورد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في البيان المفاهيمي للمحاسبة المالية الثاني خصائص المعلومات المالية والتي اعتبرها هرما تسلسليا كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 3-2: هرم الخصائص النوعية للمعلومات المالية

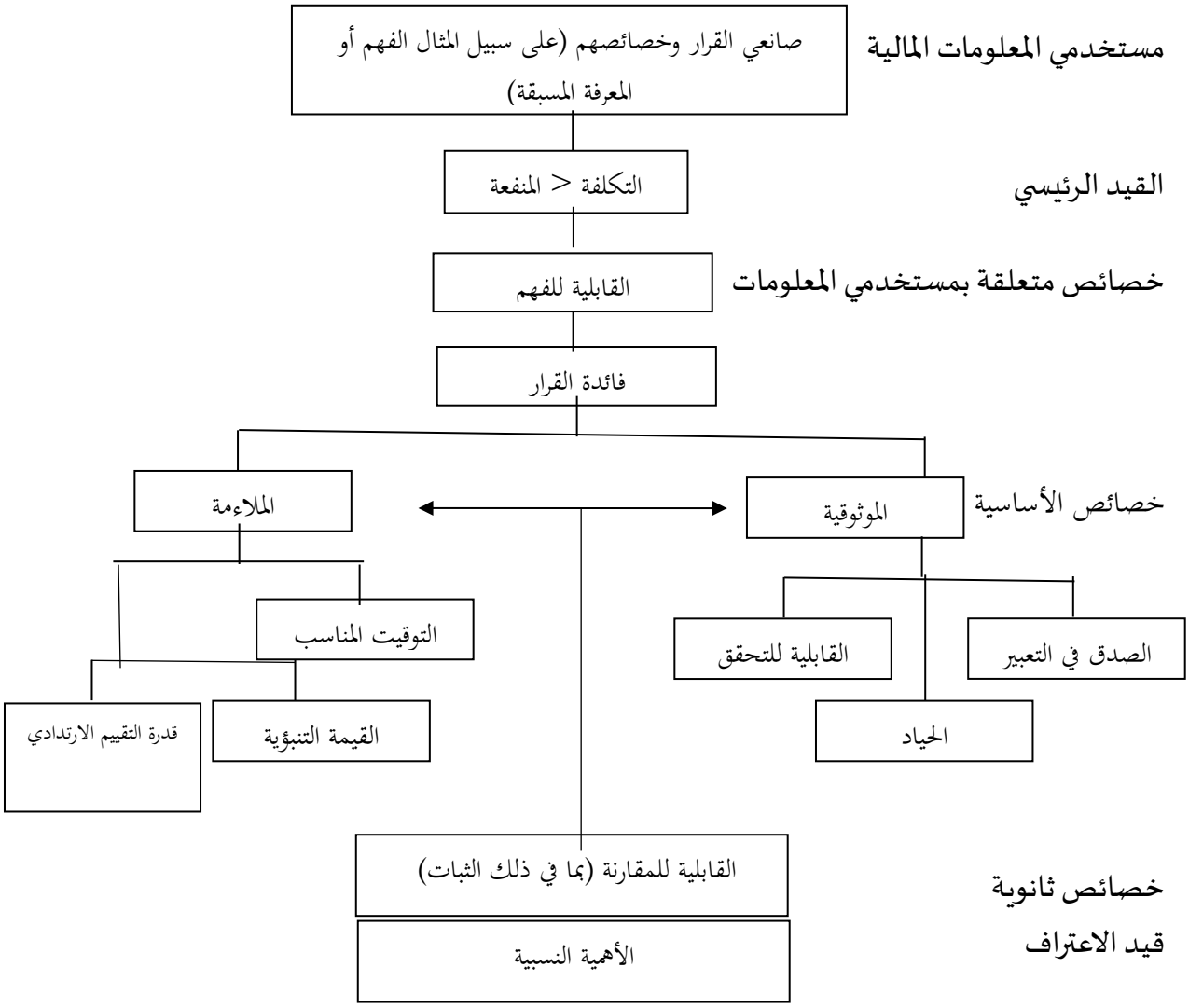

Source: Financial Accounting Standards Board, **Statement of Financial Accounting Concepts No.2: Qualitative Characteristics of Accounting Information**, 2008, P13.

[1] عثمان أحمد صوافة واخرون، **أثر الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة حالة: وزارة المالية في رام الله**، المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث ـ مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 05، العدد 15، 2021.

يبرز الشكل أن للمعلومات المالية خصائص أساسية وأخرى ثانوية والتي نوجزها فيما يلي:

1. الخصائص الاساسية :

من الشكل السابق يمكن حصر الخصائص الاساسية في الملاءمة والموثوقية

1.1. الملاءمة:

تكون المعلومات المالية ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فروق في القرارات عن طريق مساعدة مستخدميها في تكوين تنبؤات بالنتائج المستقبلية أو تصحيح التنبؤات السابقة وتغييرها. وتكمن أهمية هذه الخاصية في أهمية وخطورة القرارات التي تبنى على تلك المعلومات وبالتالي يجب أن تكون المعلومات على صلة وثيقة بالقرارات التي ستبنى عليها[1]. يجب توافر عدة شروط حتى تتحقق خاصية الملاءمة والتي يمكن حصرها في[2]:

- **شرط القيمة التنبؤية للمعلومة:** إن ملاءمة المعلومة المالية وجودتها ترتبط بشكل وثيق بقدرتها على تحقيق الأهداف المنتظرة من طرف مستخدميها، حيث أنها وانطلاقا من الأحداث الماضية والنتائج الحاضرة تمكن المستخدمين من بناء تنبؤات مستقبلية وذلك بربط الحاضر بالمستقبل وايضا المساهمة في اتخاذ القرارات بناء على توقعات مستقبلية فيما يتعلق بالمؤسسة ونشاطاتها المالية والتنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل؛
- **شرط القيمة الرقابية للمعلومة (القيمة ا لاسترجاعية :)** اعتمادا على عامل التغذية العكسية تلعب المعلومة المالية الملائمة دورا تقييميا رقابيا فعالا لصالح المستخدمين عن طريق مساعدتهم في اكتساب ميزة التغيير من خلال تعديل مختلف التوقعات المستقبلية والحالية أو تأكيدها، أي أنها تملك مستوى عالي من التقييم الارتدادي وأيضا تقلل من درجة عدم التقين في عملية اتخاذ القرارات بالنسبة لمستعمليها؛
- **شرط التوقيت المناسب للمعلومة:**والمقصود هنا أن المعلومة المالية يجب أن تكون ملائمة من حيث التوقيت الإعلامي لها، أي يجب نشرها في حينها قبل أن تفقد قدرتها و منفعتها في عملية اتخاذ القرارات، فاذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها، فلن يكون لها تأثير على عملية اتخاذ القرار، إذ أن هذه الاخيرة مرتبطة بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت الملائم باختلاف متخذ القرار و طبيعة ذلك القرار، فبعض القرارات تستوجب سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات الملائمة،

[1] عبد اللطيف طيبي، عبد الحميد بن الشيخ، **تقييم دور خصائص المعلومة المحاسبية في تفعيل جودة التقارير المالية**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 01، 2020، ص 275.

[2] بن بخمة سليمان و برحال عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص ص156-157.

ويعد عامل الوقت في نشر المعلومات المالية من أهم الشروط في تحقيق نسبة عالية من الملاءمة لهذه المعلومات.

2.1. الموثوقية

تعتمد موثوقية المقياس على الإخلاص الذي يمثل به ما يزعم أنه يمثله، مقرونًا بتأكيد للمستخدم أنه يتمتع بتلك الجودة التمثيلية. لكي تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوقة وذات صلة، وتعتمد الموثوقية على مدى إمكانية التحقق من الوصف أو القياس المحاسبي وصدقه التمثيلي. تتفاعل حيادية المعلومات أيضًا مع هذين المكونين من الموثوقية للتأثير على فائدة المعلومات وبالتالي فالمعلومات المحاسبية موثوقة إلى الحد الذي يمكن للمستخدمين الاعتماد عليها لتمثيل الظروف الاقتصادية أو الأحداث التي تدعي أنها تمثلها[1].

ولكي تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تحقق ثلاثة شروط[2]:

- **القدرة على التحقق:** يمكن التحقق من المعلومات عندما يمكننا التأكد من خلوها من الأخطاء - على سبيل المثال من خلال البحث عن التكلفة المدفوعة لأصل في عقد أو فاتورة؛
- **الإخلاص التمثيلي:** المعلومات وفية من الناحية التمثيلية عندما تتوافق مع حدث فعلي - مثل عندما يتوافق شراء الأرض مع معاملة في سجلات الشركة؛
- **الحياد:** تكون المعلومات محايدة عندما لا تميل إلى تصوير وضع الشركة في ضوء أفضل أو أسوأ مما تمليه الظروف الفعلية - مثل عندما يتم الكشف عن الخسائر المحتملة من دعوى قضائية كبرى بدقة في الملاحظات على البيانات المالية، مع جميع الآثار المحتملة على الشركة، بدلاً من تقليلها كخسارة محتملة بعيدة جدًا.

2. الخصائص الداعمة :

بالإضافة إلى الخصائص الأساسية السابقة الذكر توجد خصائص ثانوية تدعم رفع جودة المعلومات منها:

1.2. القابلية للمقارنة :

تمكن هذه الخاصية مستعملي المعلومات المالية من فهم وتحديد أوجه الاختلاف والتشابه لعناصر التقارير المالية وذلك من خلال ربطها ومقارنتها مع نفس العناصر لتقارير مالية سابقة للمؤسسة أو

[1] FASB, ibid, P

[2] Gary A. Porter & Curtis L. Norton, **using financial accounting information: the alternative to debits and credits**, 7th edition, South-Western/Centgage Learning, Mason, USA, 2011, PP61-62

لمؤسسات أخرى، فالقابلية للمقارنة ترتبط برقمين على الاقل[1]. وتقتضي عملية المقارنة الثبات في طريقة عرض القوائم المالية وتصنيف بنودها من فترة لأخرى مع الاتساق في السياسات المحاسبية المستعملة أي الثبات في استخدامها من فترة لأخرى، ولا يسمح بتغييرها إلا في حالات خاصة كمتطلب تشريع محلي أو متطلب لمعيار دولي[2].

تسمح إمكانية المقارنة الأكبر للمستخدمين بفهم الشركة وبيئتها ونظامها المحاسبي بشكل أفضل، أي أن زيادة القابلية للمقارنة تمكن المستخدمين من فهم الأحداث الاقتصادية والتنبؤ بها بشكل أفضل إذ نجد أن الشركات التي لديها بيانات مالية أكثر قابلية للمقارنة ترتبط بدقة أعلى في توقعات المحللين وتشتت أقل[3].

2.2. القابلية للفهم:

لكي يكون أي شيء مفيدًا، يجب أن يكون مفهومًا. الفائدة والفهم يسيران جنبا إلى جنب. ومع ذلك، تختلف قابلية فهم المعلومات المالية بشكل كبير اعتمادًا على خلفية المستخدم. يعتقد مجلس معايير المحاسبة المالية أن المعلومات المالية يجب أن تكون مفهومة لأولئك الذين هم على استعداد لقضاء الوقت لفهمها. المعلومات المالية هي أداة، مثل معظم الأدوات، لا يمكن أن تكون ذات فائدة مباشرة لأولئك الذين لا يستطيعون أو لا يرغبون في استخدامها أو الذين يسيئون استخدامها. ومع ذلك ، يمكن تعلم كيفية استخدامها ، ويجب أن توفر التقارير المالية المعلومات التي يمكن استخدامها من قبل الجميع - غير المحترفين وكذلك المحترفين - الذين هم على استعداد لتعلم كيفية استخدامها بشكل صحيح[4].

---

[1] سيد عبد الفتاح سيد، **أثر متطلبات المحاسبة عن الاصول البيولوجية طبقا لمعيار IAS41 على تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، المجلد 08، العدد 13، 2022، ص237.

[2] إيهاب حمزة المسماري، ناجي علي الكادكي، **أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المالية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية**، مجلة جامعة بنغازي العلمية، المجلد 35، العدد 01، 2022، ص109.

[3] James Jianxin Gong, **Accounting comparability, financial reporting quality, and the pricing of accruals**, Advances in Accounting, 28 March 2019, P2.

[4] Gary A. Porter & Curtis L. Norton, ibid, P61.

المبحث الثاني : علاقة الافصاح بجودة المعلومات المالية والمحاسبية

الادارة هي المكلف باعداد التقارير المالية وبالتالي تعمل من خلال تلك التقارير على إبداء الصورة التي ترغب بها وهذا لخدمة مصالحها إذ تعمل على الافصاح عن الاشياء التي ترغب بها و قد يؤدي ذلك إلى تغليط مستخدمي تلك التقارير وبالتالي فان جودة المعلومات تتوقف على مقدار وكيفية الافصاح. وهذا ما سنتناوله من خلال تعريفه و أنواعه وكذا أهدافه وأهميته.

المطلب الاول : الافصاح المالي والمحاسبي

1. مفهوم الافصاح

يعرف الافصاح على أنه عرض لكل المعلومات المهمة بالنسبة للدائنين والمستثمرين وغيرهم بأسلوب يسمح لهم بالتنبؤ حول مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق الارباح[1].

و يعد الافصاح المحاسبي عملية ابراز المعلومات المحاسبية كمية كانت ام وصفية في القوائم المالية أو في الجداول المكملة والملاحظات والهوامش وفي الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية ملائمة وغير مظللة لمستخدميها والذين ليس لهم حق الاطلاع على سجلات ودفاتر المؤسسة[2].

كما أكدت لجنة التدقيق المنبثقة عن المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين أن عرض القوائم المالية بناء على مبادئ المحاسبة المتعارف عليها يوجب توفير الافصاح المناسب في تلك القوائم وهذا بشأن كل الامور الجوهرية (المادية). والافصاح المقصود هنا يشمل شكل ومحتوى القوائم المالية وكذا المصطلحات المستخدمة فيها وحتى الملاحظات المرفقة بها ومافيها من تفاصيل وذلك بطريقة تجعل لهذه القوائم قيمة إعلامية بالنسبة لمستخدميها[3]. و يمكن القول أن الافصاح المحاسبي هو إظهار كافة المعلومات التي يمكن أن تؤثر على موقف متخذي القرارات المتعلقة بالمؤسسة وهذا يعني ظهور المعلومات في التقارير والقوائم المحاسبية بلغة واضحة ومفهومة للقارئ دون أي لبس ولا تضليل[4].

---

[1] Sally Sayyed Hussien Ahmed, **The Relationship Between Corporate Governance and Transparency & Disclosures In State Owned Enterprises: Literature Review**, International Journal of Business And Management Studies, Vol 05, N° 2, 2013, p. 253.

[2] زغدار أحمد وسفير محمد،**خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية(IFRS/IAS)** ، مجلة الباحث، المجلد07، العدد07، 2009، ص84.

[3] عزي الاخضر ورابح طويرات، **محاولة تحليل علاقة الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية بمستوى الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولي**ة، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، المجلد14، العدد18، 2018، ص260.

[4] عطة فيصل ودراوسي مسعود، **مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF وأثرها على الافصاح المحاسبي: دراسة ميدانية**، مجلة الابحاث الاقتصادية، المجلد16، العدد02، 2021، ص349.

وبالتالي فالافصاح المحاسبي يشير إلى جميع المعلومات ذات العلاقة بالقوائم المالية من ناحية المحتوى والذي يشمل بنودا ومعلومات وصفية أو كمية، وايضا من ناحية طريقة عرض وشكل تلك المعلومات والبنود داخل كل قائمة، إضافة إلى السياسات المحاسبية المتبعة في القياس لضبط قيمة كل بند وهذا لمساعدة المستحدمين في اتخاذ قراراتهم وتقليل حالة عدم التاكد[1].

2. دور واهمية الافصاح المالي والمحاسبي

تكمن أهمية الافصاح في توفير المعلومات المحاسبة والمالية بصورة ملائمة وصادقة وواضحة وهذا ما يساعد مستخدميها في التنبؤ والمقارنة واتخاذ القرارات الصحيحة. كما يعمل الافصاح على جعل التعامل في السوق المالية أكثر عدالة حيث أنه يسمح للمستثمرين بالحصول على المعلومات وبفرص متكافئة وهذا ما يعمل على توفير مناخ استثماري ملائم[2].

كما تبز أهمية الافصاح فيما يلي[3]:

- الاعتماد على المعلومات المفصح عنها في وضع البرامج والخطط للوصول الى الاهداف المسطرة؛
- يساعد الافصاح المساهمين على معرفة مدى نجاعة الادارة في تسيير المؤسسة التي تعمل على تنمية حقوق المساهمين؛
- كما يسمح الافصاح في التقارير المالية على إبراز مدى كفاءة الادارة في العمليات الاستثمارية للمؤسسة؛
- تقديم المعلومات ذات الاثر المالي لمختلف الجهات على غرار مصلحة الضرائب؛
- إمداد مستخدمي التقارير بالمعلومات للمقارنة والتنبؤ وتقيم قدرة المؤسسة على الدخل؛
- يربط الافصاح المؤسسة بالعالم الخارج من خلال إظهار المعلومات التي تملكها الادارة للمستثمرين مما يسمح بتقييم أداء المؤسسات والمفاضلة في الاستثمار فيها.

3. انواع الافصاح المالي والمحاسبي

لقد تعددت تقسيمات الافصاح المالي والمحاسبي بحسب الغرض و درجة الالتزام وكذا مستخدميها ومقدار الافصاح وغيرها من التقسيمات وفيما يلي أبرز تلك التقسيمات:

---

[1] عبد المنعم مطفي حنان، **دور الافصاح المحاسبي الالزامي والاختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية في تعزيز الشمول المالي**، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 02، 2022، ص147.

[2] جنينة جمال و محصول نعمان، **أثر الافصاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري**، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الادارية، المجلد08 العدد01، 2023، ص40.

[3] أحمد حابية، **العوامل المؤثرة على عملية الافصاح في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة لآراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة**، مجلة المدبر، المجلد 07، العدد02، 2020، ص ص42-43.

1.4. من حيث مقدار الافصاح:

ويتم من خلال هذا المعيار تقسيم الافصاح إلى:

1.1.3. الافصاح الكامل:

ويقصد به توفير كافة الايضاحات والمعلومات لمتخذي القرار في القوائم المالية مع مراعات الاهمية النسبية حيث ان عدم توفير ايضاحات أو معلومات معينة قد يلحق ضررا كبير بمن يعتمد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار[1].

2.1.3. الافصاح الكافي:

يعد هذا الافصاح أكثر الانواع استخداما إذ يشير إلى الحد الادنى من المعلومات الذي تنتج عنه قوائم مالية غير مضللة أي أن هذا النوع من الافصاح يضمن الحد الادنى للمعلومات التي يحتاجها مستخدمي القوايم المالية[2].

3.1.3. الافصاح العادل:

هو الافصاح الذي يهتم بالرعاية المتوازنة لجميع الاطراف المالية من خلال مراعاة مصالح كل تلك الفئات وبشكل متوازن[3].

2.3. من حيث درجة الالتزام:

من خلال هذا المعيار يقسم الافصاح إلى نوعين الافصاح الاختياري والالزامي و سنحاول التفصيل فيهما:

1.2.3. الافصاح الاختياري:

قدمت رؤى حول تعزيز الإفصاحات الطوعية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في عام 2001 تعريفا واضحا للإفصاح الطوعي وهو توفير المعلومات من قبل إدارة المؤسسة بما يتجاوز المتطلبات مثل مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا وقواعد لجنة الأوراق المالية والبورصات أي يمكن

[1] بوقدوم مروة وعمورة جمال، **الرقابة المصرفية في الجزائر ودورها في تعزيز الافصاح بالبنوك التجارية**، مجلة الابحاث الاقتصادية، جامعة لبليدة، العدد18، 2018، ص78.

[2] ضيف الله محمد الهادي، **اسس وقواعد الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الابلاغ المالي الدولية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد01، العدد06، 2013، ص88.

[3] غربي سامية، بوطورة فضيلة وسمايلي نوفل، **أهمية كشف ممارسات المحاسبة الابداعية من خلال دور معايير المحاسبة الدولية والافصاح المحاسبي**، مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث، المجلد02، العدد07، 2022، ص850.

للمؤسسات المدرجة أن تكشف طوعا عن معلومات تتجاوز المتطلبات التي تفرضها القوانين واللوائح الحالية من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة بما في ذلك إدارة علاقات المستثمرين[1].

فالافصاح الاختياري هو كل ما يتجاوز الافصاح الالزامي الموصى به قانونيا، ويقوم به المديرين إختياريا لغرض زيادة وضوح قيمة المؤسسة فيما يخص المستخدمين المستهدفين ويعتبر سلوك تجاري إستراتيجي[2]. يعمل المديرون من خلال الافصاح الاختياري على تقديم معلومات اضافية لاتفرضها القوانين المالية ولا التشريعات بغرض منح معلومات اكثر للمستخدمين تجنبا لطلبهم لها من مصادر خارجية قد تكون مضللة[3].

وتكمن أهمية الافصاح الاختياري في الدور الذي يلعبه لإستكمال المعلومات التي جاء بها الافصاح الالزامي من خلال[4]:

- المساعدة في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصلحة (المرتقبين أوالحاليين) والمديرين؛
- المساهمة في ابراز الدور الجيد للمؤسسة وتميزها عن باقي المؤسسات؛
- المساهمة في تلبية إحتياجات المجتمع من خلال إبراز معلومات تساعد على ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية وكذا المساهمة في التنمية المستدامة ؛
- المساهمة في تخفيض تكلفة رأس المال وكذا تكلفة الحصول على الاموال لتنمية المؤسسة وهذا من خلال توضيح أدائها؛
- يعمل الافصاح الاختياري على توجيه إهتمامات أصحاب المصالح إلى قضايا معينة دون أخرى مما يساهم في تغيير آرائهم؛
- الرفع من قيمة المؤسسة من خلال التأثير الايجابي على أسهمها بكثرة الافصاح والتي تنعكس على قرارات المستثمرين.

أما بالنسبة للمعلومات المتضمنة في الافصاح الاختياري فقد أصدرت عام 2004 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ الحوكمة وكان مبدأ الافصاح وشفافية من ضمن تلك المبادئ حيث إشتمل

---

[1] Zhang Zirui & Zhang Jianxun, **Analysis on Voluntary Disclosure of Accounting Information for Listed Companies in China**, International Business and Management, Vol 9, N1,2014, P144.

[2] عمروش صبرينة ودواح بالقاسم، **أثر الافصاح الاختياري على الاداء المالي لمؤسسات الاقتصادية في الجزائر دراسة ميدانية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص426.

[3] نوارة محمد و دكرارشة فاطة الزهراء، **مساهمة الافصاح الاختياري في تسهيل عملية إتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة لمؤسسة رويبة**، مجلة المنتدى لدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص199.

[4] السيد محمد متولي سعاد، **دراسة أثر الافصاح الاختياري على الاداء المالي للشركات في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS : دراسة إختبارية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية**، مجلة البحوث التجارية، جامعة بورسعيد، المجلد 22، العدد 02، 2021، ص684.

على بعض المعلومات الاختيارية التي يمكن الافصاح عنها لتحقيق حوكمة رشيدة وتصنف المعلومات الاختيارية الممكن الافصاح عنها الى تسعة مجموعات كل واحدة تضم مجموعات فرعية والتي نوجزها فيما يلي[1]:

- معلومات عامة حول المؤسسة على غرار الهيكل التنظيمي؛ معلومات تاريخية؛ أثر الوضع السياسي على نشاطها... ؛
- معلومات حول نشاط المؤسسة ووضعها المستقبلي مثل بيان بالاهداف والاستراتيجية.... ؛
- معلومات حول الاسهم وحملتها من حيث عد المساهمين؛ قيمة السهم السوقية؛ معلومات حول المساهمين... ؛
- معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية كالتبرعات الخيرية؛ عدم التأثير على البيئة؛ برامج حماية البيئة...؛
- معلومات حول الادارة مثل عدد المدراء؛ أسمائهم؛ خبرتهم المهنية... ؛
- معلومات حول العاملين بالمؤسسة: عددهم؛ تصنيفهم؛ البرامج التدريبية؛ المستفيدين منها... ؛
- معلومات حول تكاليف التطوير والبحث كسياسة التطوير والبحث؛ الميزانية... ؛
- معلومات حول النتائج والنسب الغير مالية والمالية مثل الارباح الموزعة؛ سياسة توزيعها؛ نسب المديونية؛ نسب السيولة... ؛
- معلومات حول الحوكمة مثل أعضاء اللجنة؛ مهامهم ومؤهلاتهم....

2.2.3. الافصاح الاجباري:

يمثل الحد الادنى من المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية بناء على متطلبات الجهات الرقابية والمعايير المحاسبية وكذا اللوائح والقوانين[2].

---

[1] المقصبي خالد، **إستخدام شركات التأمين الليبية لشبكة االمعلومات العالمية في الافصاح الاختياري: دراسة استطلاعية**، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، جامعة بن غازي، العدد 06، 2021، ص07.

[2] أبواليزيد توفيق هديل، **محددات الافصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة دراسة نظرية وميدانية في بيئة الاعمال المصرية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2013، ص23.

وهو كل مانصت عليه المعايير المحاسبية الدولية إضافة الى ما تقضي به القوانين والتشريعات لاعطاء القدر المناسب والكافي من الايضاحات لمستخدمي المعلومات المالية بهدف إتخاذ القرارات المالية والاقتصادية السليمة[1].

وبالتالي فالافصاح الاجباري (الالزامي) قد يختلف باختلاف اللوائح والتشريعات التي تخضع لها كل مؤسسة والذي يرتبط بشكل وثيق بالوضعية السياسية والاقتصادية للبلدان، فما هو إلزامي في الدول المتطورة والتي تملك بورصات كبير ليس بالضرورة إلزامي في الدول الاخرى.

وقد عملت الهيئات المختصة على سن قوانين ووضع لوائح لضبط حجم المعلومات الادنى اللازمة لاتخاذ القرارات و تجنب تضارب المصالح بين مختلف الاطراف كما تبرز أهمية الافصاح الاجباري في النقاط التالية[2]:

- توصيل المعلومات الاقتصادية، سواء كانت مالية أو غير مالية، كمية أو غير ذلك تتعلق بالمركز المالي للشركة وأدائها؛
- الكشف عن المعلومات التي قد ترغب الشركات في إخفاءها؛
- حماية رفاهية المستثمرين العاديين؛
- إعادة توزيع الثروة بين المستثمرين المطلعين والمستثمرين النظاميين من خلال اشتراط حد أدنى من الإفصاح؛
- ضمان مصداقية المعلومات في أسواق رأس المال والتي تتأثر بشكل إيجابي بوجود تنظيم الإفصاح.

أما بالنسبة للمعلومات المتضمنة في الافصاح الاجباري فقد وقع إختلاف في تحديد نوعية المعلومات المفصح عنها إلزاميا بحسب توجهات الهيئات التنظيمية وبيئة الاعمال التي تنشط بها المؤسسة من حيث القوانين التي تحكمها. فالافصاح الالزامي يركز على المعلومات المالية التي تحددها البورصات والقوانين التي تخضع لها المؤسسة ومع تنوع وتعدد الاطراف ذات المصلحة بالمؤسسة وكذا توسع الاعمال أصبحت الكثير من البورصات تفرض على المؤسسات الافصاح على معلومات كانت في السابق إختيارية[3].

---

[1] مفتاح حمزة، **تأثير الانحراف بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية على درجة الافصاح في القوائم المالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر3، 2020، ص40.

[2] Tatiana Popova & al, **Mandatory Disclosure and Its Impact on the Company Value**, International Business Research, Vol 06, N°05, 2013, P02.

[3] غزالي زينب، **مجلس الادارة كآلية لحوكمة ودوره في تحقيق جودة الافصاح**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2022، ص26.

ومما سبق يمكن إدراج مقارنة بين الافصاح الاختياري والاجباري في الجدول التالي:

الجدول 3-3: مقارنة بين الافصاح الاختياري والاجباري

البيان	الاختياري	الاجباري
المفهوم	المعلومات الغير ملزم الافصاح عنها وهي حكر للمؤسسة.	المعلومات التي يجب الافصاح عنها بناء على القانون.
الهدف	حافز ذاتي يرجى منه تحقيق منافع إقتصادية.	-يسعى إلى الالتزام بالقوانين و التشريعات؛ -يسعى إلى ضبط عملية نقل المعلومات.
المحتوى	معلومات حول خطط التطوير والبحث وإستراتجيات وأهداف المؤسسة مع تحليل المعلومات.	يقدم المعلومات الاساسية والمالية بموجب معايير المحاسبة والمتطلبات القانونية.
مدق الحسابات	يعفى مدقق الحسابات من أي مسؤولية خاصة في الافصاح.	ملزم لمدقق الحسابات.
الاليات المستعملة في نقل المعلومات	الانترنات؛ المؤتمرات الصحفية؛ الرسائل القصيرة.	التقارير السنوية المالية؛ إجتماع الهيئة العامة والتقارير الدورية.
التوقيت	حسب ما تحدده الادارة.	يتم حسب المواعيد التي يحددها القانون.

المصدر: بوشايب حسينة، **دوروأهمية الافصاح الاختياري في القوائم المالية للمؤسسات دراسة عينة من مؤسسات المساهمة في بورصة الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 02، 2016، ص15.

من خلال الجدول يمكن القول أن كلا النوعين مهم بالنسبة لأصحاب المصلحة في المؤسسة إذ يساعدهم في إتخاذ قرارات رشيدة وسليمة. كلاهما يهدف الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية مع تلبية المتطلبات بما في ذلك التوقيت المناسب والدقة والوضوح، فهما نموذجان لاداء حوكمة الشركات ومكملان لبعضهما البعض مع إمكانية تحول احدها إلى الاخر وذلك بحسب متطلبات بيئة العمل التي تنشط بها المؤسسة[1].

المطلب الثاني : القوائم المالية للإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية

1. مفهوم القوائم المالية

تنتج القوائم المالية من إجراء المعالجة للعديد من المعلومات بعد التبسيط والتلخيص والهيكلة. وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها في القوائم المالية على شكل فصول ومجاميع. ويحدد مدى اتساع مبدا الأهمية البالغة مدى اتساع عملية التجميع هذه وكذا مدى التوازن بين:

[1] Zhang Zirui, Zhang Jianxun, ibid, P144.

- المنافع المتوفرة للمستعملين بواسطة انتشار اعلام مفصل؛
- التكاليف المحتملة سواء لإعداد ونشر هذا الاعلام لاستعماله[1].

فالقوائم المالية هي مجموعة الوثائق المحاسبية والمالية الكاملة والغير قابلة للفصل فيما بينها، وهي تقدم صورة صادقة للأداء والوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات[2].

كما تعرف القوائم المالية على أنها : مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن : قائمة حساب النتيجة، الميزانية، قائمة تغيير الاموال الخاصة، قائمة تدفقات الخزينة والملاحق، والهدف من القوائم هو تقديم معلومات عن الاداء والوضعية المالية للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية.[3]

تعتبر القوائم المالية الناتج الاساسي والنهائي للعمل المحاسبي في المؤسسة، والتي تنتج عن إجراء معالجات محاسبية للبيانات التي ترتبط بالانشطة والاحداث التي تقوم بها المؤسسة بغرض تقديمها الى كافة مستخدميها للاستفادة منها في اتخاذ قراراتهم وبصورة ملخصة وإجمالية[4].

2. اهمية واهداف اعداد القوائم المالية

حددت لجة تروبلود TRUEBLOOD عام 1973 أهداف اعداد القوائم المالية في 12 هدف وأصبح تقريرها الاساس الذي قامت عليه الدراسات اللاحقة و يمكن إدراجها فيما يلي[5]:

- الهدف الرئيسي هوتوفير معلومات تساهم في إتخاذ القرارات التي تعتبر معيارا لمنفعة المعلومات؛
- توفير معلومات عن نشاط المؤسسة حتى يستفيد منها المستخدمين الذين لا يملكون سلطة الوصول إلى معلومات المؤسسة بشكل مباشر؛
- توفير معلومات تساعد كلا من المقرضين والمستثمرين في القيام بالتنبؤات وتقيم التدفقات النقدية المحتملة من ناحية التوقيت الكمية ودرجة عدم التأكد مع إجراء المقارنات؛
- توفر القوائم المالية معلومات تساعد في تحديد مدى كفاءة ونجاعة الادارة في إستخدام موارد المؤسسة ومدى تأثير ذلك على تحقيق الاهدافها؛

---

[1] قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، **قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد19، 25 مارس2009، ص 22.

[2] Jean-François des Robert & Mechain François & Hervé Puteaux, **Normes IFRS et PME**, Dunod, Paris, 2004, p12.

[3] Pascal barneto, **Normes IAS/IFRS, Application Aux états Financiers**, 2éme edition, Dunod, Paris, 2006, P 261.

[4] قاسم محسن الحبطي و زياد هاشم يحي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت 2011،ص 25.

[5] مداحي عثمان، **أهداف القوائم المالية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، 2012، ص53-54.

- تعمل القوائم المالية على إمداد مستخدميها بالمعلومات الضرورية للقيام بالمقارنات والتنبؤات وتقيم القدرة الايرادية للمؤسسة؛
- تقديم الميزانية (قائمة المركزالمالي) والتي تساهم في التنبؤ و التقييم للقدرة الربحية؛
- تقديم قائمة الدخل والتي تساعد في المقارنة والتنبؤ و تقييم مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الدخل في المستقبل؛
- تقديم قائمة بالتغيرات المالية مما يسمح لمستخدمي القوائم المالية بالتنبؤ وتقيم الاحداث الاقتصادية المتوقعة؛
- تقديم معلومات حول أثر نشاط المؤسسة على المجتمع بصفة عامة؛
- تقديم قائمة بالنشاط المالي للمؤسسة وهذا أيضا يسمح بالقيام بالمقارنات والتنبؤات وتقيم المقدرة الدخلية للمؤسسة؛
- تقديم معلومات للمنظمات الغير هادفة للربح والاجهزة الحكومية مما يساعدهم في تقييم مدى كفاءة الادارة في إستخدام الموارد الاقتصادية وكذا فعاليتها في تحقيق أهداف المؤسسة؛
- توفير معلومات تفسيرية وواقعية عن الاحداث والعمليات التي قامت بها المؤسسة بغرض المساعدة على التنبؤ والمقارنة.

أما بالنسبة لأهمية القوائم المالية فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **وسيلة لاتخاذ القرارات:** تساعد المعلومات الواردة في القوائم المالية كل الاطراف ذات العلاقة في اتخاذ قراراتهم وتحديد اتجاهاتهم إذ تسمح[1]:
  - للادارة بتحديد كيفية الاستغلال الفعال للموارد مع تحديد وتعديل الاهداف والاستراتجيات بناءا على الوضعية المالية المحققة؛
  - للأطراف الخارجين بتحديد علاقتهم بالمؤسسة من خلال الاستثمار بها أو سحب إستثماراتهم منها أومنحها قروض وغيرها من القرارات كل حسب علاقته بالمؤسسة.
- **وسيلة في تقيم الاداء:** تسمح القوائم المالية بالحكم على أداء الادارة وتقيم مدى نجاعتها في استغلال الموارد المتاحة لها وهذا بالحكم على[2]:

[1] بلماداني محمد، **مشاكل القياس المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية وأثرها على جودة المعلومات المالية: دراسة حالة المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية ومؤسسة مطاحن الجلفة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة البليدة02، الجزائر، 2021، ص97.
[2] مفتاح بختة، **لجان المراجعة وتأثيرها على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021، ص56.

- درجة التقدم في تحقيق اهداف المؤسسة؛
- المركز المالي للمؤسسة؛
- وكيفية إستغلال موارد المؤسسة.

– **وسيلة إتصال:** تعمل القوائم المالية على إيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستخدمها حول نشاط المؤسسة وبالتالي فهي[1]:

- أداة لربط العلاقات بين المؤسسات وموردين؛ زبائن؛البنوك ...؛
- أداة للربط بين مختلف أقسام المؤسسة، العمال، الباحثين المحليلين.

3. الفروض التي تقوم عليها عملية إعداد القوائم المالية

تقوم عملية إعداد القوائم المالية على عدة فروض وإعتبارات بناء على ما نص عليه الاطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية والتي نوجزها فيما يلي:

1.3. أساس الاستحقاق:

يتم إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي لضمان مصدقيتها، فالقوائم المعدة على أساس الاستحقاق بدلا من الاساس النقدي تعطي لمستخدميها معلومات عن العمليات المالية السابقة المنطوية على إستلام ودفع النقدية وكذا تحيطهم علما حول الالتزام بدفع النقدية مستقبلا وكذا النقدية التي سوف يجرى إستلامها في المستقبل. فهي توفر معلومات عن العمليات المالية السابقة وكل الاحداث الاخرى التي تعد أكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية في صنع قراراتهم الاقتصادية[2].

2.4. أساس الاستمرارية:

يتم إعداد القوائم المالية على أساس إستمرارية الاستغلال مع إفتراض أن المؤسسة ستزاول نشاطاتها في المستقبل المتوقع، إلا اذا وقعت أحداث أو صدرت قرارات قبل نشر الحسابات والتي قد تسبب في تصفية أو توقف المؤسسة عن النشاط في المستقبل القريب[3].

3.3. الثبات في العرض:

عند إعداد القوائم المالية يجب مراعات مبدا الثبات في تبويب وعرض بنودها من فترة لاخرى إلا إذا[4]:

---

[1] بلماداني محمد، **مرجع سابق**،ص96.

[2] بن قطيب علي وحطاب دلال، **أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية: دراسة مقارنة بين المعيار االمحاسبي رقم 01 والنظام المحاسبي المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص10.

[3] رميدي عبد الوهاب وسماي علي، **المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، الطبعة 02 ، دار حومة، 2016، ص23.

[4] محمود رزق عبد الغفار وآخرون، **مرجع سابق**،ص20.

- حدث تغيير ملموس في طبيعة عمليات المؤسسة؛
- تبين أن تغيير أسلوب التبويب والعرض يؤدي إلى عرض أكثر ملاءمة؛
- صدور معيار محاسبي يتطلب التغيير في العرض.

4.3. الدورية :

نقوم بموجب هذا الفرض بتقسيم عمر المؤسسة إلى فترات متساوية (وعادة ما تكون سنة مالية) بغرض التعرف على نتائج أعمالها دوريا وهذا ما يجعل المستخدمين على إطلاع وبشكل مستمر بأوضاع المؤسسة ونتائجها مما يسهل عليهم إتخاذ قراراتهم من خلال المقارنة بين الفترات[1] .

5.3. الاهمية النسبية:

ونقصد بها جعل بند معين معتبرا نسبة إلى بنود أخرى مما يترتب عليه إختلاف في طريقة العرض أو المعالجة المحاسبية، كاعتبار أحد تكاليف الاصول ضعيف القيمة مصروف ايرادي إستنادا لاهميته النسبية إلى إجمالي أصول المؤسسة، مما يعني عرض كل مجموعة تتمتع بالاهمية النسبية للبنود المماثلة بشكل منفرد في القوائم المالية مع إمكانية تجميع البنود الغير متماثلة إذا انت لاتتمتع بالاهمية النسبية[2].

المطلب الثالث : الافصاح في النظام المالي والمحاسبي الجزائري

بعد تبني الجزائر للاقتصاد الحر وجب عليها إصلاح نظامها المحاسبي وتبني نظام يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وهذا للرفع من جودة معلوماتها المالية مما جعلها تنتقل من المخطط المحاسبي إلى ما يعرف بالنظام المحاسبي المالي. وقد جاء هذا الاخير ليعطي أهمية للافصاح المحاسبي عن طريق منح أولوية كبيرة للمعايير الخاصة بعرض واعداد القوائم المالية بهدف جعلها أكثر شفافية[3]. والجدول التالي يبرز أهم المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالافصاح والتي تضمنها النظام المحاسبي المالي:

---

[1] راضي خنفر مؤيد، فلاح المطارنه غسان، **تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة 03، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2011، ص23.

[2] الجعارات خالد جمال، **المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية**، الطبعة 01، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017، ص218-219.

[3] زغدار أحمد، مخلوفي نعيمة، **أثر تكييف النظام المحاسبي المالي مع متطلبات الافصاح الدولي وتبني مبدأ القيمة العادلة على جودة المعلومة**،مجلة المؤسسة، العدد 04، 2014، ص105.

جدول3-4: المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالافصاح والتي تضمنها النظام المحاسبي المالي

مجال المقارنة	فقرات من محتوى النظام المحاسبي المالي	المعيار المحاسبي الدولي المقابل أو القريب منها
القوائم المالية	القوائم المالية: الفقرات من 1-210 إلى 5-210 جدول تدفقات الخزينة.	IAS 1 عرض القوائم المالية. IAS 33 ربحية السهم. IAS 7 جدول تدفقات النقدية.
الافصاح المحاسبي	- السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء: الفقرة 138-1 إلى 138-5. - المادة رقم 13 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156. - العمليات لحساب الغير الفقرة: 131-7 إلى 131-8. - ملحق النظام المحاسبي المالي الخاص بقطاع البنوك. -الاصول المالية: الفقرة 122-1 إلى 122-9.	IAS 8 السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء. IAS 10 الاحداث التالية لتاريخ الميزانية. IAS 24 الإفصاح عن الاطراف ذوي العلاقة. IAS 30 الافصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة حل محله المعيار رقم IFRS 7. IAS 32 الادوات المالية-العرض والافصاح.

المصدر: واضح صالح، حسوس صديق،بن مسعود عطا الله، **الافصاح المحاسبي في القوائم الماليةوفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية: دراسة مقارنة**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص28.

من خلال الجدول يتضح ان النظام المحاسبي المالي قد إعتمد وبشكل كبير على المعايير المحاسبية الدولية فبالنسبة للقوائم المالية نجد أن المادة 25 من القانون 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي تنص على أن المؤسسات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون (عدى الكيانات الصغيرة) وجب عليها إعداد القوائم المالية سنويا على الاقل والتي تتضمن كل من الميزانية؛ حساب النتائج؛ جدول سيولة الخزينة؛ جدول تغيير الاموال الخاصة وكذا ملحق يبين الطرق والقواعد المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج[1]. وفيما يلي عرض موجز لهذه الكشوفات والافصاحات الواجبة فيها:

[1] القانون 07-11، **النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد74، 25 نوفمبر2007، ص05.

1. الميزانية:

تعرف الميزانية على أنها قائمة يتم إعدادها في نهاية كل فترة مالية ويتم فيها عرض كل ممتلكات المؤسسة والتزاماتها في ذلك التاريخ. وبعبارة أخرى هي تشمل أرصدة الحسابات التي سوف تبدا بها المؤسسة في الفترة المالية اللاحقة من أصول وخصوم[1]:

- **الموجودات:** وهي كافة ممتلكات المؤسسة التي تستخدمها في ممارسة نشاطها وصولا إلى تحقيق أهدافها حيث يعبر عنها بوحدة نقدية تمثل قيمتها التاريخية ويتم ترتيبها حسب درجة سيولتها (إمكانية تحويلها إلى نقدية سائلة) بدأ بالموجودات الاقل سيولة إلى الاكثر سيولة.
- **المطلوبات:** هي كافة الالتزامات المالية التي بذمة المؤسسة تجاه الغير وهي واجبة التسديد في وقت لاحق ويتم ترتيبها حسب درجة استحقاقها أي فترة سدادها بدءا بالأطول فترة سداد.
- **حقوق الملكية:** وهي كافة المبالغ التي تكون من حق مالكي المؤسسة والمساهمين وتضم رأس المال والاحتياطات.

يتم في الميزانة الافصاح عن المركز المالي للمؤسة من خلال إبراز عناصر الاصول والخصوم وبصفة منفصلة كما يلي[2]:

- الاصول: التثبيتات المعنوية؛ التثبيتات العينية؛ الاهتلاكات؛ المساهمات؛ الاصول المالية؛ المخزونات؛ أصول الضريبة؛ العملاء والمدينون الاخرون؛ خزينة الاموال الايجابية وكذا معادلات الخزينة الايجابية.
- الخصوم: رؤوس الاموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة او المقترحة عقب تاريخ الاقفال مع تميز رأس المال الصادر والاحتياطات والنتيجة المالية؛ الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛ الموردون والدائنون الآخرون؛ خصوم الضريبة؛ المرصودات للاعباء و للخصوم المماثلة و خزينة الاموال السلبية وكذا معادلات الخزينة السلبية.
- في حالة الميزانية المدمجة: المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة؛ الفوائد ذات أقلية؛ وصف طبيعة كل احتياط من الاحتياطات؛ مبالغ لدفع والاستلام؛ مبلغ توزيع الحصص المقترح ووصف التزامات مالية أخرى ازاء بعض المساهمين في الدفع والتحصيل.

---

[1] قاسم محسن الحبيطي و زياد هاشم يحي، **مرجع سابق**،ص ص36-50.

[2] قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، **قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد19، 25 مارس2009 ، ص ص23-24.

بالاضافة إلى النقاط التالية[1]:

- التثبيتات: تندرج ضمن الاصول إذا توفرت فيها الشروط التالية:
  - أن يتوقع أن تتدفق من منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة؛
  - أن تكون تكلفته قابلة للقياس بشكل موثوق؛
  - أن يكون مسيطر عليه من طرف المؤسسة؛
  - أن يكون محدد أي يمكن بيعه أو مبادلته أو تأجيره.
- التثبيتات المالية: لم تحظى في النظام المحاسبي بتعريف محدد كما عالجها بصفة ملخصة أين إقتصر الافصاح على الطريقة المتبعة في تحديد قيمة السندات المحاسبية وكذا الافصاح عن معالجة تغيرات قيمة السوق بالنسبة للتوظيفات المالية المدرجة في الحسابات بقيمة السوق.
- انخفاض قيمة الاصول: عالج النظام المحاسبي هذا الجانب باخذ القيمة القابلة للتحقق أساس لتحديد انخفاض قيمة الاصل ويتم الافصاح عن قيمة التدني كمصروف إذا كانت القيمة المحاسبية للأصل أكبر من قيمته القابلة لتحقق.
- الضرائب المؤجلة(أصول وخصوم) والتي جاءت في مدونة الحسابات بالحسابي 133 و134 على التوالي حيث أن المجلس الوطني للمحاسبية لم يتعمق كثيرا إذ تعرض لثلاث حالات فقط من بين 14 حالة أدرجها في الاشعار الذي أصدره في 2014/06/10.
- المخزون: أعطى النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة للمخزون وحدد ما يجب الافصاح عنه في النقاط التالية: الاسلوب المستخدم في تحديد تكلفة المخزون؛ قيمة المخزون المعترف به كأصل حسب التصنيفات؛ قيمة المخزون المعترف به كمصروف؛ إنخفاض قيمة المخزون.

2. **جدول حسابات النتائج:**

يعتبر جدول حسابات النتائج قائمة تظهر أرباح المؤسسة خلال فترة معينة، وتمثل حسابيا الفرق بين ايرادات المؤسسة ومصاريفها حيث أن الايرادات هي كل دخل متأتي من بيع منتجات أو خدمات أما المصاريف فهي تضم مجموعة من البنود على غرار الاهتلاك والاطفاء ولتوضيح الايرادات والمصاريف وجب التوقف عند المعايير التالية[2]:

---

[1] عبدلي جيلالي وضيف الله محمد الهادي و تجانية حمزة، **الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع المعايير الدولية**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص ص158-159.

[2] سلمان حسين الحكيم، **تحليل القوائم المالية: مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية**، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 2017، ص27.

الجدول 3-5: معايير تحديد المصاريف والايرادات

معايير الاعتراف	معايير القياس	معايير التصنيف
ما هي البنود التي يعترف بها كإرادات ومصروفات؟ متى يعترف بتلك الايرادات والمصروفات؟	كيف تقاس الايرادات والمصروفات؟	كيف تعرض تلك المصروفات والايرادات ؟

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: سلمان حسين الحكيم، **تحليل القوائم المالية- مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية**، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 2017، ص27-28.

و يحدد النظام المالي المحاسبي المعلومات الدنيا الواجب الافصاح عنها في جدول حساب النتائج في النقاط التالية: تحليل الاعباء حسب طبيعتها الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية على غرار الهامش الاجمالي والقيمة المضافة والفائض الاجمالي عن الاستغلال؛ منتجات الانشطة العادية؛ المنتوجات والاعباء المالية؛ أعباء المستخدمين؛ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛ مخصصات الاهتلاك وخسائر القيمة؛ النتيجة والعناصر غير العادية[1].

وتجدر الاشارة إلى وجود طريقين لعرض حساب النتائج، الاولى حسب الطبيعة وهي الاكثر إستعمالا والثانية حسب الوظيفة.

3. قائمة التدفقات النقدية

تعد هذه القائمة لتوضيح النقد الداخل والخارج من وإلى المؤسسة إذ يعتبر التحكم في إدارة التدفقات النقدية للمؤسسة أمرا هاما يؤثر على مستقبلها وجاءت هذه القائمة لتبيان ذلك، حيث أن هذه القائمة تضم مجموع الزيادة والنقصان في النقدية وذلك جراء العمليات التي أجرتها المؤسسة (شراء، بيع، تسديد وتحصيل الديون..). وبالتالي فإنها تشمل كل المدفوعات والمقبوضات لفترة معينة والمتأتية من أنشطة المؤسسة التشغيلية والتمويلية وحتى الاستثمارية[2].

يعد جدول تدفقات الخزينة بطريقتين الاولى تعرف بالطريقة المباشرة وهي الموصى بها، أما الثانية فهي غير مباشرة. و يتم الافصاح في هذا الجدول على التدفقات التي تولدها الانشطة العملياتية وكذا التدفقات المالية الناشئة عن أنشطة الاستثمار وأيضا التدفقات التي تولدها الانشطة التمويلية بالاضافة

[1] قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، **قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد19، 25 مارس2009، ص24.

[2] بلماداني محمد، **مرجع سابق**، ص115.

إلى التدفقات الاموال الناتجة عن فوائد وحصص الاسهم والتي تقدم كل على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى أخرى في الانشطة العملياتية للتمويل أو الاستثمار[1].

4. **جدول تغيير الاموال الخاصة:**

يمثل بيان التغيرات في حقوق الملكية جميع التغيرات في تلك الحقوق خلال فترة زمنية معينة، والتغير في حقوق الملكية يتكون من عدة بنود على رأسهم بند الارباح المحتجزة الذي يعتبر الاكثر أهمية والذي يشمل مجمع الارباح (الخسائر) خلال فترة معينة بعد استبعاد التوزيعات. كما نجد بند فائض إعادة التقييم بالإضافة إلى مجموعة من البنود الاخرى والتي لا يعترف بها ضمن الارباح والخسائر كالخسائر والمكاسب الناتجة عن تعديلات القيمة العادلة وعن ترجمة القوائم المالية للعمليات الاجنبية والمعترف بها ضمن حقوق الملكية. كما تتضمن التغيرات في حقوق الملكية بنودا تبين لنا التغيرات الناتجة عن الاحداث والمعاملات مع المالكين كإعادة شراء الاسهم وزيادة رأس المال. وتكتسب هذه القائمة أهميتها من خلال الدور الذي تلعبه في إبراز بنود لا يعترف بها في قائمة الدخل وتدخل مباشرة ضمن حقوق الملكية بالإضافة إلى أنها تكشف لنا عن حقيقة التحسن في القيمة السوقية وحقوق الملكية فيما إذا كان ناتج عن العمليات أو راجع إلى المعاملات مع المالكين[2].

ويحدد النظام المحاسبي الحد الادنى للافصاح في جدول تغيير الاموال الخاصة في الحركات المرتبطة ب: النتيجة الصافية للسنة المالية؛ التغييرات في الطريقة المحاسبية وتصحيحات الاخطاء والتي لها تأثير مباشرة كرؤوس أموال؛ الاعباء والمنتوجات الاخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الاموال الخاصة؛ التخصيصات المقررة خلال السنة المالية وتوزيع النتيجة إضافة إلى عملية الرسملة[3].

5. **ملحق الكشوف المالية:**

تحتوي هذه الملاحق معلومات حول الطرق المحاسبية والقواعد المتبعة مما يسهل فهم الميزانية، بالإضافة إلى عدة معلومات تكميلية. تهدف هذه الملاحق إلى إعطاء معلومات إضافية توضح لنا بشكل جيد

[1] نفس المرجع، ص26.
[2] سلمان حسين الحكيم، **مرجع سابق**، ص43.
[3] نفس المرجع، ص ص26-27.

وضعية المؤسسة وأدائها كما أن المعلومات المتضمنة في الملاحق تعد أساسية بالنسبة للمحلل المالي إذ تسمح له بمعرفة خصوصيات المؤسسة محل الدراسة [1].

يضم ملحق القوائم المالية معلومات تكتسي طابع هاما وتكون مفيدة في فهم تلك القوائم والتي تتعلق ب:

- شرح طرق التقييم والطرق المحاسبية التي تم إتباعها عند إعداد الحسابات؛
- عرض المعلومات المكملة من أجل الفهم الجيد للكشوف الاخرى؛
- عرض المعلومات ذات الطابع العام؛
- يتم تقديم الملاحظات الملحقة بالقوائم المالية بشكل منظم؛
- الافصاح عن الحوادث التي وقعت بعد تاريخ الاقفال حتى إن لم تؤثر على الاصل أو الخصم من خلال الاعلام عن طبيعة الحادث و تقدير التاثير المالي أو الاسباب التي تجعل الاثر المالي لايمكن تقديره.

بالاضافة إلى ما سبق يمكن إدراج بعض النقاط الاخرى التي أكد عليها النظام المحاسبي في اعداد القوائم المالية:

- يتم إعداد الكشوفات على الاقل مرة واحدة في السنة؛
- يتم التسجيل حسب القيد المزدوج؛
- يتم الاعتماد على مبدأ الاهمية النسبية في تحديد المعلومات الواجب إظهارها بالتحديد؛
- تعد الكشوفات تحت مسؤولية المسير وفي أجل 04 أشهر بعد الاقفال كأقصى تقدير؛
- يتم عرض الكشوفات المالية بالعملة الوطنية وتكون بشكل يسمح بمقارنتها مع السنوات السابق؛
- تعبر الكشوف المالية عن فترة 12 شهر وتكون في 31 ديسمبر، إلا إذا لم تسمح طبيعة النشاط بذلك؛
- يتم إعداد كشوفات مالية مدمجة(في حالة المجموعة).

[1] الأخضر رينوبة، أم كلثوم هواري، **فاعلية الكشوف والتقارير المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص501.

المبحث الثالث : علاقة الافصاح بجودة المعلومات المالية والمحاسبية من وجهة نظر الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والتدقيق والرقابة الداخلية

حتى يؤدي الافصاح الدور المنوط به في تحقيق جودة المعلومات المالية والمحاسبية عمدت الهيئات المختصة إلى تحديد الخصائص الواجب توفرها في المعلومات ووضع معايير لضبط طريقة عرض وتحديد المعلومات الواجب الافصاح عنها كحد أدنى وهذا لضمان إستفادة مستخدمي تلك القوائم بشكل كبير وبطريقة متساوية.

المطلب الاول : جودة المعلومات المالية والمحاسبية من وجهة نظر الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة

1. مجلس معايير المحاسبة المالية FASB:

1.1. تعريف مجلس معايير المحاسبر المالية FASB:

وهو منظمة مستقلة غير ربحية تابعة للقطاع الخاص مقرها في نيوروك بولاية كونيتيكت، وقد تأسس عام 1973 بغرض إنشاء وتحسين معايير المحاسبة فهو يعمل على تطوير ونشر معايير المحاسبة المالية من خلال عملية شفافة وشاملة تهدف إلى تعزيز إعداد التقارير المالية من قبل الكيانات غير الحكومية التي توفر معلومات مفيدة لاتخاذ القرار للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية. يتم إنجاز المهمة من خلال عملية شاملة ومستقلة تشجع المشاركة الواسعة، وتأخذ في الاعتبار بموضوعية جميع وجهات نظر أصحاب المصلحة، وتخضع لرقابة مجلس إدارة مؤسسة المحاسبة المالية (FAF) ،التي تدعمه وتشرف عليه فهي مسؤولة عن الإشراف والإدارة والتمويل وتعيين مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الحكومية GASB ، و تعترف به هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية باعتباره الجهة التي تضع المعايير المحاسبية للشركات العامة[1]. كما يتم الاعتراف بمعايير مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)على أنها موثوقة من قبل العديد من المنظمات الأخرى، بما في ذلك مجالس المحاسبة الحكومية والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA).

2.1. جودة المعلومات من وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية:

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية بيانا مفاهميا رقم 02 حول خصائص المعلومات المالية المفيدة في ماي 1980والذي استبدل ببيان مفاهيمي رقم 08 والمعدل في أوت 2018، أين إعتبر المجلس أن جودة المعلومات تتحقق بتوفر مجموعة من الخصائص التي عمل على تقسيمها الى خصائص أساسية وأخرى

[1] https://fasb.org/about-us/about-the-fasb, Consulte le 30/01/2024.

فرعية، مؤكدا على ان المعلومات لن تكون مفيدة إلا إذا كانت" ذات صلة وتمثل بأمانة ما تهدف إلى تمثيله وتتعزز فائدة المعلومات المالية إذا كانت قابلة للمقارنة، ويمكن التحقق منها، وفي الوقت المناسب، ومفهومة"[1]. كما أكد المجلس أن صانع القرار هو الذي يحكم على المعلومات المحاسبية المفيدة ، ويتأثر هذا الحكم بعوامل مثل القرارات التي يتعين اتخاذها ، وطرق اتخاذ القرار التي يتعين استخدامها ، والمعلومات التي تم الحصول عليها بالفعل أو الحصول عليها من مصادر أخرى ، و قدرة صانع القرار (بمفرده أو بمساعدة مهنية) على معالجة المعلومات إذ أن المعلومات المثلى لمستخدم ما ليست بالضرورة هي الأمثل لمستخدم آخر[2].

والخصائص النوعية وفقا لهذا الإطار المفاهيمي هي المفاهيم التكميلية التي يساهم كل منها في فائدة المعلومات المالية. ومع ذلك، ولأغراض التحليل، من المفيد التمييز بين الخصائص النوعية[3]:

- اعتمادًا على ما إذا تم تعريفها على أنها أساسية (أهمية أو تمثيل صادق)؛
- اعتمادًا على ما إذا كان من المحتمل أن يقوموا بتحسين المعلومات (قابلية المقارنة وإمكانية التحقق والسرعة والوضوح)،
- اعتمادًا على كيفية تأثيرها على فائدة المعلومات إذ يقتصر عرض المعلومات المالية المفيدة على قيدين عامين: الأهمية النسبية والتكلفة.

1.2.1 الخصائص الاساسية:

الملاءمة والموثوقية(التمثيل الصادق) هما الصفتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لصنع القرار حيث تخضع للقيود التي تفرضها التكلفة والأهمية النسبية ، وزيادة الملاءمة وزيادة الموثوقية:

- **الملاءمة:** هي فكرة عامة حول نوع المعلومات المفيدة للمستثمرين وبالتالي تكون ملاءمة إذا كانت[4]:
  - قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون؛
  - قادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت لها قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كليهما؛

[1] Financial Accounting Standards Board, **Statement of Financial Accounting Concepts No. 8: Conceptual Framework for Reporting: chapitre3 Qualitative Characteristics Useful financail Information**, 2018, P 02.
[2] Financial Accounting Standards Board, **Statement of Financial Accounting Concepts No. 2: Qualitative Characteristics of Accounting Information**, 2008, P CON2-1.
[3] Ait Bahbbaz Mohammed**, La qualité de l'information comptable en normes IFRS et la performance financière des entreprises : Analyse de corrélation et étude statistique**, International Journal of Accounting-Auditing-Management and Economics, Volume 03,Issue 5-2, P703.
[4] FASB, **Statement of Financial Accounting Concepts No. 8,** Ibed, PP 2-3**.**

- تتمتع المعلومات المالية بقيمة تنبؤية إذا كان من الممكن استخدامها كمدخل للعمليات التي يستخدمها المستخدمون للتنبؤ بالنتائج المستقبلية؛
- المعلومات المالية لها قيمة تأكيدية إذا كانت تقدم تعليقات (تؤكد أو تتغير) حول التقييمات السابقة؛

وتجدر الاشارة إلى أن القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية للمعلومات المالية مترابطة، و أن تحديد الملاءمة والأهمية النسبية يتم من خلال ما يؤثر أو يحدث فرقًا بالنسبة للمستثمر أو أي صانع قرار آخر .

- **التمثيل الصادق:** تمثل التقارير المالية الظواهر الاقتصادية بالكلمات والأرقام. لكي تكون المعلومات المالية مفيدة[1]:

- يجب التعرف على درجات الموثوقية إذ تعتمد الموثوقية على مدى إمكانية التحقق من الوصف أو القياس المحاسبي وصدقه التمثيلي. تتفاعل حيادية المعلومات أيضًا مع هذين المكونين من الموثوقية للتأثير على فائدة المعلومات؛
- قابلية التحقق هي الجودة التي يمكن إثباتها من خلال ضمان درجة عالية من الإجماع بين القائمين بالقياس المستقلين باستخدام نفس طرق القياس. من ناحية أخرى يشير الإخلاص التمثيلي إلى المراسلات أو الاتفاق بين الأرقام المحاسبية والموارد أو الأحداث التي تدعي هذه الأرقام تمثيلها؛
- الحياد يعني أنه عند صياغة أو تنفيذ المعايير ، يجب أن يكون الشاغل الرئيسي هو مدى ملاءمة وموثوقية المعلومات التي تنتج ، وليس التأثير الذي قد يكون للقاعدة الجديدة على مصلحة معينة.

2.2.1. الخصائص الثانوية:

تعد قابلية المقارنة والتحقق وحسن التوقيت وقابلية الفهم من الخصائص النوعية التي تعزز فائدة المعلومات ذات الصلة والممثلة بأمانة[2]:

- **قابلية المقارنة:** يجب التركيز من خلال هذه الخاصية على النقاط التالية لضمان جودة المعلومات:

[1] FASB, **Statement of Financial Accounting Concepts No. 2,** Ibed, P CON2-2.
[2] FASB, **Statement of Financial Accounting Concepts No. 8,** Ibed, P 5-6.

- تتضمن قرارات المستخدمين الاختيار بين البدائل، وبالتالي، فإن المعلومات المتعلقة بالمؤسسة المعدة للتقارير تكون أكثر فائدة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مماثلة عن مؤسسات أخرى ومع معلومات مماثلة عن نفس المؤسسة لفترة أخرى أو تاريخ آخر؛
- القابلية للمقارنة هي الخاصية النوعية التي تمكن المستخدمين من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر. وخلافا للخصائص النوعية الأخرى، فإن قابلية المقارنة لا تتعلق ببند واحد إذ تتطلب المقارنة عنصرين على الأقل؛
- الاتساق، على الرغم من ارتباطه بقابلية المقارنة، ليس هو نفسه فالمقارنة هي الهدف والاتساق يساعد على تحقيق هذا الهدف عن طريق استخدام نفس الأساليب لنفس العناصر، إما من فترة إلى أخرى داخل المؤسسةالمعدة للتقارير أو في فترة واحدة عبر المؤسسات؛
- لكي تكون المعلومات قابلة للمقارنة، يجب أن تبدو الأشياء المتشابهة متشابهة، ويجب أن تبدو الأشياء المختلفة مختلفة. لا يتم تعزيز إمكانية مقارنة المعلومات المالية من خلال جعل الأشياء المتباينة تبدو متشابهة أكثر من تعزيزها من خلال جعل الأشياء المتشابهة تبدو مختلفة؛
- على الرغم من أنه يمكن تمثيل ظاهرة اقتصادية واحدة بأمانة بطرق متعددة، فإن السماح بطرق محاسبية بديلة لنفس الظاهرة الاقتصادية يقلل من إمكانية المقارنة.

– **إمكانية التحقق:** تعني إمكانية التحقق أن مختلف المراقبين المستقلين وذوي المعرفة يمكنهم التوصل إلى إجماع على أن تصويرًا معينًا هو صورة حقيقية وليس بالضرورة اتفاقًا كاملاً، فهي تساعد على طمأنة المستخدمين بأن المعلومات تمثل بأمانة الظواهر الاقتصادية التي تدعي أنها تمثلها:

- يمكن أن يكون التحقق مباشرًا أو غير مباشر فالتحقق المباشر يعني التحقق من مبلغ أو أي تمثيل آخر من خلال الملاحظة المباشرة، أما التحقق غير المباشر يعني التحقق من مدخلات النموذج أو الصيغة أو أي تقنية أخرى وإعادة حساب المخرجات باستخدام نفس الطريقة؛
- قد لا يكون من الممكن التحقق من بعض التوضيحات والمعلومات المالية التطلعية حتى فترة مقبلة، هذا إن أمكن. ولمساعدة المستخدمين على تحديد ما إذا كانوا يريدون استخدام تلك المعلومات، سيكون من الضروري عادةً الكشف عن الافتراضات الأساسية وطرق تجميع المعلومات والعوامل والظروف الأخرى التي تدعم المعلومات.

- **التوقيت المناسب:** يعني إتاحة المعلومات لصانعي القرار في الوقت المناسب ليكونوا قادرين على التأثير على قراراتهم. بشكل عام، كلما كانت المعلومات قديمة، كلما كانت فائدتها أقل. ومع ذلك، قد تظل بعض المعلومات متاحة في الوقت المناسب لفترة طويلة بعد انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير.
- **القابلية للفهم:** أي تصنيف المعلومات وتوصيفها وعرضها بشكل واضح وموجز يجعلها مفهومة. واستبعاد المعلومات المتعلقة ببعض الظواهر المعقدة بطبيعتها ولا يمكن جعلها سهلة الفهم من التقارير المالية قد يجعل المعلومات الواردة في تلك التقارير أسهل للفهم. عادة ما يتم إعداد التقارير المالية للمستخدمين الذين لديهم معرفة معقولة بالأنشطة التجارية والاقتصادية والذين يقومون بمراجعة المعلومات وتحليلها.

2. معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لتقارير المالية IAS/IFRS :

1.2. تعريف معايير المحاسبة الدولية IAS والمعايير الدولية لتقارير المالية IFRS:

المعايير المحاسبية هي قواعد تعتمد عليها المؤسسات وتشمل توجيهات تتعلق بعدة مواضيع في المحاسبة وخصوصا القياس، العرض، التقيم والافصاح وتعد مرشدا لتحقيق التجانس في الاحداث والعمليات التي تؤثر على التدفقات النقدية وإعداد القوائم المالية[1]. فمعايير المحاسبة الدولية هي مجموعة من القواعد للبيانات المالية (IAS) وهي أول معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، والتي تم إنشاؤها في جوان 1973 في لندن، من خلال اتفاقية بين الهيئات المحاسبية المهنية. كان هدفها صياغة ونشر المعايير المحاسبية التي يجب مراعاتها في عرض البيانات المالية ونشرها للصالح العام وتعزيز قبولها في جميع أنحاء العالم، مع العمل على تحسين ومواءمة اللوائح والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض الحالة المالية.وفي عام 2001 تم إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ليحل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) و يكون بمثابة هيئة مستقلة تهدف إلى أن تصبح هيئة عالمية واحدة مسؤولة عن وضع معايير عالية الجودة ومفهومة وقابلة للتنفيذ للشركات. والذي تمت الموافقة عليه من قبل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. وقد عمل على تطوير المعايير المحاسبية لتصبح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)[2].كما عرفت المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية على أنها مجموعة من المعايير المحاسبية وتفسيراتها تسعى إلى ضمان الاتساق بين الدول التي تطبقها في مجال

[1] أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص37.

[2] True Tamplin, https://www.financestrategists.com/accounting/introduction-to-accounting/international-accounting-standards-committee-iasc, 08 juin 2023, Consulte le 20/11/2023.

إعداد التقارير والتي تشتمل على معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وهي قابلة للمقارنة[1] . وتعتبر مقاييس مقبولة و ضوابط معترف بها بشكل واسع إذ تعتمد في إصدارها على أطر متكاملة وأسس موضوعية لتلاقي القبول كما انها تتميز بالتجديد و الحداثة فهي تحدث وتستحدث وتطور وتتطور[2] .

2.2. جودة المعلومات من وجهة نظر IAS/IFRS:

عمل IASB على تعزيز جودة المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية من خلال تحديد الخصائص الواجب توفرها بتلك المعلومات ووضع معايير تحدد و تضبط كيفية عرض القوائم المالية من جميع جوانبها وفق لتلك الخصائص مع التركيز على الافصاح المحاسبي . ويمكن تلخيض المعايير المحاسبية في الجدول التالي:

الجدول3-6 : تصنيف المعايير حسب الموضوع

الموضوع	المعايير المعالج له
المبادئ العامة للتقييم وعرض البيانات المالية	IAS1, IAS8, IAS34, IFRS1.
طريقة تقييم الاصول	IAS2, IAS16, IAS36, IAS38, IAS40, IFRS5
طريقة تقييم الخصوم	IAS12, IAS19, IAS23, IAS37
طرق التقييم: حالات محددة	IAS11, IAS17, IAS18, IAS20, IFRS4
عمليات تجميع الميزانيات	IAS21, IAS24, IAS27, IAS28, IAS31, IFRS3
عرض الحسابات والمعلومات المالية	IAS7, IAS10, IAS14, IAS33, IFRS2
المعايير المهنية	IAS26, IAS41, IFRS4, IFRS6
الادوات المالية	IAS32, IAS39, IFRS7
معالجة تقلبات الاسعار	IAS29
افصاحات جديدة في القيمة العادلة	IFRS10, IFRS11, IFRS12, IFRS13

المصدر: بالرقي التيجاني، صناعة المعايير المحاسبية الدولية،محاضرات ماستر2،تدقيق ومحاسبة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1، 2016.

يبين الجدول أن المعايير التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قد شملت كل جوانب ومواضيع إعداد التقارير المالية وهذا حرصامنه على ضمان توحيد عرضها بين المؤسسات في العالم لضمان قابلية المقارنة وتحقيق الملاءمة في العرض، مما يخدم المستثمرين وكل أصحاب المصلحة ومساعدتهم على

[1] أحمد حلمي جمعة، **معايير التقارير المالية الدولية- معايير المحاسبة الدولية**، الطبعة01، دار صفاء للنشروالتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص 34.

[2] عبد المعز غنيمي إمان، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة: دراسة تطبيقية على الشركات المقية في سوق راس المال المصري**، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد 02، 2023، ص16.

اتخاذ قراراتهم، من خلال توفير معلومات ذات صلة وتمثيل صادق للاحداث الواقعة بالمؤسسة. ومن بين المعايير التي ركزت على جودة المعلومات المالية والمحاسبية نجد:

1.2.2. المعيار المحاسبي الدولي IAS1 :

الهدف من المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 هو شرح الاسس التي يقوم عليها عرض القوائم المالية ذات الاغراض العامة وهذا لتحقيق إمكانية المقارنة بين القوائم الحالية وقوائم الاعوام السابقة للمؤسسة وكذا مقارنتها بالقوائم المالية لمؤسسات أخرى من نفس الفترة ولتحقيق ذلك وضع عدة إعتبارات[1]:

- عدالة وسلامة عرض القوائم المالية والتي يجب أن تعبر بوضوح عن الاداء المالي والمركز المالي وكذا التدفقات النقدية لمؤسسة من خلال عرض المعلومات بطريقة توفر معلومات موثوقة وملائمة ومفهومة وتساعد على إجراء المقارنات؛
- إدراج إفصاحات إضافية في حال عدم كفاية متطلبات المعايير المحاسبية الدولية لشرح تأثير حدث أومعاملات معينة على الاداء المالي للمؤسسة ومركزها المالي؛
- اعتماد فرضية الثبات عند تبويب وعرض بنود القوائم المالية؛
- يتم عرض البنود ذات الاهمية النسبية بشكل منفصل في القوائم المالية؛
- لايمكن إجراء مقاصة بين الاصول والخصوم ولا حتى بين الايرادات والمصروفات وهذا لتجنب التقليل من قدرة مستخدمي القوائم على تقيم التدفقات النقدية و فهم المعاملات التي قامت بها المؤسسة؛
- إعداد القوائم المالية المتكاملة بشكل دوري ويكون مرة واحدة في السنة على الاقل مع الافصاح في حالة تغير الفترة (إذا كانت الفترة أكثر أو أقل)؛
- بالنسبة للمعلومات الرقمية الموجودة في القوائم المالية يجب الافصاح عن معلوماتها المقارنة للفترة السابقة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن المعيار الدولي رقم 01 يحقق كل خصائص المعلومات اللازمة لتكون القوائم المالية المعروضة ذات جودة فهو يشترط وجود افصاحات اضافية وهذا ما يعزز خاصية الوضوح وكذا دورية المعلومات التي تعزز الوقتية وضرورة عرض المعلومات المقارنة والثبات في العرض وهذا ما يعزز

[1] حسوبة كريم منصور علي، و آخرون، **المعايير الدولية لاعداد التقاريرالمالية**، الطبعة 01، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2023/2022، ص54-60.

خاصية قابلية المقارنة مع الحرص على خاصية الحياد وعدم اجراء أي مقاصة لتكون المعلومات دقيقة ومفصلة وبالتالي تكون القوائم المالية مفهومة وواضحة بشكل أكبر.

2.2.2. المعيار المحاسبي الدولي IAS8:

يهدف هذا المعيار إلى ضبط أسس تغيير و اختيار السياسات المحاسبية وكذا المعالجة المحاسبية مع الافصاح على كل التغيرات في التقديرات والسياسات المحاسبية وتصحيح الاخطاء الخاصة بالسنوات السابقة وهذا لتعزيز ودعم ملاءمة ودرجة الثقة في قوائم المؤسسة المالية و جعلها قابلة للمقارنة مع قوائم الفترات السابقة للمؤسسة وكذا القوائم المالية لمؤسسات أخرى[1]. يحقق هذا المعيار جودة المعلومات من خلال:

- ضبط وتحديد السياسات المحاسبية الواجب اتباعها مع حصر الاختيارات ووضع شروط لها كأن تعكس بصدق الاداء المالي للمؤسسة مع ضبط مركزها المالي بامانة وتكون غير متحيزة و عاكسة للجوهر الاقتصادي للاحداث والمعاملات. بالاضافة إلى ضرورة الثبات في اتباع نفس السياسات المحاسبية على الاحداث والمعاملات المتشابهة وهذا لزيادة مصداقية السياسة المختارة وكذا تسهيل عملية المقارنة على أن يسمح بتغير السياسة إلا في حالة ظهور معيار جديد أو أن التغيير يسمح بعرض القوائم في صورة أكثر ملاءمة وموثوقية مع تعديل القوائم السابقة على اساس السياسة الجديدة وكذا المعلومات المقارنة وهذا لضمان خاصية المقارنة وعدم تظليل المستخدمين وأيضا الافصاح حول كل ما يتعلق بالتغيير من أسباب وأهداف وطريقة تأثير التغيير وهذا ما يحقق خاصية الشفافية والوضوح إذ يساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم كل ما يحدث؛
- بالنسبة لتقديرات المحاسبية تعد جزءا من إعداد القوائم المالية وهي لا تؤدي إلى التقليل من مصداقيتها فعلى العكس تعتبر حلا لحالة عدم إمكانية قياس بعض البنود بدقة فيتم تقديرها وفي حالة تغيير أي من التقديرات وجب الافصاح عنها وبالتالي الحرص على الشفافية والوضوح؛
- أما فيما يخص تصحيح الاخطاء فقد أورد المعيار ضرورة تصحيح أخطاء الفترات السابقة باثر رجعي في أول اصدار للقوائم المالية بعد اكتشلفها مع عرض المبالغ المقارنة للفترات السابقة(التي حدث فيها الخطا) والافصاح عن الخطا وسببه وطريقة معالجته ومقدار أثره على القوائم و بهذا

[1] حسوبة كريم منصور علي، و آخرون، **مرجع سابق**، ص91.

نجد أن المعيار يحرص على حذف الاخطاء الهامة ويحرص على وجود معلومات خالية من الخطا والتحريف وبالتالي ضمان جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

3.2.2. المعيار المحاسبي IAS10:

بغرض ضمان عرض القوائم المالية بصورة صادقة وصحيحة جاء هذا المعيار لمعالجة الاحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية وهي الاحداث التي تقع بين تاريخي نهايةالفترة المالية وإعتماد إصدار القوائم المالية. وهذه الاحداث تقسم إلى نوعين[1]:

- الاحداث غير المعدلة: وهي تلك الاحداث التي تقع ضمن الفترة اللاحقة ولا تستدعي إدخال أي تعديل على القوائم المالية؛
- الاحداث المعدلة: هي الاحداث التي تفرض على المؤسسة تغير الارقام الواردة في القوائم المالية في نهاية السنة كما أنها توفر إثباتات إضافية على الاحداث التي كانت قائمة بتاريخ الميزانية.

وبالتالي فإن هذا المعيار من خلال تعديل القوائم المالية (الاحداث المعدلة) أو الافصاح عن الحدث وتقدير أثره المالي إذا كانت الاحداث غير المعدلة يضمن قدر عالي من الشفافية والموثوقية ويسمح باتخاذ قرارات رشيدة. كما تطرق المعيار الى مبدأ الاستمرارية وأوضح أنه يجب على المؤسسة أن لا تعد قوائمها المالية على أساس الاستمرارية في حال كانت الاحداث اللاحقة تشير إلى أن فرض الاستمرارية غير مناسب مع وجوب الافصاح على ذلك وبالتالي منح صورة صادقة وصحيحة حول وضعية المؤسسة وهذا ما يزيد من جودة القوائم المالية.

4.2.2. معيار التقرير المالي الدولي IFRS12:

يتناول هذا المعيار الافصاح عن الحصص في الكيانات الاخرى سواء كانت شركات تابعة أو شقيقة أو ترتيبات مشتركة أو حتى المنشات ذات الهيكل الخاص غير المجمعة وهذا لمنح مستخدمي القوائم معلومات حول طبيعة تلك الحصص وماهية المخاطر المصاحبة لها وكذا تأثير تلك الحصص على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية. كما تفصح عن الافتراضات والاحكام الهامة والمتمثلة في:

- إمتلاك سيطرة على مؤسسة اخرى(تابعة)؛
- إمتلاك سيطرة مشتركة على ترتيب؛
- تاثيرا هاما على مؤسسة أخرى؛

[1] حماد طارق عبد العال، **دليل إستخدام معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، الجزء الاول، 2009، ص ص185-186.

- التغيرات الطارئة التي أدت إلى تغير حقيقة مدى سيطرة المؤسسة.

وبالاضافة إلى ذلك يتم الافصاح عن حقوق الاقلية و طبيعة ونطاق القيود الهامة إن وجدت وأيضا أثار فقدان السيطرة على الشركات التابعة. وغيرها من الافصاحات تمنح المستخدمين صورة صادقة وموثوقة حول العمليات والتدفقات النقدية للمؤسسة مما يرفع من موثوقية القوائم المالية .

ومن خلال ما تم عرضه نجد أن مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) قد حرص على جودة القوائم المالية والتي تبرز في خصائص المعلومات المالية التي تحتويها تلك التقارير. وقد نص المجلس من خلال الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على خصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات حتى تكون مفيدة[1]:

- قابلية التحقق: تعني إمكانية التحقق أن مختلف المراقبين المستقلين وذوي المعرفة يمكنهم التوصل إلى إجماع على أن وصفًا معينًا يمثل تمثيلاً غير دقيق؛
- المصداقية : تكون المعلومات ذات مصداقية عندما لا تحتوي على أخطاء كبيرة، وغير متحيزة، ويمكن للمستخدمين أن يكونوا واثقين من أنها تقدم بالضبط ما يريدون تمثيله أو ما يتوقعون بشكل معقول أن يمثلوه؛
- الملاءمة : يجب أن تكون ذات صلة بعملية اتخاذ القرار للمستخدم. تكون المعلومات ذات أهمية عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم، مما يساعده على تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية، أو تأكيد أو تصحيح تقييماته السابقة.
- الوضوح :من الخصائص الأساسية للمعلومات التي توفرها البيانات المالية أنه يمكن للمستخدمين فهمها بسهولة. من المفترض أن يكون لدى المستخدمين معرفة كافية بالأنشطة التجارية والاقتصادية ومفاهيم المحاسبة ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات المقدمة بعناية.

3. النظام المالي والمحاسبي الجزائري SCF

1.3. تعريف النظام المحاسبي المالي الجزائري:

عرفه القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر2007 في المادة 03 كالتالي: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقيمها، وتسجيلها، وعرض كشوف

[1] Elena Loredana, **the concept of quality of financial accounting information and the relationship with IFRS standards: analysis of the situation of companies listed on BVB**, Proceedings of the 16th International Conference on Business Excellence, Published by Sciendo, 2022, P 1358.

تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته وضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1]." كما عرف على انه مجموعة العناصر المعنوية والمادية، المتناسقة والمتكاملة التي تستعمل المعارف المحاسبية بغرض إنتاج المعلومة المحاسبية التي تستعمل لتلبية حاجات المستخدمين لتلك المعلومة في بيئة عمل النظام[2].

2.3. جودة المعلومات من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي الجزائري:

كان الهدف الاساسي من إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر هو الرفع من جودة التقارير المالية وهذا لمواكبة التطورات العالمية في ظل الانفتاح. وقد جاء النظام المحاسبي المالي مسايرا لما نصت عليه المعايير المحاسبية الدولية إذ نجده حرص على توفر خصائص المعلومات الجيد في القوائم المالية والتي عددها في المرسوم التنفيذي 08-156 وعرفها كالتالي[3]:

- **قابلية المقارنة:** هي المعلومات التي يتم عرضها وإعدادها في ظل مراعات إستمرارية الطرق بما يسمح لمستخدميها باجراء مقارنات بين الكيانات أو مقارنة الكيان عبر الزمن؛
- **المصداقية:** هي جودة المعلومات في حال كانت خالية من الحكم المسبق او الخطا والتي يمكن أن يثق فيها المستعملون لتقديم صورة حقيقية لما هو واجب تقديمه أو ما يمكن أن تقدمه بصورة معقولة.
- **الصورة الصادقة:** وهي الهدف من القوائم المالية للمؤسسة من حيث نوعيتها وطبيعتها ومن خلال احترام قواعد المحاسبة ويكون بامكانها تقديم معلومات مناسبة عن وضعية المؤسسة المالية وأدائها وعن متغيرات وضعيتها المالية؛
- **الاهمية النسبية:** المعلومة تكون لها دلالة معتبرة لما يسبب عدم بيانها أثرا على قرارات المستخدمين التي اتخذوها استنادا الى القوائم المالية؛
- **قابلية الفهم:** هي المعلومات التي يسهل فهمها من قبل أي مستعمل لها يملك معرفة معقولة بالنشاطات الاقتصادية و بالاعمال وبالمحاسبة وله الرغبة في دراسة المعلومة بطريقة جادة وكافية؛
- **الحياد:** يجب أن تكون المعلومة حيادية اذ يجب الا تنحاز أو تفضي إلى نتائج معدة مسبقا أو بيانات مغرضة؛

---

[1] قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، **قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد19، 25 مارس2009، ص3.

[2] عطة فيصل و دراوسي مسعود، **مرجع سابق**، ص 348.

[3] قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، **قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد19، 25 مارس2009، ص ص82-90.

- **الشفافية:** وهي توفير بيئة فيها معلومات عن القرارات والشروط والأعمال واضحة ومتوفرة ومفهومة من جميع الفاعلين في السوق . وتوفير المعلومات المفيدة والشفافة يكون من أساسيات وجود سوق مالي حيوي ومنظبط.

كما حرص على توفير الافصاح الجيد وضبط طريقة عرض القوائم المالية وهذا للرفع من جودة المعلومات المالية حيث حدد شروط الافصاح كالتالي[1]:

- على القوائم المالية أن تحتوي على معلومات مهمة تؤثر على حكم وقرار مستخدميها تجاه المؤسسة؛
- إمكانية عدم تطبيق المعايير على العناصر قليلة الاهمية؛
- الصورة الصادقة للقوائم المالية تعكس لنا معرفة المسيريين للمعلومات التي يحملونها عن الأهمية النسبية للاحداث المسجلة والواقع.

ومع ضبط المعلومات اللازم الافصاح عنها في القوائم المالية يبرز لنا إهتمام النظام المحاسبي بعرض القوائم المالية وإحتوائها على معلومات تكون ملائمة لإتخاذ القرارات وهذا ما نصت عليه المادة 19 من المرسوم التنفيذي 08-156 حيث جاء فيها أن القوائم المالية تستجيب بنوعيتها وطبيعتها ومع إحترام القواعد والمبادئ المحاسبية إلى إعطاء صورة صادقة يمنح المعلومات المناسبة عن النجاعة و الوضعية المالية للمؤسسة وتغييرها. كما نجد أن النظام المحاسبي أكد على ثبات الطرق المحاسبية إلا إذاكان التغيير مفروضا في اطار تنظيم جديد أو كان يسمح بتحسين نوعية المعلومات المدرجة في القوائم المالية[2] وهذا ما يدعم خاصية المقارنة ويسمح باتخاذ قرارات رشيدة.

المطلب الثاني : جودة المعلومات المالية والمحاسبية من وجهة نظر الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق: (IAASB)

1. تعريف المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد (IAASB)

المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد IAASB هو هيئة مستقلة لوضع المعايير، تخدم المصلحة العامة من خلال وضع معايير دولية عالية الجودة في التدقيق ومراقبة الجودة والمراجعة وغيرها من خدمات الضمان والخدمات ذات الصلة. تأسس في مارس 1978 باسم اللجنة الدولية لممارسات التدقيقIAPC

[1] بن بخمة سليمان و برحال عبد الوهاب، **مرجع سابق**،ص155.
[2] قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، **قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد19، 25 مارس2009، ص21.

تحت رعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين وركز عمله على ثلاثة مجالات: الغرض ونطاق عمليات تدقيق البيانات المالية، خطابات المشاركة، والمبادئ التوجيهية العامة للتدقيق، وبحلول عام 1991، تمت إعادة تدوين المبادئ التوجيهية لـ IAPC لتصبح المعايير الدولية للتدقيق ISA، ثم تم إجراء مراجعة شاملة لـ IAPC وذا في سنة2001 ليتم بعد ذلك في 2002 اعادة تشكيل IAPC ليصبح المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد[1]. ومنذ ذلك الوقت أصبح تمثيل أعضاء المجلس في تزايد ومتنوعا فقد شارك حوالي112 مهنيا كأعضاء للمجلس من 28 دولة وبحلول 2007 وجد ما يفوق 100 دولة تعتمد معاييرIAASB او تتخذها كأساس لمعاييرها الوطنية[2].

2. أهداف معايير التدقيق الدولية ISA:

تسعى معايير التدقيق الدولية إلى تحقيق جودة تقرير المدقق وبالتالي ضمان جودة المعلومات المالية التي تصدرها المؤسسة وهذا من خلال[3] :

- تنظيم وضبط و تحسين عمل المدقق؛
- الالتزام بأفضل الممارسات؛
- مساعد المدققين لرفع من جودة عملهم و تحقيق قيمة مضافة لعملائهم؛
- تعزيز الثقة في المعلومات والتقارير التي يقدمها المدقق؛

وبالتالي تهدف المعايير الدولية من خلال التقيد بها إلى[4]:

- الوصول إلى درجة تأكيد معقولة بخصوص خلو المعلومات المالية من أي تحريفات جوهرية والتي يمكن أن تتسبب في تظليل مستخدميها وحتى التأثير على رأي المدقق؛
- كل معيار من تلك المعايير يحمل في طياته مجموعة من الاهداف أو هدف يوضح السياق وضع شروط ذلك المعيار ويسعى المدقق إلى تحقيق ذلك الهدف أو الاهداف مع مراعات العلاقة المتبادلة لمعايير التدقيق الدولية.

[1] https://www.iaasb.org/about-iaasb, Consulte le 28/12/2023.
[2] https://ww.ifac.org/, consulte le 20/12/2023.
[3] ديوان الرقابة المالية والادارية، **معايير التدقيق الدولية**، مملكة البحرين، 2020، ص03.
[4] أحمد حلمي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2009، ص17.

3. جودة المعلومات المالية والمحاسبية وفق المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد (IAASB):

عمل المجلس على إعداد عدة معايير يمكن إيجازها فيما يلي:

الجدول 3-7 : معايير التدقيق الدولية ISA

المعايير	الموضوع
من 200 إلى 299	المبادئ العامة والمسؤوليات: وتتناول مسؤولية المدقق حول عدة أمور منها جودة أعمال التدقيق و لااتفاق مع العملاء والاجراءات المتبعة في حالات الغش.
من 300 إلى 450	تقيم الخطر و الاستجابة في تقدير الاخطار
من 500 إلى 580	أدلة التدقيق: تركز على مسؤوليات المدقق في جمع وتوثيق وفحص أدلة الاثبات وإستخلاص النتائج.
من 600 إلى 620	الاستفادة من عمل الاخرين: تركز هذه المعايير على مسؤولية المدقق عند الاستناد إلى عمل مدقيقين آخرين.
من 700 إلى 720	نتائج وتقارير التدقيق: تتناول مسؤولية المدقق بخصوص إعداد الرأي المهني وتقارير الرقابة.
من 800 إلى 810	المجالات المختصة: تهتم هذه المعايير بأمور مختلفة ذات علاقةبأعمال الرقابة المالية ومسؤوليات المدقق تجاهها.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الاتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الاخرى والخدمات ذات العلاقة**، الجزء الاول،طبعة 2020، ترجمة ونشر المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، صV-VII.

من خلال الجدول يتضح أن المعايير الدولية للتدقيق قد إهتمت بكل جوانب عملية التدقيق لضبط وتأطير المهنة بغية الوصول إلى رأي محايد يدعم جودة ومصداقية التقارير المالية وفيما يلي عرض لبعض المعايير:

1.3. معيارتدقيق التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات ISA 540

توجد بعض عناصر الحسابات لا يمكن قياسها بدقة وبالتالي يتم تقديرها وهذا قد يؤدي إلى إمكانية حدوث أخطار في الحسابات و جاء هذا المعايير ISA 540 ليحدد متطلبات وارشادات وطرق التطبيق فيما يتعلق بتقييم التحريفات في التقديرات المحاسبية والافصاحات الخاصة بها ومؤشرات إحتمال تحيز الادارة، إذ يهدف المدقق من خلال تطبيق هذا المعيار إلى الوصول إلى أدلة إثبات ملائمة وكافية بخصوص التقديرات المحاسبية والافصاحات المتعلقة بها في التقارير المالية إذا كانت معقولة في خضم الاطار المحاسبي المطبق. وللقيام بذلك وجب على المدقق[1] :

[1] Kermouni Serradj Zakaria & Mehtari Madjda Lina, **L'impact Des Normes Internationales D'audit Sur La Qualité De L'information Financière Et Comptable Étude De Cas Dans un Etablissement Public a Gestion Spécifique**, Revue des sciences commerciales, Vol 22, N°01, 2023, P138.

- تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر بحيث يجب أن يكون لديه المعرفة فيما يتعلق بما يلي:
  - أحكام الإطار المحاسبي.
  - كيف تحدد الإدارة المعاملات للسماح للمدقق بمراجعة التقديرات المحاسبية وكيفية قيام الإدارة بإجراء التقديرات المحاسبية.
  - تحديد وتقييم درجة عدم اليقين المرتبطة بتقييم التقديرات المحاسبية.
- للاستجابة لمخاطر التحريف الهام والمؤثر التي تم تقييمها من خلال الأخذ في الاعتبار طبيعة التقدير المحاسبي، يجب على المدقق تنفيذ الإجراءات التالية:
  - تحديد ما إذا كانت الأحداث التي وقعت حتى تاريخ تقرير المراجعة توفر أدلة مراجعة فيما يتعلق بالتقدير المحاسبي.
  - مراجعة كيفية إجراء الإدارة للتقديرات المحاسبية.
  - اختبار فعالية تشغيل الضوابط على التقديرات المحاسبية.
- وفقاً لمعيار المراجعة الدولي 230، يجب على المدقق أن يدرج في وثائق المراجعة مدى معقولية التقديرات المحاسبية التي تؤدي إلى مخاطر كبيرة والإفصاحات المتعلقة بها.

بالاضافة إلى ماسبق يقوم المدقق باتخاذ إجراءات إضافية لكي يحصل على أدلة ملائمة وكافية فيما يخص المخاطر المقيمة للاخطار المادية على مستوى التأكيد بخصوص الافصاحات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية، كما يقيم إذا كانت القرارات والاحكام المهنية التي إتخذتها الادارة للحصول على التقديرات المحاسبية تمثل مؤشرات على احتمال تحيزها، وفي حال تحديد تلك المؤشرات يقوم المدقق بتقيم تداعياتها وما إذا كانت بنية التظليل[1].

إذا جاء هذا المعيار لفحص التقديرات المحاسبية والافصاحات الخاصة بها وبالتالي التأكيد على مدى مصداقية وموثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية المتعلقة بالتقديرات المحاسبية.

2.3. معيار تكوين الراي واعداد التقارير حول البيانات المالية ISA 700:

يتضمن هذا المعيار مسؤولية المدقق حول تكوين رأي بخصوص المعلومات المالية وكذا شكل ومضمون تقريره الصادر بناء على تدقيقه للبيانات المالية. و يهدف تطبيق هذا المعيار إلى معالجة التوازن بين قابلية المقارنة في تقرير المدقق والحاجة للاتساق الذي يعزز بدوره من مصداقية المعلومات. وبالتحديد يهدف

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص493.

المدقق من خلال تطبيق هذا المعيار إلى تكوين رأي بخصوص المعلومات المالية بناءا على ما تم إستخلاصه من أدلة التدقيق المحصل عليها ومن ثم التعبير عن ذلك الراي بتقرير خطي. يكون الرأي بخصوص إعداد المعلومات المالية من جميع النواحي الجوهرية إذا ما كانت توافق إطار إعداد التقارير المالية، ولتكوين ذلك الرأي يعمل المدقق على إستنتاج أنه:

- تم الحصول على أدلة إثبات مناسبة وكافية؛
- مدى جوهرية الاخطاء غير المصححة.

وفي ضوء متطلبات إطار إعداد التقارير المعمول به ينبغي على المدقق تقييم ما يلي:

- الافصاح في التقارير المالية على السياسات المحاسبية المطبقة ومدى ملائمتها وسهولة فهمها؛
- مدى ملاءمة وإتساق السياسات المحاسبية المطبقة مع الاطار المعمول به في اعداد التقارير المالية؛
- هل التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات العلاقة هي تقديرات معقولة؛
- المعلومات المالية المعروضة في التقارير المالية موثوقة وملائمة، سهلة الفهم وقابلة للمقارنة وهذا بالاخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات قد تم تجميعها و وصفها وتصنيفها على نحو الملائم؛
- هل البيانات المالية تحقق العرض العادل من حيث محتواها وبنيتها ومن حيث تمثيلها للمعاملات والاحداث الاساسية[1].

ومن خلال ماتم عرضه يتبين أن تطبيق هذا المعيار يلزم المدقق بتقييم مدى توافر خصائص المعلومات المالية والمحاسبية على غرار الموثوقية والملاءمة وقابلية المقارنة التي تعكس جودة التقارير المالية.

3.3. معيار عمليات إعداد التقارير حول البيانات المالية الملخصة ISA 810

يتناول هذا المعيار مسؤوليات المدقق الخاصة بعملية إعداد التقارير المالية الملخصة المشتقة من التقارير المالية المدققة. وقد تم تعريف التقارير المالية الملخصةعلى أنها: المعلومات المالية التاريخية المستمدة من القوائم المالية ولكنها تحتوي على تفاصيل أقل من تلك القوائم المالية، مع الاستمرار في تقديم تمثيل منظم يتوافق مع ما توفره القوائم المالية للموارد الاقتصادية أو التزامات المؤسسة في وقت معين أو التغييرات فيه لفترة من الزمن[2]. ويهدف المدقق من خلال هذا المعيار إلى:

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، **مرجع سابق**، ص ص727-730.

[2] International Auditing and Assurance Standards Board, **Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurence, and Related Service Pronouncements**, Vol 01, 2022, P745.

- تحديد إمكانية قبول مهمة إعداد تقرير حول تلك القوائم الملخصة؛
- في حالة قبول المهمة يقوم المدقق بتكوين رأيه إستنادا إلى تقييم الاستنتاجات المبنية على ادلة الاثبات المتحصل عليها ومن ثم إعداد تقرير خطي يوضح فيه رأيه.

يقوم المدقق بتدقيق القوائم المالية الملخصة بعد الانتهاء من إعدادها مع مراعات متطلبات هذا المعيار والتي نوجزها فيما يلي[1]:

- **قبول المهمة:** قبل أن يقبل المدقق المهمة يجب عليه أن يحدد إذا كانت المعاير المطبقة مقبولة، وأن يحصل على إقرار من الادارة تصرح فيه بمسؤوليتها عن إعداد القوائم المالية الملخصة وفقا للمعايير المطبقة وكذا جعل البيانات المدققة في متناول مستخديمها دون صعوبة مع تضمين تقرير المدقق في أي وثيقة تحتوي على القوائم المالية الملخصة. وفي الاخير يتم الاتفاق مع الادارة على صيغة التقرير ولكن في حالة عدم حصول المدقق على إقرار الادارة فعليه رفض إعداد التقرير؛
- **طبيعة الاجراءات:** لكي يقوم المدقق بتقديم راي محايد حول القوائم المالية عليه باتباع الاجراءات التالية خلال عملية تدقيق القوائم الملخصة:
  - تقييم إذا كانت القوائم المالية الملخصة تقدم إفصاحا كافيا حول طبيعتها الملخصة وتحدد القوائم المالية الملخصة؛
  - مقارنة القوائم المالية الملخصة مع المعلومات ذات الصلة في القوائم المالية الملخصة لتحديد مدى الاتفاق بينهما؛
  - تقييم اذا تمكن مستخدموا القوائم المالية الملخصة من الحصول على القوائم المالية المدققة دون صعوبات في غير محلها.
- **تقرير المدقق حول القوائم المالية الملخصة:** وضع المعيار إرشادات تحدد للمدقق محتوى تقرير التدقيق على غرار العنوان، تحديد القوائم المالية المدققة والقوائم الملخصة، تعبيرا واضحا عن الرأي، الاشارة إلى ان القوائم المالية الملخصة لا تحتوي عل كل الافصاحات، وصف مسؤولية الادارة، عنوان وتوقيع المدقق و تاريخ التقرير إذ يجب أن يؤرخ هذا الاخير بعد تاريخ حصول المدققة على ادلة إثبات كافية لبناء الرأي عليها وكذا بعد تاريخ تقرير المدقق حول القوائم المالية المدققة.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن هذا المعيار قد أوجب على المدقق الحرص على ضرورة ايصال القوائم المالية الملخصة لمستخدميها بشكل يضمن وجود إفصاح كاف ومن دون صعوبات مع تحميل الادارة

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، **مرجع سابق**، ص ص 976-797.

مسؤولية إعدادها وفق المعايير اللازمة. والتالي الحرص على مصداقية وموثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم الملخصة.

المطلب الثالث : جودة المعلومات المالية والمحاسبية في القوانين والتشريعات الدولية الداعمة لتقوية انظمة الرقابة الداخلية : قانون ساربانس واوكسلي SOX

1. تعريف قانون ساربن:

قانون Sarbanes-Oxley يسمى أحيانا SOA أو Sarbox أو SOX هو قانون أمريكي مصمم لحماية المستثمرين من خلال منع الممارسات المحاسبية والمالية الاحتيالية في الشركات المتداولة علنا، تم إقرار قانون SOX في عام 2002 في أعقاب سلسلة من فضائح الشركات وانفجار فقاعة الدوت كوم، وفرض عددًا من تفويضات إعداد التقارير والمحاسبة والاحتفاظ بالبيانات لضمان بقاء الممارسات التجارية للشركات الكبيرة خالية من العيوب[1]. كما أنه معروف باسم قانون المحاسبة والاصلاح من اجل حماية المستثمرين في الشركات، أما في البيت الابيض فيطلق عليه اسم مساءلة الشركات والتدقيق وقانون المسؤولية، وهو القانون الفدرالي للولايات المتحدة، أقره الكونغرس وسمي بهذا الاسم نسبة إلى النائبان المكلفان بصياغة القانون Oxley Meshael والسيناتور Sarbanes[2] .

يحتوي قانون SOX على إحدى عشر بابا، وفي كل باب نجد عدة أقسام . وفيما يلي إيجاز لتلك الابواب[3]:

- **الاول: تشكيل مجلس مراقبة حسابات المؤسسة**، ويتكون هذا الباب من 09 أقسام ، ويتم تشكيل هذا المجلس لضمان توفير رقابة مستقلة على مكاتب مراقبي الحسابات مع ضبط الاجراءات المحددة للالتزام بضوابط السلوك المهني؛
- **الثاني: إستقلالية مدقق الحسابات**، يتألف بدوره من 09 أقسام، ويحدد المعايير لاستقلالية مدقق الحسابات ويضع أيضا القواعد الاخلاقية لمهنة التدقيق وهذا لمدى تأثيرها على موثوقية وشفافية التقارير المالية؛

[1] Josh Frühlinger, **the-sarbanes-oxley-act-explained-definition-purpose-and-provisions**, 30/11/2020. https://www.csoonline.com/article/570121/the-sarbanes-oxley-act-explained-definition-purpose-and-provisions.html?utm=smart_answers. Consulte 01/02/2024.

[2] حمدون حارث راشد، **تفعيل دور وظيفة التدقيق الداخلي في ظل قانون ساربنيز أوكسلي**، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة االربعون- العدد 113، 2017، ص 236.

[3] محمد حلو داود الخرسان و جابر حسين علي، **قانون ساربينز – اوكسلي وأثره على كفاءة وفاعلية نظام التقدير الذاتي في التحاسب الضريبي**، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 07، 2014، ص ص 38-39.

- **الثالث: مسؤولية المؤسسات**، يتألف هذا الباب من 08 أقسام، وتركز هذه الاخيرة على تحديد مسؤولية كل افراد المؤسسة حول دقة البيانات المعروضة مع تحميل لجنة التدقيق مسؤولية مراقبة أعمال مؤسسات تدقيق الحسابات وكذا إيقاع عقوبات شديدة في حال الاحتيال؛
- **الرابع: تعزيز الافصاح عن البيانات المالية**، يضم هذا الباب 09 أقسام يحرص من خلالها على تعزيز الافصاح عن المعاملات المالية وكذا الاحداث التي يتم الافصاح عنها خارج الميزانية وأثرها على المعاملات المالية وهذا لضمان الدقة في التقارير المالية؛
- **الخامس: تحليل تعارض المصالح**، ويضم قسم واحد يتضمن إجراءات لاعادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية من خلال تقرير المحلل المالي والذي يعمل على توضيح تضارب المصالح بين المالكين والادارة.
- **السادس: موارد وسلطة لجنة التدقيق**، ويتألف هذا الباب من أربعة أقسام يتم من خلالها إعطاء الحق والسلطة للجنة التدقيق في مراقبة عمليات سوق الاوراق المالية بهدف الرقابة على الاوراق المالية كما يضع بعض القيود للحد من ممارسة المهنيين تصل إلى حرمانهم من مزولة المهنة إذا زاولوا المهنة بصفة تاجر أو مستشار أو حتى وسيط.
- **السابع: الدراسات والتقارير**، ويضم هذا الفصل خمسة أقسام، تركز على مراقب الحسابات الذي يقوم بالعمل ضمن لجنة مراقبة عمليات سوق الاوراق المالية و مختلف التقارير والدراسات التي يقدمها.
- **الثامن: المسائلة الجنائية والاحتيال للمؤسسات**، ويشمل سبعة أقسام والتي تركز على العقوبات الجنائية للتلاعب وتزوير حسابات المؤسسة وتغيير أو اتلاف السجلات المحاسبية مع فرض حماية للمبلغين عن التلاعبات والاحتيال.
- **التاسع: تعزيز العقوبات على جرائم المديرين الماليين**، يضم هذا الباب ستة أقسام تعالج زيادة العقوبات للمسؤولين عن الغش الجنائي و التآمر والاحتيال.
- **العاشر:الاقرارات الضريبية للمؤسسات**، ويضم قسم واحد يتمحور حول توقيع المديرين التنفذيين على إقرارات ضرائب المؤسسة، كما يهتم باجراء اعتمادات الاقرارات من طرف مراقبي الحسابات.
- **الحادي عشر: الغش والتلاعب في سجلات المؤسسة**، يتضمن سبعة اقسام تتمحور حول عقوبات أخرى إذا ثبت التلاعب في التقارير المالية مع نص عقوبات للمبلغين بوشايات كاذبة.

2. أهداف قانون ساربانس - اوكسلي Oxley-Sarbanes:

الهدف الاساسي من القانون هو سن معايير جديدة او تعزيز المعايير الخاصة بالمحاسبة والعقوبات فيما يتعلق بالاخطاء المرتكبة من طرف المؤسسات لضمان جودة المعلومات المالية والرفع من ثقة المستثمرين في التقارير المالية، وفيما يلي بعض الاهداف الاخرى[1]:

- التأكد من فاعلية الرقابة الداخلية للمؤسسة وكفاءتها في منع الغش والاحتيال والاخطاء المحاسبية حال وقوعها؛
- الشفافية عند تقديم التقارير المالية، والتي تتحقق بمراجعة القوائم المالية قبل إعتمادها ونشرها لتاكد من انها لا تحتوي على بيانات او عبارات مغلوطة وأنه لم تحذف منها أي معلومات أومبالغ تجعلها مظللة؛
- مراعاة ودراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المحاسب القانوني وتطبيق المقترحات الواردة فيها؛
- دراسة السياسات المحاسبية التي تعتمدها المؤسسة ومدى ملاءمتها لطبيعة نشاطها وتأثيرها على المركز المالي وكذا ملاحظة أي تغيير يحدث في تلك السياسات؛
- الاشراف على عمليات التحقق من الاخطاء وعمليات الاحتيال التي قد تحدث بالمؤسسة؛
- التاكد من إستقلالية المدقق الداخلي مع إنشاء نظام لتدقيق الداخلي بالمؤسسة؛
- إتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة في حال لم تطبق المؤسسة القوانين والتشريعات مع فرض عقوبات شديدة على الرؤساء والمداراء.

3. جودة المعلومات المالية والمحاسبية في قانون ساربانس واوكسلي SOX:

كما رأينا سابق، الهدف الرئيسي لقانون ساربانس و اوكسلي هو استرداد ثقة المستثمرين في القوائم المالية من خلال الرفع من جودتها وهذا ما يتجلى أكثر شيئ في الباب الرابع والذي يعمل على تعزيز المعلومات المالية والشكل الموالي يبرز أقسام هذا الباب:

[1] هزار احمد يونس، **دور قانون ساربنيز اوكسلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية والحد من ممارسات المحاسبة الابداعية دراسة ميدانية في عينة من مكاتب تدقيق وتنظيم الحسابات واالاكاديميين في محافظة دهوك**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الشرق الادنى، قبرص، 2021، ص ص24-25.

الشكل 3-3: أقسام الباب الرابع من قانون ساربانس و اوكسلي

المصدر: هزار أحمد يونس، **دورقانون ساربنيزاوكسلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية والحد من ممارسات المحاسبة الابداعية دراسة ميدانية في عينة من مكاتب تدقيق وتنظيم الحسابات واالاكاديميين في محافظة دهوك**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والادارية ، قسم المالية و المحاسبة، جامعة الشرق الادنى،قبرص، 2021،ص 33.

ومن الشكل يتضح أن أقسام هذا الباب قد جاءت لتأكيد على الافصاح الجيد عن المعلومات مع مراعاة الوقت و سوف نوجزه منها ما يلي:

1.3. القسم 401 :الإفصاحات في التقارير الدورية:

ويضم هذا القسم ثلاثة فقرات تدور حول الافصاحات المطلوبة و قواعد اللجنة بشأن الأرقام المبدئية وكذا دراسة وتقرير عن المؤسسات ذات الأغراض الخاصة[1]:

بالنسبة للافصاحات المطلوبة فقد تم تعديل القسم 13 من قانون سوق الأوراق المالية لعام 1934 بإضافة ما يلي :

- دقة التقارير المالية إذ يجب أن يحتوي كل تقرير مالي على جميع تعديلات التصحيح المادية التي تم تحديدها من قبل مؤسسة محاسبة عامة مسجلة وفقًا لمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا وقواعد ولوائح اللجنة
- المعاملات خارج الميزانية العمومية حيث عملت اللجنة على إصدار قواعد نهائية تنص على أن في كل تقرير مالي مطلوب تقديمه إلى اللجنة يجب الإفصاح عن جميع المعاملات و الالتزامات والترتيبات الجوهرية خارج الميزانية والتي قد يكون لها تأثير جوهري مستقبلي أو حالي على المركز المالي، والتغيرات في الوضع المالي، نتائج العمليات أو السيولة أو النفقات الرأسمالية أو الموارد الرأسمالية أو العناصر الهامة للإيرادات أو النفقات.

كما عملت اللجنة على إصدار قواعد نهائية تنص على إدراج المعلومات المالية المبدئية في أي تقرير دوري أو تقديمها بطريقة أخرى مع اللجنة وفقا لقوانين الأوراق المالية، أو في أي إفصاح عام أو بيان صحفي أو غير ذلك، يجب تقديمها بطريقة:

- لا تحتوي على تحريف لحقيقة جوهرية أو تغفل ذكر حقيقة جوهرية ضرورية حتى لا تكون المعلومات المالية الشكلية مضللة، مع الأخذ في الاعتبار الظروف التي تم تقديمها فيها؛
- توفيقها مع المركز المالي ونتائج عمليات المصدر وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

بالاضافة إلى ما سبق يجب على اللجنة استكمال دراسة المستندات المقدمة من الجهات المصدرة والمعلومات الواجب توفرها لتحديد حجم المعاملات خارج الميزانية العمومية، بما في ذلك الأصول والالتزامات والإيجارات والخسائر واستخدام المؤسسات ذات الأغراض الخاصة. وكذا ما إذا كانت القواعد المحاسبية المقبولة عمومًا تؤدي إلى بيانات مالية للمصدرين تعكس بشفافية اقتصاديات هذه المعاملات

[1] https://www.sox-online.com/the-sarbanes-oxley-act-full-text/, consulte le 10/01/2023.

خارج الميزانية العمومية للمستثمرين.و في موعد لا يتجاوز 6 أشهر بعد تاريخ الانتهاء من الدراسة المطلوبة يجب على اللجنة تقديم تقرير إلى رئيس لجنة الشؤون المصرفية والإسكان والشؤون الحضرية بمجلس الشيوخ ولجنة الخدمات المالية بمجلس النواب، بشأن:

- مبلغ أو تقدير لمبلغ المعاملات خارج الميزانية العمومية؛
- مدى استخدام المؤسسات ذات الأغراض الخاصة لتسهيل المعاملات خارج الميزانية العمومية؛
- ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا أو قواعد اللجنة تؤدي إلى بيانات مالية للمصدرين تعكس بشفافية اقتصاديات هذه المعاملات للمستثمرين؛
- ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا تؤدي على وجه التحديد إلى توحيد المنشآت ذات الأغراض الخاصة التي يرعاها المصدر في الحالات التي يتحمل فيها المصدر أغلبية مخاطر ومكافآت المؤسسة ذات الأغراض الخاصة؛
- أي توصية من الهيئة لتحسين الشفافية وجودة الإبلاغ عن المعلومات خارج الميزانية العمومية في البيانات المالية والمعلومات المطلوب تقديمها من قبل المصدر إلى الهيئة.

2.3. القسم 404: تقييم الادارة لضوابط الرقابة الداخلية

يضم القسم فقرتين حيث تتطلب الفقرة (أ) من الإدارة إعداد تقرير الرقابة الداخلية الذي ينص على مسؤولية الإدارة عن إنشاء والحفاظ على هيكل مناسب للرقابة الداخلية وإجراءات إعداد التقارير المالية، ويجب أن يحتوي على تقييم مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية وإجراءات إعداد التقارير المالية اعتبارا من نهاية السنة المالية الأخيرة.أما القسم 404 (ب) فيتطلب بالتزامن مع معيار PCAOB AS5 من المدققين أن يشهدوا على فعالية الضوابط الداخلية للشركات والإبلاغ عن مدى كفاية استنتاجات الإدارة بشأن هذه الضوابط الداخلية، بمعنى آخر، تتطلب معايير التدقيق في PCAOB والقسم 404 من الشركة ومدققها أخذ عينات من كل فئة من المعاملات وإجراء جولة تفصيلية عند تقييم الإدارة للضوابط[1].

وبالتالي يهدف هذا القسم إلى ردع الاحتيال واكتشاف الغش مما يؤدي إلى زيادة مصداقية وموثوقية المعلومات المالية في التقارير المالية وهذا ما يؤكده الشكل التالي:

[1] Mehdi Khedmati & Farshid Navissi & Syed Shams & Daniel Vinkler, **News announcement effects of compliance with section 404 of SOX: Evidence from non-accelerated filers**, Journal of Contemporary Accounting & Economics, iss11, Elsevier, 2015, P233.

الشكل 3-4 : القسم 404 من قانون SOX

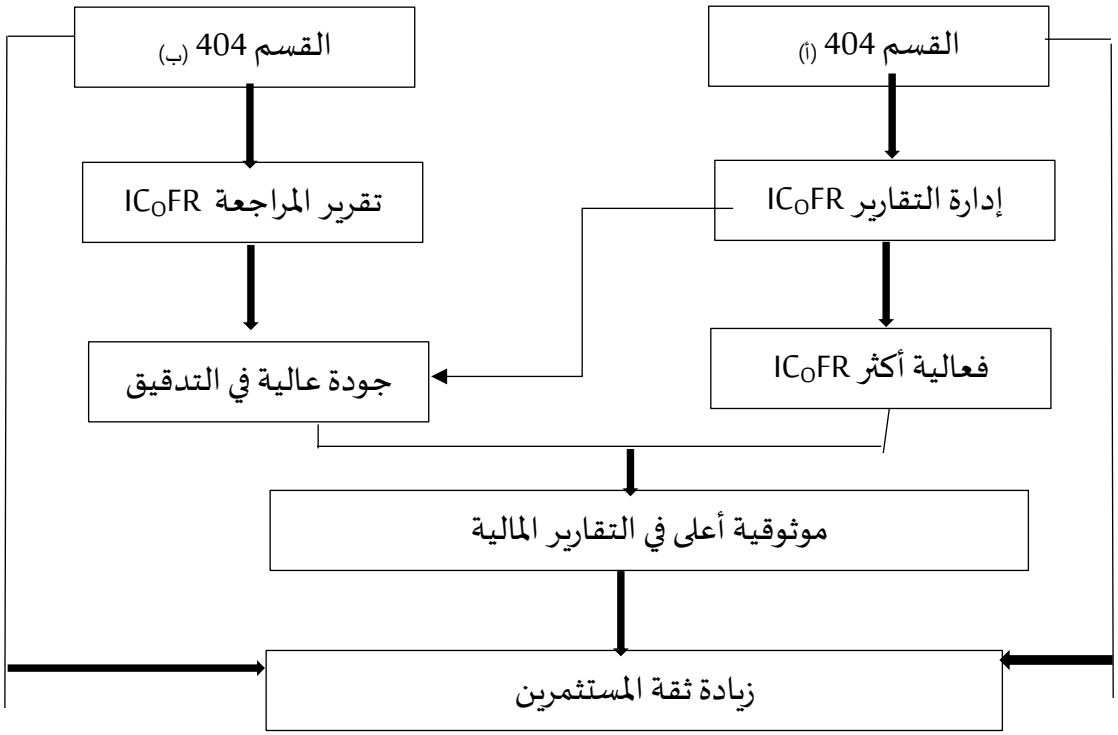

Source: Bianca Fischer &Gral Bernadette &Lehner Othmar Manfred, **Evaluating SOX Section 404: Costs, Benefits and Earnings Management**, ACRN Journal of Finance and Risk Perspectives, Vol. 3, Issue 1, 2014, p45.

يبين الشكل أن قانون SOX من خلال ما جاء به في القسم 404 من الباب الرابع يهدف الى الرفع من فاعلية التقارير المالية وهذا بالحرص على جودة التدقيق مما ينتج موثوقية عالية في تلك التقارير وبالتالي كسب و زيادة ثقة المستثمرين.

خلاصة الفصل:

من خلال ما جاء في هذا الفصل تم إبراز أهمية المعلومات المالية بالنسبة للمتعاملين الاقتصادين ونظرا لتلك الاهمية البالغة والدور الذي تلعبه هذه المعلومات تعالت الاصوات للحرص والرفع من جودتها فهي الاساس في اتخاذ القرارات وبالتالي وجب أن تتحلى بالموثوقية والمصداقية كما يجب أن تكون سهلة الفهم وواضحة وكذا قابلة للمقارنة. ومن خلال ما سبق تمت الإشارة إلى حجم تلك المعلومات الواجب الافصاح عنها وطريقة عرضها وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي الذي عمل على الرفع من جودة المعلومات المحاسبية وتحديد طريقة عرضها في القوائم المالية وهذا تماشيا مع ما جاءت به الهيئات الدولية.

كما تمت الاشارة في هذا الفصل إلى جودة المعلومات من وجهة نظر الهيئات الدولية على غرار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB الذي يعتبر أن جودة المعلومات تحقق بتوافر مجموعة من الخصائص أما مجلس معايير المحاسبة الدولية IFRS فقد نظر إلى جودة المعلومات من خلال تطبيق المعايير التي أصدرها والتي تحرص بدورها على أن يكون الافصاح كاف وتضبط طريقة عرضع المعلومات في القوائم المالية. أما المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد IAASB فقد أكد على أن مصداقية القوائم المالية تظهر من خلال جودة التدقيق. ويرى قانون SOX أن الحصول على قوائم مالية ذات جودة عالية يكون مسؤولية الادارة وعمد إلى إجبار المسؤولين على إعداد تقارير تكون مصاحبة للقوائم المالية مع التأكيد على الرقابة الداخلية للمؤسسات.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد ما تم التطرق له في الجانب النظري حول كل من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وكيف تناولتهما إصدارات COSO مع التركيز على إدارة المخاطر وكذا تحدثنا على جودة المعلومات المحاسبية ووجهة نظر الهيئات المهنية لها، إرتأينا في هذا الفصل التطبيقي معرفة مدى تأثير نظام إدارة المخاطر الذي أصدره COSO على الرفع من جودة المعلومات المالية والمحاسبية في بيئة الاعمال الجزائرية، من خلال دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عن طريق عرض إستبيان (الملحق 02) على عمال تلك المؤسسات. وقد تم إختيار المؤسسات بطريقة عشوائية مع محاولة التنويع بينها لاعطاء مصداقية أكبر للدراسة وكذا بالنسبة للمستجوبين فقد شملت الدراسة على مختلف فئات العمال وهذا من منطلق أن إدارة المخاطر هي عملية يشارك فيها كل عمال المؤسسة مع التركيز على المحاسبين لتمكنهم أكثر في جانب جودة المعلومات المالية والمحاسبية.

تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: الاطار المنهجي للدراسة الميدانية

المبحث الثاني: عرض وتحليل خصائص المؤسسات محل الدراسة

المبحث الثالث: إختبار الفرضيات

المبحث الاول: الاطار المنهجي للدراسة الميدانية

جاء هذا المبحث للتعريف بعينة الدراسة والمنهج المتبع فيها مع التعريف بالاداة المستعملة في الدراسة واختبار صدقها وثباتها.

المطلب الاول: عينة وأدرات الدراسة

1. عينة الدراسة:

تم الدراسة الميدانية من شهر أوت إلى غاية شهر نوفمبر 2023 على مستوى مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والتي تم إختيارها بطريقة عشوائية. وقد شملت العينة مؤسسات إقتصادية متنوعة إذ نجدها تضم مؤسسات صناعية وتجارية وكذا خدماتية وأيضا نجدها تشمل القطاعين العام والخاص وتوجد حتى مؤسستين ذات ملكية مختلطة. وقد تمت الدراسة عن طريق الاستبيان الذي وزع على عمال المؤسسات بطريقة إلكترونية و يدوية من خلال التنقل إلى المؤسسات. وبعد عدة محاولات لاسترداد الاستمارات من خلال الاتصال والتنقل المستمر للمؤسسات تم إسترداد أغلب الاستمارات الموزع يدويا في حين أن الاستمارات الموزعة إلكترونيا لم نسترد منها إلا 12 إستبانة. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي :

الجدول 4-1: الحصيلة العامة للاستبيان

طريقة توزيع الاستبيان	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات المرفوضة	الاستمارات المقبولة
المقابلة الشخصية	**160**	**132**	**17**	**115**
البريد الالكتروني	**100**	**12**	**00**	**12**
المجموع	**260**	**144**	**17**	**127**

المصدر: من اعداد الطالبة

من خلال ما تم عرضه في الجدول يتبين أن الاستمارات المسترجعة كانت 144 إستبانة و جلها كان من الاستمارات الموزعة على المؤسسات من خلال المقابلة الشخصية والتي حرصنا بكل الوسائل على إستردادها. أما الاستمارات المرفوضة فكانت غير صالحة للدراسة لأن أغلب المحاور لم يتم الاجابة عليها.

2. منهج الدراسة الميدانية:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهذا تماشيا مع طبيعة الموضوع . أين يبرز الجزء الوصفي في الجانب النظري وذلك من خلال الرجوع الى الدراسات الميدانية والبحوث. أما الشق التحليلي فيبرز في الجانب التطبيق عند تحليل ودراسة البيانات الواردة في الاستمارات.

المطلب الثاني: أدوات جمع وتحليل البيانات

1. أداة الدراسة:

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لانجاز الدراسة باعتباره وسيلة عملية تسهل على الباحث الوصول إلى عدد كبيرة من المستجوبين بأقل تكلفة وفي وقت وجيز. فالاستبيان هو أداة لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث بواسطة استمارة تضم عدد من الأسئلة مرتبة بأسلوب متسلسل ومنطقي مناسب لموضوع البحث في المشكلة ،يتم توزيعها على عينة الدراسة المستهدفة. وقد تمت صياغة الاسئلة بناء على فرضيات وأهداف الدراسة بأسلوب موجز وبسيط قدر المستطاع.

2. تصميم أداة الدارسة الميدانية:

تم تصميم الاستبيان إعتمادا على ما جاء في الإطار النظري للبحث وكذا الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، مع الاستعانة بآراء أساتذة متخصصين في الموضوع حول مدى صلاحية عبارات الاستبيان وتوافقها مع موضوع الدراسة. وقد شمل الاستبيان في شكله النهائي على فقرة تقديمية وقسمين:

1.2. الفقرة التقديمية:

تم توجيه هذه الفقرة إلى المستجوبين تشرح لهم طبيعة الدراسة المنجزة وتعرفهم بموضوعها مع حثهم على الاجابة بكل شفافية و مصداقية والتأكيد لهم على سرية الاجابات.

2.2. القسم الاول:

تضمن هذا القسم معلومات حول عينة الدراسة والتي كانت بالاساس مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تمحورت فقرات هذا القسم حول معلومات عامة عن المؤسسة على غرار طبيعة المؤسسة؛ ملكية المؤسسة؛ مدة نشاط المؤسسة و ولاية المقر الاجتماعي للمؤسسة في حين نجد المعلومات الشخصية عن المستجوب قد شملت المسمى الوظيفي؛ الخبرة المهنية والمؤهل العلمي.

3.2. القسم االثاني:

تضمن هذا القسم معلومات حول المتغيرين وقد تم تقسيم المتغير المستقل إلى ستة محاور تمثل مكونات نظام إدارة المخاطر، أما المحور السابع فقط خص للمتغير التابع وهو جودة المعلومات و جاءت المحاور كالتالي :

- **المحور الاول** : مدى امتلاك المؤسسة لبيئة رقابية سليمة قائمة على تدعيم ثقافة الوعي بالمخاطر والذي إشتمل على 09؛
- **المحور الثاني**: مدى وضع أهداف تتماشى واستراتيجية المؤسسة والذي إشتمل على 09 فقرات؛
- **المحور الثالث**: إمتلاك المؤسسة لنظام ادارة المخاطر القائم على تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له والذي إشتمل على 14 فقرة؛
- **المحور الرابع**: مدى وجود أنشطة رقابية فعالة والذي إشتمل على 08 فقرات؛
- **المحور الخامس**: مدى كفاءة نظام المعلومات والاتصال بالمؤسسة والذي إشتمل على 09 فقرات ؛
- **المحور السادس**: مدى امتلاك المؤسسة لنظام رصد(متابعة) والذي إشتمل على 09 فقرات ؛
- **المحور السابع**: مدى جودة المعلومات المالية والذي إشتمل على 10 فقرات.

وقد تم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي لتحديد درجة موافقةالمستجوبين على فقرات الاستمارة والذي يمنح أوزانا تقيس درجة الإلمام بالأفكار المدرجة في الاستبيان والمعبر عنها بخمس نقاط (من1 إلى5) حيث يقوم أفراد العينة بتحديد درجة موافقتهم على العبارات المذكورة بناء على تلك الاوزان كما يلي:

الجدول رقم 4-2: الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الإستبانة

خيارات الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على دراسات سابقة.

ولكي يكون للمتوسط الحسابي مدلولا تم ضبط الحدود التي تفصل الإجابات في سلم ليكارت الذي قسم إلى خمسة (05) درجات وتم تحديد عدد مجالاته بأربعة (04) مجالات حسب العلاقة التالية:

- المدى: ويعبر عن الفرق بين أكبر قيمة وأدنى قيمة في المقياس وعليه: المدى= 5-1=4
- طول الفئة: يمثل العلاقة النسبية بين المدى وعدد الدرجات (المدى/ عدد الدرجات) وعليه:

طول الفئة = 4÷ 5= 0.8

ومما سبق يمكن تحديد حدود المجالات والحدود الفاصلة بين الإجابات في الجدول التالي:

الجدول 4-3: الحدود الفاصلة بين الإجابات في سلم ليكارت الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
مجال المتوسط	] 1.8، 1]	] 2.6،1.8]	] 3.4، 2.6]	] 4.2، 3.4]	[4.2، 5]
حدود المجالات	1.8=0.8+1	2.6=0.8+1.8	3.4=0.8+2.6	4.2=0.8+3.4	5=0.8+4.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على دراسات سابقة.

وتعتبر هذه الحدود متوسطات مرجحة و هي توافق اتجاه الاجابات كالتالي:

الجدول رقم 4-4: المتوسطات المرجحة والإتجاه الموافق لها

الترتيب	الوسط المرجح	الإتجاه	الدلالة الإحصائية
1	1 – 1.79	غير موافق بشدة	درجة موافقة منخفضة جدا
2	1,80 – 2,59	غير موافق	درجة موافقة منخفضة
3	2,60 – 3,39	محايد	درجة موافقة متوسطة
4	3,40 – 4,19	موافق	درجة موافقة مرتفعة
5	4,20 – 5	موافق بشدة	درجة موافقة مرتفعة جدا

المصدر: عز عبد الفتاح،**مقدمة في الإحصاء الوصفي والإستدلالي باستخدام SPSS**،خوارزم العلمية للنشر والتوزيع،المملكة العربية السعودية،2008،ص541.

3. الاختبارات المعتمدة في تحليل البيانات:

لتحليل البيانات تم الاستعانة بعدة إختبارات نوجز ها فيما يلي:

1.3. معامل ألفا كرمباخ Cronbach's Alpha:

تم إعتماد هذا المعامل لختبار مدى الاعتماد على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة، وبمعنى أخر يساعد هذا المعامل في الحكم على مدى ثبات الدراسة من خلال مدى تجانس عبارات المحاور كل على حدى ، بالإضافة لقياس ثبات أداة الدراسة ككل بجميع عباراتها؛ وتتراوح قيمة هذا المعامل بين " 0 و 01 " و كلما اقتربت قيمته من 01 تعتبر الدراسة أكثر ثباتاً على أن لا تقل عن 0.60.

2.3. معامل الارتباط Spearman و Pearson:

وهو معامل يهدف لدراسة قوة العلاقة بين متغير،وقد تمت الاستعانة به لقياس مدى ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبيان مع الدرجة الكلية للمحور أو ما يعرف بالاتساق الداخلي لاداة الدراسة.و تكون هذه العلاقة طردية بإشارة موجبة (+) أو عكسية بإشارة سالبة (-) حيث نجد أن قيمة معامل الارتباط تتراوح بين 01و -01 وتزداد قوة الإرتباط من 0إلى 1 أما الصفر فيعني عدم وجود إرتباط ،و قيمة الواحد وجود إرتباط تام.

3.3. التكرارات والنسب المئوية :

وهي تعبر عن عدد الإجابات في كل من الاقتراحات الموضوعة والتي تساعد في حساب النسب المئوية والوسط والانحراف المعياري، كما تستخدم للتعرف على المعلومات العامة للمؤسسات الاقتصادية والخصائص الشخصية للمستجوبين .

4.3. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:

يساعد المتوسط الحسابي في ترتيب إجابات أفراد العينة ووضعها ضمن المجالات السابقة الذكر وبالتالي تحديد إتجاه العبارات. أما الانحراف االمعياري فقد استخدم لتحديد مدى انحراف إجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور عن متوسطها الحسابي، وهذا لتوضيح درجة التشتت في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي فكلما ما اقتربت قيمته من الصفر كان انحراف وتشتت الإجابات منخفضاً والعكس صحيح.

5.3. تحليل الانحدار الخطي:

يبرز هذا الاختبار العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل في شكل دالة يبين من خلالها مدى تأثير المتغير المستقل بأبعاده على المتغير التابع، حيث تم استعمال الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات من خلال دراسة تأثير كل بعد من أبعاد إدارة المخاطر على جودة المعلومات.

المطلب الثالث: إختار صدق وثبات الاستبيان

قبل التطرق إلى إختبار صدق وثبات الاستبيان سوف نقوم بتحديد ما إذا كانت البيانات المتحصل عليها تتبع التوزيع الطبيعي وهذا باجراء إختبار كولموغوروف- سميرنوف والذي جاءت نتائجه كالتالي:

الجدول 4-5: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

محاور الدراسة	قيمة اختبار كولمغروف سيمرنوف	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
البيئة الداخلية	0,129	127	0,000
تحديد الاهداف	0,129	127	0,000
تحديد، تقييم والاستجابة للخطر	0,145	127	0,000
الأنشطة الرقابية	0,128	127	0,000
المعلومات والاتصال	0,121	127	0,000
المتابعة والرصد	0,130	127	0,000
جودة المعلومات المالية	0,149	127	0,000
الدرجة الكلية للمحاور	0.123	127	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح لنا ان كل بيانات الاستبيان لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن مستوى Sig أقل من 5 % في كل محاور الاستبيان.

وفيما يلي إختبار مدى صدق وثبات الاستبيان:

1. صدق الاستبيان:

لقد تم الاعتماد في قياس صدق الاستبيان على طريقتين:

1.1. الصدق الظاهري:

بعد أن تم إعداد الاستبيان في شكله الاولي تم عرضه على مجموعة من الاساتذة الجامعين في التخصص (الملحق 01) لإبداء آرائهم حول مدى صلاحية الاستبيان للدراسة وإتباطه بالاشكالية وهذا من خلال تحديد مدى ملاءمة العبارات للأبعاد التي تقيسها وضوحها و وكفايتها لتغطية كل قسم من أقسام الدراسة وكذا تعديل أوإضافة أو حذف العبارات غير الملائمة، وبناءً على ذلك تلقينا مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي تم الاخذ بها وتطبيقها للوصول إلى الصورة النهائية للاستبيان الذي تم تقديمه لعينة الدراسة.

2.1. الصدق البنائي :

تم الاعتماد على معامل الارتباط سبرمان للمتغيرات ذات المقياس الكمي لتحديد مدى الاتساق الداخلي لكل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي ينتمي إليه وجاءت النتائج كالتالي:

الجدول 4-6: معامل الارتباط لعبارات المحور الاول

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة المعنوية
1	المؤسسة تعتمد على المبادئ الأخلاقية والقيم في جميع جوانب أعمالها.	0.711**	0.000
2	تملك المؤسسة هيكلية تنظيمية واضحة ومنسقة تحدد المسؤوليات والسلطات وتعزز الفصل بين الوظائف المهمة	0.787**	0.000
3	يتم اختيار وتوظيف الأفراد المؤهلين وتطوير قدراتهم من خلال التدريب والتطوير المستمر.	0.876**	0.000
4	يتم تعزيز ثقافة المسؤولية الفردية بين الموظفين في تنفيذ إجراءات التحكم والالتزام بالسياسات.	0.877**	0.000
5	يملك أعضاء مجلس الادارة الكفاءة والخبرة والوقت الكافي لتأدية مهامهم الرقابية بفعالية.	0.864**	0.000
6	توجد برامج تدريبية وتوعوية تهدف إلى زيادة الوعي بالمخاطر وتعزيز المعرفة والمهارات اللازمة لإدارة المخاطر.	0.826**	0.000
7	توجد آليات فعالة للإبلاغ عن المخاطر وحماية المبلغين عن الانتهاكات.	0.820**	0.000
8	المؤسسة قادرة على التكيف مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية وتحديث إجراءات التحكم وفقًا للمتطلبات الجديدة.	0.796**	0.000
9	الادارة العليا تدعم وتشجع على ثقافة المخاطر والتحكم الداخلي في المؤسسة.	0.842**	0.000

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول 4-6 أن قيم معامل الارتباط لكل عبارات المحور الاول محصورة بين 0.711 و0.877 وهي قيم تتقترب إلى الواحد مما يدل على وجود إرتباط قوي وإتساق داخلي بين المحور الاول وكل عباراته. كما نجد أن مستوى الدلالة هو 0.000 لكل العبارات وهوأقل من 0.05 وبالتالي وجود دلالة إحصائية لمعاملات الارتباط وعليه تعتبر فقرات المحور صادقة.

الجدول 4-7: معامل الارتباط لعبارات المحور الثاني

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة المعنوية
1	تحديد أهداف واضحة للمؤسسة، مثل تحقيق النمو، زيادة الربحية، تحسين الكفاءة، أو تعزيز الابتكار.	0.783**	0.000
2	تحديد المعايير والمؤشرات الملائمة لقياس تحقيق الأهداف وتقييم الأداء	0.842**	0.000
3	مراعاة قابلية تحمل المخاطر عند وضع الاهداف.	0.816**	0.000
4	وضع خطط وإجراءات تفصيلية لتحقيق الأهداف، وتحديد المهام والمسؤوليات وتخصيص الموارد المناسبة.	0.871**	0.000
5	تعزيز ثقافة تنظيمية تدعم تحقيق الأهداف وتعزز التعاون والمشاركة.	0.838**	0.000
6	تنفيذ الخطط والعمليات بشكل فعال وفقًا للمعايير والجداول الزمنية المحددة.	0.819**	0.000
7	إجراء التعديلات والتحسينات على الخطط والعمليات بناءً على نتائج تقييم العمل وتغيرات الظروف.	0.822**	0.000
8	متابعة التطورات الخارجية والصناعية والتكنولوجية والتكيف معها للحفاظ على تنافسية المؤسسة.	0.827**	0.000
9	تحقيق توازن بين أهداف المؤسسة المختلفة، مثل النمو المالي والاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية.	0.756**	0.000

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول 4-7 أن قيم معامل الارتباط لكل عبارات المحور الثاني محصورة بين 0.756 و0.842 وهي قيم تتقترب إلى الواحد مما يدل على وجود إرتباط قوي وإتساق داخلي بين المحور الثاني وكل عباراته. كما نجد أن مستوى الدلالة هو 0.000 لكل العبارات وهوأقل من 0.05 وبالتالي وجود دلالة إحصائية لمعاملات الارتباط وعليه تعتبر فقرات المحور صادقة.

الجدول 4-8: معامل الارتباط لعبارات المحور الثالث

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة المعنوية
1	تحديد المخاطر المحتملة والفرص المتاحة للمؤسسة.	0.817**	0.000
2	الاعتماد على اليات واضحة لتحديد المخاطر الناشئة عن مصادر داخلية وخارجية.	0.854**	0.000
3	تحديد المخاطر المرتبطة بكل هدف (مالي، عملياتي، استراتيجي).	0.877**	0.000
4	تقييم التأثير المحتمل للمخاطر على الأهداف المحددة.	0.860**	0.000
5	تقييم احتمالية حدوث المخاطر و تحليل تأثيرها لتحديد مدى الخطورة والأولوية	0.818**	0.000
6	تقييم فعالية نظام التحكم في المخاطر وتقييم مدى كفاءته.	0.778**	0.000
7	تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بالتغيرات الجديدة في البيئة الداخلية أو الخارجية.	0.799**	0.000
8	تصنيف المخاطر وفقًا للمعايير المحددة مثل الخطورة والتأثير والاحتمالية.	0.792**	0.000
9	تحديث السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر بناءً على نتائج التقييم	0.775**	0.000
10	العمل على سد الفجوات الناتجة عن نقاط الضعف في العمليات والأنظمة	0.828**	0.000
11	وجود إجراءات بديلة في حالة وقوع الخطر.	0.741**	0.000
12	توزيع الموارد بناءً على تقييم المخاطر للتركيز على المخاطر الرئيسية.	0.812**	0.000
13	رصد ومتابعة المخاطر المحددة وتحديث التقييمات بناءً على التغيرات الجديدة.	0.808**	0.000
14	التواصل المستمر بين مسيري المؤسسة حول المخاطر وتعزيز الوعي بأهميتها وطرق التعامل معها.	0.764**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول 4-8 أن قيم معامل الارتباط لكل عبارات المحور الثالث محصورة بين 0.741 و0.877 وهي قيم تتقترب إلى الواحدمما يدل على وجود إرتباط قوي وإتساق داخلي بين المحور الثالث وكل عباراته.

كما نجد أن مستوى الدلالة هو 0.000 لكل العبارات وهوأقل من 0.05 وبالتالي وجود دلالة إحصائية لمعاملات الارتباط وعليه تعتبر فقرات المحور صادقة.

الجدول 4-9: معامل الارتباط لعبارات المحور الرابع

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة المعنوية
1	توجيه وتدعيم ثقافة الامتثال والنزاهة.	0.814**	0.000
2	يتم تخصيص الموارد المالية والبشرية على أنشطة المؤسسة بشكل فعال.	0.796**	0.000
3	إجراء تقييمات الأداء والتدقيق الداخلي بشكل منتظم.	0.894**	0.000
4	إعداد تقارير دورية ومنتظمة.	0.811**	0.000
5	توفير آليات للإبلاغ عن المخاطر والمخالفات	0.842**	0.000
6	تحسين وتحديث النظام الداخلي وفقًا للتطورات المستجدة.	0.771**	0.000
7	تتبع معالجة المخاطر والمشكلات المكتشفة.	0.854**	0.000
8	توجيه وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسة.	0.878**	0.000

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول 4-9 أن قيم معامل الارتباط لكل عبارات المحور الرابع محصورة بين 0.771 و0.894 وهي قيم تتقترب إلى الواحد مما يدل على وجود إرتباط قوي وإتساق داخلي بين المحور الثالث وكل عباراته. كما نجد أن مستوى الدلالة هو 0.000 لكل العبارات وهوأقل من 0.05 وبالتالي وجود دلالة إحصائية لمعاملات الارتباط وعليه تعتبر فقرات المحور صادقة.

الجدول 4-10: معامل الارتباط لعبارات المحور الخامس

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة المعنوية
1	وضع استراتيجية شاملة لجمع وتخزين ومعالجة المعلومات المهمة للمؤسسة.	0.807**	0.000
2	تطبيق نظام فعال لإدارة المعلومات وتحديد المعلومات الحيوية لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.	0.786**	0.000

3	تأمين المعلومات ضد الوصول غير المصرح به والتلاعب والتلف أو الفقدان.	0.834**	0.000
4	ضمان دقة واعتمادية المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب والشكل المناسب.	0.787**	0.000
5	تطوير القدرات اللازمة لتحليل المعلومات وإعداد التقارير المفيدة للأطراف المعنية.	0.836**	0.000
6	تسهيل التواصل الفعال داخل المؤسسة لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون.	0.787**	0.000
7	الالتزام بالشفافية في توفير المعلومات وتحمل المسؤولية عنها.	0.860**	0.000
8	تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالمعلومات وتطبيق تدابير للوقاية منها والتعامل معها.	0.799**	0.000
9	إجراء تقييمات دورية لفعالية نظام المعلومات والاتصال وتحسينه بناءً على النتائج المستخلصة.	0.810**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول 4-10 أن قيم معامل الارتباط لكل عبارات المحور الخامس محصورة بين 0.786 و0.860 وهي قيم تتقترب إلى الواحد مما يدل على وجود إرتباط قوي وإتساق داخلي بين المحور الخامس وكل عباراته. كما نجد أن مستوى الدلالة هو 0.000 لكل العبارات وهوأقل من 0.05 وبالتالي وجود دلالة إحصائية لمعاملات الارتباط وعليه تعتبر فقرات المحور صادقة.

الجدول 4-11: معامل الارتباط لعبارات المحور السادس

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة المعنوية
1	تحديد المؤشرات الهامة التي تساعد في تقييم أداء النظام وتحقيق الأهداف المحددة.	0.862**	0.000
2	تحليل البيانات المجمعة لفهم الاتجاهات والأنماط وتحديد الانحرافات عن المعايير المحددة.	0.872**	0.000
3	إعداد تقارير دورية تلخص نتائج رصد النظام وتوفر معلومات مفيدة للإدارة وأصحاب المصلحة.	0.897**	0.000

4	تحديد وتنفيذ إجراءات تصحيحية للتعامل مع الانحرافات والمشكلات المكتشفة في نظام الرصد.	0.845 **	0.000
5	توفير التدريب المناسب للموظفين المسؤولين عن عمليات الرصد وزيادة الوعي بأهمية الرصد الفعال.	0.838**	0.000
6	استخدام أدوات وتقنيات التكنولوجيا لتسهيل عملية جمع البيانات وتحليلها وتقديم التقارير.	0.864**	0.000
7	رصد مدى الامتثال للسياسات والإجراءات والمعايير الداخلية والقوانين الخارجية.	0.890**	0.000
8	تحسين عملية الرصد والأداء من خلال تطوير وتنفيذ تحسينات مستمرة وفقًا للتعلم والتطورات في المؤسسة.	0.856**	0.000
9	إجراء مراجعات داخلية منتظمة للتحقق من سلامة وفعالية نظام الرصد.	0.897**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول 4-11 أن قيم معامل الارتباط لكل عبارات المحور السادس محصورة بين 0.838 و0.890 وهي قيم تتقترب إلى الواحد مما يدل على وجود إرتباط قوي وإتساق داخلي بين المحور السادس وكل عباراته. كما نجد أن مستوى الدلالة هو 0.000 لكل العبارات وهوأقل من 0.05 وبالتالي وجود دلالة إحصائية لمعاملات الارتباط وعليه تعتبر فقرات المحور صادقة.

الجدول 4-12: معامل الارتباط لعبارات المحور السابع

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة المعنوية
1	تعد التقارير المالية بشكل واضح بعيدا عن الغموض.	0.820**	0.000
2	تمتاز المعلومات المالية بالدقة.	0.880**	0.000
3	سهولة التعامل مع التقارير المالية من قبل مستخدميها.	0.895**	0.000
4	تسمح المعلومات المالية بالتنبؤ بالأداء المستقبلي للمؤسسة.	0.866 **	0.000
5	تعبر المعلومات المالية بصدق عن الاحداث التي مرت بها المؤسسة.	0.859**	0.000
6	يتم إعداد وعرض القوائم المالية بما يخدم كل مستعمليها دون تحيز لطرف معين.	0.858**	0.000

7	المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية.	0.861**	0.000
8	تعتمد المؤسسة الثبات في عرض بنود المعلومات المالية وتصنيفاتها.	0.827**	0.000
9	تسمح المعلومات المالية باتخاذ القرارات من خلال اجراء مقارنات مع نتائج فترات أخرى.	0.826**	0.000
10	يتم تسليم التقارير المالية في الوقت المناسب لاستخدامها.	0.864**	0.000

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول 4-12 أن قيم معامل الارتباط لكل عبارات المحور السابع محصورة بين 0.820 و0.895 وهي قيم تتقترب إلى الواحد مما يدل على وجود إرتباط قوي وإتساق داخلي بين المحور السابع وكل عباراته. كما نجد أن مستوى الدلالة هو 0.000 لكل العبارات وهوأقل من 0.05 وبالتالي وجود دلالة إحصائية لمعاملات الارتباط وعليه تعتبر فقرات المحور صادقة.

مما سبق يتبين لنا صدق العبارات المستخدمة وإتصاق كل منها بمحورها. كما يمكن إختبار إتصاق المحاور مع الدرجة الكلية للاستبيان كما ه موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-13: صدق الاتساق البنائي للمحاور السبعة والدرجة الكلية للاستبيان

المحاور	معامل الارتباط	الدلالة المعنوية
المحور الاول	0.932**	0.000
المحور الثاني	0.934**	0.000
المحور الثالث	0.909**	0.000
المحور الرابع	0.916 **	0.000
المحور الخامس	0.881**	0.000
المحور السادس	0.895**	0.000
المحور السابع	0.930**	0.000

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح وجود إرتباط موجبا بين المحاور والدرجة الكلية للاستبيان وهومن قوي بقيمة0.881 إلى قوي جدا 0.934 وأن معاملات الارتباط لبيرسون دالة إحصائيا، ومنه تعتبر جميع المحاور صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه.

2. ثبات الاستبيان:

لقد تم الاعتماد على معامل Cronbach's Alpha لتحديد مدى ثبات الاستبيان وتم حساب قيم هذا المعامل لمحور الدراسة وللدراسة ككل وكانت نتائجه كما يلي:

الجدول 4-14: معاملات الثبات لأبعاد الاستبانة

محتوى البعد	عدد الفقرات	معامل ألفا
البيئة الداخلية	9	0.928
وضوح الاهداف	9	0.925
تحديد الحدث، تقييم والاستجابة للمخاطر	14	0.956
الأنشطة الرقابية	8	0.810
المعلومات والاتصال	9	0.803
المراقبة (الرصد)	9	0.955
جودة المعلومات	10	0.840
الدرجة الكلية	52	0.980

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتبين أن معاملات الثبات لمحاور الدراسة تتميز بثبات كبيرة إذ نجدها تتراوح بين 0.803 و 0.956 وهي أكبر من النسبة المقبولة إحصائيا 0.60، كما بلغ معامل الثبات (المجموع) لكافة فقرات الاستبيان 0.980 وهي نسبة جيدة يمكن الاعتماد عليها في الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل خصائص العينة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة بداية بالتحليل الاحصائي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ثم عرض خصائص المستجوبين بالاعتماد عل التكرارات والنسب المئوية.

المطلب الاول: التحليل الاحصائي للخصائص العامة للمؤسسات محل الدراسة

1. توزيع العينة حسب طبيعة المؤسسة:

لقد تم توزيع الاستبيان على مؤسسات تنشط في مجالات مختلفة وفيما يلي توزيع العينة حسب طبيعة المؤسسة:

الجدول 4-15: توزيع العينة حسب طبيعة المؤسسة

طبيعة المؤسسة	التكرار	النسبة %
صناعية	43	33.90
تجارية	52	40.90
خدماتية	32	25.20
المجموع	127	100.00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل 4-1: توزيع العينة حسب طبيعة المؤسسة

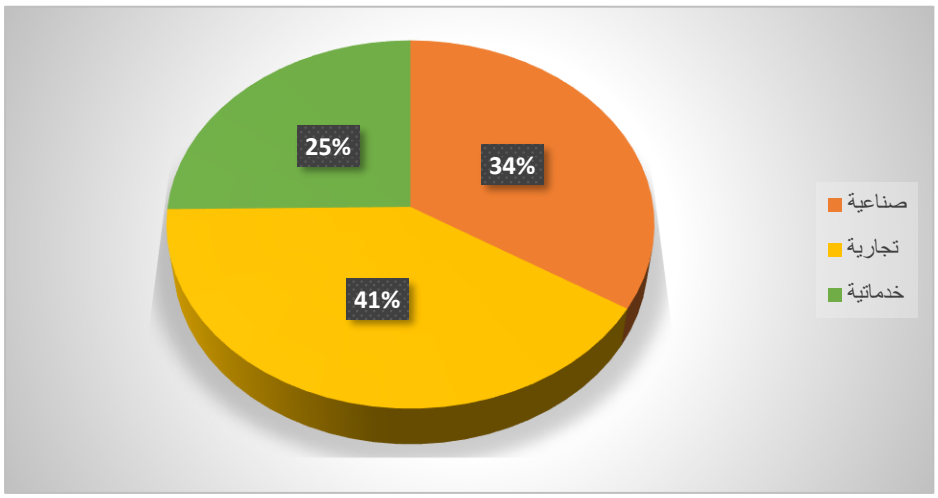

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول 4-15 يتضح أن عينة الدراسة كانت متنوعة حيث ضمت العينة 52 مؤسسة تجارية بنسبة 40.9 % من مجموع العينة تليها المؤسسات الصناعية بنسبة 33.90 % ثم المؤسسات الخدماتية وذلك بنسبة25.20 %.

2. توزيع العينة حسب ملكية المؤسسة

لقد شملت عينة الدراسة مؤسسات عامة وأخرى خاصة كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول 4-16: توزيع العينة حسب ملكية المؤسسة

ملكية المؤسسة	التكرار	النسبة %
عامة	98	77.20
خاصة	27	21.30
مختلطة	2	1.60
المجموع	127	100.00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل 4-2: توزيع العينة حسب ملكية المؤسسة

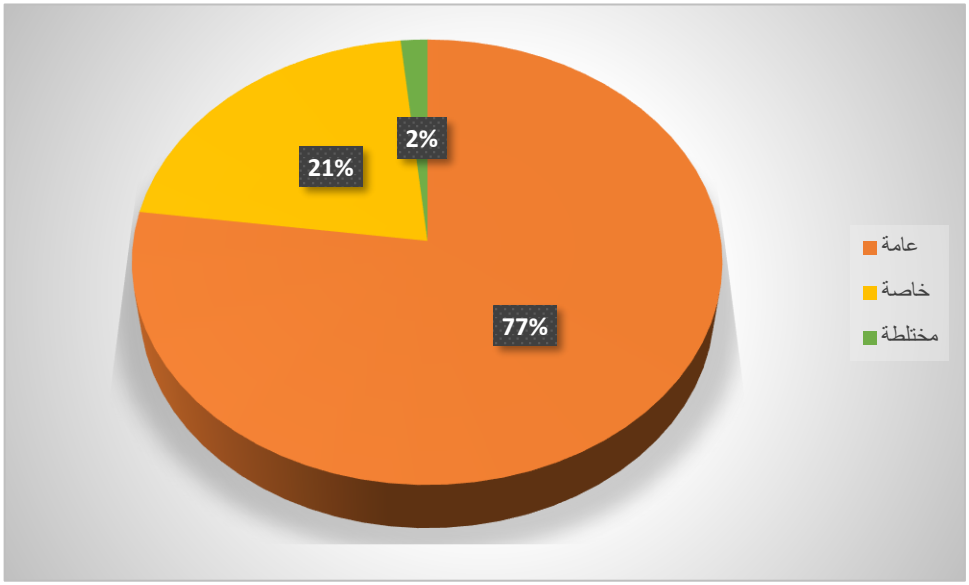

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبين الشكل 4-2 أن أغلبية المؤسسات التي شملتهم العينة كانت مؤسسات عامة وهذا بنسبة 77% أما المؤسسات الخاصة فقد مثلت 21% من مجموع العينة في حين أن المؤسسات المختلطة تحصلنا على مؤسستين فقط بنسبة 2% من مجموع العينة.

3. توزيع العينة حسب مدة نشاط المؤسسة

يمكن تلخيص كيفية توزيع العينة حسب مدة نشاطها في الجدول التالي:

الجدول 4-17: توزيع العينة حسب مدة نشاط المؤسسة

مدة نشاط المؤسسة	التكرار	النسبة %
أقل من 10 سنوات	30	23.60
من 10 سنوات إلى 20 سنة	23	18.10
أكثر من 20 سنة	74	58.30
المجموع	127	100.00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل4-3: توزيع العينة حسب مدة نشاط المؤسسة

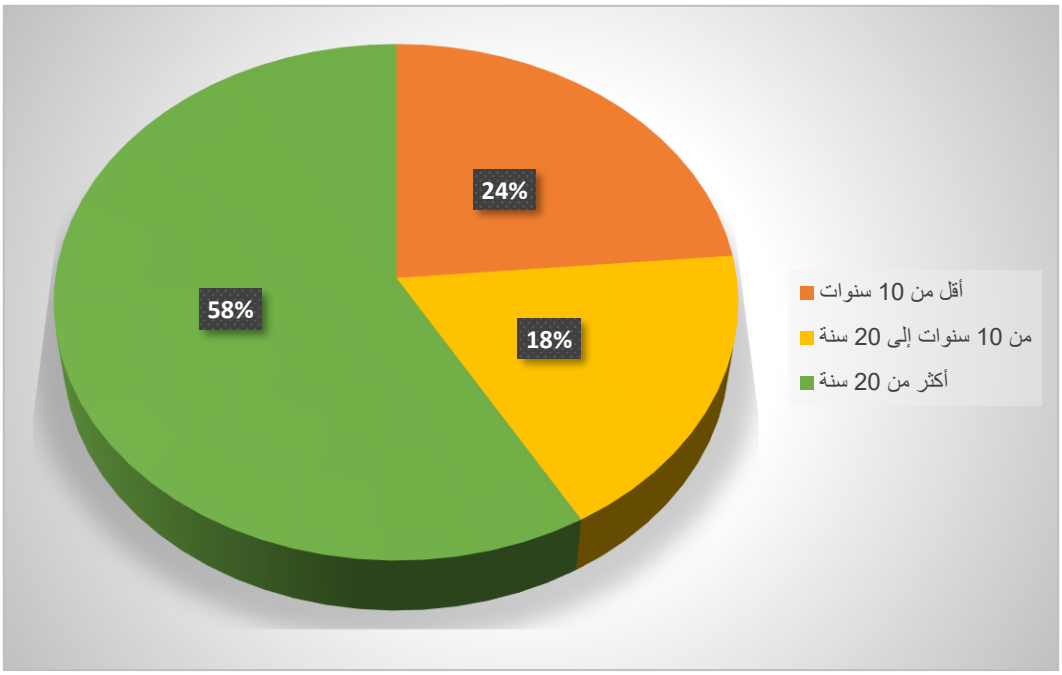

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول4-17 أن أغلبية المؤسسات المدروسة تمارس نشاطها منذ أكثر من 20سنة بنسبة 58.30 % من إجمال العينة ونجد أن 18.10 % من المؤسسات مدة نشاطها من 10 سنوات إلى 20 سنة

وهذا سوف يعطي مصداقية أكثر لدراستنا لان العينة لديها خبرة تزيد عن 10سنوات بنسبة 76% ، أما المؤسسات التي تنشط منذ أقل من 10سنوات فهي تمثل 23.60 % من العينة المدروسة.

4. **توزيع العينة حسب ولاية المقر الاجتماعي للمؤسسة**

شملت الدراسة عدة ولايات من الوطن نذكرها في الجدول الموالي:

الجدول 4-18: توزيع العينة حسب ولاية المقر الاجتماعي للمؤسسة

ولاية المقر الاجتماعي للمؤسسة	التكرار	النسبة
سطيف	74	58.30
الجزائر العاصمة	11	8.70
برج بوعريريج	12	9.40
الجلفة	3	2.40
مسيلة	3	2.40
بجاية	14	11.00
ميلة	7	5.50
تبازة	2	1.60
واد سوف	1	0.80
المجموع	127	100.00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل 4-4: توزيع العينة حسب ولاية المقر الاجتماعي للمؤسسة

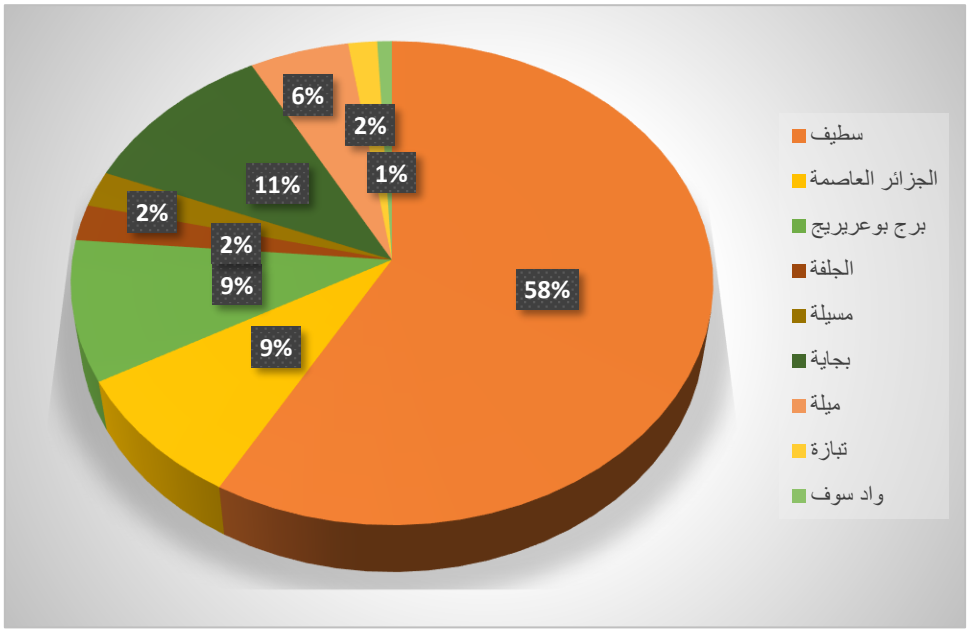

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

لقد تمت الدراسة على مؤسسات موزعة على 09 ولايات من الوطن وقد كانت الحصة الكبيرة لولاية سطيف بحكم أنها ولاية سكن الطالبة وبالتالي سهولة توزيع الاستبيان والحرص على إسترداده من خلال التنقل المستمر للمؤسسات إذ تمثل المؤسسات بهذه الولاية نسبة 58.30 % من حجم العينة تليها كل من بجاية وبرج بوعريريج والجزائر بنسبة 11 و9.40 و8.70 بالمئة على التوالي ثم تتبعهم باقي الولايات.

المطلب الثاني : التحليل الاحصائي لخصائص المستجوبين

1. توزيع العينة حسب الخبرة المهنية للمستجوبين

لقد تم الاستعانة بعمال المؤسسات للاجابة على الاستبيان وفيما يلي توزيعهم حسب الخبرة المهنية:

الجدول 4-19: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية للمستجوبين

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	26	20.50
من 5إلى10 سنوات	34	26.80
من 11إلى20 سنة	47	37.00
أكثر من 20 سنة	20	15.70
المجموع	127	100.00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل 4-5: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية للمستجوبين

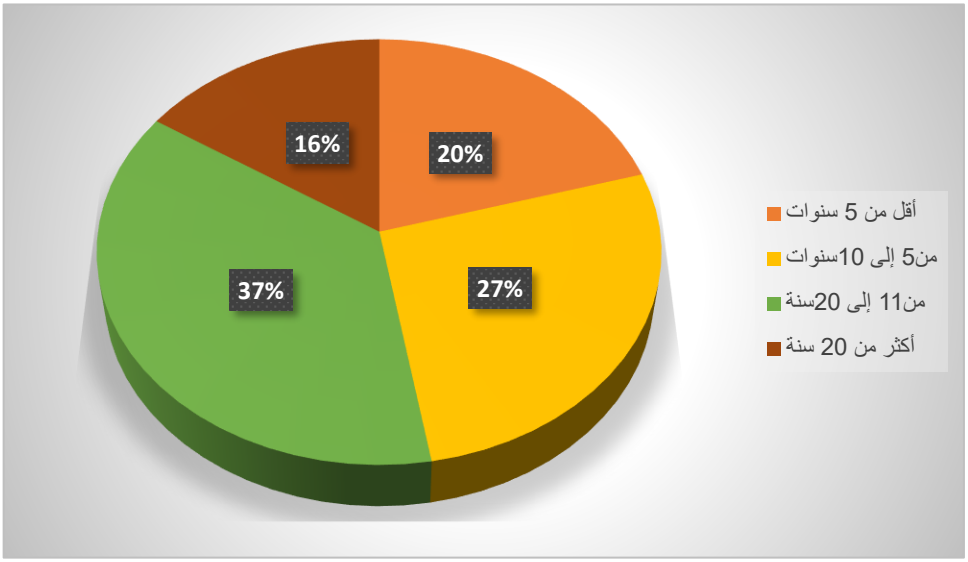

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الشكل السابق يتبين ان أغلب المستجوبين يملكون خبرة تفوق 10 سنوات وهذا بنسبة 53% من إجمالي العينة وكذلك المستجوبين الذين يملكون خبرة مهنية من 5 إلى 10 سنوات يمثلون نسبة 27% وهذا يزيد من مصداقية دراستنا لأنهم يملكون خبرة تمكنهم من الاجابة وفهم الاستبيان. في حين نجد أن 26 مستجوب فقط يملكون خبرة أقل من 5 سنوات وهذا بنسبة 20بالمئة.

2. توزيع العينة حسب المؤهل العلمي للمستجوبين

الجدول 4-20: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي للمستجوبين

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ليسانس	50	39.40
ماستر/ماجستير	44	34.60
دكتوراه	5	3.90
أخرى	28	22.00
المجموع	127	100.00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل 4-6: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي للمستجوبين

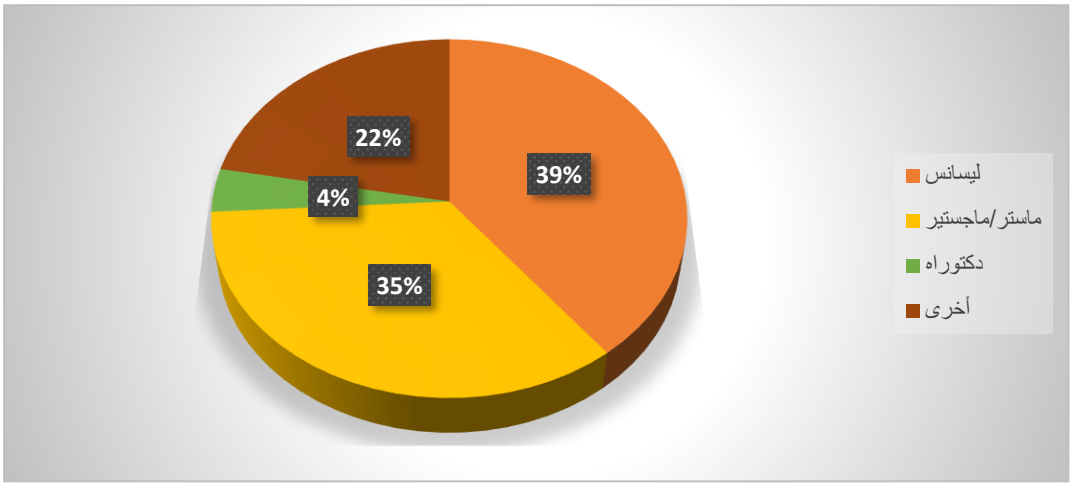

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول 4-20 يتضح أن ما يعادل 78 % من المستجوبين لديهم مستوي علمي جامعي أي ليسانس فما فوق وهذا ما يزيد من مصداقية الاجابات فبالاضافة إلى الخبرة المهنية يملك أغلب المستجوبين مستوى جامعي وهذا ما يسهل عليهم فهم الاسئلة والاجابة عليها أما البقية والذين يمثلون نسبة 22 % من إجمالي المستجوبين فيملكون مؤهلات علمية أخرى .

3. توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي للمستجوبين

لقد شملت الدراسة عينة واسعة من العمال والذين تم جمعهم وإختصارهم في الجدول التالي:

الجدول 4-21: توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي للمستجوبين

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة %
إطار-إعلام-آلي	1	0,79
إطار-تجاري	1	0,79
إطار-في-الاستغلال	1	0,79
تقني-دراسات	1	0,79
رئيس-مخزن	1	0,79
رئيس-مفتشية-املاك-الدولة	1	0,79
عون-تسيير	1	0,79

قابض	1	0,79
مسؤول-المبيعات	1	0,79
مساعد-محاسب	1	0,79
مفتش-رئيسي	1	0,79
مكلف-بالتسيير	1	0,79
مكلف-بالصيانة	1	0,79
مكلف-بالنزاعات	1	0,79
مكلفة-بالدراسات	1	0,79
عون-استغلال	2	1,57
مكلف-بالدراسات	2	1,57
ملحق-تجاري	2	1,57
مدير الموارد البشرية	3	2,36
الموارد البشرية	3	2,36
أمين-صندوق	5	3,93
اطار-رقابة	6	4,72
رئيس-قسم	6	4,72
مدير	9	7,09
مهندس	10	7,87
رئيس-مصلحة	16	12,60
اطار-محاسب	48	37,79
المجموع	127	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح أن عينة الدراسة قد شملت عمال يشغلون مناصب مختلفة في المؤسسات و هذا ما سيزيد من مصداقية دراستنا باعتبار أننا تطرقنا إلى عدة محاور لمكونات إدارة المخاطر والتي تمس بدورها كل الاطراف الفاعلة في المؤسسة. حيث نجد أن أغلبية المستجوبين يشغلون منصب إطار محاسب(يضمون أيضا مديري المالية والمحاسبة) بنسبة 37.79% يليها منصب رئيس مصلحة بنسبة12.60% ثم مهندس(مهندس إعلام آلي، مهندس دولة،..) بنسبة 7.87 % .أما المديرين فقد كان معنا 10منهم بما يعادل نسبة7.09 % . والبقية بنسب متفاوتةمن 4.72 % إلى غاية 0.79 % .

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمحاور الدراسة

يتم في التحليل الوصفي الاعتماد على كل من المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري مع تحديد درجة الموافقة التي تكون كالتالي:

- ضعيف إذا كان المتوسط الحسابي من 1إلى 2.33؛
- متوسط إذا كان المتوسط الحسابي من 2.34 إلى 3.66؛
- مرتفع إذا كان المتوسط الحسابي من 3.67 إلى 5.

1. المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للمحور الاول:

تناول المحور الاول مدى امتلاك المؤسسة لبيئة رقابة سليمة قائمة على تدعيم ثقافة الوعي بالمخاطر وهذا بطرح تسعة عبارات على المستجوبين.وقبل تحديد درجة موافقتهم إرتأينا أن نعرج على جدول التكرارات و النسب المئوية لكل العبارات وهذا لمعرفة اتجاه اجاباتهم والذي جاءت كالتالي:

الجدول 4-22: التكرارات والنسب المئوية عبارات محور البيئة الداخلية

رقم الفقرة	الفقرة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
1	المؤسسة تعتمد على المبادئ الأخلاقية والقيم في جميع جوانب أعمالها.	4	3.10	12	9.40	11	8.70	55	43.30	45	35.40
2	تملك المؤسسة هيكلية تنظيمية واضحة ومنسقة تحدد المسؤوليات والسلطات وتعزز الفصل بين الوظائف المهمة	6	4.70	10	7.90	15	11.80	56	44.10	40	31.50
3	يتم اختيار وتوظيف الأفراد المؤهلين وتطوير قدراتهم من خلال التدريب والتطوير المستمر.	6	4.70	25	19.70	20	15.70	38	29.90	38	29.90
4	يتم تعزيز ثقافة المسؤولية الفردية بين الموظفين في تنفيذ إجراءات التحكم والالتزام بالسياسات.	4	3.10	16	12.60	29	22.80	41	32.30	37	29.10

5	يملك أعضاء مجلس الادارة الكفاءة والخبرة والوقت الكافي لتأدية مهامهم الرقابية بفعالية.	7	5.50	17	13.40	26	20.50	39	30.70	38	29.90
6	توجد برامج تدريبية وتوعوية تهدف إلى زيادة الوعي بالمخاطر وتعزيز المعرفة والمهارات اللازمة لإدارة المخاطر.	8	6.30	17	13.40	29	22.80	35	27.6	38	29.90
7	توجد آليات فعالة للإبلاغ عن المخاطر وحماية المبلغين عن الانتهاكات.	3	2.40	21	16.50	25	19.70	41	32.30	37	29.10
8	المؤسسة قادرة على التكيف مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية وتحديث إجراءات التحكم وفقًا للمتطلبات الجديدة.	4	3.10	12	9.40	22	17.30	54	42.50	35	27.60
9	الادارة العليا تدعم وتشجع على ثقافة المخاطر والتحكم الداخلي في المؤسسة.	4	3.10	14	11.00	19	15.00	52	40.90	38	29.90

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبرز الجدول أن اتجاه الاجابات الخاص بعبارات المحور الاول كانت بالاغلبية موافق وموافق جدا وهذا ما سوف نلخصه في الجدول الموالي:

الجدول 4-23: درجه الموافقة على عبارات محور البيئة الداخلية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الاتجاه	الرتبة
المؤسسة تعتمد على المبادئ الأخلاقية والقيم في جميع جوانب أعمالها.	3.98	1.054	مرتفع	موافق	1
تملك المؤسسة هيكلية تنظيمية واضحة ومنسقة تحدد المسؤوليات والسلطات وتعزز الفصل بين الوظائف المهمة	3.90	1.083	مرتفع	موافق	2
يتم اختيار وتوظيف الأفراد المؤهلين وتطوير قدراتهم من خلال التدريب والتطوير المستمر.	3.61	1.235	متوسط	موافق	9
يتم تعزيز ثقافة المسؤولية الفردية بين الموظفين في تنفيذ إجراءات التحكم والالتزام بالسياسات.	3.72	1.112	مرتفع	موافق	5
يملك أعضاء مجلس الادارة الكفاءة والخبرة والوقت الكافي لتأدية مهامهم الرقابية بفعالية.	3.66	1.197	متوسط	موافق	7

توجد برامج تدريبية وتوعوية تهدف إلى زيادة الوعي بالمخاطر وتعزيز المعرفة والمهارات اللازمة لإدارة المخاطر.	3.61	1.222	متوسط	موافق	8
توجد آليات فعالة للإبلاغ عن المخاطر وحماية المبلغين عن الانتهاكات.	3.69	1.130	مرتفع	موافق	6
المؤسسة قادرة على التكيف مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية وتحديث إجراءات التحكم وفقًا للمتطلبات الجديدة.	3.82	1.042	مرتفع	موافق	4
الادارة العليا تدعم وتشجع على ثقافة المخاطر والتحكم الداخلي في المؤسسة.	3.83	1.075	مرتفع	موافق	3
البيئة الداخلية	3.7585	.89964	مرتفع	موافق	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول 4-23 أن العمال يوافقون على وجود بيئة داخلية سليمة بدرجة مرتفعة وهذا ما يعبر عنه المتوسط الحسابي للبعد والذي يقدر ب3.76 مع تشتت ضعيف حيث بلغ الانحراف المعياري 0.90. وقد لاقت كل عبارات هذا المحور موافقة المستجوبي ولكن بدرجة مختلفة بين مرتفعة ودرجة متوسطة،إذ إحتلت العبارة الاولى والتي تنص على ان المؤسسة تعتمد على المبادئ الأخلاقية والقيم في جميع جوانب أعمالها المرتبة الاولى في اجابات المستجوبين بمتوسط حسابي قدره 3.98 مما يدل على حرص المؤسسات على توفير جو عمل بين العمال يسوده الاحترام و الاخلاق . أما العبارة الثالثة والتي تنص على أنه يتم اختيار وتوظيف الأفراد المؤهلين وتطوير قدراتهم من خلال التدريب والتطوير المستمر فقد إحتلت الرتبة الاخيرة أي التاسعة والتي نالت موافقة المستجوبين ولكن بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي 3.61 وبتشتت مرتفع نسبيا والذي قدر ب 1.23.

2. المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للمحور الثاني:

تناول المحور الثاني مدى وضع أهداف تتماشى واستراتيجية المؤسسة وهذا بطرح تسعة عبارات على المستجوبين. وقبل تحديد درجة موافقتهم إرتأينا أن نعرج على جدول التكرارات و النسب المئوية لكل العبارات وهذا لمعرفة اتجاه اجاباتهم والذي جاء كالتالي:

الجدول 4-24: التكرارات والنسب المئوية عبارات محور وضوح الاهداف

رقم الفقرة	الفقرة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
1	تحديد أهداف واضحة للمؤسسة، مثل تحقيق النمو، زيادة الربحية، تحسين الكفاءة، أو تعزيز الابتكار.	6	4.70	9	11.00	14	37.80	48	37.80	50	39.40
2	تحديد المعايير والمؤشرات الملائمة لقياس تحقيق الأهداف وتقييم الأداء	-	-	15	11.80	22	17.30	55	43.30	35	27.60
3	مراعاة قابلية تحمل المخاطر عند وضع الاهداف.	2	1.60	14	11.00	33	26.00	42	33.10	36	28.30
4	وضع خطط وإجراءات تفصيلية لتحقيق الأهداف، وتحديد المهام والمسؤوليات وتخصيص الموارد المناسبة.	5	3.90	15	11.80	20	15.70	49	38.60	38	29.90
5	تعزيز ثقافة تنظيمية تدعم تحقيق الأهداف وتعزز التعاون والمشاركة.	1	0.80	12	9.40	21	16.50	58	45.70	35	27.60
6	تنفيذ الخطط والعمليات بشكل فعال وفقًا للمعايير والجداول الزمنية المحددة.	2	1.60	19	15.00	27	21.30	46	36.20	33	26.00
7	إجراءا لتعديلات والتحسينات على الخطط والعمليات بناءً على نتائج تقييم العمل وتغيرات الظروف.	5	3.90	16	12.60	19	15.00	51	40.20	36	28.30
8	متابعة التطورات الخارجية والصناعية والتكنولوجية والتكيف معها للحفاظ على تنافسية المؤسسة.	3	2.40	12	9.40	19	15.00	55	43.0	38	29.90
9	تحقيق توازن بين أهداف المؤسسة المختلفة، مثل النمو المالي والاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية.	1	0.80	7	5.50	21	16.5	54	42.50	43	33.90

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبرز الجدول أن اتجاه الاجابات الخاص بعبارات المحور الثاني كانت بالاغلبية موافق وموافق جدا وهذا ما سوف نلخصه في الجدول الموالي:

الجدول 4-25: درجه الموافقة على عبارات محور وضوح الاهداف

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الاتجاه	الرتبة
تحديد أهداف واضحة للمؤسسة، مثل تحقيق النمو، زيادة الربحية، تحسين الكفاءة، أو تعزيز الابتكار.	4.00	1.106	مرتفع	موافق	2
تحديد المعايير والمؤشرات الملائمة لقياس تحقيق الأهداف وتقييم الأداء	3.87	.954	مرتفع	موافق	5
مراعاة قابلية تحمل المخاطر عند وضع الاهداف.	3.76	1.037	مرتفع	موافق	8
وضع خطط وإجراءات تفصيلية لتحقيق الأهداف، وتحديد المهام والمسؤوليات وتخصيص الموارد المناسبة.	3.79	1.117	مرتفع	موافق	6
تعزيز ثقافة تنظيمية تدعم تحقيق الأهداف وتعزز التعاون والمشاركة.	3.90	.941	مرتفع	موافق	3
تنفيذ الخطط والعمليات بشكل فعال وفقًا للمعايير والجداول الزمنية المحددة.	3.70	1.064	مرتفع	موافق	9
إجراء التعديلات والتحسينات على الخطط والعمليات بناءً على نتائج تقييم العمل وتغيرات الظروف.	3.76	1.116	مرتفع	موافق	7
متابعة التطورات الخارجية والصناعية والتكنولوجية والتكيف معها للحفاظ على تنافسية المؤسسة.	3.89	1.018	مرتفع	موافق	4
تحقيق توازن بين أهداف المؤسسة المختلفة، مثل النمو المالي والاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية.	4.08	.997	مرتفع	موافق	1
تحديد الاهداف	3.8600	.82357	مرتفع	موافق	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال ما جاء في الجدول 4-25 يتضح أن المستجوبين موافقون على وضوح أهداف المؤسسات وتماشيها مع الاستراتيجيات الموضوعة وهذا بمتوسط حسابي قدره 3.86 وإنحراف معياري 0.823 أي بتشتت ضعيف في الاجابات. حيث إحتلت عبارة وجود تحقيق توازن بين أهداف المؤسسة المختلفة، مثل النمو المالي والاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية الرتبة الاولى في إجابات العمال بمتوسط حسابي قدره 4.08 وبتشتت ضعيف 0.997. أما العبارة التي احتلت الرتبة الاخيرة في ترتيب عبارات هذا المحور والذي تنص على تنفيذ الخطط والعمليات بشكل فعال وفقا للمعايير والجداول الزمنية المحددة فقد لاقت موافقة المستجوبين وبدرجة مرتفعة مع متوسط حسابي قدره 3.70 رغم وجود تشتت مرتفع نسبيا 1.06.

3. المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للمحور الثالث:

تناول المحور الثالث مدى إعتماد نظام ادارة المخاطر على تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له وهذا بطرح 14 عباراة على المستجوبين . وقبل تحديد درجة موافقتهم إرتأينا أن نعرج على جدول التكرارات و النسب المئوية لكل العبارات وهذا لمعرفة اتجاه اجاباتهم والذي جاء كالتالي:

الجدول 4-26: التكرارات والنسب المئوية عبارات محور تحديد تقييم والاستجابة للخطر

رقم الفقرة	الفقرة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
1	تحديد المخاطر المحتملة والفرص المتاحة للمؤسسة.	5	3.90	19	15.00	20	15.70	48	37.80	35	27.60
2	الاعتماد على اليات واضحة لتحديد المخاطر الناشئة عن مصادر داخلية وخارجية.	2	1.60	19	15.00	26	20.50	45	35.40	35	27.60
3	تحديد المخاطر المرتبطة بكل هدف (مالي، عملياتي، استراتيجي).	1	0.80	19	15.00	28	22.00	44	34.60	35	27.60
4	تقييم التأثير المحتمل للمخاطر على الأهداف المحددة.	4	3.10	16	12.60	34	26.80	39	30.70	34	26.80
5	تقييم احتمالية حدوث المخاطر و تحليل تأثيرها لتحديد مدى الخطورة والأولوية	1	0.80	19	15.00	25	19.70	44	34.60	38	29.90

6	تقييم فعالية نظام التحكم في المخاطر وتقييم مدى كفاءته.	2	1.60	12	9.40	29	22.80	48	37.80	36	28.30
7	تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بالتغيرات الجديدة في البيئة الداخلية أو الخارجية.	2	1.60	18	14.20	29	22.80	42	33.10	36	28.30
8	تصنيف المخاطر وفقًا للمعايير المحددة مثل الخطورة والتأثير والاحتمالية.	4	3.10	15	11.80	28	22.00	45	35.40	35	27.60
9	تحديث السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر بناءً على نتائج التقييم	2	1.60	12	9.40	28	22.00	53	41.70	32	25.20
10	العمل على سد الفجوات الناتجة عن نقاط الضعف في العمليات والأنظمة	5	3.90	18	14.20	18	14.20	52	40.90	34	26.80
11	وجود إجراءات بديلة في حالة وقوع الخطر.	2	1.60	16	12.60	28	22.00	49	38.6	32	25.20
12	توزيع الموارد بناءً على تقييم المخاطر للتركيز على المخاطر الرئيسية.	4	3.10	16	12.60	26	20.50	47	37.00	34	26.80
13	رصد ومتابعة المخاطر المحددة وتحديث التقييمات بناءً على التغيرات الجديدة.	4	3.10	13	10.20	34	26.80	45	35.40	31	24.40
14	التواصل المستمر بين مسيري المؤسسة حول المخاطر وتعزيز الوعي بأهميتها وطرق التعامل معها.	3	2.40	13	10.20	32	25.20	46	36.20	33	26.00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن اتجاه الاجابات الخاص بعبارات المحور الثالث كانت بالاغلبية موافق وموافق جدا وهذا ما سوف نلخصه في الجدول الموالي:

الجدول 4-27: درجه الموافقة على عبارات محور تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الاتجاه	الرتبة

تحديد المخاطر المحتملة والفرص المتاحة للمؤسسة.	3.70	1.143	مرتفع	موافق	12
الاعتماد على اليات واضحة لتحديد المخاطر الناشئة عن مصادر داخلية وخارجية.	3.72	1.074	مرتفع	موافق	7
تحديد المخاطر المرتبطة بكل هدف (مالي، عملياتي، استراتيجي).	3.73	1.050	مرتفع	موافق	6
تقييم التأثير المحتمل للمخاطر على الأهداف المحددة.	3.65	1.101	متوسط	موافق	14
تقييم احتمالية حدوث المخاطر و تحليل تأثيرها لتحديد مدى الخطورة والأولوية	3.78	1.061	مرتفع	موافق	3
تقييم فعالية نظام التحكم في المخاطر وتقييم مدى كفاءته.	3.82	1.003	مرتفع	موافق	1
تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بالتغيرات الجديدة في البيئة الداخلية أو الخارجية.	3.72	1.074	مرتفع	موافق	11
تصنيف المخاطر وفقًا للمعايير المحددة مثل الخطورة والتأثير والاحتمالية.	3.72	1.089	مرتفع	موافق	8
تحديث السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر بناءً على نتائج التقييم	3.80	.979	مرتفع	موافق	2
العمل على سد الفجوات الناتجة عن نقاط الضعف في العمليات والأنظمة	3.72	1.125	مرتفع	موافق	9
وجود إجراءات بديلة في حالة وقوع الخطر.	3.73	1.027	مرتفع	موافق	5
توزيع الموارد بناءً على تقييم المخاطر للتركيز على المخاطر الرئيسية.	3.72	1.090	مرتفع	موافق	10
رصد ومتابعة المخاطر المحددة وتحديث التقييمات بناءً على التغيرات الجديدة.	3.68	1.053	مرتفع	موافق	13
التواصل المستمر بين مسيري المؤسسة حول المخاطر وتعزيز الوعي بأهميتها وطرق التعامل معها.	3.73	1.035	مرتفع	موافق	4
تحديد، تقييم والاستجابة للخطر	3.7312	.84876	مرتفع	موافق	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح أن إتجاه كل إجابات العمال حول هذا المحور كانت نحو الموافقة وبدرجة مرتفعة وهذا ما ايده إتجاه المحور (تحديد تقييم والاستجابة للمخاطر) بمتوسط حسابي قدره 3.73 وبتشتت ضعيف إذ قدر الانحراف المعياري 0.85 مما يدل على أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعتمد وبشكل كبير على تحديد الخطر وتقييمه مع وضع إستراتجيات للاستجابة له.

كما نلاحظ أن العبارة السادسة قد إحتلت الرتبة الاولى من حيث المتوسطات الحسابية لعبارات المحور وذلك بدرجة موافقة مرتفعة حول قيام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتقييم فعالية نظام التحكم في المخاطر وتقييم مدى كفاءته وهذا بمتوسط حسابي يعادل 3.82 ومعامل تشتت 1. أما الرتبة الاخيرة فقد كانت لعبارة تقييم فعالية نظام التحكم في المخاطر وتقييم مدى كفاءته والتي لاقت قبول المستجوبين ولكن بدرجة متوسطة كما يبينه المتوسط الحسابي للعبارة والمقدر ب3.65.

4. المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للمحور الرابع

تناول المحور الرابع مدى وجود أنشطة رقابية فعالة وهذا بطرح 08 عبارات على المستجوبين . وقبل تحديد درجة موافقتهم إرتأينا أن نعرج على جدول التكرارات و النسب المئوية لكل العبارات وهذا لمعرفة اتجاه اجاباتهم والذي جاء كالتالي:

الجدول 4-28: التكرارات والنسب المئوية عبارات محور تحديد تقييم والاستجابة للخطر

رقم الفقرة	الفقرة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
1	توجيه وتدعيم ثقافة الامتثال والنزاهة.	5	3.90	16	12.60	33	26.00	41	32.30	32	25.20
2	يتم تخصيص الموارد المالية والبشرية على أنشطة المؤسسة بشكل فعال.	3	2.40	12	9.40	31	24.40	46	36.20	35	27.60
3	إجراء تقييمات الأداء والتدقيق الداخلي بشكل منتظم.	5	3.90	13	10.20	31	24.40	44	34.60	33	26.00
4	إعداد تقارير دورية ومنتظمة.	3	2.40	8	6.30	21	16.50	57	344.90	38	29.90
5	توفير آليات للإبلاغ عن المخاطر والمخالفات	-	-	16	12.60	24	18.90	51	40.20	36	28.30

6	تحسين وتحديث النظام الداخلي وفقًا للتطورات المستجدة.	4	3.10	11	8.70	18	14.20	54	42.50	40	31.50
7	تتبع معالجة المخاطر والمشكلات المكتشفة.	5	3.90	10	7.90	29	22.80	53	41.70	30	23.60
8	توجيه وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسة.	7	5.50	15	11.80	31	24.40	42	33.10	32	25.20

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن اتجاه الاجابات الخاص بعبارات المحور الرابع كانت بالاغلبية موافق وموافق جدا وهذا ما سوف نلخصه في الجدول الموالي:

الجدول 4-29: درجه الموافقة على عبارات محور الانشطة الرقابية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الاتجاه	الرتبة
توجيه وتدعيم ثقافة الامتثال والنزاهة.	3.62	1.112	متوسط	موافق	7
يتم تخصيص الموارد المالية والبشرية على أنشطة المؤسسة بشكل فعال.	3.77	1.033	مرتفع	موافق	5
إجراء تقييمات الأداء والتدقيق الداخلي بشكل منتظم.	3.94	2.983	مرتفع	موافق	1
إعداد تقارير دورية ومنتظمة.	3.94	.966	مرتفع	موافق	2
توفير آليات للإبلاغ عن المخاطر والمخالفات	3.84	.979	مرتفع	موافق	4
تحسين وتحديث النظام الداخلي وفقًا للتطورات المستجدة.	3.91	1.042	مرتفع	موافق	3
تتبع معالجة المخاطر والمشكلات المكتشفة.	3.73	1.035	مرتفع	موافق	6
توجيه وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسة.	3.61	1.149	متوسط	موافق	8
الانشطة الرقابية	3.79	0.942	مرتفع	موافق	-

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أن المستجوبين موافقون على كل عبارات المحور الرابع ولكن بدرجات مختلفة. وعموما هم موافقون وبدرجة مرتفعة على وجود أنشطة رقابية بمؤسساتهم وهذا ما يوضحه المتوسط الحسابي للمحور والذي قدر ب 3.79 مع تشتت ضعيف إذ قدر الانحراف المعياري للمحور 0.942. ولقد إحتلت

العبارة الثالثة التي تنص على إجراء تقييمات الأداء والتدقيق الداخلي بشكل منتظم الرتبة الاولى من حيث المتوسطات الحسابية للاجابات بمتوسط حسابي قدر ب3.94 وبتشتت كبير نوعا ما 2.983 و يمكن إرجاع ذلك إلى إختلاف المؤسسات وطبيعتها وتنوع إجراءاتها. أما الرتبة الاخير فكانت للعبارة الاخيرة التي تنص على توجيه وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسة والتي لاقت موافقة المستجوبين ولكن بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي يقدر ب3.61.

5. المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للمحور الخامس:

تناول المحور الخامس مدى كفاءة نظام المعلومات والاتصال وهذا بعرض 09 عبارات على المستجوبين. وقبل تحديد درجة موافقتهم إرتأينا أن نعرج على جدول التكرارات و النسب المئوية لكل العبارات وهذا لمعرفة اتجاه اجاباتهم والذي جاء كالتالي:

الجدول 4-30: التكرارات والنسب المئوية عبارات محور نظام المعلومات والاتصال

رقم الفقرة	الفقرة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
1	وضع استراتيجية شاملة لجمع وتخزين ومعالجة المعلومات المهمة للمؤسسة.	7	5.50	12	9.40	13	10.20	57	44.90	38	29.90
2	تطبيق نظام فعال لإدارة المعلومات وتحديد المعلومات الحيوية لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.	4	3.10	13	10.20	27	21.30	50	39.40	33	26.00
3	تأمين المعلومات ضد الوصول غير المصرح به والتلاعب والتلف أو الفقدان.	2	1.60	16	12.60	19	15.00	50	39.40	40	31.50
4	ضمان دقة واعتمادية المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب والشكل المناسب.	2	1.60	20	15.70	15	26.00	50	39.40	40	31.50
5	تطوير القدرات اللازمة لتحليل المعلومات وإعداد التقارير المفيدة للأطراف المعنية.	1	0.80	15	11.80	27	21.30	44	34.60	39	30.70
6	تسهيل التواصل الفعال داخل المؤسسة لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون.	4	3.10	15	11.80	15	11.80	54	42.50	39	30.70

7	الالتـزام بالشـفافية فـي تـوفير المعلومـات وتحمـل المسـؤولية عنها.	5	3.90	08	6.30	27	21.30	43	33.90	43	33.90
8	تحديـد وتقيـيم المخـاطر المتعلقـة بالمعلومـات وتطبيـق تـدابير للوقايـة منهـا والتعامـل معها.	4	3.10	10	7.90	20	15.70	58	45.70	35	27.60
9	إجـراء تقييمـات دوريـة لفعاليـة نظـام المعلومـات والاتصـال وتحسـينه بنـاءً علـى النتـائج المستخلصة.	6	4.70	14	11.00	23	18.10	43	33.90	41	32.30

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن اتجاه الاجابات الخاص بعبارات المحور الخامس كانت بالاغلبية موافق وموافق جدا وهذا ما سوف نلخصه في الجدول الموالي:

الجدول 4-31: درجه الموافقة على عبارات محور نظام المعلومات والاتصال

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الاتجاه	الرتبة
وضع استراتيجية شاملة لجمع وتخزين ومعالجة المعلومات المهمة للمؤسسة.	3.84	1.123	مرتفع	موافق	6
تطبيق نظام فعال لإدارة المعلومات وتحديد المعلومات الحيوية لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.	3.75	1.054	مرتفع	موافق	8
تأمين المعلومات ضد الوصول غير المصرح به والتلاعب والتلف أو الفقدان.	3.87	1.049	مرتفع	موافق	3
ضمان دقة واعتمادية المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب والشكل المناسب.	3.83	1.089	مرتفع	موافق	7
تطوير القدرات اللازمة لتحليل المعلومات وإعداد التقارير المفيدة للأطراف المعنية.	4.05	2.618	مرتفع	موافق	1
تسهيل التواصل الفعال داخل المؤسسة لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون.	3.86	1.082	مرتفع	موافق	5
الالتزام بالشفافية في توفير المعلومات وتحمل المسؤولية عنها.	4.03	2.008	مرتفع	موافق	2

تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالمعلومات وتطبيق تدابير للوقاية منها والتعامل معها.	3.87	1.011	مرتفع	موافق	4
إجراء تقييمات دورية لفعالية نظام المعلومات والاتصال وتحسينه بناءً على النتائج المستخلصة.	3.78	1.154	مرتفع	موافق	7
المعلومات والاتصال	3.87	.90625	مرتفع	موافق	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول 4-31 يتضح موافقة المستجوبين وبدرجة مرتفعة على كفاءة نظام المعلومات والاتصال بمؤسساتهم وهذا ما يوضحه متوسط المحور المقدر ب3.87 وبتشتت ضعيف كما يبينه الانحراف المعياري للمحور المقدر ب0.906. و يوضح لنا الجدول أن كل العبارات قد لاقت موافقة العمال وبدرجة مرتفعة.

6. المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للمحور السادس

تناول المحور السادس مدى امتلاك المؤسسة لنظام رصد(متابعة) وهذا بعرض 09 عبارات على المستجوبين . وقبل تحديد درجة موافقتهم إرتأينا أن نعرج على جدول التكرارات و النسب المئوية لكل العبارات وهذا لمعرفة اتجاه اجاباتهم والذي جاء كالتالي:

الجدول 4-32: التكرارات والنسب المئوية لعبارات محور الرصد والمتابعة

رقم الفقرة	الفقرة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
1	تحديد المؤشرات الهامة التي تساعد في تقييم أداء النظام وتحقيق الأهداف المحددة.	10	7.90	9	7.10	25	19.70	52	40.90	31	24.40
2	تحليل البيانات المجمعة لفهم الاتجاهات والأنماط وتحديد الانحرافات عن المعايير المحددة.	3	2.40	9	7.10	31	24.40	52	40.90	32	25.20
3	إعداد تقارير دورية تلخص نتائج رصد النظام وتوفر معلومات مفيدة للإدارة وأصحاب المصلحة.	6	4.70	13	10.20	25	19.70	51	40.20	32	25.20
4	تحديد وتنفيذ إجراءات تصحيحية للتعامل مع	1	0.80	16	12.60	27	21.30	46	36.20	37	29.10

	الانحرافات والمشكلات المكتشفة في نظام الرصد.										
5	توفير التدريب المناسب للموظفين المسؤولين عن عمليات الرصد وزيادة الوعي بأهمية الرصد الفعال.	5	3.90	14	11.00	25	19.70	46	36.20	37	29.10
6	استخدام أدوات وتقنيات التكنولوجيا لتسهيل عملية جمع البيانات وتحليلها وتقديم التقارير.	9	7.10	17	13.40	13	10.20	49	38.60	39	30.70
7	رصد مدى الامتثال للسياسات والإجراءات والمعايير الداخلية والقوانين الخارجية.	6	4.70	17	13.40	32	25.20	36	28.30	36	28.30
8	تحسين عملية الرصد والأداء من خلال تطوير وتنفيذ تحسينات مستمرة وفقًا للتعلم والتطورات في المؤسسة.	5	3.90	15	11.80	28	22.00	44	34.60	35	27.60
9	إجراء مراجعات داخلية منتظمة للتحقق من سلامة وفعالية نظام الرصد.	5	3.90	14	11.00	28	22.00	43	33.90	37	29.10

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبرز الجدول أن اتجاه الاجابات الخاص بعبارات المحور السادس كانت بالاغلبية موافق وموافق جدا وهذا ما سوف نلخصه في الجدول الموالي:

الجدول 4-33: درجه الموافقة على عبارات محور الرصد والمتابعة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الاتجاه	الرتبة
تحديد المؤشرات الهامة التي تساعد في تقييم أداء النظام وتحقيق الأهداف المحددة.	3.67	1.155	مرتفع	موافق	8
تحليل البيانات المجمعة لفهم الاتجاهات والأنماط وتحديد الانحرافات عن المعايير المحددة.	3.80	.979	مرتفع	موافق	1
إعداد تقارير دورية تلخص نتائج رصد النظام وتوفر معلومات مفيدة للإدارة وأصحاب المصلحة.	3.71	1.099	مرتفع	موافق	6

تحديد وتنفيذ إجراءات تصحيحية للتعامل مع الانحرافات والمشكلات المكتشفة في نظام الرصد.	3.80	1.024	مرتفع	موافق	2
توفير التدريب المناسب للموظفين المسؤولين عن عمليات الرصد وزيادة الوعي بأهمية الرصد الفعال.	3.76	1.111	مرتفع	موافق	3
استخدام أدوات وتقنيات التكنولوجيا لتسهيل عملية جمع البيانات وتحليلها وتقديم التقارير.	3.72	1.232	مرتفع	موافق	5
رصد مدى الامتثال للسياسات والإجراءات والمعايير الداخلية والقوانين الخارجية.	3.62	1.168	متوسط	موافق	9
تحسين عملية الرصد والأداء من خلال تطوير وتنفيذ تحسينات مستمرة وفقًا للتعلم والتطورات في المؤسسة.	3.70	1.115	مرتفع	موافق	7
إجراء مراجعات داخلية منتظمة للتحقق من سلامة وفعالية نظام الرصد.	3.73	1.116	مرتفع	موافق	4
الرصد والمتابعة	3.7235	.95560	مرتفع	موافق	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول 4-33 يتضح موافقة المستجوبين على امتلاك المؤسسة لنظام رصد(متابعة) كما جاء في المتوسط الحسابي للمحور الذي قدر ب3.72 وبتشتت ضعيف المعبر عنه بالانحراف المعياري المقدر ب0.95. وقد لاقت كل العبارات موافقة المستجوبين وبدرجة مرتفعة ما عدى العبارة السابعة التي نصت على رصد مدى الامتثال للسياسات والإجراءات والمعايير الداخلية والقوانين الخارجية والتي لاقت هي الاخرى موافقة المستجوبين ولكن بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي يقدر ب3.62 مع تشتت مرتفع نسبيا كما يوضحه الانحراف المعياري للعبارة والذي قدر ب1.168.

7. المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للمحور السابع

تناول المحور السابع جودة المعلومات المحاسبية والمالية وهذا بعرض 10 عبارات على المستجوبين. وقبل تحديد درجة موافقتهم إرتأينا أن نعرج على جدول التكرارات و النسب المئوية لكل العبارات وهذا لمعرفة اتجاه اجاباتهم والذي جاء كالتالي:

الجدول 4-34: التكرارات والنسب المئوية عبارات محور جودة المعلومات

رقم الفقرة	الفقرة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
1	تعد التقارير المالية بشكل واضح بعيدا عن الغموض.	5	3.90	11	8.70	15	11.80	40	31.50	56	44.10
2	تمتاز المعلومات المالية بالدقة.	5	3.90	14	11.00	17	13.40	38	29.90	53	41.70
3	سهولة التعامل مع التقارير المالية من قبل مستخدمها.	3	2.40	13	10.20	20	15.70	44	34.60	46	36.20
4	تسمح المعلومات المالية بالتنبؤ بالأداء المستقبلي للمؤسسة.	3	2.40	13	10.20	22	17.30	39	30.70	50	39.40
5	تعبر المعلومات المالية بصدق عن الاحداث التي مرت بها المؤسسة.	4	3.10	13	10.20	18	14.20	42	33.10	50	39.40
6	يتم إعداد وعرض القوائم المالية بما يخدم كل مستعملها دون تحيز لطرف معين.	8	6.30	12	9.40	20	15.70	38	29.90	49	38.60
7	المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية.	4	3.10	15	11.80	18	14.20	38	29.90	52	40.90
8	تعتمد المؤسسة الثبات في عرض بنود المعلومات المالية وتصنيفاتها.	3	2.40	7	5.50	30	23.60	42	33.10	45	35.40
9	تسمح المعلومات المالية باتخاذ القرارات من خلال اجراء مقارنات مع نتائج فترات أخرى.	2	1.60	6	4.70	17	13.40	50	39.40	52	40.90
10	يتم تسليم التقارير المالية في الوقت المناسب لاستخدامها.	2	1.60	11	8.70	17	13.40	44	34.60	53	41.70

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أن اتجاه الاجابات الخاص بعبارات المحور السابع كانت بالاغلبية موافق وموافق جدا وهذا ما سوف نلخصه في الجدول الموالي:

الجدول 4-35: درجة الموافقة على عبارات محور جودة المعلومات المالية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الاتجاه	الرتبة
تعد التقارير المالية بشكل واضح بعيدا عن الغموض.	4.03	1.126	مرتفع	موافق	4
تمتاز المعلومات المالية بالدقة.	3.94	1.164	مرتفع	موافق	6
سهولة التعامل مع التقارير المالية من قبل مستخدميها.	4.24	3.628	مرتفع	موافق جدا	1
تسمح المعلومات المالية بالتنبؤ بالأداء المستقبلي للمؤسسة.	3.94	1.093	مرتفع	موافق	7
تعبر المعلومات المالية بصدق عن الاحداث التي مرت بها المؤسسة.	3.95	1.112	مرتفع	موافق	5
يتم إعداد وعرض القوائم المالية بما يخدم كل مستعمليها دون تحيز لطرف معين.	3.85	1.216	مرتفع	موافق	10
المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية.	3.94	1.146	مرتفع	موافق	8
تعتمد المؤسسة الثبات في عرض بنود المعلومات المالية وتصنيفاتها.	3.94	1.014	مرتفع	موافق	9
تسمح المعلومات المالية باتخاذ القرارات من خلال اجراء مقارنات مع نتائج فترات أخرى.	4.13	.929	مرتفع	موافق	2
يتم تسليم التقارير المالية في الوقت المناسب لاستخدامها.	4.06	1.022	مرتفع	موافق	3
جودة المعلومات المالية	4.0031	.99010	مرتفع	موافق	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبرز الجدول 4-35 موافقة المستجوبين وبدرجة مرتفعة على إمتلاك المؤسسات محل الدراسة لجودة المعلومات المالية وهذا بمتوسط حسابي للمحور قدر ب4.00 مع تشتت ضعيف إذ قدر الانحراف المعياري للمحور 0.99. كما نلاحظ أن إتجاه الاجابة لكل العبارات كان موافق وبدرجة مرتفعة على غرار العبارة

التاسعة التي نصت على أن المعلومات المالية تسمح باتخاذ القرارات من خلال اجراء مقارنات مع نتائج فترات أخرى والتي قدر متوسطها الحسابي ب4.13 مع تشتت ضعيف 0.92.

المبحث الثالث: إختبار الفرضيات ومناقشة نتائج الدراسة

من خلال هذا المبحث سوف يتم إختبار الفرضيات وتحليل النتائج المتوصل إليها للاجابة على الاشكالية المطروحة وهذا من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مطالب جاءت كما يلي:

المطلب الاول: إختبار ستودنت للعينة الواحدة (T)

قبل الولوج إلى إختبار فرضيات الدراسة أردنا أولا إختبار مدى تحقق وتوفر مكونات إدارة المخاطر وفق ما نص عليه إطار COSO في المؤسسات محل الدراسة من خلال إجراء اختبار ستيودنت (T) للعينة الواحدة لمقارنة المتوسط العام للإجابات مع المتوسط الفرضي (3) عند مستوى دلالة 5% ، ويرمز له ب One Sample T-test وفقا لبرنامج SPSS، حيث أن قاعدة القرار حسب هذا الاختبار هي أن " تقبل الفرضية إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية وتكون ذات دلالة إحصائية إذا كان مستوى الدلالة sig أقل من 5%"، ومن جدول توزيع ستيودنت تم استخراج قيمة (T) الجدولية، وذلك عند احتمال 0.95، حيث قدرت ب 1.980مع عدد درجات الحرية 126، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول 4-36: إختبار ستودنت للعينة الواحدة

الفرضيات	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق المتوسطي	القرار
البيئة الداخلية	9,502	1.980	126	**0,000**	3,7585	0,89964	0,75853	مقبولة
وضوح الاهداف	11,768	1.980	126	**0,000**	3,8600	0,82357	0,86002	مقبولة
تحديد،تقييم الاستجابة للمخاطر	11,418	1.980	126	**0,000**	4,0031	0,99010	1,00315	مقبولة
أنشطة رقابية	9,708	1.980	126	**0,000**	3,7312	0,84876	0,73116	مقبولة
نظام المعلومات والاتصال	9,496	1.980	126	**0,000**	3,7943	0,94262	0,79429	مقبولة
نظام رصد	10,880	1.980	126	**0,000**	3,8749	0,90625	0,87489	مقبولة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول مايلي:

1. المحور الاول: مدى امتلاك المؤسسة لبيئة رقابة سليمة قائمة على تدعيم ثقافة الوعي بالمخاطر

بالنسبة للمحور الاول نجد أن متوسط الموافقة على امتلاك المؤسسة لبيئة رقابة سليمة قائمة على تدعيم ثقافة الوعي بالمخاطر قد بلغ 3.76 وهو يقع ضمن مجال الموافق الذي حدد سابقاب] 3.4، 4.2] وبالتالي فان المستجوبين موافقون على وجود بيئة رقابية تدعم ثقافة الوعي بالمخاطر بمؤسساتهم. وبما أن مستوى الدلالة المعنوية sig قدر ب 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 (5%) فهذا يدل على أن موافقتهم لها معنوية إحصائية إضافة إلى أن قيمة (T) المحسوبة والتي قدرت ب9,502 أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي قدرت ب 1.980، ووفقا لقاعدة القرار المعتمدة يمكن القول بأن **المؤسسات محل الدراسة تمتلك بيئة رقابية سليمة قائمة على تدعيم ثقافة الوعي بالمخاطر.**

2. **المحور الثاني: مدى وضع أهداف واضحة تتماشى واستراتيجية المؤسسة كما جاء في إطار COSO**

بالنسبة للمحور الثاني نجد أن متوسط الموافقة على أن الاهداف الموضوعة واضحة وتتماشى مع إستراتيجية المؤسسة قد بلغ 3.86 وهو يقع ضمن مجال الموافق الذي حدد سابقاب] 3.4، 4.2] وبالتالي فان المستجوبين موافقون على تماشي الاهداف مع الاستراتيجية الموضوعة للمؤسسات وبما أن مستوى الدلالة المعنوية sig قدر ب 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 (5%) فهذا يدل على أن موافقتهم لها معنوية إحصائية إضافة إلى أن قيمة (T) المحسوبة والتي قدرت ب 11,768أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي قدرت ب 1.980، ووفقا لقاعدة القرار المعتمدة يمكن القول بأن **المؤسسات محل الدراسة تهتم بوضع أهداف واضحة تتماشى واستراتيجية المؤسسة.**

3. المحور االثالث والمتعلق بمدى إعتماد نظام ادارة المخاطر على تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له

بالنسبة للمحور االثالث نجد أن متوسط الموافقة على أن نظام ادارة المخاطر يعتمد على تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له قد بلغ 4.00 وهو يقع ضمن مجال الموافق] 3.4، 4.2] وبالتالي فان المستجوبين موافقون على أن نظام ادارة المخاطر بمؤسساتهم قائم على تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له وبما أن مستوى الدلالة المعنوية sig قدر ب 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 (5%)

فهذا يعني أن موافقتهم لها معنوية إحصائية .كما أن قيمة (T) المحسوبة والتي قدرت ب 11,768أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي قدرت ب 1.980، ووفقا لقاعدة القرار المعتمدة يمكن القول بأن **المؤسسات محل الدراسة تملك نظام ادارة المخاطر قائم على تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له.**

4. المحور الرابع: مدى وجود أنشطة رقابية فعالة وفق ما جاء به COSO

بالنسبة للمحور الرابع نجد أن متوسط الموافقة وجود أنشطة رقابية فعالة قد بلغ 3.73 وهو يقع ضمن مجال الموافق] 3.4، 4.2] وبالتالي فان المستجوبين موافقون على أن مؤسساتهم تملك أنشطة رقابية فعالة وبما أن مستوى الدلالة المعنوية sig قدر ب 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 (5%) فهذا يعني أن موافقتهم لها معنوية إحصائية .كما أن قيمة (T) المحسوبة والتي قدرت ب 9,708 أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي قدرت ب 1.980، ووفقا لقاعدة القرار المعتمدة يمكن القول **بأن المؤسسات محل الدراسة تملك أنشطة رقابية فعالة**.

5. المحور الخامس: مدى كفاءة نظام المعلومات والاتصال وفق ما جاء به COSO

من خلال الجدول السابق نجد أن متوسط الموافقة على كفاءة نظام المعلومات والاتصال قد بلغ 3.79 وهو يقع ضمن مجال الموافق] 3.4، 4.2] وبالتالي فان المستجوبين موافقون على أن نظام الاتصال والمعلومات بمؤساتهم يمتاز بالكفاءة وبما أن مستوى الدلالة المعنوية sig قدر ب 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 (5%) فهذا يدل على أن موافقتهم لها معنوية إحصائية إضافة إلى أن قيمة (T) المحسوبة والتي قدرت ب 9,496 أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي قدرت ب 1.980، ووفقا لقاعدة القرار المعتمدة يمكن القول بأن **المؤسسات محل الدراسة تملك نظام للمعلومات والاتصال كفئ.**

6. المحور السادس: مدى امتلاك المؤسسة لنظام رصد(متابعة) وفق ما جاء به COSO

من خلال الجدول السابق نجد أن متوسط الموافقة على وجود نظام رصد و متابعة وفق ما جاء به COSO قد بلغ 3.87 وهو يقع ضمن مجال الموافق] 3.4، 4.2] وبالتالي فان المستجوبين موافقون على إمتلاك مؤسساتهم لنظام رصد ومتابع يتوافق مع ما جاء به **COSO** وبما أن مستوى الدلالة المعنوية sig قدر ب 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 (5%) فهذا يدل على أن موافقتهم لها معنوية إحصائية. كما نلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة والتي قدرت ب 10,880 أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي قدرت ب 1.980، ووفقا لقاعدة القرار المعتمدة يمكن القول بأن **المؤسسات محل الدراسة تملك نظام رصد ومتابعة يو افق ما جاء به COSO.**

المطلب الثاني: إختبار الفرضيات

لقد تم الاعتماد على إختبار الانحدار البسيط لاختبار الفرضيات التي جاءت تأثيرية إذ نجد أن كل فرضية تتناول مدى تأثير أحد مكونات إدارة المخاطر كمتغير مستقل على جودة المعلومات باعتبارها متغير تابع وكانت النتائج كالتالي:

1. الفرضية الاولى: تساعد بيئة الرقابة السليمة على تحقيق جودة المعلومات المالية

تم تطبيق الانحدار البسيط لإختبار هذه الفرضية حيث أن بيئة الرقابة الداخلية هي المتغير المستقل وجودة المعلومات هي المتغير التابع كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 4-37: معامل الارتباط بين بيئة الرقابة وجودة المعلومات المالية

النموذج	معامل التحديد	معامل الارتباط
1	0.556	0.746

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أن قيمة معامل التحديد هي 0.556 وهي تدل على أن 55.60% من جودة المعلومات مفسرة بمتغير بيئة الرقابة الداخلية وتبقى 44.40% منها غير مفسرة ويعبر عنها بباقي التقدير. وهذا ما يؤكده معامل الارتباط الذي بلغ 74.60 % مما يدل على وجود إرتباط قوي بين بيئة الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية. ولتأكيد هذا ندرج إختبار ANOVA والذي جاء كالتالي:

الجدول 4-38: تحليل التباين ANOVA للفرضية الاولى

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	معامل فيشر	مستوى الدلالة
الانحدار	68,711	1	68,711	156,709	0.000
البواقي	54,808	125	0,4380		
المجموع	123,519	126			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن معامل الدلالة sig هو أقل من 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة تأثيرية بين بيئة الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية (النموذج صالح في شكله الكلي). وللتوضيح أكثر نعتمد على التحليل الجزئي وهذا بالرجوع إلى الجدول التالي:

الجدول 4-39: معاملات الفرضية الاولى

النموذج	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	T	مستوى الدلالة
	A	الخطا المعياري	بيتا		
الثابت	0,918	0,253		3,623	0,000
البيئة الداخلية	0,821	0,066	0.746	12,518	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح وجود قيمتين لمستوى الدلالة. يتعلق الاول بالثابت ويقدر ب 0.000 وهو أقل من 5 % مما يدل على أن الثابت له معنوية إحصائية ويدرج في النموذج، أما مستوى الدلالة الثاني يتعلق بمعلمة المتغير وقدر ب0.000 و وهو أقل من 5 % مما يدل على وجود علاقة تأثيرية ذات معنوية إحصائيةبين كل من البيئة الداخلية وجودة المعلومات. و يمكن إدراج العلاقة بينهما من خلال المعادلة التالية: **جودة المعلومات = 0.918 + 0.821 البيئة الداخلية.**

2. الفرضية الثانية: يساعد وجود أهداف وخطط واضحة في تحسين جودة المعلومات

تم تطبيق الانحدار البسيط لإختبار هذه الفرضية حيث أن الأهداف والخطط الواضحة هي المتغير المستقل وجودة المعلومات هي المتغير التابع كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 4-40: معامل الارتباط بين وضوح الاهداف وجودة المعلومات المالية

النموذج	معامل التحديد	معامل الارتباط
1	0,578	0,761

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبين لنا الجدول أن قيمة معامل التحديد هي 0,578 وهي تدل على أن 57.80% من جودة المعلومات مفسرة بمتغير وضوح الاهداف وتبقى 42.20% منها غير مفسرة ويعبر عنها ببواقي التقدير. وهذا ما يؤكده معامل الارتباط الذي بلغ 76.10 % مما يدل على وجود إرتباط قوي بين بيئة الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية. ولتأكيد هذا ندرج إختبار ANOVA والذي جاء كالتالي:

الجدول 4-41: تحليل التباين ANOVA للفرضية الثانية

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	معامل فيشر	مستوى الدلالة
الانحدار	71,454	1	71,454	171,552	0.000
البواقي	52,065	125	0,417		
المجموع	123,519	126			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول أن معامل الدلالة sig هو أقل من 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة تأثيرية بين وضوح الاهداف وجودة المعلومات المالية (النموذج صالح في شكله الكلي). وللتوضيح أكثر نعتمد على التحليل الجزئي وهذا بالرجوع إلى الجدول التالي:

الجدول 4-42: معاملات للفرضية الثانية

النموذج	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	T	مستوى الدلالة
	A	الخطا المعياري	بيتا		
الثابت	0,474	0,275		1,719	0.088
وضوح الاهداف	0,914	0,070	0,761	13,098	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح وجود قيمتين لمستوى الدلالة. يتعلق الاول بالثابت ويقدر ب 0.088 وهو أكبر من 5 % مما يدل على أن الثابت ليس له معنوية إحصائية ولا يدرج في النموذج، أما مستوى الدلالة الثاني يتعلق بمعلمة المتغير وقدر ب0.000 و وهو أقل من 5 % مما يدل على وجود علاقة تأثيرية ذات معنوية إحصائيةبين كل من وضوح الاهداف وجودة المعلومات. هذا ما تأكده قيمة T إذ نجدها بالنسبة لثابت تقدر ب 1.719 وهي أقل من T الجدولية والتي قدرت ب 1.980 وبالتالي لا توجد معنوية إحصائية للثابت. أما قيمة T الخاصة بمعلمة المتغير فقد قدرت ب 13.098و هي أكبر من الجدولية التي قدرت ب1.980 مما يدل على وجود علاقة تأثيرية ذات معنوية إحصائية بين كل من وضوح الاهداف وجودة المعلومات.

3. الفرضية الثالثة: يساعد نظام ادارة المخاطر القائم على تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له في الرفع من جودة المعلومات المالية

تم تطبيق الانحدار البسيط لإختبار هذه الفرضية حيث أن تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له هو المتغير المستقل وجودة المعلومات هي المتغير التابع كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 4-43: معامل الارتباط بين تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له وجودة المعلومات المالية

النموذج	معامل التحديد	معامل الارتباط
1	0.565	0.752

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبين لنا الجدول أن قيمة معامل التحديد هي 0.565 وهي تدل على أن 56.50% من جودة المعلومات مفسرة بمتغير تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له وتبقى 43.50% منها غير مفسرة ويعبر عنها ببواقي التقدير. وهذا ما يؤكده معامل الارتباط الذي بلغ 75.20 % مما يدل على وجود إرتباط قوي بين تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له وجودة المعلومات المالية. ولتأكيد هذا ندرج إختبار ANOVA والذي جاء كالتالي:

الجدول 4-44: تحليل التباين ANOVA الفرضية الثالثة

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	معامل فيشر	مستوى الدلالة
الانحدار	69,768	1	69,768	162,247	0.000
البواقي	53,751	125	0,430		
المجموع	123,519	126			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن معامل الدلالة sig هو أقل من 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة تأثيرية بين تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له وجودة المعلومات المالية (النموذج صالح في شكله الكلي). وللتوضيح أكثر نعتمد على التحليل الجزئي وهذا بالرجوع إلى الجدول التالي:

الجدول 4-45: معاملات للفرضية الثالثة

النموذج	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	T	مستوى الدلالة
	A	الخطا المعياري	بيتا		
الثابت	0,732	0,263		2,780	0.006
تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له	0,877	0,069	0,752	12,738	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح وجود قيمتين لمستوى الدلالة. يتعلق الاول بالثابت ويقدر ب 0.006 وهو أقل من 5 % مما يدل على أن الثابت له معنوية إحصائية ويدرج في النموذج، أما مستوى الدلالة الثاني يتعلق بمعلمة المتغير وقدر ب0.000 و وهو أقل من 5 % مما يدل على وجود علاقة تأثيرية ذات معنوية إحصائيةبين كل من تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له وجودة المعلومات. ويمكن إدراج العلاقة بينهما من خلال المعادلة التالية: **جودة المعلومات = 0.732 + 0.877 تحديد وتقيم الخطرو الاستجابة.**

4. الفرضية الرابعة: يساعد وجود أنشطة رقابية فعالة على رفع جودة المعلومات

تم تطبيق الانحدار البسيط لإختبار هذه الفرضية حيث أن الانشطة الرقابية هو المتغير المستقل وجودة المعلومات هي المتغير التابع كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 4-46: معامل الارتباط بين الانشطة الرقابية وجودة المعلومات المالية

النموذج	معامل التحديد	معامل الارتباط
1	0.449	0.670

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أن قيمة معامل التحديد هي 0.449 وهي تدل على أن 44.90% من جودة المعلومات مفسرة بمتغير الانشطة الرقابية وتبقى 5510% منها غير مفسرة ويعبر عنها ببواقي التقدير. وهذا ما يؤكده معامل الارتباط الذي بلغ 67 % مما يدل على وجود إرتباط بين الانشطة الرقابية وجودة المعلومات المالية. ولتأكيد هذا ندرج إختبار ANOVA والذي جاء كالتالي:

الجدول 4-47: تحليل التباين ANOVA للفرضية الرابعة

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	معامل فيشر	مستوى الدلالة
الانحدار	55,457	1	55,457	101,850	0.000
البواقي	68,062	125	0,544		
المجموع	123,519	126			

المصدر: من إعداد الطالبةاعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن معامل الدلالة sig هو أقل من 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة تأثيرية بين الأنشطة الرقابية وجودة المعلومات المالية (النموذج صالح في شكله الكلي). وللتوضيح أكثر نعتمد على التحليل الجزئي وهذا بالرجوع إلى الجدول التالي:

الجدول 4-48: معاملات الفرضية الرابعة

النموذج	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	T	مستوى الدلالة
	A	الخطا المعياري	بيتا		
الثابت	1,333	0,273		4,889	0.000
الأنشطة الرقابية	0,704	0,070	0,670	10,092	0,000

المصدر: من إعداد الطالبةاعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح وجود قيمتين لمستوى الدلالة. يتعلق الاول بالثابت ويقدر ب 0.000 وهو أقل من 5 % مما يدل على أن الثابت له معنوية إحصائية ويدرج في النموذج، أما مستوى الدلالة الثاني يتعلق بمعلمة المتغير وقدر ب0.000 وهو أقل من 5 % مما يدل على وجود علاقة تأثيرية ذات معنوية إحصائيةبين كل من الأنشطة الرقابية وجودة المعلومات. وهذا ما تؤكده قيمة T والتي جاءت أكبر من القيمة الجدولية المقدرة ب1.980 في حين نجدها تعادل 4,889 و 10,092 لكل من الثابت والانشطة الرقابية على التوالي. ويمكن إدراج العلاقة بينهما من خلال المعادلة التالية:

جودة المعلومات = 1.333 + 0.704 الأنشطة الرقابية.

5. الفرضية الخامسة: يساعد وجود نظام معلومات كفئ على الرفع من المعلومات المالية والمحاسبية

تم تطبيق الانحدار البسيط لإختبار هذه الفرضية حيث أن نظام المعلومات هو المتغير المستقل وجودة المعلومات هي المتغير التابع كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 4-49: معامل الارتباط بين نظام المعلومات وجودة المعلومات المالية

النموذج	معامل التحديد	معامل الارتباط
1	0,507	0.712

المصدر: من إعداد الطالبةاعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أن قيمة معامل التحديد هي 0.507 وهي تدل على أن 50.70% من جودة المعلومات مفسرة بمتغير نظام المعلومات وتبقى 49.30% منها غير مفسرة ويعبر عنها بباقي التقدير. وهذا ما يؤكده معامل الارتباط الذي بلغ 71.20 % مما يدل على وجود إرتباط قوي نظام المعلومات وجودة المعلومات المالية. ولتأكيد هذا ندرج إختبار ANOVA والذي جاء كالتالي:

الجدول 4-50: تحليل التباين ANOVA للفرضية الخامسة

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	معامل فيشر	مستوى الدلالة
الانحدار	62,648	1	62,648	128,651	0.000
البواقي	60,870	125	0,487		
المجموع	123,519	126			

المصدر: من إعداد الطالبةاعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن معامل الدلالة sig يعادل 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة تأثيرية بين نظام المعلومات وجودة المعلومات المالية (النموذج صالح في شكله الكلي). وللتوضيح أكثر نعتمد على التحليل الجزئي وهذا بالرجوع إلى الجدول التالي:

الجدول 4-51:معاملات الفرضية الخامسة

النموذج	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	T	مستوى الدلالة
	A	الخطا المعياري	بيتا		
الثابت	0,988	0,273		3,621	0.000
نظام المعلومات	0,778	0,069	0,712	11,342	0,000

المصدر: من إعداد الطالبةاعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح وجود قيمتين لمستوى الدلالة. يتعلق الاول بالثابت ويقدر ب 0.000 وهو أقل من 5 % مما يدل على أن الثابت له معنوية إحصائية ويدرج في النموذج، أما مستوى الدلالة الثاني يتعلق بمعلمة المتغير وقدر ب0.000 وهو أقل من 5 % مما يدل على وجود علاقة تأثيرية ذات معنوية إحصائيةبين كل من نظام المعلومات وجودة المعلومات. وهذا ما تؤكده قيمة T والتي جاءت أكبر من القيمة الجدولية المقدرة ب1.980 في حين نجدها تعادل 3.621 و 11.342 لكل من الثابت نظام المعلومات على التوالي. ويمكن إدراج العلاقة بينهما من خلال المعادلة التالية: **جودة المعلومات = 0.988 + 0.778 نظام المعلومات.**

6. **الفرضية السادسة: يساعد الاشراف من خلال عملية المراقبة على تدعيم جودة المعلومات المالية**

تم تطبيق الانحدار البسيط لإختبار هذه الفرضية حيث أن المتابعة(الاشراف والرصد) هو المتغير المستقل وجودة المعلومات هي المتغير التابع كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 4-52: معامل الارتباط بين عملية المراقبة وجودة المعلومات المالية

النموذج	معامل التحديد	معامل الارتباط
1	0.571	0.756

المصدر: من إعداد الطالبةاعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبين لنا الجدول أن قيمة معامل التحديد هي 0.571 وهي تدل على أن 57.10% من جودة المعلومات مفسرة بمتغير المتابعة وتبقى 42.90% منها غير مفسرة ويعبر عنها ببواقي التقدير. وهذا ما يؤكده معامل الارتباط الذي بلغ 75.60 % مما يدل على وجود إرتباط قوي بين المتابعة وجودة المعلومات المالية. ولتأكيد هذا ندرج إختبار ANOVA والذي جاء كالتالي:

الجدول 4-53: تحليل التباين ANOVA للفرضية السادسة

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	معامل فيشر	مستوى الدلالة
الانحدار	70,572	1	70,572	166,612	0.000
البواقي	52,947	125	,424		
المجموع	123,519	126			

المصدر: من إعداد الطالبةاعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن معامل الدلالة sig يعادل 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة تأثيرية بين المتابعة وجودة المعلومات المالية (النموذج صالح في شكله الكلي). وللتوضيح أكثر نعتمد على التحليل الجزئي وهذا بالرجوع إلى الجدول التالي:

الجدول 4-54: معاملات الفرضية السادسة

النموذج	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	T	مستوى الدلالة
	A	الخطا المعياري	بيتا		
الثابت	1,087	0,233		4,661	0.000
المتابعة	0,783	0,061	0,756	12,908	0,000

المصدر: من إعداد الطالبةاعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح وجود قيمتين لمستوى الدلالة. يتعلق الاول بالثابت ويقدر ب 0.000 وهو أقل من 5 % مما يدل على أن الثابت له معنوية إحصائية ويدرج في النموذج، أما مستوى الدلالة الثاني يتعلق بمعلمة المتغير وقدر ب0.000 وهو أقل من 5 % مما يدل على وجود علاقة تأثيرية ذات معنوية إحصائيةبين كل من المتابعة وجودة المعلومات. وهذا ما تؤكده قيمة T والتي جاءت أكبر من القيمة الجدولية المقدرة ب1.980 في حين نجدها تعادل 3.621 و 11.342 لكل من الثابت و المتابعة على التوالي. ويمكن إدراج العلاقة بينهما من خلال المعادلة التالية: **جودة المعلومات = 1.087 + 0.783 المتابعة.**

7. الفرضية الرئيسية: يؤثر تطبيق الإطار المتكامل لإدارة المخاطر على تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

تم تطبيق الانحدار البسيط لإختبار هذه الفرضية حيث أن الإطار المتكامل لإدارة المخاطر هو المتغير المستقل وجودة المعلومات هي المتغير التابع كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 4-55: معامل الارتباط بين الإطار المتكامل لإدارة المخاطر وجودة المعلومات المالية

النموذج	معامل التحديد	معامل الارتباط
1	0.738	0.859

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أن قيمة معامل التحديد هي 0.738وهي تدل على أن 73.80 % من جودة المعلومات مفسرة بمتغير الإطار المتكامل لإدارة المخاطر وتبقى 26.20% منها غير مفسرة ويعبر عنها بباقي التقدير. وهذا ما يؤكده معامل الارتباط الذي بلغ 85.90 % مما يدل على وجود إرتباط قوي بين الإطار المتكامل لإدارة المخاطر وجودة المعلومات المالية. ولتأكيد هذا ندرج إختبار ANOVA والذي جاء كالتالي:

الجدول 4-56: تحليل التباين ANOVA للفرضية الرئيسية

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	معامل فيشر	مستوى الدلالة
الانحدار	91,213	1	91,213	352,923	0.000
البواقي	32,306	125	0,258		
المجموع	123,519	126			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن معامل الدلالة sig يعادل 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة تأثيرية بين الإطار المتكامل لإدارة المخاطر وجودة المعلومات المالية (النموذج صالح في شكله الكلي). وللتوضيح أكثر نعتمد على التحليل الجزئي وهذا بالرجوع إلى الجدول التالي:

الجدول 4-57: المعامل

النموذج	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	T	مستوى الدلالة
	A	الخطا المعياري	بيتا		
الثابت	,032	0,216		0,150	0,881
الإطار المتكامل لإدارة المخاطر	1,039	0,055	0,859	18,786	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح وجود قيمتين لمستوى الدلالة. يتعلق الاول بالثابت ويقدر ب 0.881 وهو أكبر من 5 % مما يدل على أن الثابت ليس له معنوية إحصائية ولا يدرج في النموذج، أما مستوى الدلالة الثاني يتعلق بمعلمة المتغير وقدر ب0.000 وهو أقل من 5 % مما يدل على وجود علاقة تأثيرية ذات معنوية إحصائيةبين كل من الإطار المتكامل لإدارة المخاطر وجودة المعلومات. وهذا ما تؤكده قيمة T والتي جاءت أكبر من القيمة الجدولية المقدرة ب1.980 بالنسبة لمتغيرالإطار المتكامل لإدارة المخاطر والتي بلغت 18.786 أما الثابت فقد كانت قيمة T الخاصة به والمقدرة ب 0.150 أقل من الجدولية المقدرة ب1.980.

وبناءا على النتائج المتوصل إليها يتم قبول الفرضية الرئيسية وبالتالي فإن **تطبيق الإطار المتكامل لإدارة المخاطر يؤثر على تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.**

المطلب الثالث: عرض نتائج إختبار الفرضيات

يبين إختبار ستودنت للعينة الواحدة أن المؤسسات محل الدراسة تملك كل مكونات نظام إدارة المخاطر الذي نص عليه إطار COSO لادارة المخاطر باصداريه فالمؤسسات تملك:

- بيئة رقابة داخلية سليمة؛
- اهداف واضحة تتماشى مع إستراتيجياتها؛
- العمل على تحديد الاحداث المسببة للمخاطر؛
- تقييم تلك المخاطر؛
- خطط للاستجابة للمخاطر؛
- أنشطة رقابية؛
- نظام للمعلومات والاتصال يسمح بنقل تقارير عن تلك المخاطر؛
- نظام للمتابعة والرصد.

وبالعودة إلى إختبار الفرضيات تبين أن كل تلك المكونات تؤثر على جودة المعلومات بالمؤسسات محل الدراسة وبالتالي قبول الفرضية الرئيسية والتي تنص على أن **تطبيق الإطار المتكامل لإدارة المخاطر يؤثر على تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.**حيث جاءت نتائج الاختبارات كالتالي:

- **الفرضية الاولى:** تساعد بيئة الرقابة السليمة على تحقيق جودة المعلومات المالية

قدر معامل الارتباط بين متغير بيئة الرقابة ومتغير جودة المعلومات ب75% وهي قيمة تقع ضمن مجال الارتباط العالي] 0.90، 0.70] وبالتالي وجود علاقة قوية بين المتغيرين وعليه يتم **قبول الفرضية** مما يعني أن **بيئة الرقابة السليمة تساعد على تحقيق جودة المعلومات المالية؛**

- **الفرضية الثانية**: يساعد وجود أهداف وخطط واضحة في تحسين جودة المعلومات

قدر معامل الارتباط بين متغير وضوح الاهداف ومتغير جودة المعلومات ب76.10% وهي قيمة تقع ضمن مجال الارتباط العالي] 0.90، 0.70] وبالتالي وجود علاقة قوية بين المتغيرين وعليه يتم **قبول الفرضية** مما يعني أن **وجود أهداف وخطط واضحة يساعد في تحقيق جودة المعلومات المالية؛**

- **الفرضية الثالثة:** يساعد نظام ادارة المخاطر القائم على تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له في الرفع من جودة المعلومات المالية

قدر معامل الارتباط بين متغير نظام ادارة المخاطر القائم على تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له ومتغير جودة المعلومات ب 75.20 % وهي قيمة تقع ضمن مجال الارتباط العالي] 0.90، 0.70] وبالتالي وجود علاقة قوية بين المتغيرين وعليه يتم **قبول الفرضية** مما يعني **أن نظام ادارة المخاطر القائم على تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له يساعد في الرفع من جودة المعلومات المالية.**

- **الفرضية الرابعة:** يساعد وجود أنشطة رقابية فعالة على رفع جودة المعلومات

قدر معامل الارتباط بين متغير الأنشطة الرقابية ومتغير جودة المعلومات ب 67.00 % وهي قيمة تقع ضمن مجال الارتباط المتوسط] 0.70، 0.40] وبالتالي وجود علاقة بين المتغيرين وهي ذات دلالة إحصائية وعليه يتم **قبول الفرضية** مما يعني **ان وجود أنشطة رقابية فعالة يساعد في الرفع من جودة المعلومات المالية.**

- **الفرضية الخامسة**: يساعد وجود نظام معلومات كفئ على الرفع من المعلومات المالية والمحاسبية

قدر معامل الارتباط بين متغير نظام المعلومات والاتصال ومتغير جودة المعلومات ب 71.20 % وهي قيمة تقع ضمن مجال الارتباط العالي] 0.90، 0.70] وبالتالي وجود علاقة قوية بين المتغيرين وعليه يتم **قبول الفرضية** مما يعني **أن وجود نظام معلومات كفئ يساعد على الرفع من المعلومات المالية والمحاسبية.**

- **الفرضية السادسة**: يساعد الاشراف من خلال عملية المراقبة على تدعيم جودة المعلومات المالية

قدر معامل الارتباط بين متغير الرصد والمراقبة ومتغير جودة المعلومات ب 75.60 % وهي قيمة تقع ضمن مجال الارتباط العالي] 0.90، 0.70] وبالتالي وجود علاقة قوية بين المتغيرين وعليه يتم **قبول الفرضية** مما يعني **أن الاشراف من خلال عملية المراقبة يساعد على تدعيم جودة المعلومات المالية.**

من خلال ما تم عرضه يتم قبول الفرضية الرئيسية والتي تنص على أن **تطبيق الإطار المتكامل لإدارة المخاطر يؤثر على تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.**

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل تبين وجود علاقة قوية بين نظام إدارة المخاطر وجودة المعلومات بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدروسة إذ بلغ معامل الارتباط بينهما 86%. وهذا ما أكده إختبار الفرضيات الفرعية حيث إستنتجنا وجود وتوفر كل مكونات نظام إدارة المخاطر لإطار COSO بدرجات متفاوتة حسب ما جاء به معامل T في إختبار ستودنت والذي تراوح بين 9.50 و11.77 وهي قيمة اكبر من الجدولية التي قدرت ب1.980. وبالرجوع إلى علاقة تلك المكونات بجودة المعلومات إتضح وجود إرتباط كبيرا بينها حسب ما جاءت به قيم معامل الارتباط لإختبار الفرضيات والتي تراوحت بين 71% و76 %لكل المتغيرات عدى مكون الانشطة الرقابية الذي لم يتعدى فيه معامل الارتباط 67% أين كان الارتباط متوسطا. وقد كانت كل هذه العلاقات التأثيرية ذات معنوية إحصائية وفق ما جاءت به قيم مستوى الدلالة Sig الذي بلغت 0.000 وهي قيمة أقل من 5% وهذا مايؤكد على وجود دلالة إحصائية للعلاقة بين مكونات إدارة المخاطر وفق ما جاء به إطار COSO وجودة المعلومات. وبالتالي تم قبول الفرضية الرئيسية والذي دعمه قبول الفرضيات الفرعية.

و وفق لما جاء في هذا الفصل يمكننا القول **أن تطبيق الإطار المتكامل لإدارة المخاطر يؤثر على تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.**

الخاتمة

الخاتمة:

تم من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع إدارة المخاطر الذي يعرف إهتماما كبير من قبل المختصين وكذا مسيري المؤسسات وذلك بسبب التعقيد الذي تشهده بيئة الاعمال وإرتفاع المخاطر المحيطة بالمؤسسات وهذا ما يجعل تحقيق أهداف المؤسسة مرتبطا إرتباطا وثيقا بمدى نجاعة نظام إدارة المخاطر.

تناولنا في الفصل الاول نظام إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية بإعتبارهما مكملان لبعضهما من خلال التعريف بهما وبأهميتها في ضمان استمرارية المؤسسة وتحقيق أهدافها. وقد أولت الهيئات المهنية إهتماما بالغا بهذا الموضوع، ومن أبرزها لجنة ترادواي التي عالجت النظامين من خلال إصدار إطار لكل نظام كما رأينا في الفصل الثاني، حيث سعت هذه اللجنة لضبط مفهوم كل من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر مع تحديد مكوناتهما وأهدافهما،كما عمدت اللجنة لمواكبة كل التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي من خلال إجراء تعديلات على الأطر الاولى (COSO1 الخاص بالرقابة الداخلية و COSO2 الخاص بإدارة المخاطر) وقد كان تعديل إطار إدارة المخاطر في سنة2017 من خلال دمج إدارة المخاطر مع الإستراتيجية والاداء، مع التركيز على مفهوم المخاطرة ووضع 20 مبدأ لتوضيح وتسهيل عملية تطبيق إطار إدارة المخاطر.

وكان من بين أهم أهداف نظام إدارة المخاطر هو ضمان جودة التقارير المالية، وقد تطرقنا لهذه الاخيرة في الفصل الثالث من خلال تعريفها و إبراز أهم الخصائص التي تجعل منها ذات جودة عالية على غرار الموثوقية والملاءمة مع التطرق إلى أنواع الافصاح الملائمة لذلك. كما تم إسقاط ما في الفصول النظرية على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في الفصل الرابع من خلال دراسة مدى توفر مكونات إطار إدارة المخاطر لCOSO بتلك المؤسسات ومدى تأثير تطبيقها على جودة المعلومات المالية أين تبين لنا إمتلاك المؤسسات محل الدراسة لكل مكونات الاطار المتكامل لادارة المخاطر مع وجود علاقة طردية بين كل مكون وجودة المعلومات المالية.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال ما تم عرضه في الفصول النظرية تم التوصل إلى مايلي:

- يعتبر نظام الرقابة الداخلية أساسا لتحقيق أهداف المؤسسة؛
- إتساع نطاق نظام الرقابة الداخلية بعد أن كان يقتصر على الجانب المالي ليشمل كل جوانب المؤسسة؛

- أصبحت المخاطر بالمؤسسات تعالج على أساس محفظة واحدة مما يرفع من نجاعة نظام إدارة المخاطر؛
- توجد علاقة تكاملية بين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية؛
- توجد علاقة طردية بين كل من إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة؛
- لكل من نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر مجموعة من المكونات و الاهداف؛
- تتوافق المكونات والاهداف في مختلف اصدارات COSO من 1992 إلى 2017؛
- يمكن تطبيق إطار COSO على جميع أنواع المؤسسات مهما كان شكلها القانوني طبيعة نشاطها والبيئة التي تنشط فيها؛
- تعد مكونات إصدار COSO لادارة المخاطر المعروف بإدارة الملخاطر الكلية توافق الخطر مع الاستراتيجية هي نفسها مكونات الاطار المتكامل لإدارة المخاطرCOSO 2 مع إعادة صياغة ودمج؛
- تنبع فاعلية نظام إدارة المخاطر من فاعلية وتكامل وتوفر كل مكوناته؛
- تعتبر المعلومات المالية الأساس الذي تبنى عليه كل أنواع القرارات وهي همزة الوصل بين المؤسسة والاطراف الاخرى، إذ تلخص كل الأحداث التي وقعت بالمؤسسة؛
- حتى تكون المعلومات المالية والمحاسبية مفيدة لمستخدميها وجب أن تتحلى بالمصداقية والموثوقية و الملاءمة، وهذا ما أكدت عليه الهيئات المهنية؛

أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- تملك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة كل مكونات نظام إدارة المخاطر ولكن بدرجات متفاوتة و يظهر هذا التفاوت ما يلي:

- بوسط حسابي قدره 3.76 وبانحراف معياري قدره 0.90 و بقيمة T قدرها 9.50 ، يتبين لنا أن المؤسسة تملك بيئة رقابية داخلية سليمة وفق ما نص عليه إطار COSO 2.
- بوسط حسابي قدره 3.86 وبانحراف معياري قدره 0.82 و بقيمة T قدرها 11.77، يتبين أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تمتلك أهداف واضحة حسب ما نص عليه إطار COSO2؛

- بوسط حسابي قدره 4.00 وبانحراف معياري قدره0.99 و بقيمة T قدرها 11.42، يتضح أن نظام إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة يقوم على تحديد الأخطار وتقييمها ووضع إستراتيجية للاستجابة لها ومعالجتها؛
- بوسط حسابي قدره 3.73 وبانحراف معياري قدره 0.85 و بقيمة T قدرها 9.71، يتضح أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تمتلك أنشطة رقابية فعالة وفق ما نص عليه إطار COSO2؛
- بوسط حسابي قدره 3.79 وبانحراف معياري قدره 0.94 و بقيمة T قدرها 9.50، يتبين أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تمتلك نظام للمعلومات فعال يسمح بالتواصل بين جميع الأطراف الفاعلة بالمؤسسة؛
- بوسط حسابي قدره 3.78 وبانحراف معياري قدره 0.91 و بقيمة T قدرها 10.88، يتضح أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تمتلك نظام للرصد قائم على الدورية والاستمرارية على حد سواء وهذا وفق ما جاء به إطار COSO2.

- تساعد بيئة الرقابة السليمة على تحقيق جودة المعلومات المالية.
- يساعد وجود أهداف وخطط واضحة في تحسين جودة المعلومات.
- يساعد نظام ادارة المخاطر القائم على تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له في الرفع من جودة المعلومات المالية.
- يساعد وجود أنشطة رقابية فعالة على رفع جودة المعلومات.
- يساعد وجود نظام معلومات كفئ على الرفع من المعلومات المالية والمحاسبية.
- يساعد الاشراف من خلال عملية المراقبة على تدعيم جودة المعلومات المالية.
- يعمل نظام إدارة المخاطر على الرفع من جودة المعلومات من خلال ضمان تطبيق الاجراءات والسياسات الموضوعة عن طريق تطبيق عنصر الانشطة الرقابية وكذا من خلال حماية المؤسسة من الاخطار بتحليلها وتقيمها مع وضع خطط للاستجابة لها ومعالجتها مما يزيد من موضوعية وموثوقية المعلومات المالية وخلوها من الاحتيال والتلاعب.
- ضعف الاهتمام بالعنصر البشري حيث وجدنا أن العبارات التي تتحدث عنه كلها كانت الموافقة عليها ضعيفة.

ثانيا: التوصيات

من خلال ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة نوصي بضرورة :

- مسايرة الاطر العالمية لما لها من أهمية في الرفع من مستوى أداء المؤسسات وكذا حماية حقوق أصحاب المصلحة وبالتالي إنعاش الإقتصاد ككل؛
- الإعتناء بالعنصر البشري بشكل أكبر من خلال إجراء دورات تدريبية والحرص على كفاءة العمال والرفع منها؛
- وضع تشريعات وقوانين لضبط سير إدارة المخاطر بالمؤسسات الجزائرية؛
- الاهتمام بالأنشطة الرقابية بشكل أكثر فعالية من خلال تدعيم دور المدقق الداخلي ومنحه المزيد من الإستقلالية مع تفعيل الرقابة الداخلية والحرص على إجراء رقابة مستمرة على الانشطة؛
- دعم الامتثال للقوانين واللوائح مع تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الجزائرية.

ثالثا: آفاق البحث

من خلال ما سبق تقترح بعض الدراسات التي يمكن أن تدعم نتائج بحثنا على غرار:

- مدى توافق أهداف إطار إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع الاهداف التي نص عليها إطار COSO ERM.
- دور المورد البشري في الرفع من كفاءة نظام إدارة المخاطر.
- دور نظام ادارة المخاطر في تحسين كفاءة الأداء المالي.
- أهمية الإمتثال في الرفع من جودة المعلومات المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الاخرى والخدمات ذات العلاقة**، الجزء الاول،طبعة 2020، ترجمة ونشر المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.
2. الإتحاد الدولي للمحاسبين، **دليل إستخدام معايير التدقيق الدولية على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم**، الطبعة 03 ،2011.
3. أحمد حسين علي حسين، **نظام المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998.
4. أحمد حلمي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة**، الطبعة 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،الاردن، 2009.
5. أحمد حلمي جمعة، **معايير التقارير المالية الدولية- معايير المحاسبة الدولية**، الطبعة 01، دار صفاء للنشروالتوزيع، عمان، الاردن، 2015.
6. أحمد حلمي جمعة، وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي معاصر**، الطبعة 01،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007.
7. أحمد عبد المولى الصباغ وآخرون، **أساسيات المراجعة ومعأييرها**، جامعة القاهرة، مصر،2008.
8. أحمد نوروآخرون،**الرقابةومراجعةالحسابات**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، مصر، 1989.
9. إدارة المشاريع الوطنية القطرية، **خطة إدارة المخاطر: إرشادات إعداد**.
10. ألفين أرينز و جيمس لوبك، ترجمة محمد عبد القادر الديسطى ، **المراجعة :مدخل متكامل**، دار المريخ لنشر ، الرياض ، الملكة العربية السعودية ، 2009.
11. أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004
12. أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعة القوائم المالية باستخدام الاجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل**، القاهرة، 2004.
13. أندرو سمارت و جيمس كريلمان، **إدارة الأداء على أساس المخاطر: الدمج بين الإستراتيجية وإدارة المخاطر**، ترجمة فيصل بن عبد الله البواردي، خالد بن عبد الله صالح، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2018.

14. بن علي بلعزوز وعبد الكريم قندوز وعبد الرزاق حبار، **إدارة المخاطر: إدارة المخاطر المشتقات المالية الهندسة المالية**، الطبعة 01، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
15. الجعارات خالد جمال، **المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، الاردن، 2017.
16. جمال الطرايرة، **الورقة الثالثة- التدقيق**، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2013.
17. الحديدي محمد عبد السلام أحمد وإبراهيم جابر السيد، **إدارة المخاطر والأزمات**، دار العلم والإيمان لنشر والتوزيع مصر و دار الجديد لنشر والتوزيع الجزائر، 2020.
18. حسوبة كريم منصور علي، و آخرون، **المعايير الدولية لاعداد التقاريرالمالية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، الطبعة 01، مصر، 2023/2022.
19. حسين أحمد الطراونة و توفيق صالح عبد الهادي، **الرقابة الادارية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2011.
20. حسين يوسف القاضي، وآخرون، **التدقيق الداخلي**، كلية الإقتصاد، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2008.
21. حماد طارق عبد العال، **دليل إستخدام معايير المحاسبة**، الجزء الاول،الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.
22. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات-الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل لنشر، الطبعة الرابعة، عمان، 2007.
23. خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
24. خلف عبد الله الواردات،**دليل التدقيق الداخلي وفق معايير الدولة الصادرة عن IIA**، الطبعة 01، الوراق لنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2014.
25. ديفيد لاركر و بريان تيان، **مسائل حوكمة الشركات: نظرة فاحصة على الخيارات التنظيمية وتبعاتها**، ترجمة عبد الله إبن ناصرأبو ثنين، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2018.
26. ديوان الرقابة المالية والادارية، **معايير التدقيق الدولية**، مملكة البحرين، 2020.
27. راضي بهجت عطية وهشام يوسف العربي، **إدارةالجودةالشاملة المفهوم والفلسفة والتطبيقات (TOM)**، الطبعة 01، روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة، مصر، 2016.

28. راضي خنفر مؤيد و فلاح المطارنه غسان، **تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 03، عمان، الاردن، 2011.
29. رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات: مدخل معاصر وفق لمعايير التدقيق الدولية**، الطبعة 01، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015.
30. رميدي عبد الوهاب وسماي علي، **المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، الطبعة 02، دار حومة، 2016.
31. زاهر الرمحي، **الإتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية**، دار المأمون للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان،2018.
32. سامي محمد فريج، **التخطيط للعقد إدارة المخاطر-الجوانب القانونية-إلتزامات الأطراف**، الطبعة 02، دار النشر للجامعات، مصر، 2008.
33. سلمان حسين الحكيم، **تحليل القوائم المالية: مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية**، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 2017.
34. سيد عبد النبي محمد، **أساليب مراقبة الجودة**، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، مصر،2019.
35. شحاتة السيد شحاتة وآخرون،**الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.
36. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر: أفراد- إدارات-شركات-بنوك**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الإسكندرية، مصر، 2007.
37. طواهر محمد التوهامي و صديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
38. عاطف زاهر عبد الرحيم، **الرقابة على الاعمال الادارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، 2009.
39. عبد المالك عمر زيد، **المحاسبة المالية في المجتمع الاسلامي:الجزء الاول الإطار التاريخي للمحاسبة**، دار اليازوري، الطبعة01، 2002.
40. عز عبد الفتاح،**مقدمة في الإحصاء الوصفي والإستدلالي باستخدام SPSS**،خوارزم العلمية للنشر والتوزيع،المملكة العربية السعودية،2008.
41. عصام الدين محمد متولي، **المراجعة 1**، الطبعة 01، جامعة السودان المفتوحة، 2016.
42. فتحي رزق السوافيري وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرة، مصر، 2002.
43. قاسم محسن الحبطي و زياد هاشم يحي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت 2011.

44. كوزو، **الرقابة الداخلية إطار متكامل**، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المملكة العربية السعودية،2010.
45. محمد رزق عبد الغفاروآخرون، **إعداد وتحليل التقارير المالية**، جامعة القاهرة، مصر،2021.
46. محمد عبد العال النعيمي، وآخرون، **ادارة الجودة المعاصرة: مقدمة في ادارة الجودة الشاملة للإنتاج والعمليات والخدمات**، اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن،2009.
47. محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **دراسات متعمقة في تدقيق الحسابات**، الطبعة 01، كنوز المعرفة العلمية، عمان،2009.
48. محمد نصر الهواري ومحمد توفبق محمد، **أصول المراجعة والرقابة الداخلية: التأصيل العلمي والممارسة العملية**، دراسات في المراجعة، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1999.
49. محمد رزق عبد الغفاروآخرون، **إعداد وتحليل التقارير المالية**، جامعة القاهرة، مصر،2021.
50. محمود عبد الفتاح رضوان، **إدارة الجودة الشاملة: فكروفلسفة قبل إن يكون تطبيق**، الطبعة 01، المجموعة العربية لتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012.
51. معهد إدارة المخاطر، **معيارإدارة المخاطر**، ترجمة الجمعية المصرية لإدارة الأخطار.
52. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، **إطارعمل إدارة المخاطرفي المنظمة**، المطبوعة رقم 1111، أفريل 2013.

II. الرسائل والأطروحات:

53. أبو اليزيد توفيق هديل، **محددات الافصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة دراسة نظرية وميدانية في بيئة الاعمال المصرية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2013.
54. بلماداني محمد، **مشاكل القياس المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية و أثرها على جودة المعلومات المالية: دراسة حالة المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية ومؤسسة مطاحن الجلفة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة البليدة02،الجزائر، 2021.
55. خالد بن عليه، **دورالرقابة الداخلية في دعم وتفعيل الحوكمة في المؤسسة المصرفية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ثليجي، الاغواط، الجزائر 2017.
56. شعت محمد حيدر موسى،**أثرنظام الرقابةالداخلية على جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامةالمدرجة فيبورصة فلسطين**،رسالة ماجستير،كلية التجارة، الجامعةالإسلامية، غزة، فلسطين،2017.

57. صبايحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية و أثره على جودة المعلومة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2011.

58. عكسة أحلام، **أثرتغيير المفاهيم والممارسات المحاسبة على جودة القوائم المالية**، أطروحة دكتوراه، مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016.

59. غزالي زينب، **مجلس الادارة كآلية لحوكمة ودوره في تحقيق جودة الافصاح**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2022.

60. مفتاح بختة، **لجان المراجعة وتأثيرها على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021.

61. مفتاح حمزة، **تأثير الانحراف بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية على درجة الافصاح في القوائم المالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر3، 2020.

62. هزار احمد يونس، **دور قانون ساربنيز اوكسلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية والحد من ممارسات المحاسبة الابداعية دراسة ميدانية في عينة من مكاتب تدقيق وتنظيم الحسابات واالاكاديميين في محافظة دهوك**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والادارية ، قسم المالية و المحاسبة، جامعة الشرق الادنى،قبرص، 2021.

63. هيا مروان إبراهيم، **مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2016 .

III. <u>المقالات الدورية :</u>

64. أحمد حابية، **العوامل المؤثرة على عملية الافصاح في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة لآراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة**، مجلة المدبر، المجلد 07، العدد02، 2020.

65. الأخضر رينوبة وأم كلثوم هواري، **فاعلية الكشوف والتقارير المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبيا لمالي**، مجلةالبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد04،العدد 02، 2021.

66. آلان عجيب مصطفى هلدني وثائر صبري محمود الغبان، **دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة، تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان-العراق**، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 45، العراق ،2010.

67. آية جار الله الخزندارو محمد زيدان، **نموذج لدراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية بالتطبيق على البنوك التجارية في قطاع غزة- فلسطين**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 05، العدد 01، 2020.

68. إيهاب حمزة المسماري و ناجي علي الكادكي، **أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المالية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية**، مجلة جامعة بنغازي العلمية، المجلد 35، العدد 01، 2022.

69. بدادرة مريم و العايب عبد الرحمان، **مدى توافق أنظمة إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع إطار إدارة المخاطر المؤسسية التكامل مع الاستراتيجية والاداء COSO 2017 - دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10، العدد 01، 2024.

70. بديع الدين ريشو، **جودة التقارير المالية العوامل المؤثرة ووسائل القياس:دراسة ميدانية في بيئة الاعمال المصرية**، الدوريات المصرية، المجلد33،العدد01، 2013.

71. بن بخمة سليمان و عبد الوهاب برحال، **جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي، وإشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الثاني، الجزائر، 2016

72. بن شيخة فطيمة الزهراء؛**رقمنة الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في الجزائر: التحديا والفرص**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد2، أوت 2022.

73. بن قطيب علي وحطاب دلال، **أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية: دراسة مقارنة بين المعيار االمحاسبي رقم 01 والنظام المحاسبي المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 01، 2019.

74. بوشايب حسينة، **دوروأهمية الافصاح الاختياري في القوائم المالية للمؤسسات دراسة عينة من مؤسسات المساهمة في بورصة الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 02، 2016.

75. بوقدوم مروة وعمورة جمال، **الرقابة المصرفية في الجزائر ودورها في تعزيز الافصاح بالبنوك التجارية**، مجلة الابخاث الاقتصادية، جامعة لبليدة، العدد18، 2018

76. جنينة جمال و محصول نعمان، **أثر الافصاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري**، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الادارية، المجلد08 العدد01، 2023.

77. حافظ سعيد الحسن،**تقويم انظمة الرقابة الداخلية باستخدام كوسو**، مجلة مركز المقتصد للتدريب المالي والمصرفي.

78. حسين بشير إلزعر وحاج قويدر قورين ، **دورنظام الرقابة الداخلية في تعزيزحوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية**،مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد08، العدد02 ، 2022.

79. حمدون حارث راشد، **تفعيل دوروظيفة التدقيق الداخلي في ظل قانون ساربنيز أوكسلي**، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة االربعون- العدد 113، 2017.

80. خيرة معمري و حاج قويد رقورين، **جودةالمعلومات المحاسبية و أثرهاعلى الإفصاح المحاسبي – دراسةحالةمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف**، مجلةاقتصاديات شمالاقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 21، 2019.

81. ديلمي عمر،**دورالتدقيق الداخلي في تحسين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطرفي ظل متطلبات حوكمة الشركات: حالة شركة الدلفة البلاستيكية بسطيف**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد31، العدد 01، 2021.

82. روبرت هيرث،**إطارالرقابة الداخلية الصادرعن كوزو**، مجلة المدقق الداخلي –الشرق الاوسط، الامارات، 2015.

83. زاهر الرمحي، **الإتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعاييرالدولية**، دار المأمون للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان،2018.

84. زاوي أمال، **جودة المعلومات المحاسبية والمالية وشروط تحقيقها**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية- دراسات اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة زياني عاشور، الجلفة، الجزائر،2013.

85. زغدار أحمد و مخلوفي نعيمة، **أثرتكييف النظام المحاسبي المالي مع متطلبات الافصاح الدولي وتبني مبدأ القيمة العادلة على جودة المعلومة**،مجلة المؤسسة، العدد 04، 2014.

86. زغدار أحمد وسفير محمد،**خيارالجزائربالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معاييرالمحاسبة الدولية(IFRS/IAS)** ، مجلة الباحث، المجلد07،العدد07، 2009.

87. سيد عبد الفتاح سيد، **أثرمتطلبات المحاسبة عن الاصول البيولوجية طبقا لمعيارIAS41 على تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، المجلد 8، العدد 13، 2022.

88. السيد محمد متولي سعاد، **دراسة أثرالافصاح الاختياري على الاداء المالي للشركات في ظل تبني معاييرالتقاريرالمالية الدولية IFRS : دراسة إختبارية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية**، مجلة البحوث التجارية، جامعة بورسعيد، المجلد 22، العدد 02، 2021.

89. ضيف الله محمد الهادي، **اسس وقواعد الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الابلاغ المالي الدولية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد01، العدد06، 2013.

90. عبد اللطيف طيبي، عبد الحميد بن الشبخ، **تقييم دور خصائص المعلومة المحاسبية في تفعيل جودة التقارير المالية**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 01، 2020.

91. عبد المعز غنيمي إمان، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة: دراسة تطبيقية على الشركات المقية في سوق راس المال المصري**، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد 02، 2023.

92. عبد المنعم مطفي حنان، **دور الافصاح المحاسبي الالزامي والاختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية في تعزيز الشمول المالي**، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 02، 2022.

93. عبدلي جيلالي و ضيف الله محمد الهادي و تجانية حمزة، **الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع المعايير الدولية**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، 2021.

94. عثمان أحمد صوافة واخرون، **أثر الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة حالة: وزارة المالية في رام الله**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 05، العدد 15، 2021.

95. عز الدين عطية، **دور حوكمة الشركات في تعزيز فعالية إدارة المخاطر: مدخل نظري تحليلي**، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2018.

96. عزي الاخضر ورابح طويرات، **محاولة تحليل علاقة الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية بمستوى الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، المجلد14، العدد18، 2018.

97. عطة فيصل ودراوسي مسعود، **مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF و أثرها على الافصاح المحاسبي: دراسة ميدانية**، مجلة الابحاث الاقتصادية، المجلد16، العدد02، 2021.

98. عمروش صبرينة ودواح بالقاسم، **أثر الافصاح الاختياري على الاداء المالي لمؤسسات الاقتصادية في الجزائر دراسة ميدانية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 07، العدد 02، 2020.

99. غربي سامية، بوطورة فضيلة وسمايلي نوفل، **أهمية كشف ممارسات المحاسبة الابداعية من خلال دور معايير المحاسبة الدولية والافصاح المحاسبي**، مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث، المجلد02، العدد07، 2022.

100. كريم قوبة، **الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ودورها في إدارة المخاطر**، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، المجلد 4، العدد 1، 2021.

101. محمد أحمد إبراهيم الخليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سوق الاوراق المالية: دراسة تطبيقية نظرية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد 01، 2007.

102. محمد حلو داود الخرسان،جابر حسين علي، قانون ساربينز – اوكسلي وأثره على كفاءة وفاعلية نظام التقدير الذاتي في التحاسب الضريبي، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 07، 2014.

103. مداحي عثمان، **أهداف القوائم المالية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، 2012.

104. المقصبي خالد، **إستخدام شركات التأمين اليبية لشبكة االمعلومات العالمية في الافصاح الاختياري: دراسة استطلاعية**، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، جامعة بن غازي، العدد 06، 2021.

105. نوارة محمد و دكرارشة فاطة الزهراء، **مساهمة الافصاح الاختياري في تسهيل عملية إتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة لمؤسسة رويبة**، مجلة المنتدى لدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2020.

106. نوي الحاج، **مقاربة جودة المعلومات المالية في النظام المحاسبي المالي الجزائري**، مجلة الاكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،العدد09، 2013.

107. الهادي فضيلة و دبي علي، **مساهمة نظام الرقابة الداخلية في تدعيم أسس الحوكمة بالمؤسسات الاقتصادية: دراسة تحليلية**، دراسات إقتصادية، المجلد 18، العدد01، 2024.

108. واضح صالح، حسوس صديق،بن مسعود عطا الله، **الافصاح المحاسبي في القوائم الماليةوفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية: دراسة مقارنة**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 01، 2020.

109. يمينة عبدلي، هلال درحمون، **أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرار الاستثماري في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية**، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020.

IV. <u>المحاضرات والملتقيات:</u>

110. بالرقي التيجاني، **صناعة المعايير المحاسبية الدولية**،محاضرات ماستر2،تدقيق ومحاسبة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1، الجزائر، 2016.

111. حمزة شعيب وعمر غاليب،**التنظيم المحاسبي في المدرستين الفرنسية والأمريكية**،ملتقى دولي حول (FRS-IASI) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA) : التحدي ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، الجزائر ، 2009.

112. شعبان فرج، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، محاضرات ماستر، النقود والمالية وإقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2013-2014.

V. القوانين التشريعية:

113. القانون 07-11، **النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد74، 25 نوفمبر2007.

114. قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، **قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**،الجريدة الرسميةللجمهورية الجزائرية العدد19، 25 مارس2009.

VI. المنشورات الالكترونية:

115. https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/companies/2017/01/11/**كيف-أشهرت-ثاني-أكبر-شركة-للاتصالات-إفلاسها-في-2002** تم الإطلاع عليه 2018/04/30

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

I. Books :

116. BOUQUIN H. & J.C. BECOUR, **Audit Opérationnel : Efficacité, Efficience ou Sécurité**, 2ème Edition, Collection Gestion, Série : Politique générale, Finance et Marketing, Economica, 1996.

117. Certo Samuel, **Modern Management: Adding digital Focus, Prentice Hall**, 9th edition, Upper Saddle River, New Jersey, 2003.

118. Charles Yoe, **Principles of Risk Analysis**, 2ème edition, CRC Press/Taylor & Francis Group, Boca Raton, 2019.

119. Collier Paul & Anthony Berry & Gary Burke, **Risk and management accounting: Best Pratice guidelines of enterprise-wide internal control procedures, 1st** edition, Elsevier, USA, 2006.

120. COSO et d'autres, **Le management des risques de l'entreprise : cadre de référence, techniques d'application**, édition d'Organisation, Paris, France, 2005.

121. Dmitry Novikov, **Theory of Control in Organizatios: AN INTRODUCTION (mechanism design for efficient management),** CRC Press, 2015.

122. Gary A. Porter & Curtis L. Norton, **using financial accounting information: the alternative to debits and credits**, South-Western/Centgage Learning, 7th edition, Mason, USA, 2011.

123. Harry Cendrowski & William C. Mair,**Enter**prise **risk management and COSO: a guide for directors, executives, and practitioners,** John Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey, 2009.

124. Lionel Collins & Gérard Valin**, Audit et Contrôle Interne Aspects Financiers: Opérationnels et Stratégiques**, 4èmeEdition, Dalloz, Paris, France, 1992.

125. llA & IFACI, Manuel D'audit Interne, 3eme édition, Eyrolles, Paris, 2015.

126. J. Stephen Mcnally, **The 2013 COSO Framework & SOX Compliance: ONE APPROACH TO AN EFFECTIVE TRANSITION**, COSO,2013.

127. Jean-François des Robert & Mechain François & Hervé Puteaux, **Normes IFRS et PME**, Dunod, Paris, 2004.

128. Pascal barneto, **Normes IAS/IFRS, Application Aux états Financiers**, 2éme edition, Dunod, Paris, 2006.

129. Pierre Bernard Anglade & Françiose Janichon, **la pratique du contrôle interne : COSO Report,** 2ème édition, groupe eyrolles, France, 2007.

130. Pierre schick, mémento d'audit interne, Dunod, Paris, France, 2007.

131. Robert Moeller, **Sarbanes-Oxley and the New Internal Auditing Rules**, J. Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey, 2004.

132. Robert Moeller, **COSO enterprise risk management: establishing effective governance, risk, and compliance processes**, 2nd edition, Wiley corporate F & A, Hoboken, New Jersey,2011.

133. Robert Obert & Marie Pierre Mairesse, **comptabilité et audit : manuel et applications,** 2èmeedition, Dunod, Paris, France, 2009, p513.

134. Robert R. Moeller, **Brink's modern internal auditing: a common body of knowledge**, 6th edition**,** John Wiley & Sons. Inc, Hoboken, New Jersey, 2005.

135. Robert Moeller, **Brink's modern internal auditing: a common body of knowledge, 7**th edition, **J**ohn Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey, 2009.

136. Robert Moeller, **COSO Enterprise risk management understanding the new integrated ERM framework,** John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, 2007.

137. Robert Moeller, **Executive's guide to COSO internal controls: understanding and implementing the new framework,** John Wiley and Sons, Inc, Hoboken, New Jersey, 2014.

138. Robert R. Moeller, **Executive's guide to COSO internal controls: understanding and implementing the new framework,** John Wiley and Sons, Hoboken, New Jersey, 2014.

II. University theses:

139. Guillaume MARQUES, **Management des risques pour l'aide à la gestion de la collaboration au sein d'une chaîne logistique : une approche par simulation**, thése doctorat, Institut National Polytechnique de Toulouse (INP Toulouse), Paris, 2010.

140. Guy Djongoué, **Qualité perçue de l'information comptable et décisions des parties prenantes**, These doctorale, Gestion et management, Université de Bordeaux, France,2015.

III. Articls :

141. Ait Bahbbaz Mohammed**, La qualité de l'information comptable en normes IFRS et la performance financière des entreprises : Analyse de corrélation et étude statistique**, International Journal of Accounting-Auditing-Management and Economics, Volume 03, Issue 5-2.

142. Alan S. Gutterman**, Introduction to Corporate Governance**, 2023, Available at SSRN 4525607.

143. Anca Sabina Popa, **INTERNAL CONTROL- CORPORATE GOVERNANCE**, Journal of Doctoral Studies Accounting, Vol 01, No 1-2, 2011.

144. Andrew Ellul, The Role of Risk Management in Corporate Governance, Financial Economics, vol 07, 2015.

145. Azizah Amiril & Islam Sardar**, Do risk management, internal control and corporate reputation positively impact on firm value?** A panel data econometric analysis and

policy implications, the International Conference on Multidisciplinary Innovation for Sustainability and Growth, Kuala Lumpur, Malaysia, Vol 01, 2014.

146. Bernard GUMB et Christine NOËL, **Le rapport des dirigeants sur le contrôle interne à l'épreuve de l'analyse de discours**, comptabilité contrôle et audit, vol13, N°2, 2007.
147. Bianca Fischer &Gral Bernadette &Lehner Othmar Manfred, Evaluating SOX Section 404: Costs, Benefits and Earnings Management, ACRN Journal of Finance and Risk Perspectives, Vol. 3, Issue 1, 2014.
148. Bouaichaoui Yousouf, **The Impact of Corporate Governance Characteristics of the Board of Directors on the Quality of External Auditing: An Applied Study on Cement Companies Listed in the Saudi Stock Exchange During the Period 2013-2022**, JEFB, Vol 09, N01, 2024.
149. Chen Wang, **Analysis of Internal Control Management of Construction Enterprises Based on Risk Management Theory**, Academic Journal of Business & Management, Vol 04, Issue 15, 2022.
150. Eduard Ary Binsar Naibaho & Ni Made Crivanty Mayayogini, **THE IMPACT OF RISK MANAGEMENT ON FIRM PERFORMANCE: CORPORATE GOVERNANCE AS MODERATING VARIABLE**, Media Ekonomi dan Manajemen, Vol 38, N°1, 2023.
151. Florentina Raluca Bîlcan & Ionut Adrian Ghibanu & Ion IonuT Bratu & George Adrian Bîlcan, **The Relationship between Internal Control and Security Risk Management**, Academic Journal of Economic Studies, Vol5, N°4, 2019.
152. Hugh Grove & Mac Clouse,**THE ROLE OF RISK MANAGEMENT IN CORPORATE GOVERNANCE: GUIDELINES AND APPLICATIONS**, Risk Governance and Control: Financial Markets & Institutions, Vol 07, N° 4, 2017.
153. Inaam M. Al-Zwyalif, The Role of Internal Control in Enhancing Corporate Governance: Evidence from Jordan, International Journal of Business and Management, Vol 10, N°7, 2015.
154. James Jianxin Gong, **Accounting comparability, financial reporting quality, and the pricing of accruals**, Advances in Accounting, vol 45, 2019.
155. Jitendra Pd. Upadhaya and Ballav Niroula, **INTERNAL CONTROL SYSTEM IN ENHANCING THE CORPORATE GOVERNANCE IN LISTED INSURANCE**

COMPANIES IN NEPAL, EKOBIS: EKONOMI, BISNIS & MANAJEMEN, Vol 12, N2, 2022.

156. Josh Frühlinger, **the-sarbanes-oxley-act-explained-definition-purpose-and-provisions**, 30/11/2020. https://www.csoonline.com/article/570121/the-sarbanes-oxley-act-explained-definition-purpose-and-provisions.html?utm=smart_answers. Consulté 01/02/2024.
157. Kermouni Serradj Zakaria & Mehtari Madjda Lina, **L'impact Des Normes Internationales D'audit Sur La Qualité De L'information Financière Et Comptable Étude De Cas Dans un Etablissement Public a Gestion Spécifique**, Revue des sciences commerciales, Vol 22, N°01, 2023.
158. KPMG, **COSO Internal Control: Integrated Framework 2013**. https://home.kpmg.ca . consulter le 09/03/2022.
159. Kyleen Prewett & Andy Terry, **COSO's Updated Enterprise Risk Management Framework: A Quest for Depth and Clarity,** The Journal of Corporate Accounting & Finance, Vol 29, 2018.
160. Manuel Alfonso & Garzón Castrillón, **The Concept of Corporate Governanc, Visión de Futuro**, Vol 25, N°2, 2021.
161. Mehdi Khedmati & Farshid Navissi & Syed Shams & Daniel Vinkler, **News announcement effects of compliance with section 404 of SOX: Evidence from non-accelerated filers**, Journal of Contemporary Accounting & Economics, iss11, Elsevier, 2015.
162. Mihaela Dumitrascu & Iulian Savulescu, **Internal control and the impact on corporate governance: in Romanian listed companies**, Journal of Eastern Europe Research in Business & Economics, 2012.
163. Mohamed Kharbach & Houria Zaam & Souhail El Guir, **Le rôle du COSO dans un contrôle interne efficace : Une étude exploratoire dans le contexte marocain**, International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics – IJAFAM, Vol 03, Issue 1-2, 2022.

164. Nourredine Fellag & Brahim Zerrouki, **Determinants of Corporate Governance Quality in Algerian Small and Medium Sized Enterprises: Case of joint stock companies in the west region of Algeria**, Journal of Development and Applied Economics, Vol 01, N°02, 2017.

165. Sally Sayyed Hussien Ahmed, **The Relationship Between Corporate Governance and Transparency & Disclosures in State Owned Enterprises: Literature Review**, International Journal of Business and Management Studies, Vol 05, N° 2, 2013.

166. Sourour Hazami Ammar**, La contribution de l'auditeur interne à l'entreprise risk management : résultats d'une étude exploratoire,** Recherche en Sciences de Gestion-Management Sciences-Ciencias de Gestión, N°127, 2018.

167. Tatiana Popova & al, **Mandatory Disclosure and Its Impact on the Company Value**, International Business Research, Vol 6, N°5, 2013.

168. Xiaoying Dong & Yan Yu and Jiali Zhou, **Corporate Governance and Risk Management**, Springer, Singapore, 2023. doi: 10.1007/978-981-19-7870-8_8.

169. Zhang Zirui &Zhang Jianxun, **Analysis on Voluntary Disclosure of Accounting Information for Listed Companies in China**, International Business and Management, Vol 09, N°1,2014.

IV. Conferences and seminars :

170. Elena Loredana, **the concept of quality of financial accounting information and the relationship with IFRS standards: analysis of the situation of companies listed on BVB**, Proceedings of the 16th International Conference on Business Excellence, Sciendo, 2022.

171. Yan WU**, Enterprise Internal Control from the Perspective of Risk Management, International Conference on Education Technology and Management Science**, Conference on Education Technology and Management Science (ICETMS 2013), Atlantis Press, Changchun City Jilin Province, China, 2013.

172. Zhenyan Zhang, **Internal Control Analysis of Enterprise Risk Management**, the 7th International Conference on Economic Management and Green Development, 2023.

V. Documents and publications:

173. AICPA & CIMA, **Practice Aid- Enterprise Risk Management: Guidance for Practical Implementation and Assessment,** September2018.

174. AIRMIC & IRM, **A structured approach to Enterprise Risk Management (ERM) and the requirements of ISO 31000**, 2010.

175. Autorite des Marches Financiers (AMF), **Risk management and internal control systems: Reference Framework**, 2010.

176. Chief Financial Officers Council (CFOC), Performance Improvement Council (PIC), **Playbook: Enterprise Risk Management for the U.S. Federal Government**, 2016.

177. COSO, **COSO Internal Control-Integrated Framework Frequently Asked Questions,** May 2013.

178. COSO, **Enterprise Risk Management: Integrating with Strategy and Performance (Executive Summary),** june 2017.

179. COSO**, Internal Control- Integrated Framework: internal control over external financial reporting,** May 2013.

180. COSO, **Internal Control- Integrated Framework: Executive Summary,** May 2013.

181. COSO**, Internal Control- Integrated Framework: internal control over external financial reporting: A Compendium of Approaches and Examples,** September 2012.

182. COSO**, Internal Control-Integrated Framework: Framework and Appendices**, September 2012.

183. Deloitte Development LLC, **Integrating internal control with Enterprise Risk Management (ERM)**, 2017.

184. Financial Accounting Standards Board, **Statement of Financial Accounting Concepts No. 8: Conceptual Framework for Reporting: chapitre3 Qualitative Characteristics Useful financail Information**, 2018.

185. Financial Accounting Standards Board, **Statement of Financial Accounting Concepts No. 2: Qualitative Characteristics of Accounting Information**, 2008.

186. HM. Gouvernment, **The Orange Book: Management of Risk – Principles and Concepts**,2020.

187. International Auditing and Assurence Standards Board, **Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurence, and Related Service Pronouncements**, Vol 01, 2022.

188. PwC & IFACI, **Pocket guide : COSO 2013- Une opportunité pour optimiser votre contrôle interne dans un environnement en mutation**, Juillet 2013.

189. PWC, **COSO Enterprise Risk Management Framework Integrating Strategy and Performance,** Presentatie voor RBB, November 201712.

190. PWC**, COSO Enterprise Risk Management Framework-Integrating Strategy and Performance,** 2017.

191. PwC, **Entreprise Risk Management, Aligning Risk with Strategy and Performance – Executive Summary**, June 2016.

192. RIMS, **Executive Report the Risk Perspective**, 2011.

193. The institute of Internal Auditors, **The role of internal auditing in enterprise-wide risk management**,2009.

VI. Web sites :

194. IMA, https://imamiddleeast.org/ar/nbdh-n-ima . Consulte le 30/04/2019.

195. https//docs.ifaci.comwp-contentuploads201803executive-summary-coso-def.pdf. Consulte le09/08/2022.

196. https://fad.univlorraine.fr/pluginfile.php/23859/mod_resource/content/2/co/Definition.html

197. https://fasb.org/about-us/about-the-fasb, Consulte le 30/01/2024

198. https://ww.ifac.org/, Consulte le 20/12/2023.

199. https://www.accountingtools.com/articles/internal-users-of-accounting-information.html, Consulte le 15/02/2024.

200. https://www.coso.org/.Consulte le 20/02/2020

201. https://www.financialexecutives.org/About-FEI/Mission-History.aspx. Consulte le 15/09/2021.

202. https://www.financestrategists.com/accounting/introduction-to-accounting/international-accounting-standards-committee-iasc, 08 juin 2023, Consulte le 20/11/2023.

203. https://www.iaasb.org/about-iaasb, Consulte le 28/12/2023.

204. https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:31000:ed-2:v1:fr . visited 28/12/2022.

205. https://www.sox-online.com/the-sarbanes-oxley-act-full-text/. Consulte le 10/01/2023.

206. https://www.theiia.org/globalassets/documents/resources/fraud-and-internal-audit-assurance-over-fraud-controls-fundamental-to-success-april-2019. Consulte le 16/09/2021.

الملاحق

الملحق الأول: قائمة الأساتذة المحكمين

الإسم	جامعة الانتساب
أ.د العايب عبد الرحمان	سطيف -1
أ.د شريقي عمر	سطيف -1
أ.د مزياني نورالدين	20 أوت 1955 سكيكدة
أ.د نجوى عبد الصمد	باتنة 1
د أحططاش نشيدة	سطيف-1

الملحق الثاني: الاستبيان

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية وعلوم المحاسبة

التخصص محاسبة وتدقيق

الباحثة: بدادرة مريم

استبيان

سيدي المحترم، سيدتي المحترمة تحية طيبة وبعد:

نحن بصدد إجراء دراسة استبيان **حول أثر تطبيق الإطار المتكامل لإدارة المخاطر على تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، وهذا ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، وقد تم اختياركم من بين المؤسسات الاقتصادية في الجزائر كعينة للدراسة في سبيل إثراء موضوعنا هذا.

نرجو من سياتكم التكرم بالإجابة على جميع فقرات الاستمارة المرفقة بكل صدق وموضوعية، وأحيطكم علما أن المعلومات التي ستدلون بها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض علمية ونذكركم أنه لا داعي لذكر اسمكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزء الاول: الخصائص النوعية لعينة الدراسة

أولا: معلومات عامة حول المؤسسة:

طبيعة المؤسسة:

صناعية ☐ تجارية ☐ خدماتية ☐

ملكية المؤسسة:

عامة ☐ خاصة ☐ مختلطة ☐

مدة نشاط المؤسسة:

أقل من 10 سنوات ☐ من 10 سنوات إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

ولاية المقر الاجتماعي للمؤسسة: ....

ثانيا: معلومات شخصية حول المستجوب:

المسمى الوظيفي: ....

الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر/ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐

الجزء الثاني: أسئلة الاستبانة

يرجى الإجابة عما يلي بوضع إشارة (X)في الخانة المناسبة:

المحور الاول: مدى امتلاك المؤسسة لبيئة رقابة سليمة قائمة على تدعيم ثقافة الوعي بالمخاطر

الرقم		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	المؤسسة تعتمد على المبادئ الأخلاقية والقيم في جميع جوانب أعمالها.					
2	تملك المؤسسة هيكلية تنظيمية واضحة ومنسقة تحدد المسؤوليات والسلطات وتعزز الفصل بين الوظائف المهمة					
3	يتم اختيار وتوظيف الأفراد المؤهلين وتطوير قدراتهم من خلال التدريب والتطوير المستمر.					
4	يتم تعزيز ثقافة المسؤولية الفردية بين الموظفين في تنفيذ إجراءات التحكم والالتزام بالسياسات.					
5	يملك أعضاء مجلس الادارة الكفاءة والخبرة والوقت الكافي لتأدية مهامهم الرقابية بفعالية.					
6	توجد برامج تدريبية وتوعوية تهدف إلى زيادة الوعي بالمخاطر وتعزيز المعرفة والمهارات اللازمة لإدارة المخاطر.					

7	توجد آليات فعالة للإبلاغ عن المخاطر وحماية المبلغين عن الانتهاكات.						
8	المؤسسة قادرة على التكيف مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية وتحديث إجراءات التحكم وفقًا للمتطلبات الجديدة.						
9	الادارة العليا تدعم وتشجع على ثقافة المخاطر والتحكم الداخلي في المؤسسة.						

المحور الثاني: مدى وضع أهداف تتماشى واستراتيجية المؤسسة

1	تحديد أهداف واضحة للمؤسسة، مثل تحقيق النمو، زيادة الربحية، تحسين الكفاءة، أو تعزيز الابتكار.						
2	تحديد المعايير والمؤشرات الملائمة لقياس تحقيق الأهداف وتقييم الأداء						
3	مراعاة قابلية تحمل المخاطر عند وضع الاهداف.						
4	وضع خطط وإجراءات تفصيلية لتحقيق الأهداف، وتحديد المهام والمسؤوليات وتخصيص الموارد المناسبة.						
5	تعزيز ثقافة تنظيمية تدعم تحقيق الأهداف وتعزز التعاون والمشاركة.						
6	تنفيذ الخطط والعمليات بشكل فعال وفقًا للمعايير والجداول الزمنية المحددة.						
7	إجراء التعديلات والتحسينات على الخطط والعمليات بناءً على نتائج تقييم العمل وتغيرات الظروف.						
8	متابعة التطورات الخارجية والصناعية والتكنولوجية والتكيف معها للحفاظ على تنافسية المؤسسة.						
9	تحقيق توازن بين أهداف المؤسسة المختلفة، مثل النمو المالي والاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية.						

المحور الثالث: مدى إعتماد نظام ادارة المخاطر على تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له

1	تحديد المخاطر المحتملة والفرص المتاحة للمؤسسة.						
2	الاعتماد على اليات واضحة لتحديد المخاطر الناشئة عن مصادر داخلية وخارجية.						
3	تحديد المخاطر المرتبطة بكل هدف (مالي، عملياتي، استراتيجي).						
4	تقييم التأثير المحتمل للمخاطر على الأهداف المحددة.						

5	تقييم احتمالية حدوث المخاطر و تحليل تأثيرها لتحديد مدى الخطورة والأولوية					
6	تقييم فعالية نظام التحكم في المخاطر وتقييم مدى كفاءته.					
7	تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بالتغيرات الجديدة في البيئة الداخلية أو الخارجية.					
8	تصنيف المخاطر وفقًا للمعايير المحددة مثل الخطورة والتأثير والاحتمالية.					
9	تحديث السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر بناءً على نتائج التقييم					
10	العمل على سد الفجوات الناتجة عن نقاط الضعف في العمليات والأنظمة					
11	وجود إجراءات بديلة في حالة وقوع الخطر.					
12	توزيع الموارد بناءً على تقييم المخاطر للتركيز على المخاطر الرئيسية.					
13	رصد ومتابعة المخاطر المحددة وتحديث التقييمات بناءً على التغيرات الجديدة.					
14	التواصل المستمر بين مسيري المؤسسة حول المخاطر وتعزيز الوعي بأهميتها وطرق التعامل معها.					

المحور الرابع: مدى وجود أنشطة رقابية فعالة

1	توجيه وتدعيم ثقافة الامتثال والنزاهة.					
3	يتم تخصيص الموارد المالية والبشرية على أنشطة المؤسسة بشكل فعال.					
4	إجراء تقييمات الأداء والتدقيق الداخلي بشكل منتظم.					
5	إعداد تقارير دورية ومنتظمة.					
6	توفير آليات للإبلاغ عن المخاطر والمخالفات					
7	تحسين وتحديث النظام الداخلي وفقًا للتطورات المستجدة.					
8	تتبع معالجة المخاطر والمشكلات المكتشفة.					
9	توجيه وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسة.					

المحور الخامس: مدى كفاءة نظام المعلومات والاتصال للمساهمة في الإفصاح الجيد عن المعلومات

1	وضع استراتيجية شاملة لجمع وتخزين ومعالجة المعلومات المهمة للمؤسسة.					
2	تطبيق نظام فعال لإدارة المعلومات وتحديد المعلومات الحيوية لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.					

3	تأمين المعلومات ضد الوصول غير المصرح به والتلاعب والتلف أو الفقدان.					
4	ضمان دقة واعتمادية المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب والشكل المناسب.					
5	تطوير القدرات اللازمة لتحليل المعلومات وإعداد التقارير المفيدة للأطراف المعنية.					
6	تسهيل التواصل الفعال داخل المؤسسة لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون.					
7	الالتزام بالشفافية في توفير المعلومات وتحمل المسؤولية عنها.					
8	تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالمعلومات وتطبيق تدابير للوقاية منها والتعامل معها.					
9	إجراء تقييمات دورية لفعالية نظام المعلومات والاتصال وتحسينه بناءً على النتائج المستخلصة.					

المحور السادس: مدى امتلاك المؤسسة لنظام رصد(متابعة) يدعم جودة المعلومات

1	تحديد المؤشرات الهامة التي تساعد في تقييم أداء النظام وتحقيق الأهداف المحددة.					
2	تحليل البيانات المجمعة لفهم الاتجاهات والأنماط وتحديد الانحرافات عن المعايير المحددة.					
3	إعداد تقارير دورية تلخص نتائج رصد النظام وتوفر معلومات مفيدة للإدارة وأصحاب المصلحة.					
4	تحديد وتنفيذ إجراءات تصحيحية للتعامل مع الانحرافات والمشكلات المكتشفة في نظام الرصد.					
5	توفير التدريب المناسب للموظفين المسؤولين عن عمليات الرصد وزيادة الوعي بأهمية الرصد الفعال.					
6	استخدام أدوات وتقنيات التكنولوجيا لتسهيل عملية جمع البيانات وتحليلها وتقديم التقارير.					
7	رصد مدى الامتثال للسياسات والإجراءات والمعايير الداخلية والقوانين الخارجية.					
8	تحسين عملية الرصد والأداء من خلال تطوير وتنفيذ تحسينات مستمرة وفقًا للتعلم والتطورات في المؤسسة.					
9	إجراء مراجعات داخلية منتظمة للتحقق من سلامة وفعالية نظام الرصد.					

المحور السابع: مدى جودة المعلومات المالية

1	تعد التقارير المالية بشكل واضح بعيدا عن الغموض.					
2	تمتاز المعلومات المالية بالدقة.					
3	سهولة التعامل مع التقارير المالية من قبل مستخدميها.					
4	تسمح المعلومات المالية بالتنبؤ بالأداء المستقبلي للمؤسسة.					
5	تعبر المعلومات المالية بصدق عن الاحداث التي مرت بها المؤسسة.					
6	يتم إعداد وعرض القوائم المالية بما يخدم كل مستعمليها دون تحيز لطرف معين.					
7	المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية.					
8	تعتمد المؤسسة الثبات في عرض بنود المعلومات المالية وتصنيفاتها.					
9	تسمح المعلومات المالية باتخاذ القرارات من خلال اجراء مقارنات مع نتائج فترات أخرى.					
10	يتم تسليم التقارير المالية في الوقت المناسب لاستخدامها.					

ملاحظات أخرى ترغبون بإضافتها:

.....

.....

.....

نشكر حسن تعاونكم وتقبلوا فائق الشكر والاحترام.

الفهارس

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	أقسام نظام الرقابة الداخلية	8
2-1	مقارنة بين أطر الرقابة الداخلية	16
3-1	أنواع الأخطار	19
4-1	مقارنة بين إدارة المخاطر التقليدية وإدارة المخاطر المؤسسية	23
5-1	أهداف إدارة المخاطر	27
6-1	مقارنة الاطر المرجعية لإدارة المخاطر	35
7-1	دمج الرقابة الداخلية مع إدارة المخاطر	40
1-2	مكونات الرقابة الداخلية	65
2-2	مكونات إدارة المخاطر المؤسسية	74
3-2	التعديلات التي طرأت على مكعب COSO	76
4-2	التغيرات في مكونات إطار الرقابة الداخلية	92
5-2	مكونات كل من COSO2004 وCOSO2013	95
6-2	مبادئ إطار ERM 2017	100
7-2	مكونات ومبادئ إطار 2017 مقارنة بإطار 2014	104
1-3	التطور النوعي لمراحل الاهتمام بالجودة و ملامحها الأساسية	113
2-3	اتجاهات تعريف جودة التقارير المالية	115
3-3	مقارنةبين الافصاح الاختياري والاجباري	127
4-3	المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالافصاح والتي تضمنها النظام المحاسبي المالي	132
5-3	معايير تحديد المصاريف والايرادات	135
6-3	تصنيف المعايير حسب الموضوع	143
7-3	معايير التدقيق الدولية ISA	151
1-4	الحصيلة العامة للاستبيان	164
2-4	الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الإستبانة	166
3-4	الحدود الفاصلة بين الإجابات في سلم ليكارت الخماسي	167
4-4	المتوسطات المرجحة والإتجاه الموافق لها	167
5-4	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	169
6-4	معامل الارتباط لعبارات المحور الاول	170
7-4	معامل الارتباط لعبارات المحور الثاني	171
8-4	معامل الارتباط لعبارات المحور االثالث	172
9-4	معامل الارتباط لعبارات المحور الرابع	173

10-4	معامل الارتباط لعبارات المحور الخامس	173
11-4	معامل الارتباط لعبارات المحور السادس	174
12-4	معامل الارتباط لعبارات المحور السابع	175
13-4	صدق الاتساق البنائي للمحاور السبعة والدرجة الكلية للاستبيان	176
14-4	معاملات الثبات لأبعاد الاستبانة	177
15-4	توزيع العينة حسب طبيعة المؤسسة	178
16-4	توزيع العينة حسب ملكية المؤسسة	179
17-4	توزيع العينة حسب مدة نشاط المؤسسة	180
18-4	توزيع العينة حسب ولاية المقر الاجتماعي للمؤسسة	181
19-4	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية للمستجوبين	182
20-4	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي للمستجوبين	183
21-4	توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي للمستجوبين	184
22-4	التكرارات والنسب المئوية عبارات محور البيئة الداخلية	186
23-4	درجه الموافقة على عبارات محور البيئة الداخلية	187
24-4	التكرارات والنسب المئوية عبارات محور وضوح الاهداف	189
25-4	درجه الموافقة على عبارات محور وضوح الاهداف	190
26-4	التكرارات والنسب المئوية عبارات محور تحديد تقييم والاستجابة للخطر	191
27-4	درجه الموافقة على عبارات محور تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له	193
28-4	التكرارات والنسب المئوية عبارات محور تحديد تقييم والاستجابة للخطر	194
29-4	درجه الموافقة على عبارات محور الانشطة الرقابية	195
30-4	التكرارات والنسب المئوية عبارات محور نظام المعلومات والاتصال	196
31-4	درجه الموافقة على عبارات محور نظام المعلومات والاتصال	197
32-4	التكرارات والنسب المئوية لعبارات محور الرصد والمتابعة	198
33-4	درجه الموافقة على عبارات محور الرصد والمتابعة	199
34-4	التكرارات والنسب المئوية عبارات محور تحديد تقييم والاستجابة للخطر	201
35-4	درجة الموافقة على عبارات محور جودة المعلومات المالية	202
36-4	إختبار العينة الواحدة	203
37-4	معامل الارتباط بين بيئة الرقابة وجودة المعلومات المالية	206
38-4	تحليل التباين ANOVA للفرضية الاولى	206
39-4	معاملات الفرضية الاولى	207
40-4	معامل الارتباط بين وضوح الاهداف وجودة المعلومات المالية	207
41-4	تحليل التباين ANOVA للفرضية الثانية	208
42-4	معاملات للفرضية الثانية	208

43-4	معامل الارتباط بين تحديد الخطر وتقييمه والاستجابة له وجودة المعلومات المالية	209
44-4	تحليل التباين ANOVA للفرضية الثالثة	209
45-4	معاملات الفرضية القالقة	210
46-4	معامل الارتباط بين الانشطة الرقابية وجودة المعلومات المالية	210
47-4	تحليل التباين ANOVA للفرضية الرابعة	211
48-4	معاملات الفرضية الرابعة	211
49-4	معامل الارتباط بين نظام المعلومات وجودة المعلومات المالية	212
50-4	تحليل التباين ANOVA للفرضية الخامسة	212
51-4	معاملات الفرضية الخامسة	213
52-4	معامل الارتباط بين عملية المراقبة وجودة المعلومات المالية	213
53-4	تحليل التباين ANOVA للفرضية السادسة	214
54-4	معاملات الفرضية السادسة	214
55-4	معامل الارتباط بين الإطار المتكامل لإدارة المخاطر وجودة المعلومات المالية	215
56-4	تحليل التباين ANOVA للفرضية الرئيسية	215
57-4	معاملات الفرضية الرئيسية	215

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	مراحل مفهوم الرقابة الداخلية	4
2-1	مقومات نظام الرقابة الداخلية	11
3-1	إجراءات الرقابة الداخلية	14
4-1	عملية إدارة المخاطر من المعايير الأسترالية والنيوزيلندية لإدارة المخاطر: AS/NZ 4360:2004	29
5-1	العلاقة بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر	37
6-1	إدارة المخاطر بديل للرقابة الداخلية	41
7-1	العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات	47
8-1	العناصر الرئيسية للحوكمة	50
1-2	مكونات الرقابة الداخلية حسب 1992COSO	61
2-2	إطار عمل COSO لإدارة المخاطر المؤسسية	69
3-2	الجدول الزمني للمشروع لإعداد إطار COSO3	77
4-2	مكعب COSO 2013	79
5-2	نموذج إدارة المخاطر المؤسسية	96
1-3	معايير جودة المعلومات المالية	115
2-3	هرم الخصائص النوعية للمعلومات المالية	117
3-3	أقسام الباب الرابع من قانون ساربانس و اوكسلي	158
4-3	القسم 404 من قانون SOX	161
1-4	توزيع العينة حسب طبيعة المؤسسة	178
2-4	توزيع العينة حسب ملكية المؤسسة	179
3-4	توزيع العينة حسب مدة نشاط المؤسسة	180
4-4	توزيع العينة حسب ولاية المقر الاجتماعي للمؤسسة	182
5-4	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية للمستجوبين	183
6-4	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي للمستجوبين	184

فهرس المختصرات

الإختصار	الدلالة	المعنى
AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبة الأمريكية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
COBIT	Control Objectives for Information and related Technology	أهداف الرقابة على المعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بها
COCO	Criteria of Control Board Guidance on Control	معايير إرشادات مجلس الرقابة بشأن الرقابة
COSO	Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission	لجنة المنظمات الراعية للجنة ترادواي
ERM	Entreprise Risk Management	إدارة مخاطر المؤسسة
FEI	Financial Executives International	المديرين التنفيذيين الماليين
IAASB	International Auditing and Assurance Standards Board	مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي
IAS	Institut international de l'audit social	المعهد الدولي للتدقيق الاجتماعي
IASC	International Acconting Standard Commitee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
ICCA	Institut Canadien des Comptables Agréés	المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFACI	Institu Français Des Auditeurs / Consultants Internes	المعهد الفرنسي للمدققين و الإستشاريين الداخليين
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لتقرير المالي
IIA	Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
IMA	Institute of Management Accountants	معهد المحاسبين الإداريين
ISA	International Standards Auditing	المعايير الدولية للتدقيق
ISO	International Organisation for Standardization	المنظمة العالمية لتقييس
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PWC	Price Waterhouse Coopers	برايس ووترهاوس كوبرز

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	قائمة الاساتذة المحكمين	241
2	الاستبيان	242

فهرس المحتويات

إهداء ..... **i**

شكر ..... **ii**

مقدمة: ..... **أ**

الفصل الأول:الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من منظور معرفي **1**

تمهيد: **1**

المبحث الاول:الرقابة الداخلية: **2**

المطلب الاول: تطور مفهوم الرقابة الداخلية 2

المطلب الثاني: حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى الرقابة الداخلية 5

المطلب الثالث: الرقابة الداخلية كنظام مطبق في المؤسسات الاقتصادية 9

المبحث الثاني: إدارة المخاطر **18**

المطلب الاول: تطور مفهوم ادارة المخاطر 18

المطلب الثاني: حاجة المؤسسة الاقتصادية لادارة المخاطر 25

المطلب الثالث: ادارة المخاطر كنظام في المؤسسة الاقتصادية 29

المبحث الثالث : العلاقة الارتباطية بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر **36**

المطلب الاول: الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر مكملان لبعضهما البعض 36

المطلب الثاني: نظام إدارة المخاطر بديلا للرقابة الداخلية 41

المطلب الثالث: إدارة المخاطر والرقابة الداخلية كآليتين للحوكمة 42

خلاصة الفصل: **51**

الفصل الثاني: إطار COSO **52**

تمهيد: **52**

المبحث الاول: الإطار المرجعي المتكامل لرقابة الداخلية وإدارة المخاطر **53**

المطلب الاول :لجنة المنظمات الراعية للجنة ترادواي Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO) 53

المطلب الثاني: ظهور الاطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO 1 58

المطلب الثالث: الإطار المتكامل لإدارة المخاطر المؤسسة COSO 2 66

المبحث الثاني: إطار الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل 2013 (3COSO) 77

المطلب الاول: تعريف وأهداف الرقابة الداخلية وفقا ل COSO2013 78

المطلب الثاني: مكونات الرقابة الداخلية 81

المطلب الثالث: تطبيق الاطار المحدث COSO2013 88

المبحث الثالث: إطار إدارة المخاطر الكلية تو افق الخطر مع الاستر اتيجية والأداء 96

المطلب الأول : تعريف و أهداف إدارة المخاطر وفقا ل COSO4 97

المطلب الثاني: مكونات إطار إدارة المخاطر الكلية تو افق الخطر مع الاستر اتيجية والأداء 98

المطلب الثالث: تطبيق الاطار المحدث لادارة المخاطر..... 101

خلاصة الفصل: 106

الفصل الثالث: جودة المعلومات المالية والمحاسبية 107

تمهيد: 107

المبحث الاول: خصائص جودة المعلومات المالية والمحاسبية 108

المطلب الاول: المعلومات المالية والمحاسبية 108

المطلب الثاني : جودة المعلومات المالية والمحاسبية 112

المطلب الثالث : الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية والمحاسبية 117

المبحث الثاني : علاقة الافصاح بجودة المعلومات المالية والمحاسبية.....121

المطلب الاول : الافصاح المالي والمحاسبي..... 121

المطلب الثاني : القو ائم المالية للإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية 127

المطلب الثالث : الافصاح في النظام المالي والمحاسبي الجز ائري..... 131

المبحث الثالث : علاقة الافصاح بجودة المعلومات المالية والمحاسبية من وجهة نظر الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والتدقيق والرقابة الداخلية.....138

المطلب الاول : جودة المعلومات المالية والمحاسبية من وجهة نظر الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة 138

المطلب الثاني : جودة المعلومات المالية والمحاسبية من وجهة نظر الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق: (IAASB) .. 149

المطلب الثالث : جودة المعلومات المالية والمحاسبية في القو انين والتشريعات الدولية الداعمة لتقوية انظمة الرقابة الداخلية : قانون ساربانس واوكسلي SOX 155

خلاصة الفصل: 162

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية 163

تمهيد: 163

المبحث الاول: الاطار المنهجي للدراسة الميدانية 164

المطلب الاول: عينة وأدرات الدراسة 164

المطلب الثاني: أدوات جمع وتحليل البيانات 165

المطلب الثالث: إختار صدق وثبات الاستبيان 168

المبحث الثاني: عرض وتحليل خصائص العينة 178

المطلب الاول: التحليل الاحصائي للخصائص العامة للمؤسسات محل الدراسة 178

المطلب الثاني : التحليل الاحصائي لخصائص المستجوبين 182

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمحاور الدراسة 186

المبحث الثالث: إختبار الفرضيات ومناقشة نتائج الدراسة 203

المطلب الاول: إختبار ستودنت للعينة الواحدة (T) 203

المطلب الثاني: إختبار الفرضيات 206

المطلب الثالث: عرض نتائج إختبار الفرضيات 216

خلاصة الفصل: 219

الخاتمة 220

قائمة المراجع 222

الملاحق 240

الفهارس 247

فهرس الجداول 249

فهرس الأشكال 252

فهرس المختصرات 253

فهرس الملاحق 254

فهرس المحتويات 255

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الإطار المتكامل لإدارة المخاطر على تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة عشوائية من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أين تم التأكد من مدى توفر مكونات الإطار المتكامل لإدارة المخاطر بتلك المؤسسات ومدى تأثيرها على تحسين جودة المعلومات المالية. شملت الدراسة آراء مجموعة من إطارات هذه المؤسسات مكونة من 127 إطار. وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، كما تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الاحصائية SPSS لتحليل االبيانات مع الاعتماد على أدوات التحليل الاحصائية المناسبة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن مكونات نظام إدارة المخاطر بالمؤسسات محل الدراسة تتوافق مع مكونات الإطار المتكامل لإدارة المخاطر الذي جاءت به لجنة ترادواي وأن كل مكون من تلك المكونات يؤثر في الرفع من جودة المعلومات. وبالتالي يؤثر تطبيق الإطار المتكامل لإدارة المخاطر على تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. كما قدمت الدراسة بعض التوصيات أهمها ظرورة الاهتمام بالعنصر البشري والحرص على الرفع من كفاءته لما له من أهمية في تفعيل أنظمة المؤسسة، وكذا الحرص على الرفع من فعالية الامتثال ودعم المراجعة لدورهما في ضمان السير الجيد لعمليات ادارة المخاطر. وهذه التوصيات من شأنها تحسين فاعلية نظام إدارة المخاطر بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية وتفعيله.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، إطار COSO، جودة المعلومات المالية، رقابة داخلية.

Abstract

The study aimed to know the impact of applying the integrated framework for risk management on improving the quality of financial information in Algerian economic enterprises, by conducting a field study on a random sample of Algerian economic enterprises, where the availability of the components of the integrated framework for risk management in those enterprises and the extent of their impact on improving the quality of risk management was confirmed. Financial information. The study included the opinions of a group of executives of these enterprises, consisting of 127 executives. The descriptive and analytical approach was used, and the statistical package SPSS program was used to analyze the data, relying on appropriate statistical analysis tools.The study reached a set of results, the most prominent of which is that the components of the risk management system in the enterprises under study are consistent with the components of the integrated risk management framework that the Tradeway Committee came up with, and that each of these components affects increasing the quality of information. Therefore, the application of the integrated risk management framework affects improving the quality of financial information in Algerian economic enterprises. The study also presented some recommendations, the most important of which is the need to pay attention to the human element and be keen to increase its efficiency because of its importance in activating the organization's systems, as well as being keen to increase the effectiveness of compliance and support auditing for their role in ensuring the good conduct of risk management processes. These recommendations would improve the effectiveness of the risk management system in Algerian economic enterprises and activate it.

Keyword: Risk management, COSO framework, financial information quality, internal control.